المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة
الجزائر

العدد
الرابع

ديسمبر
2016

University Center Of Abdelhafid Boussouf Mila
Algeria

مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات

Journal Of MILEV RESEARCH AND STUDIES

JMRS

مجلة علمية محكّمة نصف سنوية تعنى بنشر الأبحاث و الدراسات العلمية

An International bi-annual refreed Journal , which publishes scientific articles

تطالعون في هذا العدد

- الدور التنموي لأسواق الأوراق المالية ومقومات تفعيل بورصة الجزائر لتحقيق هذا الدور.
- كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد – دراسة حالة الجزائر.
- واقع ترويج السياحة الحموية في الجزائر
- تحليل وتقييم تجربة استراتيجية التنمية المحلية في الدول الناشئة
حالة دولة تركيا للفترة 2002-2015
- الابتكار في الإعلان عبر مواقع التواصل الاجتماعي - دراسة الإعلانات الأجنبية والوطنية -
- نموذج مقترح لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي الجزائرية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام
- واقع التمويل البنكي للقطاع الخاص بولاية أم البواقي - المحددات والصعوبات-
- التغيير كأسلوب لتفعيل الابتكار في المؤسسات الجزائرية
- نظام "بناء، تشغيل، تحويل (B.O.T)" كبديل لتمويل مشروعات البنية التحتية
- نحو تفعيل دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي الجزائري
- أنماط الشخصية وعلاقتها بأنواع القيادة لدى مدراء المستشفيات
(دراسة ميدانية في كل من ولاية أم البواقي، وقسنطينة)
- الاختصاص النوعي في منازعات المرافق العمومية على ضوء القوانين والاجتهاد القضائي

-Gouvernance d'entreprise dans la tourmente :Quelle stratégie pour y faire face?

مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات

Centre Universitaire Abdelhafid Boussouf Mila

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات

دورية، علمية، محكمة، نصف سنوية

تصدر عن المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة- الجزائر

ISSN : 2392 - 5361

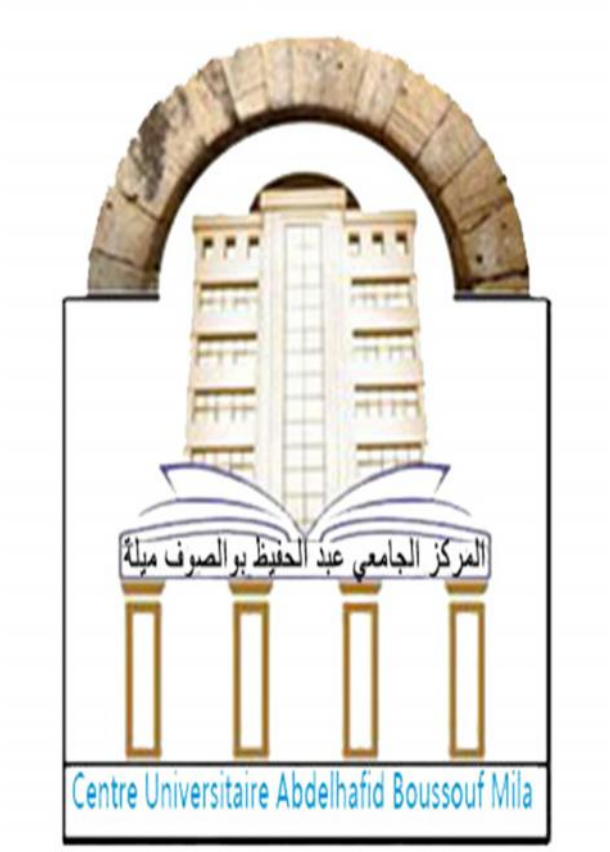

اللجنة المشرفة على المجلة

- **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات** -

مديـــــر المجلـــــة: أ.د. شمام عبد الوهاب – مدير المركز الجامعي

مديـــــر النشـــــر: د. عقون شراف

رئيس هيئة التحريـر: د. عقون شراف

هيئـــــة التحريـــــر:

د. حراق مصباح عضو هيئة التحرير

د. بومالي حنان عضو هيئة التحرير

د. بوسالم أبوبكر عضو هيئة التحرير

أ. بوطلاعة محمد عضو هيئة التحرير

أ. بوفاس عبد الحميد عضو هيئة التحرير

التدقيق الإحصائـي:

د. حراق مصباح

الإشـــــراف اللغوي:

د. بوسالم أبوبكر

أ. ليلى بلور

أ. بوفاس عبد الحميد

أ. بوشوشة مريم

الإشـــــراف الفني:

د. عقون شراف ت. بوحلوفة شعبان

أمانة المجلة: بوحوحو حميدة

جميع الحقوق محفوظة لمجلة ميلاف للبحوث والدراسات JMRS© 2016

(www.centre-univ-mila.dz)

اللجنة العلمية

لمجلة ميلاف للبحوث والدراسات

أ.د. شمام عبد الوهاب	المركز الجامعي ميلة – الجزائر – رئيسا
أ.د أحمد بوراس	جامعة أم البواقي– الجزائر
أ.د زلاقي محمد	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
أ.د حمري نصر الدين	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
أ.د يحيى عبد الوهاب	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
أ.د الأطرش رابح	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
أ.د فريد كورتل	جامعة سكيكدة– الجزائر
أ.د بوخمخم عبد الفتاح	جامعة جيجل – الجزائر
أ.د صالحي صالح	جامعة سطيف–1 – الجزائر
أ.د بن بوزيان محمد	جامعة تلمسان – الجزائر
أ.د السعدي رجال	جامعة أم البواقي– الجزائر
أ.د مصطفى العبد الله الكفري	جامعة دمشق – سوريا
أ.د زكريا مطلك الدوري	جامعة الإسراء – الأردن
د. عقون شراف	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
د. حراق مصباح	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
د. حسن مصطفى	جامعة الزرقاء – الأردن
د. مسيلي وردة	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
د. مودع سليمان	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
د. بوسالم أبوبكر	المركز الجامعي ميلة – الجزائر
د. بريكة السعيد	جامعة أم البواقي– الجزائر
د. كواشي مراد	جامعة أم البواقي– الجزائر
د. زرقون محمد	جامعة ورقلة – الجزائر
د. عياش زوبير	جامعة أم البواقي– الجزائر
د. زين يونس	جامعة الوادي– الجزائر
د. جبار بوكثير	جامعة أم البواقي– الجزائر

شروط وقواعد النشر في المجلة

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات هي مجلة علمية محكّمة نصف سنوية، تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، تصدر عن مديرية النشر بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة - الجزائر.

البحوث المقبولة للنشر يجب أن تتقيد بالشروط الآتية:

- ✓ يتقدم الباحث بطلب تحريري معنون إلى السيد رئيس هيئة التحرير لغرض نشر بحثه أو دراسته في المجلة. وإذا كان البحث مشتركا تقدم الطلبات كل على انفراد مع الإشارة إلى أسماء الباحثين المشاركين فيه.
- ✓ يجب ألا يزيد عدد صفحات المقال عن 20 صفحة بما فيها الإحالات، كما يجب أن يضم المقال ملخصا من 150 حتى 300 كلمة بلغتين إحداها اللغة العربية، فضلا على كلمات مفتاحية لا تقل عن أربع تغطي الموضوع المتناول، وتقديم عنوان المقال باللغة الانجليزية.
- ✓ يكون المقال مضبوطا على قياس 23.5X16 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر، أما هوامش الصفحة فتكون كما يلي: من اليمين 2 سم ومن اليسار 1.5 سم، من الأعلى 1.5 سم من الأسفل 1.5 سم، و أن يكون الخط المستخدم من نوع (simplified Arabic) قياس (12) باللغة العربية و(Times New Roman) قياس (12) باللغتين الانجليزية أو الفرنسية، باستخدام برنامج (Microsoft Word).
- ✓ يرقم التهميش والإحالات بطريقة آلية (Note de Fin) على أن تعرض في نهاية المقال بالترتيب التالي: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة.
- ✓ يرفق بالبحث إقرار وتعهد بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر أو المشاركة في المؤتمرات بتاريخ سابق لطلب نشره في المجلة. كما يجب إرفاق المقال باستمارة تحوي البيانات و المعلومات الأساسية عن صاحب المقال.
- ✓ يبلغ صاحب المقال باستلام مقاله، وكلّ مقال لا يوافق شروط النشر فإن هيئة التحرير ليست مسؤولة عن ابلاغ صاحبه.
- ✓ تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة فيها، والمادة المنشورة لا تعبّر إلاّ عن آراء أصحابها.

ترسل المقالات المقترحة على العنوان التالي: رئيس تحرير مجلة ميلاف للبحوث والدراسات

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ص.ب رقم: 26 RP ميلة 43000 الجزائر.

أو البريد الإلكتروني: **mrsjournalmilev43@yahoo.fr**

جميع الحقوق محفوظة لمجلة ميلاف للبحوث و الدراسات JMRS© 2016

(www.centre-univ-mila.dz)

محتويات العدد

كلمة هيئة التحرير	
الدور التنموي لأسواق الأوراق المالية ومقومات تفعيل بورصة الجزائر لتحقيق هذا الدور **الأستاذ الدكتور شمام عبد الوهاب** **الأستاذ زودة عمار**	29-5
كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد – دراسة حالة الجزائر – **الدكتور حراق مصباح**	64-31
واقع ترويج السياحة الحموية في الجزائر **الدكتور بولصباع محمود**	93-65
تحليل وتقييم تجربة استراتيجية التنمية المحلية في الدول الناشئة **حالة دولة تركيا للفترة 2002-2015** **الدكتور أحمد نصير** **الأستاذ سليمان زواري فرحات**	118-95
الابتكار في الإعلان عبر مواقع التواصل الاجتماعي – دراسة الإعلانات الأجنبية والوطنية- **الدكتور واضح فواز** **الأستاذ شين الخثير**	138-119
نموذج مقترح لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي الجزائرية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام **الدكتور خليل شرقي**	156-139
واقع التمويل البنكي للقطاع الخاص بولاية أم البواقي - المحددات والصعوبات- **الدكتورة زينب طورش** **الدكتورة إلهام بوجعدار**	175-157
التغيير كأسلوب لتفعيل الابتكار في المؤسسات الجزائرية **الدكتور زين يونس** **الدكتورة بوحديد ليلي**	198-177
نظام "بناء، تشغيل، تحويل (B.O.T)" كبديل لتمويل مشروعات البنية التحتية **الدكتور شرياق رفيق**	219-199
نحو تفعيل دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي الجزائري **الأستاذة مريم هاني**	240-221
أنماط الشخصية وعلاقتها بأنواع القيادة لدى مدراء المستشفيات (دراسة ميدانية في كل من ولاية أم البواقي، وقسنطينة) **الدكتورة سامية ابريعم** **الأستاذة جهاد قارة**	258-241
الاختصاص النوعي في منازعات المرافق العمومية على ضوء القوانين والاجتهاد القضائي **الأستاذة كيلالي زهرة**	277-259
Gouvernance d'entreprise dans la tourmente : ***Quelle stratégie pour y faire face ?*** *Dr/ Nasreddine AISSAOUI* *Lamia HAMAIZIA*	05-22

كلمة هيئة التحرير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد...

بتوفيق من الله تم صدور العدد الرابع من مجلة ميلاف للبحوث والدراسات الذي جاء ثمرة لإرادة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة المستمرة في متابعة مسيرته الخلاقة في تكوين رؤية ثرية ومشجعة بحث العلمي، وأضعا الأسرة الجامعية من طلبة وأساتذة في إطار ديناميكية علمية دائمة ومستمرة،

وفي هذا المقام لا يسعنا إلا أن نعبر عن عمق امتناننا وشكرنا الكبير لمختلف الخبراء والأساتذة الباحثين والدارسين الذي يعملون دائما على ضمان مصداقية ما ينشر في المجلة، كما نؤكد عن تقديرنا وامتناننا العميق للسيد مدير المجلة مدير المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة لجهوده المبذولة ودعمه اللامحدود للمجلة في سبيل جعلها منبرا وصرحا حقيقيا للمعرفة والعلم.

كما تبقى الهيئة المشرفة على تحرير المجلة سعيدة دائما باستقبال البحوث بغرض النشر، وبتقبل جميع مقترحاتكم وملاحظاتكم البناءة حول المجلة و البحوث والدراسات المنشورة بها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هيئة التحرير

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الرابع / ديسمبر 2016

Mila Univ center. Publish. Co..

الدور التنموي لأسواق الأوراق المالية
ومقومات تفعيل بورصة الجزائر لتحقيق هذا الدور

The developmental role of the stock market and the elements of Algiers stock market to achieve this role

أ.د. شمام عبد الوهاب
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة الجزائر

أ. زودة عمار
جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/06/23 تاريخ قبول النشر: 2016/11/30

الملخص :

تؤدي أسواق الأوراق المالية وظائف اقتصادية متميزة في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المناسبة والجاذبة، وكما هو متعارف عليه لا يخلو عمل أسواق الأوراق المالية من مشاكل وصعوبات في عملها تعيقها عن تحقيق أهدافها خصوصا في ظل العولمة والأزمات المالية التي تعيشها، وهذا ما تواجهه الأسواق المالية العربية في الوقت الحاضر، وقد تجسدت أهمية البحث في أهمية سوق الأوراق المالية في الاقتصاديات المعاصرة لمساهمتها الفعالة في إنجاح الجهود الرامية إلى تعزيز عملية التنمية الاقتصادية وتحسين المناخ، ولهذا يجب على أسواق الأوراق المالية العربية وخاصة بورصة الجزائر الوفاء بمتطلبات قيام الأسواق المالية الناجحة والكفؤة ومحاولة التوصل إلى التطورات الحاصلة في الأسواق الناجحة وهذا ما يهدف له البحث.

الكلمات المفتاحية: سوق الأوراق المالية، بورصة الجزائر، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

stock markets perform active and distinctive economic functions in mobilizing savings and orienting them towards suitable and appealing investments. It is already known that the operation of stock markets is not void of difficulties and obstacles that hinder it from achieving its objectives especially under the conditions of economic globalization and financial crises facing it, and this is the situation facing Arab financial markets at present. The importance of the research has emerged from the significance of financial markets in contemporary economies for its effective contribution in fulfilling efforts of enhancing the process of economic development and improving investment climate. Thus; financial markets- Algeria stock market in particular- should meet the requirements of establishing efficient financial markets and seeking to cope up with current developments in international financial markets; which is aimed to by the research.

***Key words**: stock market, Algiers Stock Market, economic growth.*

مقدمة:

لقد أصبح وجود نظام مالي قادر على تعبئة وتخصيص الموارد المالية بكفاءة لخدمة العمليات الإنتاجية من المتطلبات الأساسية لتحقيق معدلات نمو معتدلة وقابلة للاستمرار، وتمارس سوق الأوراق المالية دورا مهما ومحوريا في توجيه وتعبئة المدخرات من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي نحو الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي للقيام بعملية استثمارها ، الأمر الذي يؤدي إلى تحفيز وحدات التنمية الاقتصادية.

حيث أصبحت أسواق الأوراق المالية من المواضيع المهمة التي تبحث في عالم الاقتصاد والإدارة بسبب دورها الفاعل في الاقتصاديات الحديثة التي تنتهج سياسة الانفتاح الاقتصادي والمالي، وأضحت المرآة العاكسة لحالة الاقتصاد من زيادة أو تباطؤ في معدلات النمو، بسبب ما تشكله من نقطة تلاقي قطاعي الأعمال والمالية، حيث يقوم قطاع الأعمال بإنتاج السلع والخدمات ويقوم القطاع المالي بتمويل ذلك الإنتاج.

ولهذا ستقوم فكرة هذا البحث على التعرف على الدور التنموي لسوق الأوراق المالية، وطبيعة سوق الأوراق المالية الجزائرية من خلال دراسة الوضع الحالي للسوق والإلمام بالسمات الأساسية له. والتعرف على المشكلات المرتبطة بطبيعة السوق والحلول المقترحة لهذه المشكلات.

وعليه، **تتمثل مشكلة الدراسة** في محاولة الإجابة على سؤال هام :

ما هو الدور التنموي لسوق الأوراق المالية؟؛ وما هي مقومات تفعيل بورصة الجزائر لتحقيق هذا الدور؟. لذا فإن هذه الدراسة تهدف إلى إلقاء الضوء على الدور الاقتصادي وخاصة التنموي منه لسوق الأوراق المالية، وما هي الخصائص والعوائق التي تحول دون تحقيق بورصة الجزائر لهذا الدور.

تقوم الدراسة على **فرضية** مفادها، أنه يوجد هناك دور إيجابي تلعبه سوق الأوراق المالية على مستوى التنمية الاقتصادية، ولتحقيق هدف هذه الدراسة ارتأى الباحث استخدام **المنهج التحليلي الوصفي،** من خلال تقسيم محتواها إلى ثلاثة محاور رئيسية: **المحور الأول** يتناول لمحة نظرية عن مفهوم التنمية الاقتصادية، وسيخصص أيضا لإلقاء الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه أسواق الأوراق المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما توصلت له مختلف الدراسات الأكاديمية والتطبيقية، أما **المحور الثاني** سيخصص لدراسة واقع بورصة الجزائر من خلال تحليل أدائها خلال الفترة 2010-2015، وأخيرا يحاول الباحث من خلال مضمون المحور الثالث إبراز أهم المعوقات التي تحول دون تطور بورصة الجزائر، ثم إبراز المقومات التي تساعد على تفعيلها ونموها لتحقيق أهدافها التنموية الاقتصادية المرجوة في الجزائر، وتختتم الدراسة بعرض أهم **النتائج والتوصيات** المتعلقة بهذا الموضوع.

المحور الأول: التنمية الاقتصادي ودور أسواق الأوراق المالية في تحقيقها

من خلال هذا المحور سنحاول التركيز على استعاب مفهوم من المفاهيم الأساسية، **الأول** يتعلق بمفهوم التنمية الاقتصادية، أما **الثاني** يتعلق بموضوع الدور الذي تحققه أسواق الأوراق المالية لصالح التنمية الاقتصادية.

1. مفهوم التنمية الاقتصادية: إن المفهوم المتعارف عليه لدى الاقتصاديين والمتعلق **بالبنك الدولي** بأن التنمية الاقتصادية عملية معقدة ومفهوم ذو أبعاد متعددة يتعلق بتحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع مقاسة بأي مؤشر، سواء تمثل ذلك في نمو متوسط دخل الفرد (آخذين في الاعتبار كل التحفظات المتعلقة باستخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس مستوى الرفاهية الاقتصادية)، أو مؤشر الأمم المتحدة المتعلق بالتنمية البشرية HDI أو مؤشر الأمم المتحدة لقياس الفقر بين البشر HPI[1].

وتعرف أيضا على أنها عملية هي عملية متحركة مستمرة نحو الصعود بصورة ايجابية منعكسة على زيادة الدخل الفردي الحقيقي والدخل الوطني بفعل عمل الأجزاء

المباشرة وغير المباشرة بالزيادة أو/ و النقص للتأثير على عمل الكل بالزيادة، كونها وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والرفاه الاجتماعي ضمن استقرار نسبي في معدلات التضخم والبطالة[2].

2. دور أسواق الأوراق المالية في التنمية الاقتصادية: فيما يلي نستعرض أهم الأدوار التي تلعبها أسواق الأوراق المالية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال ما توصلت له أهم الدراسات النظرية والتطبيقية المعالجة لهذا الموضوع والتي تدعم الفرضية التي يقوم عليها هذا البحث. على النحو التالي:

1.2.استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية: تسعى سوق الأوراق المالية إلى جلب الاستثمارات الأجنبية وهذا بإتباع طرق شتى أهمها: منح فوائد مرتفعة ومغرية وتبيان مكانة الشركات المقيدة لديها، حيث أن انضمام الشركة إلى هذه السوق يحقق لها مكانة خاصة بين الشركات ويدل على أوضاعها الاقتصادية الجيدة ومركزها المالي. ومنه فإن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تعمل على الرفع من حجم السيولة على مستوى البلد المستقبل، مما يخلق مصدرا ماليا تتمكن من خلاله المؤسسات من تمويل مشاريعها. وخير دليل على أهمية رؤوس الأموال الأجنبية في الانتعاش الاقتصادي تجارب البلدان الناشئة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية التي تشهد أسواق الأوراق المالية بها ديناميكية كبيرة[3].

2.2.تعبئة المدخرات وتوفير السيولة: لقد هدفت جميع الإصلاحات التي تمت إلى تحديد دور سوق الأوراق المالية من حيث كونه يمثل آلية لتعبئة المدخرات الوطنية وتوظيفها في مختلف مجالات الاستثمار بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية وهو الأمر الذي يتطلب ترشيد أساليب التعامل مع السوق بالطريقة التي تنقل سلامة المعاملات ودقتها، وتوفير الحماية للمتعاملين وتنشيط استقرار أسواق المال[4]، هذا وتلعب سوق الأوراق المالية دورا كبيرا في خلق السيولة، إذ تؤثر سوق الأوراق المالية على النشاط الاقتصادي من خلال خلقها للسيولة النقدية، عن طريق تمكين المستثمرين الحصول على السيولة النقدية من خلال بيع الأوراق المالية التي هي بحوزتهم بسرعة ويسر، إذا ما احتاجوا إلى استرداد مدخراتهم ومن خلال هذه السيولة التي توفرها سوق الأوراق المالية يصبح الاستثمار أقل مخاطرة وأكثر ربحية[5].

3.2.توجيه الموارد وتخصيصها: يتعدى دور أسواق الأوراق المالية من مجرد التوفيق بين وحدات العجز ووحدات الفائض إلى التأثير في توجيه المدخرات للأكثر كفاءة من وحدات

العجز، وهو ما يؤثر إيجابا على التنمية الاقتصادية، حينما تملك وحدات العجز فرصا استثمارية أفضل من وحدات الفائض، حيث تساهم هذه الأسواق عن طريق تجميع واستثمار هذه المدخرات متدنية الإنتاجية الحدية، وإتاحتها لوحدات العجز في قطاع الأعمال والأفراد المتسمة بارتفاع الإنتاجية الحدية لوحدات رأس المال، ومن ثم تخفيض مخاطر السيولة ورفع إنتاجية رأس المال[6].

4.2.تقليل الضغوط التضخمية وتصحيح التشوهات السعرية: إن إقامة سوق للأوراق المالية أو تفعيل دورها في الدول النامية يساهم في تخفيض حدة الضغوط التضخمية وعلاج التشوهات السعرية، وبالتالي جعل معدلاتها مستقرة، وذلك من خلال مساهمة هذه السوق في إتاحة السيولة والتمويل طويل الأجل لإضافة فرص استثمارية جديدة وللتوسيع في الاستثمارات القائمة لنشاط الأعمال، وهو ما يزيد معدلات النمو في العرض الكلي من السلع والخدمات (إجمالي الناتج المحلي الحقيقي) وزيادة قدرته على مواكبة معدلات النمو في الطلب الكلي[7].

5.2.تفعيل مبدأ الإفصاح المالي: نظرا لما كانت تعانيه أسواق الأوراق المالية من افتقارها للنصوص القانونية الواضحة، راعت جميع الإصلاحات التأكيد على مبدأ الإفصاح المالي، لاسيما أن المعلومات الداخلية غير المعلنة تكرس ظاهرة عدم التكافؤ في الفرص الاستثمارية، فتحقق مكاسب غير عادية للبعض على حساب الآخرين، حيث أن عدم توافر هذه المعلومات لبعض المستثمرين يجعلهم في وضع استثماري خاطئ يفضي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة وبالتالي تحملهم لمستويات مخاطرة غير متوقعة مما يؤدي إلى حدوث فترات كساد وهبوط لمستوى أداء السوق[8].

6.2.تحسين الوضع المالي للحكومة من خلال تنفيذ برامج الخصخصة: تشير تجارب الخصخصة في دول العالم بأن البرامج الناجحة كانت مرتبطة بوجود سوق أوراق مالية منظمة وكبيرة مما يسمح باستيعاب الأوراق المالية للمؤسسات المراد خصخصتها، في حين أن الأسواق التي تعاني من ضعف وعدم توفر بنية أساسية لديها تؤدي إلى إعاقة عملية الخصخصة أو عدم استيعابها. ومن هنا تلعب الأسواق المالية دورا هاما في إتمام عملية الخصخصة بنجاح[9].

7.2.إدارة وتقليل المخاطر المالية: حيث تزود أسواق الأوراق المالية الأفراد والشركات والحكومات بحماية ضد مختلف المخاطر المالية، والتأمين على الدخل والاستثمار وذلك

من خلال بيع بوليصات التأمين، وكذلك توزيع الثروة على عدة أدوات استثمارية خدمة لمبدأ التنويع من خلال عمل محافظ مالية استثمارية وإدارتها والتأمين عليها، أو الاستثمار في الأدوات المستقبلية وعقود الخيار التي تحافظ على المحفظة المالية من خطر انهيار الأسعار[10].

8.2.إيجاد آلية مناسبة لتحديد هيكل أسعار الفائدة: تساهم سوق الأوراق المالية في تحديد أسعار الفائدة، ويتم ذلك باستخدام البنك لسياسة السوق المفتوحة والتي تمثل إحدى أدوات السياسة النقدية، التي بموجبها يقوم البنك المركزي ببيع وشراء السندات الحكومية في سوق الأوراق المالية، وذلك بغية التأثير على السيولة النقدية وهيكل أسعار الفائدة، وفي هذا الخصوص تشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة قوية بين السياسة النقدية ومستوى أسعار الأسهم في أسواق المال، حيث أكدت على وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من النقود من ناحية وبين كل من أسعار الفائدة ومستوى النشاط الاقتصادي من ناحية أخرى[11].

المحور الثاني: واقع بورصة الجزائر ومؤشرات أدائها خلال الفترة 2010-2015

سنحاول من خلال مضمون هذا المحور من الدراسة إعطاء قراءة لواقع بورصة الجزائر، من خلال التعرف على هيكلها، مؤسساتها وأسواقها وتحليل أدائها خلال الفترة 2010-2015:

1.هيئات تنظيم وإدارة بورصة الجزائر: تتضمن البنية القاعدية لبورصة الجزائر أربع هيئات أساسية أسندت لها وظائف تنظيمها وإدارتها، ويتعلق الأمر بـ:

1.1. لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB[12]): تأسست هذه اللجنة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 1993/05/23 والمتعلق بإنشاء بورصة القيم المنقولة، وهي هيئة عامة تمثل سلطة السوق المالية، تكون تحت وصاية وزارة المالية وممولة من طرف الدولة، وقد زاولت هذه اللجنة نشاطها سنة 1996 وهي سلطة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية[13].

2.1.شركة تسيير بورصة القيم (SGBV[14]): وتقوم أساسا بالإشراف على إدخال المؤسسات إلى البورصة، تسيير حصص البورصة، القيام بعمليات المقاصة ونشر المعلومات. وهي شركة ذات أسهم برأس مال قيمته 475.2 مليون دج، وقد تأسست

بموجب المرسوم التشريعي السابق 93-10، وتحقق إنجازها في 25 ماي 1997، أما المؤسسون لشركة تسيير بورصة القيم المنقولة هم ستة بنوك تجارية وستة شركات تأمين.

3.1. الوسطاء في عمليات البورصة (IOB): إن المرسوم التشريعي السابق الذكر 93-10 يخصص حق التفاوض في القيم المنقولة لأعوان مختصين والمدعوين بالوسطاء في عمليات البورصة، حيث المادة 05 من المرسوم تنص على أنه لا يجوز إجراء أية مفاوضة تتناول فيها قيم منقولة مقبولة في البورصة إلا داخل البورصة ذاتها وعن طريق وسطاء ماليين في عمليات البورصة، هذا يعني أن المشتريات والمبيعات للقيم المنقولة المسعرة تتم بالحضور الإجباري لهؤلاء الوسطاء في عمليات البورصة حسب الشروط التي تحددها اللجنة[15]. ويتضمن سوق المال في الجزائر حالياً سبعة وسطاء في عمليات البورصة ممثلين ببنوك تجارية وطنية.

4.1. المؤتمن المركزي (الجزائر للتسوية Algérie Clearing)[16]: تم تحديد دور المؤتمن المركزي بموجب القانون 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003، المؤتمن المركزي (الجزائر للتسوية أو المقاصة) وهي شركة ذات أسهم بلغ رأسمالها 240 مليون دج سنة 2012 ، أسست بين ثمانية شركاء هم: CNEP-BEA-BADR- BDL-CPA- BNA- فندق الأوراسي ومجمع صيدال، وكلفت بالعمليات التالية:

- فتح وإدارة الحسابات الجارية للسندات المفتوحة باسم ماسكي الحسابات حافظي السندات (TCC) المتدخلين؛ – مركز لحفظ السندات مما يسهل انتقالها بين الوسطاء الماليين؛ – إنجاز المعاملات على السندات لفائدة الشركات المُصدِرة، (توزيعات الأرباح، زيادة رأس المال)؛ – الترقيم القانوني للسندات المقبولة في عملياته، وفقا للمعايير الدولية ISIN الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية)؛ – نشر المعلومات المتعلقة بالسوق .

ويساعد إنشاء هذه الهيئة على تقليل التكاليف وآجال عمليات التسوية /التسليم وغيرها من العمليات المتعلقة بالسندات (استلام توزيعات الأرباح والفوائد وممارسة الحقوق).

2.الأسواق المكونة لبورصة الجزائر:[17] **تظم بورصة الجزائر للقيم المنقولة مجموعة من المتعاملين الاقتصاديين المحليين الموزعين على سوقي الأسهم والسندات، أما أهم المؤسسات التي أدرجت أوراقها المالية في البورصة خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى يومنا هذا مصنفة حسب طبيعة السوق كما يلي:**

1.2.سوق سندات رأس المال: وتتضمن سوقين:

1.1.2.السوق الرسمي (الرئيسي): الموجه للشركات الكبرى. ويوجد به أربعة (04) شركات مدرجة في تسعيرة السوق الرسمي حتى نهاية سنة 2015، وهي:

- مجمع صيدال SAIDAL: الناشط في القطاع الصيدلاني؛
- مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي EL AURASSI: الناشطة في قطاع السياحة؛
- أليانس للتأمينات ALLIANCE: الناشطة في قطاع التأمينات؛
- أن –سي –اروبية NCA-ROUIBA: الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية؛

أما فيما يتعلق بتطور عدد الشركات المدرجة في السوق الرسمي خلال فترة 2010–2015، الشكل (1) يوضحها.

الشكل(1):تطور عدد الشركات المدرجة أسهمها في السوق الرسمي 2010–2015

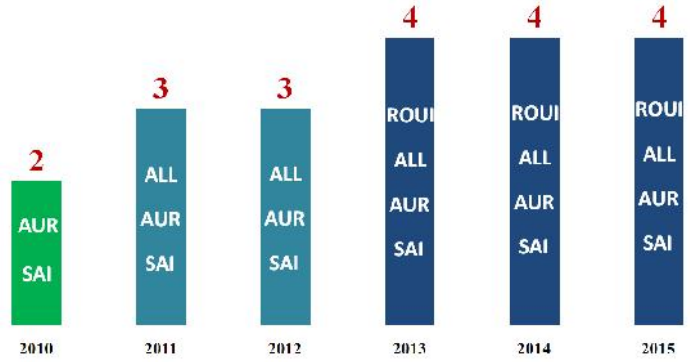

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:http://www.sgbv.dz/index.php?lang=fr

يتضح من الشكل أن سنة 2010 بلغ عدد الشركات المدرج أسهمها في السوق الرسمي شركتين هما: – مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي AUR ومجمع صيدال SAI؛

– أما سنتي 2011 و2012 أدرج متعامل ثالث والمتمثل في شركة أليانس للتأمينات ALL؛

– أما سنة 2013 شهدت دخول متعامل جديد رابع إلى بورصة الجزائر وهو شركة أن سي رويبة ROUI الناشط في قطاع الصناعات الغذائية.

2.1.2. سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم إنشاء هذه السوق في سنة 2012 بموجب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 12–01 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012، المعدّل والمتمّم للنّظام رقم 97–03 المؤرخ في 17 رجب 1418 الموافق 18 نوفمبر

1997 المتعلّق بالنّظام العام لبورصة القيم المنقولة. (صادر في الجريدة الرسمية رقم 41 بتاريخ 15 يوليو 2012).

ويمكن لهذا السوق أن يوفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند انطلاقتها مصدراً بديلاً للحصول على رؤوس أموال ما يتيح فرصة ممتازة للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير سوق محكم التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتهم، وحتى نهاية سنة 2015 لم تدرج أي مؤسسة في إطار هذا السوق.

2.2.سوق سندات الدين: وتتكون من:

1.2.2. سوق سندات الاستحقاق: نجد به كل من شركة سونلغاز SONELGAZ ، الجزائر للفندقة والضيافة والعقاراتSpa DAHLI، شركة النقل الجوي الجزائرية AIR ALG، والجزائرية للاتصالات، وشركة سوناطراك SONATRACH ، فندق الرياض سطيف ERIAD، المؤسسة المالية "الائتمان الإيجاري المغاربي بالجزائر MLA . وبطبيعة الحال جل هذه المؤسسات المصدرة في هذا السوق حلت تواريخ استحقاق سنداتها، الأمر الذي استوجب خروجها من البورصة، حيث يوجد سند واحد مدرج في تسعيرة هذا السوق، وهو خاص بشركة الجزائر للفندقة والضيافة والعقاراتSpa DAHLI، التي من المقرر أن يحل تاريخ استحقاق سندها سنة 2016؛

2.2.2. سوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT): المخصص للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية. وتأسس هذا السوق سنة 2008 ويحصي حاليا 27 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة، ويتم التداول على سندات الخزينة، التي تتنوع فترات استحقاقها بين 7 و10 و15 عاما، من خلال الوسطاء في عمليات البورصة وشركات التأمين التي تحوز صفة "المتخصصين في قيم الخزينة" بمعدل خمس حصص في الأسبوع.

الشكل (2): مكونات سوقي بورصة القيم في الجزائر:

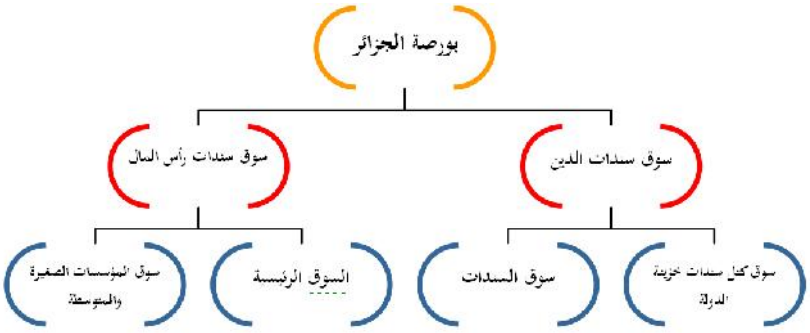

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على محتوى العنصر السابق.

3. تحليل أداء بورصة الجزائر خلال الفترة 2010-2015: في هذا الصدد وللتعرف على أداء بورصة الجزائر خلال الفترة 2010-2015، سنعتمد منهجية تحليل أداء أسواق بورصة الجزائر منفردة.

1.3. أداء مؤشر أسعار أسهم بورصة الجزائر DZAIRINDEX: يقيس هذا المؤشر أداء بورصة الجزائر، من خلال أسعار أسهم الشركات الأربعة المتداولة في البورصة، والشكل التالي يوضح تطور قيمة مؤشر دزاير اندكس خلال الفترة الممتدة من 2011-2015، باعتبار أول سنة بدأ فيها احتساب المؤشر هي سنة 2011.

الشكل (2): تطور أداء مؤشر دزاير اندكس خلال الفترة 2011-2015

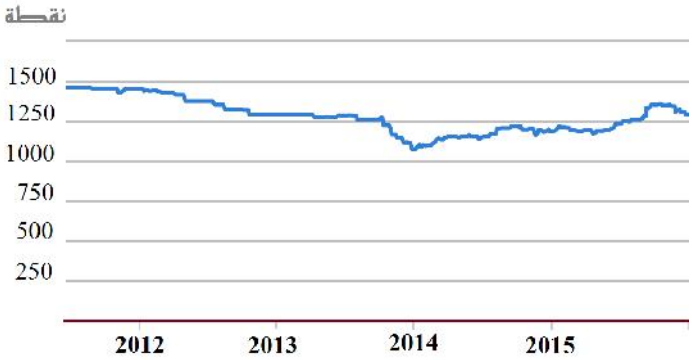

المصدر: موقع بورصة الجزائر http://www.sgbv.dz/ar/

يتضح من خلال الشكل أن مؤشر أسعار أسهم بورصة الجزائر (دزاير اندكس) مجال تغير قيمته كان محصور ما بين 1000 و 1500 نقطة خلال فترة الدراسة، حيث بلغ ذروة قيمته أوائل أيام إصداره منتصف سنة 2011 بقيمة 1458.5 نقطة ليحقق أدنى

مستوى له مع نهاية سنة 2013 بقيمة 1073.9 نقطة، ويرجع سبب هذا الانهيار أساسا للتراجع الكبير الذي سجله حجم وقيمة تداول أسهم شركة أليانس للتأمينات سنة 2013 مقارنة بسنة 2012. والملاحظ أيضا أن المؤشر استعاد تحسنه بداية من سنة 2014.

2.3. تطور قيمة وحجم تداول بورصة الجزائر خلال الفترة 2010-2015: في هذا الصدد سنحاول تتبع تطور رسملة بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية 2015، والتي تعكس نشاط مختلف الأسواق القائمة الرسمية لبورصة الجزائر، ولتحقيق ذلك سنعتمد على مؤشري قيمة وحجم التداول في بورصة الجزائر خلال فترة الدراسة، من خلال مضمون الشكلين (3) و(4):

الشكل (3): تطور قيمة تداول أسواق ببورصة الجزائر (2010-2015):

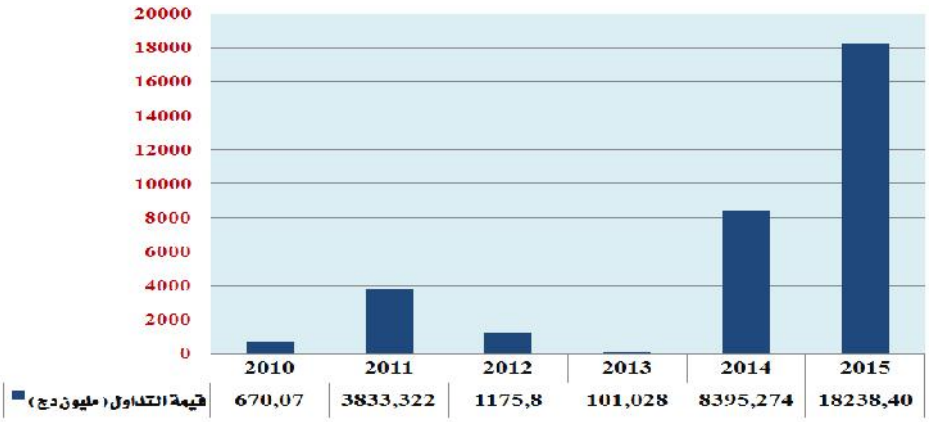

الشكل (4): تطور حجم تداول أسواق بورصة الجزائر (2010-2015): (أسهم وسندات)

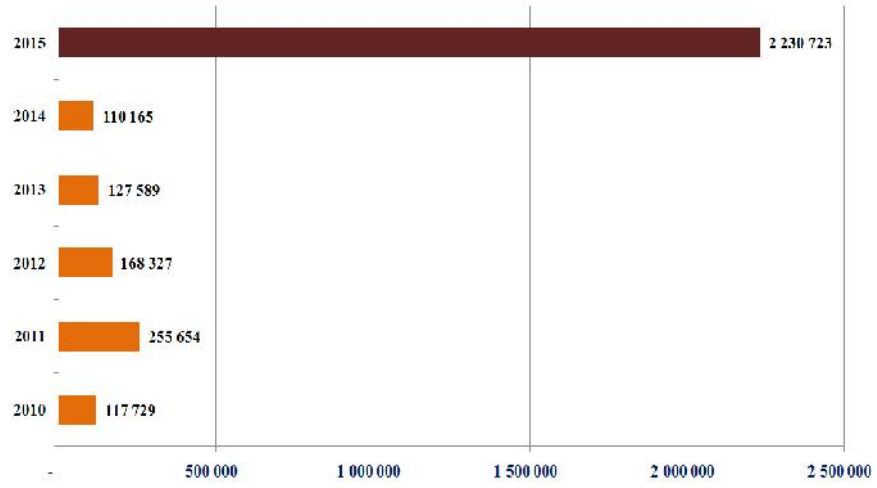

مصدر الشكلين: إعداد الباحث بالاعتماد على:

Structure des Opérations et de Développement du Marché, **BILAN D'ACTIVITE**, SOCIETE DE GESTION DE LA BOURSE DES VALEURS,2010,2011,2013,2014. - http://www.sgbv.dz.

عند تتبع تطور كل من قيمة وحجم تداول أسواق بورصة الجزائر مجتمعة خلال فترة الدراسة، يتضح أن مستوى قيمة كلا المؤشرين خلال الستة سنوات شهدا تقلبات كبيرة جدا، حيث نلاحظ سنة 2015 بلغ فيها مستوى المؤشرين أعلى قيمة لهما، أين بلغت قيمة تداول أسواق بورصة الجزائر 18238,40 مليون دج من خلال تداول نحو 2.230.723 ورقة مالية (سند وسهم) بتسجيل ارتفاع نسبته 117% مقارنة بسنة 2014، ويرجع هذا الارتفاع الكبير للإصدارات الجديدة التي قامت بها الخزينة العمومية OAT على مستوى سوق السندات خلال سنة 2015 والتي بلغت لوحدها قيمة 16978,87 مليون دج، أما أدنى مستوى نشاط حققته بورصة الجزائر خلال الفترة كان سنة 2013 بقيمة تداول 101,028 مليون دج بمعدل انخفاض 91,4% بمقارنته بسنة 2012، وكان هذا الانخفاض ناتج عن حلول تاريخ استحقاق سندات الخزينة العمومية OAT المستحقة خلال هذه السنة[18].

أما بخصوص توزيع قيمة التداول الإجمالية لبورصة الجزائر على الأسواق المكونة لها خلال سنة 2015 ، يوضحه الشكل (5) التالي:

الشكل (5) توزيع قيمة تداول بورصة الجزائر على أسواقها خلال سنة 2015:

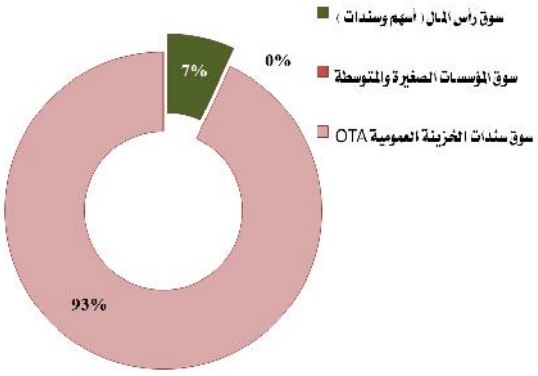

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: إحصائيات موقع بورصة الجزائر http://www.sgbv.dz

يوضح الشكل أعلاه أن سوق سندات الخزينة العمومية OAT شكلت قيمة التداول فيها أكبر حصة ضمن إجمالي قيمة تداول البورصة محققة بذلك قيمة 16978,87

مليون دج أي ما يعادل نسبة 93% من إجمالي قيمة تداول البورصة، أما في المرتبة الثانية تأتي سوق رأس المال بقيمة 1259,536 مليون دج بحصة 7% من إجمالي قيمة تداول البورصة، في حين سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تشهد أي إدراج منذ تاريخ تأسيسها، وبالتالي لم تساهم في قيمة تداول بورصة الجزائر.

4. تحليل أداء نشاط أسواق بورصة الجزائر 2010-2015: في هذا العنصر نعمل على تحليل حجم وقيمة المعاملات التي تمت على مستوى أسواق بورصة الجزائر منفردة، وهذا بغيت الوقوف حول أداء نشاط كل سوق (سوق رأس المال وسوق سندات الدين).

1.4. أداء سوق رأس المال (2010-2015): كما سبق ذكره فإن السوق رأس المال ببورصة الجزائر يعنى بتداول أسهم الشركات المدرجة من خلال السوق الرسمي، وإصدارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث سوق هذه الأخيرة لم تشهد أي إدراج حتى نهاية سنة 2015، وبالتالي تنفرد هذه السوق بتداول أسهم الشركات فقط، حيث لم يتم منح أي تأشيرة إدراج خلال سنة 2015، ليستقر عدد الشركات المدرج أسهمها في السوق الرسمي على أربعة شركات فقط، أما بخصوص تطور قيمة التداول وحجم التداول السوق الرسمي خلال الفترة 2010-2015 يوضحه الشكل (6) التالي:

الشكل (6) قيمة وحجم تداول السوق الرسمي ببورصة الجزائر 2010-2015:

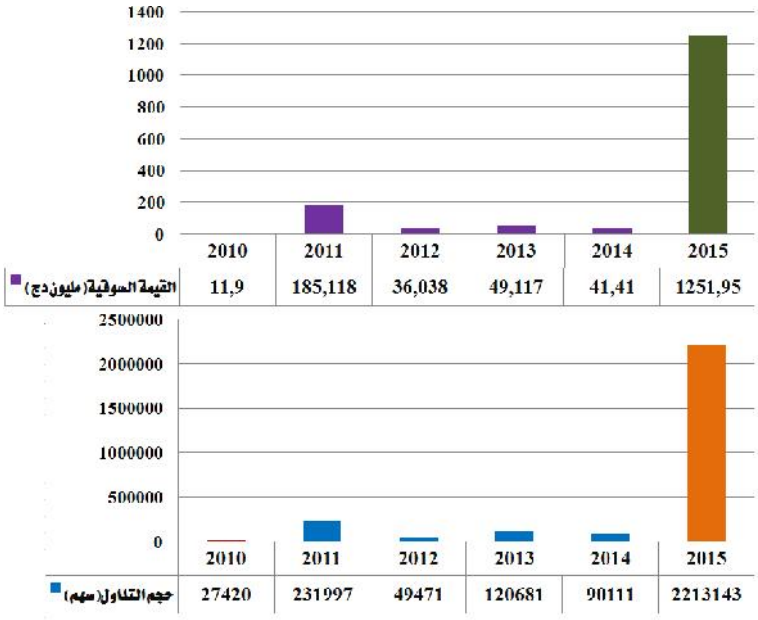

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:

Structure des Opérations et de Développement du Marché, **BILAN D'ACTIVITE**, SOCIETE DE GESTION DE LA BOURSE DES VALEURS,2010,2011,2013,2014. - http://www.sgbv.dz.

يتضح من خلال الشكل السابق أن أداء الشركات المدرجة في السوق الرسمي لبورصة الجزائر خلال سنة 2015 متميز مقارنة بالسنوات السابقة، بتحقيق قيمة تداول تجاوزت 1.25 مليار دج من خلال حجم تداول بلغ 2213143 سهم، مقابل 41.41 مليون دج كقيمة تداول وحجم تداول 90111 سهم خلال السنة الماضية، وعند الوقوف أمام مسببات هذا الارتفاع الكبير يتبين أن ما نسبته 96% راجع للديناميكية التي حققتها أسهم شركة أليانس للتأمينات خلال السنة بتداول أريد من 2 مليون سهم للشركة مقابل قيمة تداول بلغت 1.2 مليار دج، في حين نلاحظ أن نشاط بقية السنوات الأخرى لم يتجاوز 50 مليون دج سنويا باستثناء سنة 2011 بلغت قيمة تداولها 185 مليون دج نتيجة دخول شركة ألياس للتأمينات لأول مرة بورصة الجزائر خلال السنة[19]. أما بخصوص حصة الشركات الأربعة المدرجة في السوق الرسمي لبورصة الجزائر من إجمالي قيمة وحجم التداول خلال سنة 2015 ، يمكن تلخيصها في مضمون الجدول (2).

الجدول (2) حصة الشركات المدرجة من إجمالي قيمة وحجم التداول لسنة 2015:

الشركة	الرمز	قيمة التداول (مليون دج)	النسبة%	حجم التداول (سهم	النسبة%
أليانس للتأمينات	ALL	1202,108	96,1	2090461	94.4
الأوراسي	AUR	4,427	0.30	9864	0.44
أن سي رويبة	ROUI	36,078	2.88	97079	4.38
صيدال	SAI	9,343	0.75	15739	0.71
المجموع		**1251,95**	**100**	**2213143**	**100**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على موقع بورصة الجزائر تم تصفحه بتاريخ 2016/06/15:
http://www.sgbv.dz/?page=bilan_boc&lang=fr

تظهر بيانات الجدول أن المتعامل شركة أليانس للتأمينات خلال سنة 2015 استحوذت على أكبر حصة من إجمالي قيمة وحجم تداول السوق الرسمي لبورصة الجزائر بنسبة 96% و94.4% على التوالي، ثم تليها في المرتبة الثانية شركة أن سي رويبة بنسبتي 2.88% و 4.38% من قيمة وحجم التداول الإجمالية على التوالي، في حين لم تتجاوز حصتي شركتي الأوراس وصيدال 1% من قيمة وحجم التداول خلال السنة.

2.4. أداء سوق سندات الدين (2010-2015): كما سبق الإشارة إليه أن هذه السوق خصصت تداول شكلين من السندات من خلال سوقين هما: سوق السندات الصادرة من طرف المؤسسات والشركات الاقتصادية؛ سوق السندات الصادرة عن الخزينة العمومية. وفيما يلي لمحة عامة عن أداء السوقين:

1.2.4. سوق السندات: خلال سنة 2015، لم تمنح لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB أي تأشيرة تتعلق بالسندات، وخلال سنة 2010 لوحظ حلول تواريخ استحقاق أربعة قروض سندية، وصل مجموع مبلغها 27.26 مليار دج في مقابل 14.11 مليار دج خلال سنة 2009، ويتعلق الأمر بسندات المؤسسات التالية: **الشركة الوطنية لأشغال الآبار** استحقت سنداتها بتاريخ 2010/07/20، ثم **شركة الخطوط الجوية الجزائرية** بتاريخ 2010/12/01، وبعدها بعشرة أيام استحقاق **سندات المؤسسة الوطنية لأشغال الحفر**، لتغلق السنة بحلول استحقاق ثاني قرض سندي لمجموعة **سونلغاز** من أصل 11 قرض سندي في رصيد الشركة بتاريخ 2010/12/27. ومع بداية من سنة 2011 أصبح عدد المؤسسات المسعرة لسنداتها في البورصة أربعة هي: **اتصالات الجزائر** المستحق سنداتها خلال نفس السنة، وسندي مؤسسة **سونلغاز** إحداهما يستحق هذه السنة والثاني يستحق سنة 2014، بالإضافة إلى القرض السندي لشركة **داحلي للفندقة** الذي سيستحق سنة 2016.

أما فيما تعلق بمؤشرات سوق سندات الدين، بلغت قيمة إجمالي السندات المتداولة للمتعامل الوحيد المتبقي في السوق شركة ذات الأسهم داحلي للفندقة نهاية سنة 2015 مبلغ 7.580 مليون دج من خلال تداول 758 سند، والبيان أسفله يبرز تطور قيمة وحجم التداول بسوق السندات خلال الفترة 2010-2015:

الشكل (9): تطور قيمة التداول بسوق السندات 2010-2015 (مليون دج)

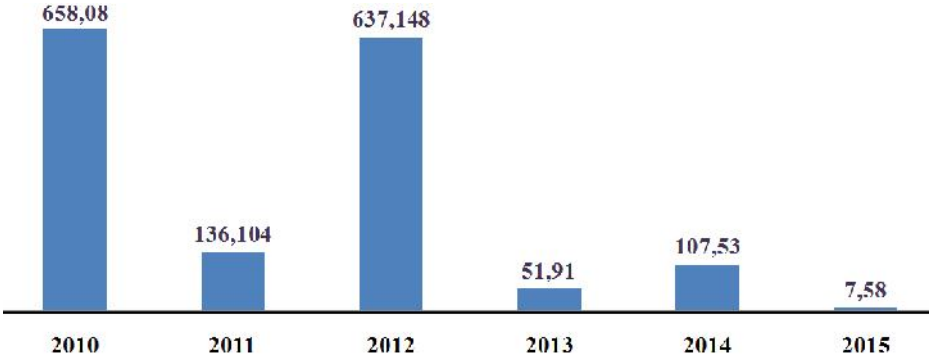

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:

-Structure des Opérations et de Développement du Marché, **BILAN D'ACTIVITE**, SOCIETE DE GESTION DE LA BOURSE DES VALEURS,2010,2011,2013,2014. - **http://www.sgbv.dz.**

يتضح من البيان أنه خلال فترة الدراسة بلغت قيمة التداول بسوق سندات الدين ذروتها خلال سنة 2010 نتيجة حجم التداول الكبير الذي حققته سندات شركة سونلغاز والتي حققت لوحدها قيمة 247,52 مليون دج ما يعادل نسبة 37,61% من قيمة التداول الإجمالية مقابل تداول 145230 سند من أصل إجمالي حجم تداول بلغ 437571 سند، في حين سجل في السنة الموالية 2011 انخفاض حاد نسبته 79,33% من قيمة وحجم تداول سنة 2010 ويرجع ذلك لحلول تاريخ استحقاق سندات شركة الخطوط الجوية الجزائرية خلال السنة، والملاحظ أيضا أن مؤشرات هذا السوق بلغت مستوياتها العالية سنة 2012 من خلال قيمة تداول بنحو 637 مليون دج مقابل حجم تداول 118356 سند لكلا المتعاملين المتبقيين في هذه السوق (شركة سونلغاز وشركة داحلي للفندقة)، أما السنوات المتبقية انخفض أداء السوق إلى أدنى مستوى لها حيث لم يتعدى فيها مؤشر قيمة التداول 110 مليون دج، بسبب بقاء متعاملين فقط في هذه السوق خلال سنتي 2013 و2014، أما سنة 2015 سجلت أدنى قيمة تداول منذ تأسيس هذه السوق حيث لم تتجاوز 8 مليون دج حققتها سندات المتعامل الوحيد المتبقي وهو شركة داحلي للفندقة والذي تستحق سنداته سنة 2016[20].

2.2.4. سوق سندات الخزينة العمومية OAT: كما سبق الإشارة إله فإن مؤشرات تداول هذه السوق تمثل 90% من قيمة وحجم التداول الإجمالي لأسواق بورصة الجزائر، مثلا نهاية سنة 2015 بلغ عدد خطوط سندات الخزينة العمومية المسجلة ببورصة الجزائر 29

خط[21]، بلغت قيمة تداولها نحو 17 مليار دج، مقابل 8.25 مليار دج سنة 2014 بمعدل زيادة 107%، والشكل (10) يبرز تطور أداء سوق سندات الخزينة العمومية OAT خلال الفترة 2010-2015 من خلال مؤشر قيمة التداول [22].

الشكل (9): تطور قيمة التداول بسوق سندات الخزينة ع 2010-2015 (مليون دج)

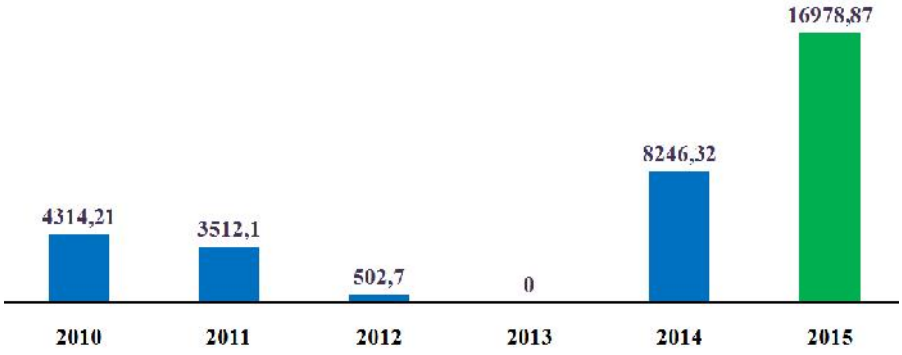

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: موقع بورصة الجزائر تم تصفحه بتاريخ 2016/06/12:
http://www.sgbv.dz/?page=bilan_oat&lang=fr

ما تضمنه البيان يظهر أن سوق سندات الخزينة العمومية خلال سنة 2013 لم يسجل فيها أي تداول لعدم توفر أوامر شراء خلال السنة، في حين سنة 2012 يلاحظ أيضا أن مستوى التداول فيها كان ضعيف جدا من خلال تداول 500 سند فقط مقابل نصف مليار دج، مقارنة بالسنتين السابقتين 2010 و2011 أين نلاحظ أن قيمة التداول خلالهما بلغت 4.31 و 3.51 مليار دج على التوالي.

المحور الثالث: معوقات نمو بورصة الجزائر وآليات تنشيطها

إن القراءة الفاحصة والدقيقة والنظرة التحليلية لاستراتيجية العمل للفترة القادمة التي وضعتها الهيئات المشرفة على تفعيل بورصة الجزائر للقيم المنقولة، تؤكد أن المشرع يعي تماما الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا السوق في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر خاصة إذا ما اكتملت البنى التشريعية والمؤسسية والبشرية لهذا السوق الوليد، ولهذا سيخصص هذا المحور للوقوف أمام أهم العراقيل التي تحول دون تحقيقا لدورها التنموي، ومن ثم اقتراح الحلول والآليات الواجب اعتمادها لتحقيق ذلك.

1. أسباب ضعف أداء بورصة الجزائر: في الحقيقة إن مشكلات سوق الأوراق المالية الجزائرية هي كثيرة ومعقدة، فهي لا تتصل فقط بالعوامل الذاتية للسوق وإنما بالعوامل الخارجية أيضا، والتي نوجزها في الآتي:

1.1.المعوقات الاقتصادية: وتتمثل في:

– أن أغلب الشركات ملك الدولة حيث لازالت حتى الآن العديد من المؤسسات العمومية الجزائرية تعاني من اضطرابات مالية استمرت لفترات طويلة، والسبب الأول في الحالة التي آلت إليها يعود إلى سوء التسيير الذي يتضح في: غياب الكفاءات المهنية اللازمة، إهمال وتضييع الطاقات الإنتاجية وعدم الإحساس بالمسؤولية مادامت الأملاك عمومية وليست خاصة؛

– يفضل العديد من المستثمرين التوجه للمشاريع الاستثمارية غير المالية: كالبناء، الأشغال العمومية، الفلاحة، وهي ما يطلق عليه السوق الموازية التي باتت تشكل بديل أحسن أو ضمان من سوق الأوراق المالية، ذلك أنها تضمن أرباحا سهلة وتجنب المخاطر؛

– وإن الضرائب تمثل عبئا ثقيلا على المؤسسات المصرحة بنشاطها ولذلك فإن اللجوء إلى السوق الموازية يخفف منها أو تكون منعدمة؛

– وكذلك ارتفاع معدلات التضخم وعدم ارتفاع عائد الأسهم، ضعف الادخار لدى الأفراد بسبب غلاء المعيشة، عدم تدفق رأس المال الأجنبي الذي يعود على انعدام الثقة وتدهور الوضع الاقتصادي بسبب الظروف الخاصة التي تعيشها البلاد، ضعف المنافسة في السوق المالية لقلت الشركات المصدرة بسبب تعثر مسار الخوصصة؛

– ضعف القدرة الشرائية لدى جمهور المواطنين وبالتالي قلت المدخرات الفردية، فمشكلة تدني الدخل الفردي وعدم استقرار أوضاع الفئات التي تحققه تحد من حجم الطلب على الأوراق المالية.

2.1.المعوقات السياسية والقانونية: يضم الميدان السياسي كذلك عقبات تحول دون قيام البورصة بدورها العام والفعال في التنمية، فأمام الأوضاع الأمنية المتدهورة وغير المستقرة التي مرت بها الجزائر ولازالت لا يمكن ضمان فعالية السوق في تحقيق التنمية، حتى أن هذه الأوضاع كانت سببا لامتناع العديد من المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في بلادنا[23].

في حين تتمثل العوائق القانونية عموما في عدم تجزئة البورصة إلى سوق رسمية وسوق ثانية، وكذلك كون شروط قبول المؤسسات قاسية وخاصة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها القاعدة الأساسية لتحقيق عملية التنمية المستديمة، بالإضافة إلى

الإطار القانوني المحافظ على عمومية كل من لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، وشركة إدارة بورصة القيم، وكذا الوسطاء في عمليات البورصة[24].

3.1. المعوقات الاجتماعية والثقافية والدينية.

-**العائق الاجتماعي والثقافي:** إن العامل الديمغرافي في الجزائر جعل العائلات منشغلة بحاجياتها من غذاء ولباس إضافة إلى هذا فإن العائلات تميل إلى توجيه ادخارها أساسا نحو البنوك العمومية باعتبارها تمثل أكبر قدر ممكن من الثقة والأمان وهذا مما يؤدي إلى إعاقة عمل البورصة في الجزائر. كما نجد غياب ثقافة الاستثمار في البورصة لدى أفراد المجتمع وذلك لجهلهم بماهية البورصة وأهميتها، التي تمثل عائقا حقيقيا بالنسبة لمعظم الناس غير الواعين من أجل استثمار أموالهم في القيم المتداولة .

-**أما العائق الديني:** لا يخفى على أحد أن اللجوء إلى عملية التمويل عن طريق البورصة من خلال إصدار أسهم وسندات هي من إحدى طرق التمويل العصرية غير أن التعامل بها من طرف المجتمعات العربية والإسلامية يعتريها بعض الحرج من الناحية الدينية خاصة السندات باعتبارها قرض ربوي، كل هذا من شأنها أن يؤثر على القرارات الاستثمارية للمدخرين التي لا بد أن تصب في خانة الكسب الحلال.

4.1.المعوقات التنظيمية والإعلامية: يمكن تلخيص أهم هذه المعوقات من خلال النقاط التالي:

- يعتبر قلت المؤسسات المدرجة والتي تمثل المحرك الأساسي للبورصة، فهي العامل الذي يؤدي إلى نموها حيث كلما زاد عدد المؤسسات المدرجة في البورصة كلما زادت فعالية البورصة والعكس صحيح. وما يلاحظ الآن في بورصة الجزائر هو أن هناك عدد محدود جدا من المؤسسات المدرجة، ذلك لأن عدد المؤسسات المؤهلة والقادرة على أن تدرج في البورصة محدود جدا وهذا بسبب الوضعية المالية المتدهورة التي تميز المؤسسات، وهذا ما يعيق نمو البورصة؛

- عدم تنوع الأدوات المالية في بورصة الجزائر الأمر الذي لا يفسح للمستثمرين مجالا واسعا لاختيار منها ما يلاءم إمكانياتهم، أهدافهم وميولاتهم الشخصية، لأن التنويع يساهم في تخفيض حجم المخاطر الاستثمارية؛

- غياب الشفافية سواء بالنسبة للتعامل في القيم المتداولة أو بالنسبة لمصداقية المعلومات التي يجب أن تقدمها المؤسسات المقيدة في البورصة للجمهور، بحيث يجب أن تكون هذه

المعلومات ذات طابع اقتصادي مالي، محاسبي، وذلك بغرض معالجة الوضعية السابقة والحالية والمستقبلية للمؤسسة. وفي حالة الجزائر لا نجد نظام معلومات يضمن الشفافية لمستعمليها يضاف إليه صعوبة الحصول على هذه المعلومات التي تسمح للمتعاملين القيام بالعمليات التي يريدونها في الوقت المناسب دون الوقوع في خطر[25]؛

– ضعف الجهاز الإعلامي مع شبه غياب الإعلام الاقتصادي المتخصص الذي يهدف إلى تشجيع ثقافة الادخار والتعريف بالشركات والنهوض بالاستثمار.

2. مقومات تنشيط أداء بورصة الجزائر:انطلاقا من كل ما سبق فإن بورصة الجزائر تتسم في الوقت الراهن بضعف وهشاشة دورها في تمويل الاقتصاد الوطني، فحتى يتم تحسين أدائها وفاعليتها بما يمكنها من تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية المرجوة. حيث يمكن صياغة مجموعة من الشروط والمتطلبات التي ينبغي توافرها في البيئة الاقتصادية الجزائرية حتى تتمكن البورصة من تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها فيما يلي[26]:

1.2.توفير بيئة اقتصادية ملائمة: يعتبر توفير المحيط الاقتصادي الملائم الشرط الأساسي لإيجاد بورصة قيم متداولة فعالة، ولا بد من توفير قطاع خاص نشيط يمتاز بالحرية والمنافسة، وأيضا يجب توفير المناخ الاستثماري المناسب من منح الحوافز الضريبية للشركات ووضوح الأطر القانونية والتنظيمية لها، وتحديد وتطوير الهياكل المالية وتحفيز الاستثمار الأجنبي وحماية حقوق المستثمرين، ويجب أن يكون اقتصاد السوق شرطا رئيسي لقيام بورصة أوراق مالية فعالة في الجزائر، بالإضافة إلى تسريع عملية الخوصصة وذلك من خلال فتح رأس مال المؤسسات العمومية أمام المستثمرين الخواص في سوق الأوراق المالية. مما يؤدي إلى زيادة عرض الأوراق المالية في البورصة، وتنوع فرص الاستثمار بالنسبة للمدخرين وبالتالي تحقيق شرط من شروط قيام السوق وهو عمق السوق.

2.2.تطوير معايير الشفافية والإفصاح: يجب الاهتمام وبجدب لزيادة درجة الإفصاح وتعديل متطلباته بما يتلاءم مع المعايير الدولية وذلك بهدف تعزيز الدور الرقابي للسوق من جانب، وتوفير تكافؤ الفرص للمتعاملين في السوق من جانب آخر. فمن جانب السوق، يتعين توسيع نطاق المعلومات والبيانات التي يتوجب على لجنة تنظيم البورصة الإفصاح عنها سواء تلك المعلومات المتعلقة بأسماء الجهات المصدرة للأوراق المالية وأسماء أعضاء السوق بالإضافة إلى البيانات الدورية المتضمنة لحركة التداول والمؤشرات المالية الرئيسية.

3.2.الرفع من مستوى الدخل الحقيقي للفرد: لا يمكن الحديث عن توجيه مدخرات العائلات دون تحديد مستوى الدخل الحقيقي العائد لكل مواطن مع العلم يوجد علاقة كبيرة بين مستوى الدخل الحقيقي لكل فرد وتوجيه الادخار نحو التوظيف في القيم المتداولة، لا بد من رفع المستوى المعيشي للمجتمع وخاصة كون معدلات التضخم مرتفعة حاليا في الجزائر، الأمر الذي لا يساهم في تشجيع الادخار والاستثمار في الأوراق المالية نتيجة ضعف القدرة الشرائية للفرد.

4.2. **التنويع في الأدوات المالية:** تتميز البورصات الفعالة بالعدد الكبير للمتدخلين بها سواء بصفتهم عارضين أو طالبين للأوراق المالية، تتميز بتنويع الأدوات المالية التي تعد عامل جذب للمدخرين، والتفتح الكبير على الجمهور وتتميز بورصات البلدان النامية والدول العربية والجزائر خاصة لضعف الصفقات الناجمة عن العدد المحدود للمتدخلين، غياب الإرادة في الاستثمار المتوسط وطويل الأجل في القيم المتداولة، الطابع العائلي لعدد كبير من المؤسسات والتي تعتمد على التمويل الذاتي لتوسيع أنشطتها، عدم تنويع الأدوات المالية في هذه البورصات وعدم توظيف الادخار في شكل سندات إما لانخفاض العائد أو لأسباب دينية كتحريم الفائدة.

5.2.توجيه القدرات التمويلية الموجودة نحو الاستثمارات المنتجة والمربحة: إن بورصة القيم المتداولة الفعالة بإمكانها توجيه القدرات التمويلية الموجودة نحو الاستثمارات المنتجة والمربحة، ومنه فانه ينبغي التأكد من وجود مشاريع مربحة على المستوى الاقتصادي والمالي، لأن مردودية المؤسسات المسجلة شرط لازم لجذب الادخار وإعادة توجيهه نحو المشاريع التنموية.

6.2. وجود حد أدنى من الاستقرار السياسي والقانوني: إنه ليس من الممكن وضع سياسة رشيدة وحقيقية لتجنيد الادخار بغية ضمان انطلاقة تحقق لنا التنمية الاقتصادية دون وجود استقرار سياسي في البلاد وفي هذا الصدد فإن المستثمرين يطرحون جملة من الأسئلة قبل البدء في عملية الاستثمار، لذا يجب أن تكون هناك استراتيجية واضحة في وضع القوانين حتى لا تزول هذه الأخيرة بزوال الفريق الحكومي، وذلك من أجل إقناع المستثمرين بأنه مهما كانت مجموعة أعضاء الحكومة أو السلطة فإن القوانين السارية في البورصة وخاصة المتعلقة بضمان الأموال مضمونة. إذا فالعمل على تحقيق الاستقرار السياسي يعتبر بمثابة حجر الزاوية لكل سياسة تهدف إلى تحقيق انطلاقة اقتصادية.

7.2.مراجعة الإطار التشريعي: إن القدرة على التكيف مع المحيط الداخلي والخارجي يعتبر عاملا محددا في نجاح أي مؤسسة، وعليه فإن نجاح سوق الأوراق المالية في الجزائر يقتضي التكيف مع المستجدات والمعطيات ذات الطابع السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي ولا يتم ذلك إلا بوضع التشريعات والتنظيمات الفعالة لتنظيم عملية التبادل في سوق الأوراق المالية خاصة تلك المتعلقة بسلوك المتدخلين، ضف إلى ذلك يجب أن تكون هذه التشريعات واضحة ومرنة ومرتبطة بالمستثمر. على أن تتماشى هذه التشريعات مع خصائص وطبيعة المجتمع من الناحية الاقتصادية لحماية المستثمرين والاقتصاد الوطني.

8.2.وجود جهاز مصرفي متكامل: يعتبر وجود هذا العامل وسيلة مهمة لترقية ونمو البورصات ذلك لأن مثل هذه المؤسسات التي تختص في الوساطة المالية تتطلع بالقيام بدورها على مستويات عديدة لتقوية مقدرتها على تعبئة الادخار، وتوفير الفرص الاستثمارية في صورة مشاريع والتوسط بين عرض السيولة الفعلية والطلب الحقيقي عليها فإن الجهاز المصرفي يعتبر دعامة أساسية لوجود بورصة قيم فعالة ذلك لما تختص به بصفته وسيط مال يعمل على تعبئة الادخار وترقية وحسن توجيهه.

9.2.تطوير أنظمة التداول: إذ لا بد من تحديث أنظمة التداول واستخدام التقنيات الحديثة لتسهيل عملية تداول الأسهم، وذلك من أجل رفع كفاءة وسرعة التعامل بالأوراق المالية وزيادة الشفافية والأمان لدى المتعاملين، كإدخال خدمة التداول عن بعد خاصة عن طريق الإنترنت، وهي من ضمن الخدمات الجديدة التي تشهدها الأسواق العالمية وذلك من أجل تمكين شركات الوساطة من إتمام الصفقات من مكاتبها دون الحاجة إلى وجود مندوبين عنها في السوق.

10.2. إدراج أدوات مالية إسلامية في البورصة: بغية رفع الحرج في التعامل في سوق الأوراق المالية يتعين إنشاء و إدراج أسهم البنوك الإسلامية ودخولها وعملائها كمتعاملين في البورصة وكذا إدراج الأدوات المالية الإسلامية مع الاستفادة من أنظمة الوساطة والتداول التي أنشأتها وجربتها المؤسسات المالية الإسلامية كصناديق الاستثمار الإسلامية.

خاتمة: تتعدد مصادر التنمية االقتصادية وتتفاوت بحسب هيكلية الاقتصاد وبنية قطعاته. ولا تخرج سوق الاوراق المالية عن القطاعات المكونة للاقتصاد في القدرة التأثيرية على النمو والتنمية الاقتصادية، كما أشارت الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى صحة

هذه الفرضية التي اعتمدت عليها هذه الدراسة والتي اثبتت الدور الإيجابي لسوق الاوراق المالية في تأثيرها على التنمية الاقتصادية. أما على المستوى الوطني فقد تضافرت جملة عوامل حالت دون قيام بورصة الجزائر بمهامها المأمولة محليا، بسبب ما تعانيه من العراقيل التي سبق ذكرها. ولهذا يستدعي تدخل السلطات المختصة لتطويرها وتنشيطها من خلال إيلاء الاهتمام اللازم بأسواقها (إصدار وتداول)، بالإضافة إلى إدخال الإصلاحات اللازمة في مختلف المجالات والتي يمكن عرضها في شكل **توصيات** خلصت لها هذه الدراسة:

- توفير بيئة اقتصادية ملائمة وتطوير معايير الشفافية والإفصاح المالي؛
- الرفع من مستوى الدخل الحقيقي للفرد والتنويع في الأدوات المالية وحتى الإسلامية منها؛
- وجود حد أدنى من الاستقرار السياسي واستقرار القانوني ومراجعة الإطار التشريعي الذي يتحكم في نشاط بورصة الجزائر؛
- تطوير الجهاز المصرفي وأنظمة التداول فيه؛

الاحالات والمراجع

[1] – فخر الدين الفقي،محمد محمود وفاء، **أسواق الاوراق المالية بين الدور التنموي والانمائي**، ليبيا، ب س ن، ب د ن، ص:8.

[2] – نفس المرجع

[3]– زيدان محمد، نور الدين بومدين، **السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والآفاق**، مداخلة، ملتقى دولي، جامعة بسكرة، 2006/11، ص:4.

[4] – سليمان المنذري، **البورصات العربية، الدور و العلاقات البينية و تحديات التحرير**، الأهرام، القاهرة 2001، ص:138.

[5] – زيدان محمد، نور الدين بومدين، مرجع سبق ذكره، ص:4.

[6] – إبراهيم بن صالح العمر، **الدور التنموي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية**، مداخلة، اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، السعودية، 2007، ص:9.

[7] – فخر الدين الفقي،محمد محمود وفاء، مرجع سبق ذكره، ص،ص:11،10.

[8] – جمال عبد اللطيف السرابي، **دور المعلومات الداخلية في السوق المالي**، الاتحاد العربي لبورصة الأوراق المالية، القاهرة، 1987،ص،ص:98،97.

[9] – زيدان محمد، نور الدين بومدين، مرجع سبق ذكره، ص:5.

[10] – سليمان عبادي، **دور البورصة في الاقتصاد تقييم تجربة سوق فلسطين للأوراق المالية**، مداخلة، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، فلسطين، 2007/9، ص: 3.

[11] – فخر الدين الفقي،محمد محمود وفاء، مرجع سبق ذكره، ص:12.

[12] – COSOB : Commission d'organisation et de surveillance des operations de bourse.

[13] – المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 34 ، الصادر بتاريخ 23 ماي 1993.

[14] – SGBV: Société de Gestion de la Bourse des Valeurs Mobilières.

[15] – نفس المرجع، المادة:5.

[16] – الموقع الرسمي لبورصة الجزائر www.sgbv.dz، و **COSOB**, Rapport Annuel 2013,p :36

[17] – الموقع الرسمي لبورصة الجزائر تم تصفحه بتاريخ 2015/11/08 ، www.sgbv.dz

[18] – بالاعتماد على: إحصائيات الموقع الرسمي لبورصة الجزائر تم تصفحه بتاريخ 2016/06/15: http://www.sgbv.dz/?page=bilan_boc&lang=fr

[19] –نفس المرجع.

[20]– بالاعتماد على: –**COSOB**, Rapport Annuel 2013,p :76

–http://www.sgbv.dz/?page=bilan_boc_creance&lang=fr

[21] – يمكن الاطلاع على أنواع وتفاصيل هذه الخطوط من خلال موقع البورصة الجزائرية. www.sgbv.dz

[22] – الموقع الرسمي لبورصة الجزائر تم تصفحه بتاريخ 2016/06/10 :

ttp://www.sgbv.dz/?page=bilan_oat&lang=fr

[23] – خليل الهندي، **عمليات المصرفية والسوق المالية** ، المؤسسات الحديثة للإنتاج، 2000، ص-ص: 203-205.

[24] – وصاف عتيقة، عاشور سهام، مرجع سبق ذكره، ص:12.

[25] – زيدان محمد، نور الدين بومدين، مرجع سبق ذكره، ص:15.

[26] – تم تلخيص محتوى هذا العنصر بالاعتماد على مرجعين هما : براق محمد، **بورصة الجزائر والشروط الأساسية لنجاحها**، مجلة الإدارة، المدرسة الوطنية للإدارة المجد 11، العدد 21– 2001، ص–ص:88–120. وزيدان محمد، نور الدين بومدين، مرجع سبق ذكره، ص–ص: 16–20.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الرابع / ديسمبر 2016

Mila Univ center. Publish. Co..

كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد
– دراسة حالة الجزائر –

Fiscal policy efficiency and its role in the optimal allocation of resources
Study of the Algerian case

د. حراق مصباح
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 01/ 2016/09 تاريخ قبول النشر: 14/ 2016/12

الملخص :

تعتبر السياسة المالية من أهم الأدوات التي تملكها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني سواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة أو النامية فهي تستخدم لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، وبناء عليه ستتناول هذه الورقة البحثية محاور السياسة المالية في الشقين المتعلقين بالسياسة الجبائية وسياسة الانفاق العمومي، وذلك بالتطرق للآليات العملية التي تمكن من اضفاء الكفاءة على السياسة المالية بما يضمن تخصيص أحسن للموارد، وتحقيق النمو والتوازن الاقتصادي، مع الاشارة في الأخير لأهم معالم السياسة المالية في الجزائر لنخلص في الأخير لمجموعة من التوصيات من شأنها ترشيد التمويل والانفاق العمومي.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، نفقات التسيير، نفقات التجهيز، الانفاق العام، السياسة الجبائية، الجباية البترولية، الجباية العادية .

Abstract:

Fiscal policy is among the most important tools for managing the economy of the state, either developed or developing countries are using it to achieve economic growth and stability.

In this paper, we will discuss the issue of fiscal policy in both axes, tax policy and public spending, and that by addressing the mechanisms that was provide effective fiscal policy allocation which ensures the optimal allocation of resources, and achieve economic growth and equilibrium.

At the end, we provide the most important characteristics of the Algerian fiscal policy to conclude finally with some recommendations that may lead to the rationalization of the public spending and finance.

***Key words**: fiscal policy, operating expenditures, capital expenditures, public spending , tax policy, ordinary taxation, oil tax.*

تمهيد:

للسياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى من منطلق أنها تستطيع القيام بدور رئيس في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني ، وذلك بفضل الأدوات المتعددة التي تستعملها السياسة الجبائية وسياسة الإنفاق العام، وكذا سياسة الموازنة العامة، وقد كان نبع من الإسهام الكبير للمكانة التي تحتلها السياسة المالية اليوم في الفكر المالي الحديث للاقتصادي الكبير "جون ماينرد كينز في مؤلفه" "**النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود**" حيث دعى إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة، بل وأصبح على السياسة المالية أن توازن مالية الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني، وبهذا المعنى يصبح التوازن متعدد الأوجه وتزداد أنواعه بالاتجاه من الكم إلى النوع ضمن الإطار الاقتصادي والاجتماعي الكلي للبلاد.

غير أن هذا الطرح يزداد أكثر تعقيدا في الدول النامية ومن بينها الجزائر، فالموارد محدودة، والضغوط الانفاقية متصاعدة باستمرار، وهو ما ينعكس سلبا على السياسة المالية في شقيها (اقتطاعا وإنفاقا) ومن هنا تطرح مسألة كفاءة السياسات المالية، ومدى مساهماتها في تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات الهيكلية، وتحقيق التوازن الاقتصادي العام.

أولا : ماهية وأهداف السياسة المالية :

تهتم السياسة المالية بدراسة المسائل المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي في المحورين المتعلقين بالنفقات والإيرادات من أجل التوظيف الكامل للموارد وتحقيق ثبات واستقرار الأسعار، وعليه تعتبر السياسة المالية محورا رئيسا في التحليل الاقتصادي لدور الدولة في الاقتصاد.

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها «**مجموعة الإجراءات والتوجهات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ، ومعالجة مشاكله مع مواجهة كافة الظروف المتغيرة**» [1].

يمكن تعريف السياسة المالية كذلك على أنها «**تلك السياسة التي تقوم بموجبها الحكومة باستخدام نفقاتها وإيراداتها من أجل تحقيق التأثيرات المرغوبة واستبعاد التأثيرات غير المرغوبة على الدخل، والإنتاج، والاستخدام**»[2].

كما تم تعريف السياسة المالية بأنها «**ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات**»[3].

من خلال التعاريف السابقة يتبين لنا جليا بأن السياسة المالية تعتمد على مجموعة من الأدوات، بل هي تعتبر محصلة لجملة من السياسات أهمها **السياسة الجبائية، سياسة الإنفاق العام، سياسة الموازنة العامة**، وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في تخصيص الموارد، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة التي تسطرها الدولة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة وذلك على النحو التالي:

1/ دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: المقصود بذلك هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما[4]:

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ولتحقيق هذا الهدف يتم استخدام السياسة المالية بشقيها الجبائي والإنفاقي فمن خلال السياسة الانفاقية (التوسع في النفقات) يمكن رفع مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية، وتوسع الحكومة في تقديم مختلف الإعانات الاجتماعية (كإعانات البطالة، والشيخوخة)، ونتيجة لذلك تزداد الدخول الشخصية ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة وهو ما يطلق عليه الأثر المضاعف للإنفاق[5] الشيء الذي يؤدي إلى التحفيز على الاستثمار وزيادة التشغيل.

كما تستخدم السياسة المالية في شقها الجبائي في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، كما يمكن بالاعتماد على الضرائب أن تقوم الدولة بتصميم سياسة ضريبية تحقق بها أهداف السياسة المالية كقيامها بتشجيع الاستثمار عن طريق منح العديد من الامتيازات الضريبية في شكل إعفاءات وتخفيضات، أو قد تأخذ أشكالا فنية مثل الاهتلاك المتناقص(المعجل)، ترحيل العجز، حسم الأعباء...إلخ.

2/ **دور السياسة المالية في تخصيص الموارد الاقتصادية:** يقصد بتخصيص الموارد عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض والحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع، ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات[6]:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

فمشكلة تخصيص الموارد تتلخص في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، مثل التفضيل بين حاجة وأخرى، أو بين غرض وآخر أو قطاع اقتصادي وآخر، تلجأ الدولة إلى عملية تخصيص الموارد بفرض الضرائب أو القيام بالنفقات العامة وصياغة السياسة المالية في إطار الموازنة العامة عندما يعجز جهاز السوق عن تحقيق

الكفاءة الاقتصادية المثلى في تحقيق الموارد، هذه الإجراءات تشمل المنتجين والمستهلكين على حد سواء :

أ/ **بالنسبة للمنتجين:** كتقديم حوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة مثل:

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة.
- الإعفاء جزئيا من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية.
- تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشآت الصغيرة.
- الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من أنواع الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

ب/ بالنسبة للمستهلكين : قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين حيث يسعى المستهلكون الحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة وفي نفس الوقت يسعى المنتجون إلى البيع بأسعار عالية، يحدث هذا عندما يتاح لهم قدر من السلطة الاحتكارية حيث تؤدي هذه الأخيرة في العادة إلى سوء تخصيص الموارد عندما يزداد الاستغلال من طرف المنتجين، تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع سواء بكلفة إنتاجها أو أقل من ذلك (تدعيم الأسعار) وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانة مالية (إعانة الاستغلال)[7].

3/ دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل الوطني : تستعمل الدولة السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل الوطني كأن تلجأ إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب المداخيل المرتفعة، أو من خلال النفقات التحويلية وما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب المداخيل المتدنية، كما أن زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة يؤدي إلى تخفيض كمية السلع والخدمات المتاحة لإشباع الحاجات الخاصة[8].

كما قد تلجأ الدولة أحيانا إلى وضع حد أدنى للأجور، أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية، أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لانتاج السلع الأساسية.

ثانيا – سياسة الإنفاق العام : ازدادت أهمية سياسة النفقات العامة في العقود الأخيرة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهميتها إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة.

في ظل الدولة الحارسة كان دور النفقات يقتصر فقط على تسيير المرافق الأساسية المتمثلة في الأمن الداخلي والخارجي والقضاء ومن ثم فالإنفاق العام في ذلك الوقت كان ذا طابع حيادي لا يمس الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وهو ما يخالف التطور الحديث للدولة حيث لم تصبح الدولة مجرد حارسة بل أصبحت تتدخل بصورة كبيرة في النشاط الاقتصادي مما أدى إلى زيادة أهمية الإنفاق العام .

من أجل مواجهة زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أصبحت تستخدم لذلك مختلف أدوات المالية العامة ، وعليه بدأ اهتمام علماء الاقتصاد بدراسة وتحليل طبيعة النفقات العامة وتقسيماتها وحدودها، وضوابط الإنفاق العام وآثاره الاقتصادية، والاجتماعية[9].

وبذلك فإن الفكر المالي الحديث أصبح ينظر للنفقة العامة نظرة مختلفة تماما، فهي نفقة إيجابية الهدف منها تحقيق آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية بجانب آثارها المالية، وقد تم اعتبار النفقات كأبرز الأدوات لتدخل الدولة نظرا لفعاليتها وتعدد أشكالها كالاعانات التي تمنحها الدولة للأفراد أو لمشروعات معينة، أو القيام بمشروعات إنتاجية ضخمة، أو السيطرة الكاملة أو الجزئية على بعض قطاعات الاقتصاد الوطني بقصد تنفيذ خطة اقتصادية شاملة.

1- الأثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة :للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل وهي ما يطلق عليها من الناحية الاقتصادية بالأثر المضاعف **l'effet multiplicateur** ، أما الأثر الثاني الذي ينتج فهو شبيه بالأول ويطلق عليه الأثر المعجل. **l'éffet accélérateur**

أ/ الأثر المضاعف l'effet multiplicateur: ترتبط فكرة المضاعف بزيادة النفقات العامة، فعندما تزيد هذه الأخيرة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد، وأثمان للمواد الأولية أو ريع على الأفراد، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه المداخيل

لإنفاقها على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار، والمداخيل التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق مداخيل جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار، والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار، وبذلك تستمر حلقة توزيع المداخيل من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في : الإنتاج، الدخل، الاستهلاك، الإنتاج، مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا يتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق، ولكن بنسب مضاعفة، ولذلك يسمى بالأثر المضاعف[10].

يرتبط الأثر المضاعف بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه وعليه فإن الآثار المترتبة على الزيادة في الإنفاق العام تختلف من قطاع لآخر، إضافة لارتباطه بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي، ففي ظل الدول المتقدمة حيث الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك، فالمضاعف ينتج أثره بشكل ملموس، أما في الدول النامية يكون أثر المضاعف ضعيفا نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وانعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك.

ب/ الأثر المعجل l'éffet accélérateur :

يعبر الأثر المعجل عن الأثر الذي تحدثه الزيادات المتتالية في الانفاق العام والذي ينتج عنه زيادة متسارعة بمرور الوقت في الانتاج والدخل والاستهلاك وبالتالي الزيادة في الاستثمار ، يزداد الأثر المعجل كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك كذلك ، كما أن الأثر المعجل يختلف من قطاع لآخر ويختلف أثره فيما اذا كانت الدولة متقدمة أو متخلفة ، بحيث يزداد في الدول المتقدمة نظرا لمرونة الجهاز الانتاجي بها ، وينخفض في الدول النامية لعدم مرونة الجهاز الانتاجي .

2- **ترشيد النفقات العامة:** المقصود بترشيد النفقات العامة هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير، ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

إن ترشيد النفقات العامة يتطلب الالتزام بالضوابط التالية[11] :

أ- **تحديد حجم أمثل للنفقات العامة** : ذلك أنه ليست من المصلحة العامة أن تتجه النفقات العامة نحو التزايد بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه (الحجم الأمثل للنفقات العامة) هذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

ب- **إعداد دراسات الجدوى للمشروعات** : تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة وتناغمه مع أهداف المجتمع، فرص العمالة التي يتيحها المشروع، آثار المشروع على الادخار وإعادة توزيع الدخل، الآثار الاجتماعية للمشروع.....الخ.

ج- **الترخيص المسبق من السلطة التشريعية:** تقضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بإنفاقه، يجب أن يكون مسبوق بترخيص من السلطة التشريعية ضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم مشروع قانون المالية قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها.

د- **تجنب الإسراف والتبذير:** هناك صور عديدة للإسراف في النفقات العامة في كثير من الدول النامية نوجزها فيما يلي:

- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة.
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي.
- تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة.
- عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية.
- زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم.
- المبالغة في نفقات التمثيل الدبلوماسي.

ثالثا – ماهية وأهداف السياسة الجبائية: يمكن تعريف السياسة الجبائية بأنها «التصور العام الذي يوضع للنظام الجبائي من منطلق المفاضلة بين الأهمية المتبادلة لمختلف الضرائب»[12].

كما عرفت السياسة الجبائية من طرف "موريس لوري" بأنها «هي فن الاقتطاع بأحسن صيغة ممكنة لمبلغ من الضرائب محدد مسبقا، وتمتد عبارة أحسن صيغة ممكنة إلى عدة جوانب منها العدالة الاجتماعية، التجارة الخارجية، التطور التقني، وكذلك تنمية الادخار»[13].

للسياسة الجبائية مجموعة من الأهداف يمكن سرد بعضها في ما يلي :

1/ الهدف المالي: ان الهدف الأساسي للسياسة الجبائية يتمثل في التمويل الجبائي للنفقات العمومية سواء كان ذلك على مستوى الميزانية العامة، أو على مستوى الجماعات المحلية حيث تعتمد هذه الأخيرة على الضرائب المحلية في تمويلها جزئيا، إضافة إلى الإعانات المتأتية من ميزانية الدولة والتي مصدرها هو الجباية الوطنية.

هذا التحليل المبدئي يحتم على الضريبة أن تكون منتجة وذات مردودية، وهو ما يعني أن دفع الضريبة يجب أن يخص أكبر عدد ممكن من العناصر الجبائية وأن تمس الضريبة المادة الخاضعة بأوسع صفة ممكنة بحيث يتم حصر مجال الإعفاءات أو ما يصطلح عليه بالنفقات الجبائية، إضافة إلى وجوب استقرار الاقتطاع الجبائي بحيث لا تكون القواعد التي تحكم الضرائب موضوع تغيير مستمر، مع وجوب وجود المرونة في الاقتطاع الجبائي بحيث يتم التصرف في النسب أو المعدلات دون إحداث ردود فعل عدائية.

إن خاصية المردودية لا تستلزم بالضرورة نسب اقتطاع عالية لأن التجربة أثبتت أنه عند حد معين من ارتفاع النسب فإن من شأن هذا الإجراء أن يؤدي إلى انخفاض مردودية الضرائب طبقا للمبدأ القائل في الفكر المالي (كثرة الضريبة تقتل الضريبة).

في النظام الجبائي الجزائري يأخذ مظهر التمويل الجبائي مكانة متواضعة جدا، وهذا لاعتماد عملية التمويل بصفة عامة على مداخيل الريع البترولي مما أدى إلى إهمال معايير المردودية الجبائية وهو ما سنتطرق إليه لاحقا في هذا المقال.

2/ الهدف الاقتصادي : إن الإجراءات الجبائية المتخذة تكون لها ردود فعل سريعة على مختلف الأعوان الاقتصادية، حيث أن تغيير نسب الاقتطاع الجبائي يؤثر على سلوك العائلات، وبذلك على الاستهلاك، وتؤثر على سلوك المدخرين ومن ثم على

مستوى الادخار، وكذلك تؤثر على قرارات الاستثمار ومن ثم على مستوى الاستثمار، لهذا أمكن اعتبار التقنية الجبائية تقنية حرة أكثر منه تقنية تدخلية، بحيث أن الاقتطاع الجبائي يعطي حرية اختيار أكبر من تلك التي تمنحها وسائل التدخل الأخرى كالإجراءات التنظيمية (تجميد الأسعار)، وإجراءات المنع (تقييد المعاملات)، لأنه يستعمل كوسيلة تحفيزية لا تتطلب الكثير من المراقبة، فالعون الاقتصادي يبقى حرا على الإقبال من عدمه على التوجه المقترح عليه، فإذا أقبل على التوجه المطابق للمصلحة العامة (المصلحة الاقتصادية) فإنه سيستفيد من الامتيازات الجبائية مع بقائه حرا في اتخاذ قراراته [14].

إن استعمال أدوات السياسة الجبائية اقتصاديا يمكن أن يكون في إطار سياسة كلية أو في إطار سياسة قطاعية، كما أن التأثير الكلي يمكن أن يكون على المدى القصير أو على المدى المتوسط.

ففي إطار السياسة الكلية والظرفية (المدى القصير) فإن ارتفاع أو انخفاض نسب الاقتطاعات المباشرة تؤثر على مستوى الاستهلاك وعلى مستوى الادخار، وعلى مستوى الاستثمار، وتغيير معدلات الاقتطاعات غير المباشرة يؤثر على مستوى الأسعار.

أما في إطار السياسة الكلية على المدى المتوسط فإن تأثير الاقتطاع الجبائي يكون عن طريق العقود الجبائية بين العناصر الجبائية والسلطات العمومية، حيث تقر هذه الأخيرة بعض الامتيازات الجبائية (إجراءات العفو المؤقت) للعناصر الجبائية مقابل توجه هذه الأخيرة نحو الاستثمارات المطابقة لاختيارات السياسة الاقتصادية المتبعة

3/ الهدف البيئي:

تستعمل كذلك السياسة الجبائية للمحافظة على البيئة ومواجهة أبعاد مشكلة التلوث البيئي، إذ أصبحت من أهم المقاربات الدولية المستخدمة في رسم السياسات البيئية، لما لها من الأهداف (ضمان بيئة صحيحة، توجيه الاستهلاك وتغيير سلوك المستهلكين ، إيجاد مصادر تمويلية جديدة، توجيه وتخصيص الموارد على نحو أكفأ ، تحقيق الالتزام البيئي للمؤسسات ، تحقيق النمو الأخضر) ، مما يستوجب ادخال السياسات الجبائية بما يسمح باستيعاب التطبيقات الجديدة لضرائب التلوث مثل: ضرائب الانبعاثات (خاصة غاز CO_2 ،الضرائب غير المباشرة على مدخلات الإنتاج ، ضرائب النفايات ، قواعد و أحكام الاهتلاك المعجل على معدات الإنتاج التي توفر الطاقة وتحد من التلوث ، نظام الدفع

والرد ، تصاريح التلوث القابلة للتداول) ، و يعود ظهور أول معالم الجباية البيئية إلى نظرية الآثار الخارجية **لأرثر بيجو (ARTUR PIGOU)** سنة 1920 ، الذي دعى إلى فرض ضرائب ورسوم على الوحدات الاقتصادية في (شكل تعويضات) مقابل آثار الانبعاثات التي تتركها هذه الوحدات ، وعليه تدعى الضرائب البيئية باسم (**les taxes pigouviennes**) ، ويستند أساس فرض الجباية البيئية إلى المبدأ العالمي (**الملوث يدفع pollueur payeur**) ، وقد ظهر هذا المبدأ لأول مرة سنة (1972م) من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **(OCDE)** تمهيدا لارساء معالم الاقتصاد العالمي الأخضر.

لوضع السياسة الجبائية حيز التنفيذ هناك مجموعة من الحقائق يجب أخذها بعين الاعتبار[15].

أ/ حقيقة ذات طابع مالي: لأن السياسة الجبائية تستعمل كوسيلة لتمويل النفقات العامة.

ب/ حقيقة ذات طابع اقتصادي :تتمثل في كون الجباية تتأثر بقيود الحياة الاقتصادية، كما تؤثر عليها، وعليه يجب أن لا تكون عائق أمام النمو الاقتصادي، وأن لا تؤدي إلى اضطراب المنافسة الاقتصادية.

ج/ حقيقة ذات طابع اجتماعي: حيث أن قبول المجتمع الضريبي بالنظام الجبائي مرهون بعدم احتوائه على مظاهر اللاعدالة واللامساواة، بل أن كفاءة السياسة الجبائية تتحدد بعنصر العدالة في محوريها الأفقية والعمودية.

د/ حقيقة ذات طابع سيكولوجي: حيث يجب توقع احتمال رد فعل العناصر الجبائية اتجاه الإجراءات الجبائية المستحدثة وأساليب تعاملهم معها.

هذه الحقائق تستلزم تظافر مجموعة كبيرة من التقنيات تبدأ من تقنية جمع المعلومات الجبائية وتنتهي عند فن الصياغة القانونية للنص الجبائي.

رابعا :مؤشرات السياسة الضريبية الجيدة: (مؤشرات فيتو تانزي) هناك مجموعة من المؤشرات وضعها كل من فيتو وتانزي حاولا فيها ايجاد بعض المحددات التي من شأنها اضافة الكفاءة على النظام الضريبي يمكن تلخيصها في مايلي:[16]

1. **مؤشر التمركز:** ويقضي هذا المؤشر بأن يأتي جزء كبير من اجمالي الايرادات الضريبية من عدد ضئيل نسبيا من الضرائب والمعدلات الضريبية، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تخفيض تكاليف الادارة والتنفيذ ، فتجنب وجود عدد كبير من الضرائب يؤدي الى تسهيل تقييم أثار تغيرات السياسة الجبائية.
2. **مؤشر التشتت:** يتعلق الأمر بما إذا كانت هناك ضرائب قليلة الايراد فهي تعتبر حينها ضرائب مزعجة ، فهذا النوع من الضرائب يجب التخلص منه سعيا لتبسيط النظام الضريبي دون أن يكون لحذفه أثر على مردودية الجباية .
3. **مؤشر التآكل** :يتعلق الأمر بما اذا كانت الأوعية الضريبية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة ، لأن اتساع الوعاء الضريبي يمكن من زيادة الايرادات رغم اعتماد معدلات منخفضة نسبيا ، واذا ابتعدت الأوعية الضريبية الفعلية عن الممكنة بفعل الافراط في منح الاعفاءات للأنشطة والقطاعات فان ذلك يؤدي الى تآكل الوعاء الضريبي ، وهذا ما يدفع الى رفع المعدلات في تعويض النقص الحاصل في الايرادات ومثل هذا الاجراء من شأنه أن يحفز على التهرب الضريبي.
4. **مؤشر تأخر التحصيل:** يتعلق الأمر بوضع الآليات الدافعة الى جعل المكلفين يدفعون المستحقات الضريبية في آجالها، لأن التأخر يؤدي الى انخفاض القيمة الحقيقية للموارد الجبائية بفعل التضخم، ولهذا لا بد أن يتضمن النظام الضريبي عقوبات صارمة تحد من الميل الى التأخر في دفع المستحقات.
5. **مؤشر التحديد** : يتعلق الأمر بمدى اعتماد النظام الضريبي على المعدلات المحددة ، وهذا لا ينفي في الواقع امكانية احلال بعض الضرائب بضرائب أخرى ، فمثلا يمكن احلال الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل بضريبة واحدة على كامل الثروة ذات معدل منخفض.
6. **مؤشر الموضوعية** : يتعلق الأمر بضرورة جباية الضرائب من أوعية يتم قياسها بموضوعية ، بما يضمن للمكلفين التقدير بشكل واضح لالتزاماتهم الضريبية على ضوء الأنشطة التي يخططون لها ، ويصب هذا ضمن مبدأ اليقين الذي يقضي حسب آدم سميت بأن تكون الضريبة الملزم دفعها محددة على سبيل اليقين دونما غموض ، بحيث يكون ميعاد الدفع والطريقة والمبلغ المطلوب دفعه واضحا

ومعلوما للمكلف، وهو ما يمكنه من الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال للسلطة من قبل الادارة الضريبية.

7. **مؤشر التنفيذ** : يتعلق الأمر بمدى تنفيذ النظام الضريبي بالكامل وبفعالية، وهو يتعلق أيضا بمدى سلامة التقديرات والتنبؤات ومستوى تأهيل الادارة الجبائية لأنها القائم الأساسي على التنفيذ ، فضلا عن مدى معقولية التشريعات وقابليتها للتنفيذ على ضوء الواقع الاقتصادي والاجتماعي.
8. **مؤشر تكلفة التحصيل** : وهو مؤشر مشتق من مبدأ الاقتصاد في الجباية والنفقة ، مما يجعل تكلفة الحصول أقل ما يمكن حتى لا ينعكس ذلك سلبا على مستوى الحصيلة الجبائية .

خامسا – السياسة الجبائية والضغط الضريبي: يقصد بالضغط الضريبي نسبة الاقتطاعات الجبائية إلى الدخل، أو نسبة المساهمة المالية للمجتمع في تحمل العبئ الجبائي، وتكون هذه النسبة كلية، قطاعية، أو فردية حيث يتم تحديدها كما يلي :

$$\textbf{الضغط الجبائي الكلي} = \frac{\text{الاقتطاعات الجبائية}}{\text{الدخل الوطني الخام}}$$

$$\textbf{الضغط الجبائي القطاعي} = \frac{\text{الاقتطاعات الجبائية من القطاع}}{\text{الدخل القطاعي}}$$

$$\textbf{الضغط الجبائي الفردي} = \frac{\text{الاقتطاعات الجبائية الفردية الكلية}}{\text{دخل الفرد}}$$

لم يتم الاتفاق على حدود نموذجية مثلى للضغط الضريبي وذلك لاختلاف المدارس الاقتصادية حول هذا الموضوع ، فمثلا ترى المدرسة الطبيعية (الفيزوقراط) أن 20% هو الحد الأقصى للاقتطاع الضريبي ، بينما ترى المدرسة التقليدية من أمثال بوردون أن الدولة لا يمكنها أن تتعدى نسبة الاقتطاع المحدد ب10%

أما الاقتصاديون المحدثون من أمثال الأسترالي "كولن كلارك" فنادوا بأن لا يتعدى الاقتطاع الضريبي 25% من الدخل القومي كمعدل يخص الدول الرأس مالية فقط[17]

الواقع أن هذا الطرح يتوقف عند مرحلته النظرية فقط ، فلا النظرية الجبائية ولا خصائص الاقتصاد العمومي تمنح وسيلة لقياس نسبة الضغط الجبائي الأمثل ، إلا أن ما يمكن قوله هو أنه يمكن الزيادة في الاقتطاعات الجبائية طالما أنها لم تؤدي الى الأثار غير المرغوب فيها، واذا أخذنا البلدان المتطورة كمرجع فان نسبة الضغط الجبائي تتراوح فيها ما بين 20% و45% وهو ما يؤكد أن رفع الضغط الجبائي يمكن أن يستعمل لأغراض النمو الاقتصادي، بل أن كثير من الاقتصاديين من أعتبر أن مستوى الضغط الجبائي من خصائص فعالية السياسة الاقتصادية ، فعلى سبيل المثال بلغ الضغط الضريبي في سنة 2015 في ألمانيا 39.2%، وفي فرنسا 43.2% ، وفي المملكة المتحدة 35.7 %، أما المتوسط الحسابي للضغط الجبائي في الاتحاد الأوروبي فبلغ سنة 2015 مالا قيمته 38.9%، وبلغ 37.5 % في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية [18].

سادسا – السياسة الجبائية وظاهرة الغش الجبائي :

ترتبط ظاهرة الغش الجبائي بفكرة الهروب من الواجبات والالتزامات الملقاة على عاتق المكلف بالضريبة ، وتفادي تحمل العبء الجبائي، وهي تعتبر من أهم محددات السياسة الجبائية إضافة الى الضغط الجبائي ، تقوم هذه الظاهرة على مجموعة من الأشكال [19]:

- **الاخفاء القانوني la dissimulation juridique:** وفيها يتم استحداث وضعية قانونية مزيفة غير صحيحة.
- **الاخفاء المحاسبي la dissimulation comptable:** وفيها يتم استعمال التقنيات المحاسبية مثل الغش بزيادة الأعباء ، الغش بتخفيض النواتج ، عدم التسجيل المحاسبي للمبيعات ...الخ.

يؤثر الغش الجبائي على السياسة المالية للدولة من خلال الآثار التالية :

1– الآثار المالية : وهي أول الآثار التي تظهر بحيث أن الغش الجبائي يحدث نزيفا للمالية العامة، ويتسبب في خسائر معتبرة للخزينة العمومية وهو ما يؤدي الى تقلص نشاط السلطات العمومية.

2–الآثار الاقتصادية : يؤدي الغش الجبائي الى اعاقة المنافسة وهو تشوه اقتصادي حيث أن الاقتطاع المرتفع من النشاطات الصناعية والتجارية يمنح أفضلية معتبرة للمؤسسة التي تغش مقارنة بتلك التي لا يمكنها الغش، مما يفشل المنافسة الشريفة ويبطل شروط تصنيفها، فمن المؤسسات من تلجأ الى التسيير المحكم والزيادة في الانتاج لرفع أرباحها،

ومنها من تلجأ الى الغش للحصول على وسائل تمويل ، وبذلك تبيع منتوجاتها بأسعار منخفضة مقارنة بالأسعار المطبقة من طرف نظيراتها.

يمنح الغش الجبائي توجها وهميا للنشاط الاقتصادي عندما يصبح الشغل الشاغل للعناصر الجبائية "المكلفين بالضريبة"، وبذلك فهم يوجهون مصالحهم الاقتصادية أكثر حسب الاعتبارات الجبائية، وليس حسب الاعتبارات الاقتصادية، وبالتالي تتوجه الأنشطة الاقتصادية عامة نحو القطاعات الأكثر حساسية للغش الجبائي دون التوجه نحو النشاطات التي تنشئ الثروات والمساهمة في تكوين القيمة المضافة، وبذلك يكون الغش الجبائي أحد أهم أسباب الركود الاقتصادي

إن العنصر الجبائي الذي يمارس الغش يخفي أرباحه دون أن ينفقها مخافة أن تكتشفه الادارة الجبائية فعلى المستوى الداخلي يلجأ الى الاكتناز أي اكتناز حصيلة الغش ، أو يلجأ الى التوظيف المغفل على شكل نقود اكتنابية أو على شكل معادن نفيسة وهو ما يؤدي بدون شك الى النقص في موجودات الاقتصاد من رؤوس الأموال.

أما على المستوى الخارجي فان المكلف بالضريبة يتوجه نحو فتح الحسابات البنكية في الخارج ويلجأ الى التحويل التدليسي للأرباح التي يتم اخفائها من الادارة الجبائية، وبذلك يتم تهريب رؤوس الأموال الى الخارج.

سابعا – سياسة الانفاق العام في الجزائر:

تعتبر النفقات العامة احدى الأدوات الرئيسية التي تنفذ بها الدولة سياستها المالية، يتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر الى قسمين : **نفقات التسيير ونفقات التجهيز**، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المحاسبة العمومية **(21/90)** [20] بحيث نصت على ما ياتي " الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الايرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار (ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال) وترخص بها ".

1/ نفقات التسيير dépenses de fonctionnements: هي تلك النفقات التي تخصص للسير العادي والطبيعي لمرافق الدولة ، تدفع للمصالح العمومية والادارية ، مهمتها ضمان استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الادارية، وقد قسمت المادة 24 من القانون (17/84)[21] القانون المتعلق بقوانين المالية نفقات التسيير الى أربعة أبواب :

أ/ **الباب الأول** : أعباء الدين الخارجي: وهي الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي .

ب/ الباب الثاني : تخصيصات السلطة العمومية: وهي نفقات التسيير الخاصة بالمؤسسات السياسية مثل المجلس الدستوري ، مجلس الأمة ، المجلس الشعبي الوطني.

ج/ الباب الثالث : النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وهي النفقات الخاصة بسير المرافق الادارية العامة وتحتل فيها أجور العاملين القسم الأكبر.

د/ الباب الرابع : التدخلات العمومية : وهي متعلقة بنفقات التحويل (اعانات الجماعات المحلية، المساهمات في الهيآت الدولية، نفقات النشاط الاجتماعي وغيرها من أموال الدعم.)

2/ نفقات التجهيز dépenses d'équipements: هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الاجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل وهذا قصد الوصول الى تحقيق تنمية مستدامة ، نصت عليها المادة 35 من القانون (17/84) المتعلق بقوانين المالية وصنفتها الى ثلاثة أبواب :

أ/ **الباب الأول** : الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة وهي موزعة على القطاعات التالية : (الصناعة، الفلاحة والري، دعم الخدمات المنتجة، المنشئات الاقتصادية والادارية، التربية والتكوين، المنشئات القاعدية، دعم الحصول على السكن، مواضيع مختلفة، المخططات البلدية للتنمية (PCD).

ب/ الباب الثاني : اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة: وهي النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد.

ج/ الباب الثالث: النفقات الأخرى بالرأسمال وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات غير المتوقعة.

تسجل نفقات التجهيزات في شكل **رخص برامج واعتمادات الدفع** حسب ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (1): توزيع النفقات لسنة 2016 بمقتضى قانون المالية لسنة 2016 حسب القطاعات

الوحدة : ألف دج

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	4.895.000	7.373.410
الفلاحة والري	198.261.576	271.432.500
دعم الخدمات المنتجة	14.904.700	36.223.667
المنشئات القاعدية الاقتصادية والادارية	441.308.514	685.704.445
التربية والتكوين	78.644.800	159.757.147
المنشئات القاعدية الاجتماعية والثقافية	32.703.237	113.120.472
دعم الحصول على السكن	24.481.500	469.781.674
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.655.199.327**	**2.403.393.315**
دعم النشاط الاقتصادي	–	542.949.928
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	–	–
احتياطي النفقات غير المتوقعة	239.005.000	230.505.000
المجموع الفرعي لعمليات رأس المال	**239.005.000**	**773.454.928**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.894.204.327**	**3.176.848.243**

المصدر : القانون رقم 15 / 18 المتضمن قانون المالية لسنة 2016

تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة **(2010 الى 2014)** بنمو الانفاق العام وارتفاع معدلاته سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير أو نفقات التجهيز، وهو ما يمكن أن نطلق على تسميته بالسياسة الانفاقية التوسعية، وقد ارتبط نمو الانفاق العام وتصاعد معدلاته في السنوات الأخيرة في الجزائر ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة، وهو ما يتجلى كذلك بالتوسع الظاهر والكبير في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية.

الملاحظ خلال هذه الفترة هو المبالغ الكبيرة لنفقات التسيير حيث نجد ان نسبة هذه الأخيرة بلغت ما يقارب 61.42% سنة 2014 من اجمالي النفقات ، ووصلت نسبتها الى 51.84% سنة 2013 ، في حين وصلت نسبتها الى 48.43% سنة 2012 ، وبلغت

سنة 2011 ما نسبته 49.96% ، وهي كلها نسب جد معتبرة تدل على المبالغ الكبيرة المرصودة لمثل هذا النوع من النفقات ساهمت في ارتفاعها الزيادات الكبيرة المرصودة لأجور الموظفين والعمال فعلى سبيل المثال بلغت كتلة الأجور المرصودة لصالح العمال والموظفين بعنوان سنة 2012 ما قيمته 2850 مليار دج وهو ما يدل على أن أجور الموظفين تشكل لوحدها ما نسبته 61.8% من نفقات التسيير (2014)[22]

والجدولين التاليين يوضحان مكانة نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر:

الجدول رقم (2) : نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر للفترة (2011 الى 2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2011	2012	2013	2014
نفقات التسيير	2793.7	2933	3643.3	4808.3
نفقات التجهيز	2797.7	3122	3384.1	3020.4
مجموع النفقات	5591.4	6055	7027.4	7828.4

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية www.mf.gov.dz

الجدول رقم (3): نسبة نفقات التسيير الى مجموع النفقات للفترة (2011 إلى 2014)

الوحدة:%

السنوات	2011	2012	2013	2014
نسبة نفقات التسيير الى مجموع النفقات	%49.96	% 48.43	% 51.84	% 61.42

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (2)

نفقات التسيير ومدى تغطيتها بالجباية العادية (الأمان الجبائي): بالنظر الى المعطيات السابقة يتضح لنا أن ميزانية الجزائر قائمة على عدم اليقين كون أن معظم النفقات العامة ممولة بالجباية البترولية وهذا في ظل عجز وتواضع الجباية العادية ، فمن خلال معطيات **الجدول رقم (3)** يتضح لنا أنه بالنسبة لسنة **2014** بلغت فيها نفقات التسيير ما قيمته **4808.8 مليار دج** نجد أن ما يقابلها من جباية عادية بلغت خلال هذه السنة **2200مليار دج**، وهو ما يعني أن نسبة تغطية نفقات التسيير بالجباية العادية بلغت **45.74%**، أما مستوى تغطية مجموع النفقات بالجباية العادية فهي نسبة جد متدنية بلغت نسبة **28.10%**.

بالنسبة لسنة **2013** والتي بلغت فيها نفقات التسيير **3643.3 مليار دج** بلغت فيها الجباية العادية ما قيمته **1720 مليار دج** وهو ما يعني أن نسبة تغطية نفقات التسيير بالجباية العادية بلغت هذه السنة **47.20%** ، أما مستوى تغطية مجموع النفقات بالجباية العادية لنفس السنة فهي نسبة كذلك جد متدنية بحيث بلغت سنة **2013** نسبة **.%24.47**

بالنسبة لسنة **2012** التي بلغت فيها نفقات التسيير **2933** مليار دج سجلت هذه السنة ما قيمته **1514**مليار دج كجباية عادية، وهو ما يعني أن نسبة تغطية نفقات التسيير بالجباية العادية بلغت نسبة **51.60%**، أما مستوى تغطية مجموع النفقات بالجباية العادية فهي تعد كذلك ضئيلة تؤكد لا يقينية التمويل في ميزانية الجزائر بحيث بلغت سنة **2012** نسبة **25%** وهو ما يوضحه **الجدول (4) والأشكال (1، 2، 3، 4)**

الجدول رقم (4): نسبة تغطية نفقات التسيير واجمالي النفقات بالجباية العادية للفترة (2012 – 2014)

الوحدة:%

السنوات	2011	2012	2013	2014
نفقات التسيير مقابل الجباية العادية	%51.11	%51.60	%47.20	%45.20
نسبة النفقات الى الجباية العادية	%25.53	%25	%24.47	%28.10

الشكل رقم (01) : تغطية نفقات التسيير بالجباية العادية سنة 2014

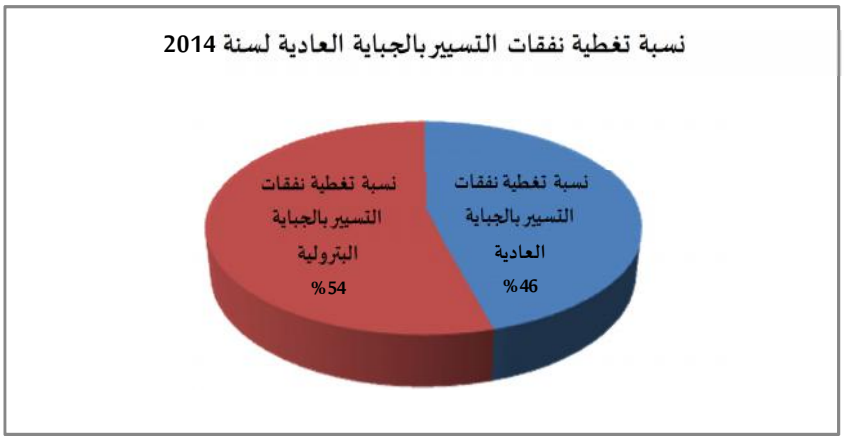

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 04

الشكل رقم (02) : تغطية نفقات التسيير بالجباية العادية سنة 2013

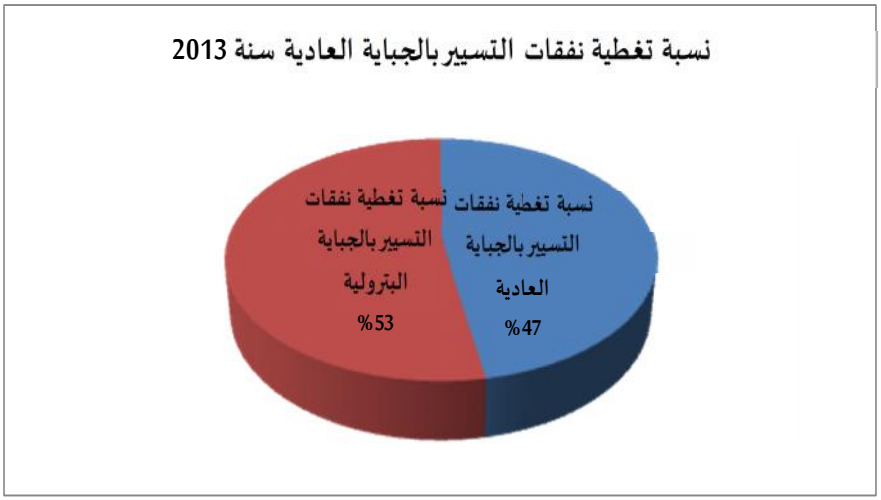

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 04

الشكل رقم 03: نسبة تغطية مجموع النفقات بالجباية العادية سنة 2014

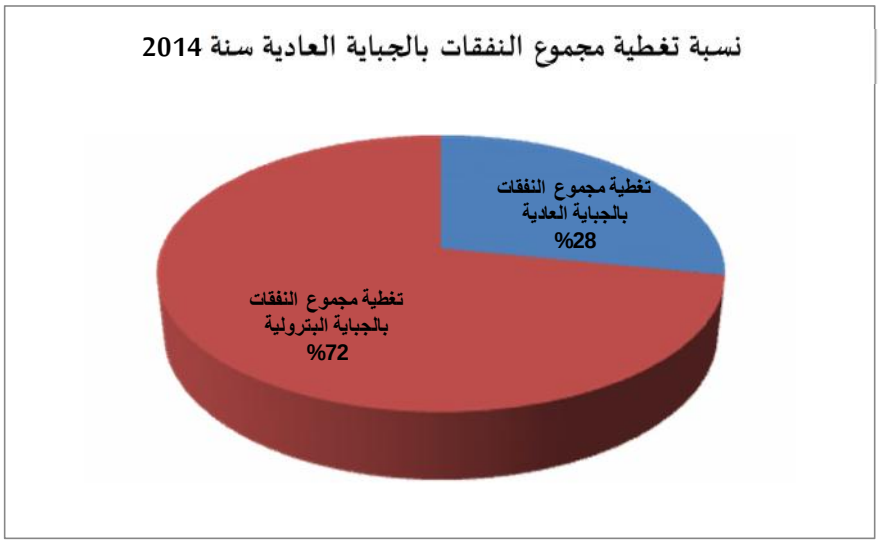

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 04

الشكل رقم 04 : نسبة تغطية مجموع النفقات بالجباية العادية سنة 2013

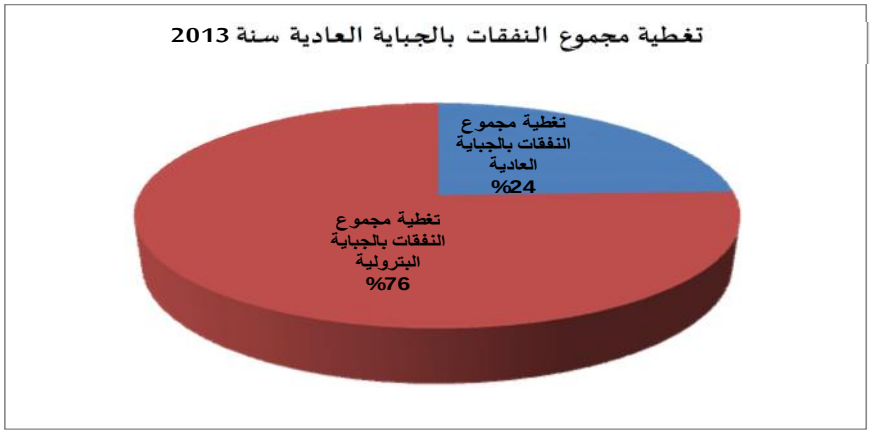

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 04.

ثامنا – السياسة الجبائية في الجزائر: اعتمدت الجزائر في نظامها الضريبي ابتداء من الاصلاح الضريبي لسنة 1992 على مجموعة من الضرائب يمكن ذكر أهمها في العناصر التالية :

1- **الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG)** : أنشئت من خلال قانون المالية سنة 1992م، جاءت لتشمل مجموعة كبيرة من المداخيل كانت قبل ذلك تشكل ضرائب مستقلة هذه المداخيل هي المرتبات والأجور والمنح العمومية، الأرباح الصناعية والتجارية، مداخيل القيم المنقولة، المداخيل العقارية، المداخيل الفلاحية.[23]

2- **الضريبة على أرباح الشركات IBS**: وهي ضريبة خاصة بالأشخاص المعنويين تطبق فيها معدلات 19% بالنسبة لأنشطة انتاج السلع، و23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، و26 % بالنسبة للأنشطة الأخرى.[24]

3- **الرسم على القيمة المضافة (TVA)**: إن إدخال TVA في منظومة الجباية الجزائرية كان ضرورة ملحة للرفع من النظام الجبائي الجزائري، وعصرنته، وفق المعايير الدولية المعمول بها في مختلف النظم الجبائية المتطورة، وهو جاء ليستبدل نظام الرسم على رقم الأعمال الذي بقي معمولا به إلى غاية 31 مارس1992م والمتميز

بالرسمين" الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (**TUGP**) و الرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات (**TUGPS**)" ، يمتاز هذا الرسم بمجموعة من الخصائص :

– **ضريبة غير مباشرة:** بحيث يخضع لها مكلفين اثنين هما: المكلف القانوني، والمتمثل في المدين الشرعي للخزينة العمومية، يقوم بدفع TVA على مدار الدورة الاقتصادية للمنتوج (الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك)، فالمكلف القانوني وفق هذا المبدأ (المستورد، المنتج، تاجر الجملة، الموزع، تاجر التجزئة..)، أما المكلف الحقيقي متمثل في المدين الحقيقي للخزينة العمومية بحيث يقوم بدفع TVAبطريقة غير مباشرة ،لأن قيمة TVA تكون مضمنة (محملة) في سعر السلعة التي يقتنيها المستهلك النهائي .

– **ضريبة نسبية (ثابتة):** يفرض الرسم على القيمة المضافة بنسبة أو معدلات ثابتة لا تزيد بزيادة رقم الأعمال (المبيعات)، والمستقر حاليا في معدلين المعدل المخفض 7%، والمعدل المرتفع17% .

– **ضريبة تعتمد على آلية الحسم:** إن حساب الرسم على القيمة المضافة يكون بحساب الرسم المستحق على المبيعات (الخدمات) وحساب الرسم المثقل للتكاليف (المشتريات، الخدمات)، ثم بعدها حساب الفارق بين الرسم المستحق على المبيعات والرسم المثقل للتكاليف المستحق على (المشتريات، الخدمات).

– **اتساع مجال تطبيق TVA:** فهي تشمل العمليات ذات الصبغة الصناعية، التجارية، الحرفية المهنية، وهو ما ينتج عنه بصفة تلقائية تعدد المكلفين بالرسم على القيمة المضافة (المنتج، المستورد، تاجر الجملة، تاجر التجزئة، الموزع، أصحاب المهن الحرة.

– **وفرة حصيلة الرسم على القيمة المضافة:** يتميز الرسم على القيمة المضافة بوفرة الحصيلة وسرعة التحصيل لأن مجال تطبيقها جد واسع من جهة، ومن جهة ثانية تمس (TVA) كل حلقات الدورة الاقتصادية للمنتوج في مساحته المختلفة و المتعددة إلى غاية وصوله إلى الحلقة الأخيرة المتمثلة في الاستهلاك

– **ضريبة محايدة وشفافة:** يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة محايدة بالنسبة للمكلف الشرعي، لأن TVA لا تأثر كثيرا على خزينة المؤسسة مادام أن TVA تتميز بآلية الحسم في الشروط المتوفرة قانونيا، وبقابلية الاسترجاع في

الحدود اللازمة لذلك، وعبئها متحمل بصفة مطلقة من طرف المستهلك النهائي، زيادة على امتياز نظام الشراء بالإعفاء (le régime franchise de taxe)، الهادف إلى تخفيف الضغوط المالية التي تثقل كاهل خزينة المستثمرين عن طريق السماح لهم بشراء التجهيزات دون الرسوم.

– **ضريبة تتميز بخاصية الاسترجاع:** تعتبر خاصية الاسترجاع أو التسديد المظهر الإضافي لحق الحسم عندما يتعذر الاستفادة من هذا الأخير، لأسباب محددة ومحصورة قانونيا، ولهذا يسمح في بعض الحالات للمكلفين بالضريبة الذين لا يمكنهم حسم الرسوم المدفوعة لمموليهم باسترجاع الرسم، عن طريق التسديد المباشر وفقا لشروط معينة.

– **الرسم على القيمة المضافة ضريبة جمركية:** زيادة على العمليات التي تفرض على الداخل فان الرسم على القيمة المضافة يفرض على عمليات التجارة الخارجية (الاستيراد) على وجه الخصوص، وعليه فإن (TVA) في هذه الحالة تطبق عليها كافة القواعد المتعلقة بالضرائب الجمركية (المنازعات، التحصيل، الأنظمة الاقتصادية الجمركية التي تعد استثناءا على عمومية الضريبة الجمركية) ،لأنها توقف الحقوق الجمركية المتمثلة في القبول المؤقت ، الاستيداع و العبور .

– **ضريبة تعمل على ضبط المعاملات التجارية:** تعمل الرسم على القيمة المضافة على ضبط المعاملات التجارية، من منطلق أنها تلزم الخاضعين على التعامل بالفواتير ويتجلى ذلك على وجه الخصوص في الالتزامات المرتبطة بالحق في الحسم.

4– تأسيس الرسم الوحيد الإجمالي الجزافي TUGF:[25] تأسست الضريبة الجزافية بموجب قانون المالية لسنة **2007**م، وهي موجهة لصغار التجار، وبالضبط إلى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي**30.000.000** دج [26]، الهدف من تأسيس هذه الضريبة الجزافية الموحدة هو تبسيط النظام الجبائي عن طريق جمع و اختزال الضرائب الأساسية التي يخضع لها المكلفون بالضريبة الصغار تحت هذا الرسم الوحيد بمعدلي **5%** بالنسبة لأنشطة الشراء وإعادة بيع السلع و**12%** بالنسبة لأنشطة تأدية الخدمات.

5- تأسيس الرسم على النشاط المهني (TAP): أسس الرسم على النشاط المهني بموجب قانون المالية لسنة 1996م ، جاء هذا الرسم ليعوض الرسمين السابقين (الرسم على النشاطات التجارية والصناعية (TAIC) والرسم على النشاطات غير التجارية (TANC) ، يفرض هذا الرسم على رقم الأعمال المحقق في القطاعات التجارية والمهنية، أصحاب المهن الحرة، يقدر معدل الرسم على النشاط المهني بـ 2%، و3% فيما يتعلق برقم الأعمال الناتج على نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، ويخفض هذا المعدل إلى 1% بالنسبة لنشاطات الانتاج دون الاستفادة من التخفيضات. (27)

6- استحداث قانون الإجراءات الجبائية CPF: (28) تم تدعيم التشريع الجبائي الجزائري و المكون من خمسة قوانين (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، قانون الضرائب غير مباشرة، قانون الرسم على رقم الأعمال، قانون الطابع، قانون التسجيل) بالقانون السادس الذي تم تأسيسه بموجب المادة **(40) لقانون المالية لسنة 2002** م المسمى بقانون الإجراءات الجبائية ينظم و يجمع القواعد الإجرائية التي تربط المكلف بالضريبة بالإدارة الجبائية والمتعلقة على وجه الخصوص (إجراءات مراقبة الضريبة، التحقيقات الجبائية في التصريحات (التحقيق في المحاسبة"VC"، التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة"VASF"، المنازعات الجبائية ،إجراءات التحصيل ، ممارسة المتابعات (LES POURSUITE) ، تنظيم التقادم...الخ)

تاسعا – التمويل الجبائي في الجزائر: يأخذ التمويل الجبائي في الجزائر مكانة متواضعة جدّا و هذا لاعتماد عملية التمويل بصفة عامة على مداخيل الرّيع البترولي، مما أدى إهمال معايير المردودية الجبائية، وهو ما يتم تأكيده في نسبة الاقتطاعات الجبائية إلى الدخل الوطني الخام التي تعد ضعيفة جدا مقارنة بباقي الدول المتقدمة وهو ما يؤكد عدم الاستغلال الفعال لقدرة **الأداء الجبائي (le potentiel fiscal)** هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هناك ضرائب لها مردودية مقارنة مع ضرائب أخرى، و هي غالبا حالة الضرائب غير المباشرة فمثلا الرّسم على القيمة المضافة و الحقوق غير المباشرة هي أكثر مردودية من ضريبة الدّخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات .

كما أن مساهمة الجباية العادية في الإيرادات الجبائية قليلة جدا مقارنة بالجباية البترولية بحيث لا تغطي سوى ما نسبته **45.74%** من نفقات التسيير **(2014) و28.10%** من

مجموع النفقات (**2014**)، بل الأكثر من ذلك عدم قدرتها علي تغطية كتلة الأجور المدفوعة للعمال فهي لا تغطي سوى نسبة **75%** من الأجور المدفوعة للعمال والجدول التالي يوضح ضعف مردودية الجباية العادية في الجزائر.

جدول رقم (5): ضعف التمويل الجبائي العادي (2012، 2013 ، 2014) "الوحدة: مليون دج"

السنوات	2012	2013	2014
الجباية البترولية	2927674	3620010	3829720
الجباية البترولية المدرجة في الميزانية	2027000	2801700	2929400
صندوق ضبط الايرادات	500476	1918310	2300320
الجباية العادية	1773444	2309368	2948533

المصدر: المديرية العامة للسياسات والتوقعات DGPP

إن ضعف التمويل الجبائي في الجزائر يمكن أن يعزى الى العديد من العوامل أهمها:

1- ضعف الإدارة الجبائية في إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية، فالكثير من الضرائب المكونة للهيكل الضريبي الجزائري ذات مردودية ضعيفة نذكر منها مثلا (ضعف إيرادات الضريبة على الدخل الإجمالي لغير الأجراء، خاصة إذا ما قورنت بالضريبة على الدخل الإجمالي للأجراء والتي تشكل تقريبا حوالي (78%) من إيرادات الضريبة على الدخل الإجمالي، ضعف مداخيل الجباية العقارية ، ضعف مداخيل الضريبة على أرباح الشركات).

2- كثرة النفقات الجبائية dépenses fiscales: يعبر مصطلح النفقات الجبائية عن الاستثناءات الموجودة في النظم الضريبية والتي تكون في شكل اعفاءات أو تخفيضات ضريبية أو اسقاطات من القاعدة الضريبية تشكل هذه الاستثناءات الجبائية (fiscalité derogation) نقصا ماليا هاما في الميزانية العامة للدولة ، وهي تشبه النفقات العامة من حيث الانعكاسات التي تخلفها على الميزانية ولهذا سميت بالنفقات الجبائية، لقد تحمل النظام الضريبي الجزائري نفقات جبائية معتبرة بحيث بلغت الكلفة المالية التي تحملتها خزينة الدولة للفترة الممتدة ما بين (2009- 2015)) ما يقارب 928 مليار دج ؛ والتي كانت تهدف بالأساس الى تحقيق (**تطوير وترقية الاستثمار ، تطوير وترقية التشغيل، تطوير أساليب التمويل المالي" القرض الايجاري، شركات رأسمال المخاطرة "، تخفيف**

الضغط الجبائي على المؤسسات، احداث التوازن الجهوي في التنمية، تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترقية الصادرات خارج المحروقات، تطوير وترقية تجمعات الشركات، ترقية قطاعات معينة" الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، السياحة، البحث العلمي"، ترقية وتطوير الادخار والتوظيفات المالية (النواتج المالية)، ومع ذلك تبقى النتائج المحققة دون الأهداف، خصوصا النتائج المرتبطة بتطوير الاستثمار وترقية التشغيل، واحداث التوازن الجهوي .[29]

3- غياب نظام معلومات جبائي فعال: عمليا فإن مردودية منظومة الجبائية تبدأ أولا بتوفر المعلومات الجبائية، فهي تعد بمثابة العمود الفقري لمصلحتي الوعاء والتحصيل، ذلك أنه في غياب قاعدة بيانات صحيحة عن النشاط الاقتصادي، لا يمكن تحقيق إيرادات جبائية عالية.

4- اتساع ظاهرة الاقتصاد الموازي.: يمثل الاقتصاد غير الرسمي مجالا كبيرا في الاقتصاد الوطني، بحيث توجد الكثير من الأنشطة الاقتصادية بعيدة عن أعين الحكومات وأجهزتها الرقابية، وفي ظل هذه الظروف تحدث المنافسة غير الشريفة، إذ مع مرور الوقت تصبح المؤسسات الفاسدة هي السائدة في السوق.

تعد مظاهر الاقتصاد الموازي من المنظور الجبائي كل العمليات المتعلقة بالبيع والشراء بدون فواتير، تحويل الإعفاءات الجبائية عن مسارها الحقيقي، تقديم تصريحات خاطئة لأرقام الأعمال،النشاط بدون سجل تجاري، تنحصر معظم قضايا التهرب الضريبي في قطاعات الاستيراد، التجارة بالجملة، صانعي الذهب.

5- ضعف النظام الرقابي الجبائي الجزائري (المراجعة الجبائية): رغم المجهودات الكبيرة المبذولة لتحسين نظام الرقابة الجبائية عبر آلياته المختلفة (التحقيق في المحاسبة VC، التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية VASF، التحقيق المصوب في المحاسبة VPC)، إلا أن النظام الرقابي مازال ضعيفا وذلك لبرمجة المكلفين الذين لا يمثلون خطرا جبائيا (تجاهل الملفات الهامة)، اضافة الى نقص عدد المحققين وعدم تأهيل البعض منهم مع عدم تحديث معايير اختيار المؤسسات القابلة للتحقيق، فضلا على قلة تعامل مصالح الرقابة الجبائية مع بعض الهيآت الإدارية الأخرى ذات الصلة بالمعلومات الجبائية وكذلك عدم الاعتماد على الأساليب الكمية والمؤشرات النسبية الدالة على الوضعية الحقيقية للمؤسسات لاسيما المؤسسات الصناعية الإنتاجية.

6- ضغف الضغط الضريبي في الجزائر:ان نسبة الضّغط الجبائي الحقيقي (خارج المحروقات) ضعيفة جدا في الجزائر إذ تبلغ في المتوسط ما قيمته **14%** وهو رقم ضعيف مقارنة بالدّول المتقدمة (ألمانيا **39.2%** ، فرنسا**44.2%** الاتحاد الأوروبي **39.9%**، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **36.2%)** ، أو مقارنة بالدّول المجاورة كتونس والمغرب أين تتجاوز نسبة الضغط الجبائي في متوسطها **20%** أحيانا ، وهذا الوضع لا يرجع لضعف قدرة الأداء الجبائية (امكانيات الاقتطاع) و إنما يرجع إلى عدم الاستغلال الفعال لهذه القدرة وإلى ضعف الإدارة الجبائية، سواء على مستوى إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية العالية، أو الضعف المسجل على مستوى آليات التحصيل الضريبي، إضافة إلى العامل الآخر المتمثل في تواضع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي انعكس سلبا على التمويل الجبائي، دون تجاهل انخفاض الدخل الفردي للفرد الجزائري وانتشار ظاهرة الاقتصاد غير المراقب، وما يترتب عليه من نشاطات لا تخضع إطلاقا لرقابة السلطات الضريبية[30].

جدول رقم (6): تطور الضغط الضريبي خارج المحروقات للفترة (2006- 2015)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الضغط الضريبي	14.45	14.52	15.70	15.41	15.09	15.5	15.06	16.6	13	13.9

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات وزارة المالية

عاشرا- آليات تقويم السياسة المالية في الجزائر: هناك مجموعة من التوصيات والاقتراحات يمكن لواضعي السياسة المالية في الجزائر التقيد ببعض محدداتها سنعرض بعضها في ما يلي :

1- تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الكبير في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الادارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي ، فإضافة الى الآثار التوزيعية والتخصصية لأدوات السياسة المالية توجد آثار استقرارية تتمثل في دور الانفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي، ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية .

2– يجب أن يحتل رصيد الميزانية خارج المحروقات مركز الصدارة عند اعداد السياسة الجبائية، إذ أن تجزئة الرصيد الاجمالي إلى رصيد يظم المحروقات ورصيد خارج المحروقات يعتبر مسألة حيوية لفهم تطورات السياسة المالية، وتقييم مدى استدامتها، وتحديد آثارها الاقتصادية الكلية.

3– تستند توقعات الايرادات للميزانية العامة على سعر البرميل من البترول ، وهو أمر غير معقول من الناحية الواقعية والاقتصادية خاصة وأن هذا السعر يتحدد وفقا لظروف السوق الخارجية المتأثرة بمجموعة من العوامل ، وعليه فان متطلبات ترشيد السياسة المالية يستلزم الابتعاد عن هذه الممارسات ، وذلك بجعل توقعات الموازنة العامة تستند على قواعد مستقرة ، أي على معطيات النشاط الاقتصادي ، بحيث تلعب النمذجة الاقتصادية الدور الرئيس في ذلك.

4–ان المردودية الجبائية لا تعني وفرة الحصيلة الضريبية، ولا يعني أيضا اهمالها كعائد مالي فهي مقياس دقيق وأحيانا يظهر كأنه معقد بحيث تبرز المردودية كخلاصة لجملة من الضوابط الاقتصادية والاجتماعية فهي باختصار تعني [31]:

- اختيار الأوعية الضريبية الأكثر عدالة والأوفر حصيلة.
- متابعة الأداء الجبائي للممولين في مختلف مراحل تكون الثروة واستعمالها واكتنازها .
- أن يكون النفع العائد للاقتصاد أكبر من النفع العائد للخزينة عند تقرير الاعفاء، سواء على الأمد القصير ، المتوسط ، الطويل.
- التحصيل الجبائي السريع والفعال.

5–إن كفاءة السياسة الجبائية تتحدد بمجموعة من العناصر يجب أن تستوعبها هذه السياسة والمتمثلة في العناصر التالية :

أ/ **البساطة:** فالنظام الجبائي يجب أن يكون نظاما جبائيا بسيطا **(SYSTEME FISCAL SIMPLE)** ، والبساطة تعني أن تكون الضرائب المعتمد عليها **بسيطة، موحدة ، مفهومة** ، كما يتطلب بساطة النظام الضريبي **سهولة الاجراءات الجبائية** سواء تعلق الأمر **بالتصريح** أو **الدفع** أو الجانب المتعلق **بالمنازعات** كما يمتد بساطة النظام الضريبي الى **استقرار القوانين والتشريعات الضريبية.**

إن بساطة النظام الضريبي تجعل منه مفهوما بالنسبة للمكلف بالضريبة والادارة الجبائية وبالتالي سهولة تطبيقه.

ب/ المرونة :مرونة النظام الضريبي (**SYSTEME FISCAL ELASTIQUE**) ، تجعل منه أن لا يكون عائقا أمام أهداف النمو والاستقرار الاقتصادي المرسومة من طرف الدولة، فالسياسة الجبائية يجب عليها أن **تتكيف مع مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية،** بل يجب أن تكون عامل **مساعدة ودفع** للأمام لتحقيق هذه الأهداف وليس عامل **كبح وعرقلة** ، وفق هذا المنظور فان السياسة الجبائية هي التي تتبع السياسة الاقتصادية وليس العكس، ووفق هذا الطرح فان اختيار الضرائب يجب أن يكون دقيقا لمنع التضارب مابين السياسة الجبائية والسياسة الاقتصادية .

ج/ الفعالية: فعالية النظام الضريبي (**SYSTEME FISCAL EFFICACE**) والسياسة الضريبية تتحدد أساسا بعنصر المردودية ، هذه الأخيرة تقاس بمجموعة من المؤشرات الكمية أهمها مؤشر الضغط الضريبي ، ومؤشر الايرادات الجبائية، وكذلك مؤشر التهرب الضريبي فالسياسة المالية مهما تعددت أهدافها فان الهدف المالي يبقى على رأس أولوياتها ، فهي كما قلنا سابقا محصلة لجملة من الضوابط، وبناء عليه فان فعالية السياسة الجبائية ترتبط بمدى سلامة التقديرات والتنبؤات وبمدى تنفيذ النظام الضريبي بالكامل.

د/ العدالة : ان النظام الجبائي العادل (**SYSTEME FISCAL EQUITABLE**) أمر جد ضروري لأن عدالة السياسة الضريبية تجعل من المجتمع الضريبي يتفاعل مع الجباية بإيجابية، وبالتالي الابقاء على علاقة متوازنة بين المكلف بالضريبة والادارة الجبائية، وهو الأمر الذي يؤدي الى التقليل من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبيين، وللعدالة وجهان أفقية ومعناه أن يكون كل المكلفين بالضريبة متساوون في أداء الضريبة، وعمودية بحيث يقتضي الأمر دفع الضرائب يتم وفقا للمقدرة التكليفية للأفراد ووفقا للمراكز الاقتصادية التي يحوزونها .

6– ترشيد سياسة الانفاق العمومي والمحلي من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة وذلك بإخضاع الانفاق العام **لمعايير الجدوى الاقتصادية** ، واحكام الرقابة أكثر على صرف هذه النفقات، بحيث أن النفقة غير الرشيدة تصبح بمثابة قناة طفيلية تمتص الجهد المبذول في ميدان الجباية، فالاعتماد على الموارد المحلية لا يتم بدون سياسة انفاقية للحد من الانفاق العشوائي المتزايد وغير المضبوط.[32]

7- إذا كانت الزيادة في حجم النفقات ظاهرة لا مفر منها بفضل عوامل عديدة ، فان توجيه نفس الحجم المتزايد وجهة سليمة من الأمور الممكنة ، وذلك بفضل استخدام أدوات الضبط الموازني، **وبالدقة في التقدير والتنفيذ**، وهي مهمة تتعلق أساسا بنوعية المسيرين، **وتحديث تقنيات التحضير ومرونة كافية في التنفيذ**، وفي هذا الاطار يتعين في الجزائر اعطاء الأهمية اللازمة **لقانون تسوية وتعديل الميزانية** من أجل اضفاء فعالية أكبر في مراقبة تنفيذ الميزانية .

8- تكييف السياسة الجبائية مع متطلبات ومعطيات السياسات الاقتصادية العالمية لأن السياسة الجبائية يجب أن تكون متناغمة مع **شروط التحول الدولي والجهوي**، ضمن هذا المعطى يستوجب تكييف السياسة الجبائية بما يسمح باستيعاب التطبيقات الجديدة للجباية البيئية نظرا للأهداف التي تنشدها هذه الأخيرة كتحقيق التنمية المستديمة ، تحقيق الالتزام البيئي للمؤسسات ، تحقيق النمو الأخضر ، تغيير سلوك المنتجين والمستهلكين لصالح المنتوجات النظيفة ، وفي هذا المجال يمكن تطبيق بعض الضرائب البيئية مثل **(الضرائب على المنتوجات، ضرائب النفايات ، نظام الدفع والرد، تصاريح التلوث القابلة للتداول، تطبيق أحكام الاهتلاك المعجل** ... لخ).

9- يستلزم كذلك اعتماد واقرار أسلوب التجانس الضريبي في رسم السياسات الجبائية لأن هذا الأخير يهدف إلى **تخليص الضريبة من آثارها غير الملائمة** ويعمل على تنمية المبادلات التجارية، إضافة **الى تدعيم أسس المنافسة، فضلا عن محاربة الازدواج والغش الضريبيين الدوليين، اضافة الى تخفيض أسعار السلع والخدمات** والأعباء المالية بصفة عامة .

10- ضرورة صياغة السياسات الجبائية وفق خصائص عالم التجارة الالكترونية، أو على الأقل كخطوة أولى ضرورة تعديل المفاهيم الجبائية بما يسمح بخلق فضاء مناسب للجباية الالكترونية كتعديل التشريع الجبائي، تعديل الرقابة الجبائية بإدخال مفهوم التحقيق الالكتروني مع العمل على عصرنة الادارة الجبائية لتحضيرها لمرحلة الانتقال الى الادارة الالكترونية وجعلها تلم بمختلف أبعاد ومظاهر الممارسات الالكترونية كالنقود الالكترونية، العقود الالكترونية، محاسبة الأعمال التجارية الالكترونية وغيرها من المفاهيم الواسعة المرتبطة بالتجارة الالكترونية.

11- ترشيد سياسة الاعفاءات الجبائية، إذ تعد كثرة هذه الأخيرة أحد أهم الأسباب في عدم فعالية السياسة المالية في الجزائر، إذ عادة مايتم تحويل هذه الاعفاءات عن مسارها الحقيقي، خصوصا الاعفاءات الضريبية المتعلقة بالاستثمار، وعليه يجب اعادة النظر في هذه الاعفاءات واعتماد أسس اقتصادية ، فنية ، اجتماعية أكبر موضوعية.(33)

12- إن النفقات الجبائية (**les dépenses fiscales**) أصبحت تمثل في المالية الحديثة رهان هام للميزانية ، لذى أصبح من الضروري اعطاء الأهمية الكبيرة لهذا المفهوم لاسيما عن طريق ايجاد آليات دقيقة لقياسها واحكام الرقابة الدقيقة عليها ، لذلك من أجل اضفاء الشفافية على الميزانية توجب التحكم في النفقة الجبائية التي يطلق عليها مصطلح **النفقة خارج الميزانية** **les dépenses hors budjet** من منطلق أنها لا تدرج في الميزانية ولا تظهر مبالغها ولكن لها انعكاسات كبيرة على الميزانية وهو ما يستلزم الالمام التام بالكلفة المالية للنفقات الجبائية مع ضرورة اعطائها تقييما ورقابة مالية ملائمة ودقيقة .

13- إن تأثير السياسة الجبائية لا يتحدد بصفة منعزلة، ولكن يتحدد في سياق سياسة اقتصادية، واجتماعية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات والمعطيات الكفيلة بتحقيق التوافق بين أهداف مختلف السياسات الجزئية الأخرى من جهة، وأهداف السياسة الجبائية من جهة أخرى، وهو ما يفترض **استعمال مادة الاقتصاد العمومي كوسيلة تحليل وتوجيه القرارات العمومية**، لا سيما فيما يتعلق باختيار طبيعة الاقتطاعات الجبائية الملائمة، وكذا نسبها ومعدلاتها (34) .

14- أحكام الرقابة على مالية الدولة من خلال تفعيل آليات الرقابة كرقابة المفتشية العامة للمالية (IGF) ، ورقابة مجلس المحاسبة ، هذا الأخير من الضروري **اعادة تفعيل دوره الرقابي في ظل الرتابة والجمود اللذي يكتنفه حاليا**، اذ من اللازم اعادة بعثه كمؤسسة رقابية قضائية تراقب المال العام سواء تعلق الأمر بالجهاز الاداري أو القطاع الاقتصادي.

خاتمة :

إن اضفاء الكفاءة على السياسة المالية أصبح من أهم الأهداف الأساسية التي تسعى الدول الى تحقيقها من أجل القدرة على تلبية الحاجيات المتنوعة والمتزايدة لمرافق ومؤسسات الدولة ، وذلك حتى تتمكن الدولة العصرية من التكفل بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة بتغير الزمن والظروف، وهذا لن يتأتى الا بصياغة سياسة فعالة لتعبئة الموارد وفي نفس الوقت العمل بشكل دائم على التحكم العقلاني في النفقات.

ان السياسة المحبذة في الفكر المالي الحديث والهادفة الى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي وتخصيص أحسن للموارد هي تلك السياسة التي لا تكلف المواطن كثيرا، أو على الأقل لا تحمله فوق طاقته مع توفير الخدمات التي يحتاجها– حسب مركزه الاجتماعي – وهي بذلك تلك السياسة التي تبنى على الضغط الجبائي المثالي (المعقول) والنفقة الملبية للاحتياجات ، والجزائر كغيرها من الدول يجب أن تجعل من **معادلة (جباية – نفقات) معادلة هامة** ضمن الاصلاحات الاقتصادية بما يمكن ويحقق الانتقال من اقتصاد يهيمن عليه قطاع واحد هو قطاع المحروقات إلى اقتصاد أكثر تنوعا، يخفض التبعية تجاه **موارد نمو متقلبة، عديمة اليقين، يصعب التنبؤ بها.**

المصادر والاحالات :

1. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007، ص212.
2. فليح حسن خلف ، المالية العامة ، عالم الكتاب الحديث ، أربد ، الأردن ،2008، ص335
3. عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، ط02 ،1985، ص323.
4. مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1990-2004)، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2004 ، ص 76.
5. الأثر المضاعف للانفاق (l'effet multiplicateur)، والمقصود بذلك أن الزيادة في النفقات العامة سيؤدي الى الزيادة في الدخل والانتاج والاستهلاك لكن الزيادة في الانتاج والدخل والاستهلاك تكون بنسب مضاعفة تفوق زيادة النفقات ولهذا سمي بالأثر المضاعف.
6. مسعود دراوسي ، مرجع سابق ، ص83.
7. مسعود دراوسي ، نفس المرجع ، ص85.
8. طارق الحاج ، المالية العامة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999 ، ص208.
9. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية، 2004، ص22.
10. سوزي عدلي ناشد، نفس المرجع ، ص82.
11. مسعود دراوسي، مرجع سابق ، ص171.
12. محمد فلاح، السياسة الجبائية الأهداف والأدوات بالرجوع لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص5.
13. .LAURE : influence de la fiscalité sur la formation de l'épargne ، revue des sciences et législation financieres ،1954 ،p290.
14. محمد فلاح ، مرجع سابق ، 37
15. محمد فلاح ، مرجع سابق ، ص 55
16. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص167/165.
17. حميد بوزيدة، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد 04، 2004 ، ص282.
18. . WWW.EUROPA.EU.EROSAT
19. محمد فلاح ، مرجع سابق، ص 83.

20. القانون (21/90) المتعلق بالمحاسبة العمومية ، المؤرخ في 08/15/ 1990، الجريدة الرسمية رقم35.

21. القانون (17/84) المتعلق بقوانين المالية، المؤرخ في 1984/07/07، الجريدة الرسمية رقم 28

22. تحليل خاص بالباحث بالاعتماد على قانون المالية لسنة 2012 المؤرخ في 2011/12/28، الجريدة الرسمية رقم 72.

23. GUIDE PARTIQUE DU CONTRIBUABLE, DGI , DRPC, SAHEL, 2009, P09.

24 . الأمر رقم 15- 01 المؤرخ في 23 يوليو 2015 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015

25 .GUIDE PARTIQUE DU CONTRIBUABLE , OP. CIT , P62

26. المبلغ(30.000.000) الخاص بالضريبة الجزافية الوحيدة تم تعديله بموجب قاون المالية التكميلي لسنة 2015

27 .GUIDE PARTIQUE DU CONTRIBUABLE, OP.CIT , P51

28. أسس بموجب المادة (40) من قانون المالية لسنة 2002 المؤرخ في 2001/12/22

29 . مصباح حراق ، تكييف النظام الجبائي والجمركي مع السياسات الاقتصادية الجديدة ، أطروحة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2011 ، ص 234.

30. ناصر مراد "الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2، 2003، ص 29.

31. علي بساعد، السياسة المالية الجزائرية بين مردودية الجباية وعقلنة النفقات، محاضرة منشورة بالمعهد الوطني للمالية ، 1994، ص04

32. علي بساعد ، نفس المرجع ، ص 05.

33. مصباح حراق، مرجع سابق ، ص.225

34 . مصباح حراق ، نفس المرجع ، ص 256.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الرابع / ديسمبر 2016

Mila Univ center. Publish. Co..

واقع ترويج السياحة الحموية في الجزائر

Reality of thermic tourism in Algeria

د. محمود بولصباع
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/01/02 تاريخ قبول النشر: 2016/12/21

الملخص :

تنبهت العديد من الدول إلى أهمية السياحة الحموية، فعملت على تطوير مجموعة من المواقع الحموية لديها بالإضافة إلى الخدمات السياحية الترفيهية، مستغلة مناطق الجذب لديها، ووفرت لذلك الخدمات التحتية المساندة، وسخرت إمكانات معتبرة من الأساليب الترويجية والنشاطات التي تستقطب أعدادا متزايدة من السياح الداخليين والخارجيين.

ومن منطلق كون السياحة الحموية تعتبر إحدى دعامات القطاع السياحي ومن أكثر الأنماط السياحية القابلة للنمو، ونظرا لما تتمتع به الجزائر من منابع حموية ذات فوائد صحية وعلاجية، فقد هدفت هذه الورقة البحثية للتعرف على واقع النشاط الترويجي للسياحة الحموية في الجزائر، والتحديات التي يواجهها لاستغلال الإمكانات المتوفرة من أجل تطويرها.

الكلمات المفتاحية: سياحة، السياحة الحموية، ترويج، الجزائر.

Abstract:

This Many countries realized the importance of thermic tourism, they worked to develop a set of its thermic sites, in addition to intertaing tourism services, exploiting areas of attraction which it has, and provided for that infrastructure, support services, and used a considerable potentialities of promotional methods and activities that attract an increasing number of internal and external tourists.

On the basis of thermic tourism that is one of the tourism sector pillars and the most viable, and because of Algeria thermic headwaters which have healthy and therapeutic benefits, this paper has aimed to issue the reality of promotional activity for thermic tourism in Algeria, and the challenges faced to exploit the potentialities available for its development.

Key words: *tourism, thermic tourism, promotion, Algeria.*

المقدمة

يحصي مختصون أكثر من 260 وجهة سياحية في الجزائر، وبالرغم مما تزخر به الجزائر من إمكانات سياحية ضخمة، إلا أن السياسة التي طبقت في الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي، أثبتت محدوديتها، حيث لم تحقق الجزائر سوى 120 مليون دولار كعائدات العام الماضي، في حين تجاوزت تونس والمغرب عتبة 6 مليارات دولار، وبالرغم من أنّ الحكومة اعتبرت في مرات عديدة أنّ السياحة ستكون خليفة المحروقات في المستقبل، إلا أنّ ذلك لم يتجسد في الميدان.

فقد حلت الجزائر في المرتبة 132 عالميا ضمن قائمة تضم 139 دولة مهتمة بقطاع السياحة والطيران، وفق تقرير دولي تنافسي للسفر والسياحة كان قد أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي يوم 7 مارس 2013. وحسب ذات التقرير فإن الجزائر احتلت المرتبة الأخيرة بين مجموع الدول العربية في هذا القطاع الذي حقق نموا كبيرا نسبيا بمعدل أكبر بكثير من معدل النمو لقطاعات الصناعة وخدمات التجزئة والقطاع المالي حيث ساهم قطاع السياحة بـ 6.6 تريليون دولار امريكي في الاقتصاد العالمي في عام 2012

واحتلال الجزائر لهذه المرتبة لا يعني افتقارها للموارد السياحية فهي من أهم الدول التي تتميز بقدرات وثروات سياحية هائلة تؤهلها قبل غيرها أن تكون في مصاف الدول السياحية المطلة على البحر المتوسط بتوفرها على العديد من المقومات السياحية منها البيئية، الترفيهية والاصطيافية، الفنية، الرياضية والعلاجية خاصة والمتمثلة في الحمامات المعدنية، الرملية، المعالجة بمياه البحر وغيرها. إذ تمتلك الجزائر 202 منبع حموي على امتداد1200 كلم، بينها 90 بالمائة من الينابيع غير مستغلة رغم ما يوصف عنها أنها الثانية دوليا من حيث درجة الحرارة بعد المياه المتدفقة من براكين ايسلاندا. وتستخدم هذه الحمامات كواسطة للعلاج الجسمي والنفسي وأمراض أخرى عند المواطنين من أجل الشفاء التام أو التخفيف من الآلام والأوجاع، نظرا لما تمتاز به من خصائص فيزيائية وكيميائية من حيث نسبة المعادن والفوائد العلاجية. حيث استقبلت خلال سنة 2014 أكثر من 42 ألف مستفيد من العلاج الحموي منهم 70 بالمائة أحرار، وهذا العدد لا يؤشر على تطور هذا النشاط الذي عرف شهرة واسعة قبل سنوات.

الإشكالية:

إن المتتبع للسياحة الحموية في الجزائر يجد أن هذا القطاع يعاني من مجموعة معوقات تقف دون تطوره، منها ضعف البنية التحتية مثل شبكات الطرق، الاستراحات والخدمات العامة، فضلا على قوة المنافسة التي يواجهها من الدول المجاورة، فكيف إذا اجتمع معها ضعف دعم الترويج السياحي محليا وعالميا، فالترويج كأحد أهم عناصر المزيج التسويقي يلعب دورا كبيرا في التأثير وإقناع العملاء لشراء المنتجات السياحية، لذلك فقد هدفت هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع السياحة الحموية في الجزائر وتوضيح مدى حاجتها إلى أنشطة ترويجية تؤدي إلى تنميتها وتطويرها. ومما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التحديات التي يواجهها النشاط الترويجي للسياحة الحموية في الجزائر ومساهمته في تطويرها. وفي سبيل ذلك، يحاول هذا البحث الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما واقع صناعة السياحة في البيئة الجزائرية والعالم؟
- ما هي أنواع السياحة ودوافعها؟
- ما هي مقومات السياحة الحموية في الجزائر؟
- ما دور الترويج في تطوير وتنمية السياحة الحموية في الجزائر؟

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى توضيح السياحة الحموية وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا التعرف على تجربة الجزائر في مجال السياحة بشكل عام والسياحة الحموية بشكل خاص من خلال تقييم أداء قطاع السياحة، ومدى استخدام مختلف عناصر النشاط الترويجي في السياحة الحموية، وتأثير هذا النشاط على تطوير صناعة السياحة الحموية في الجزائر.

منهج البحث:

اعتمدنا في البحث على المنهج الاستنباطي والاستقرائي، لتحليل واستقراء المعطيات والمعلومات الموثقة كالأرقام والبيانات المتوفرة.

وسنتناول هذا البحث من خلال أربعة محاور رئيسية كما يلي:

المحور الأول: صناعة السياحة

1. مفهوم صناعة السياحة

كلمة السياحة تعني في معناها الأول السفر والإقامة المؤقتة خارج مكان السكن الأصلي، في الماضي سافر الناس لأهداف مختلفة منها التعرف على العالم ودراسة اللغات الأجنبية [1]. كما ويستعمل مصطلح سياحة بصفة عامة لوصف السفر، ويعكس بعض الحالات زيادة التوسع في السفر الترفيهي والذي يطلق عليهم السياح [2].

أما السياحة بالمفهوم الحديث فهي ظاهرة من ظواهر العصر الحديث والأساس منها الحصول على الاستجمام وتغيير الجو والمحيط الذي يعيش فيه الإنسان والوعي الثقافي المنبثق لتذوق جمال المشاهد الطبيعية ونشوة " الاستمتاع بجمال الطبيعة" وهذا التعريف يعود للألماني "جوبيير فولر بتاريخ 1905. أما في قاموس إكسفورد فيعود مفهوم السياحة "Tourism" إلى كلمة "Tour" والتي تعني (رحلة تبدأ من المنزل وتنتهي إليه" ويتم خلالها زيارة عدة أماكن أو عدة زيارات لأماكن يتم تنظيمها بواسطة شركات مختلفة[3] فهي "ممارسة الرحلات والسفر من أجل المتعة) [4].

كما عرفتها منظمة السياحة العالمية بأنها "مجموع التنقلات البشرية والأنشطة المترتبة عليها والناجمة عن ابتعاد الإنسان من موطنه تحقيقا لرغبة الإنطاق والتغيير وكل ما يتعلق بها من أنشطة وإشباع حاجات السائح" [5].

كما تعرفها الجمعية الدولية لخبراء السياحة على أنها " مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب مع سفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما طالما أن هذه الإقامة المؤقتة دائمة وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يغل ربحا لهذا الأجنبي[6].

أما الصناعة فهي مجموعة مؤسسات تنتج سلعا من نفس النوع وإن لم تكن متجانسة تجانسا مطلقا[7]. وتشكل مجموعات الصناعات المتناسقة في أهدافها فرعا مثل فرع الصناعات الغذائية يضم الحبوب والسكر والزيت والتبغ...إلخ. ومن مجموع الفروع يتكون القطاع الصناعي كوحدة رئيسية ضمن منظومة الاقتصاد الوطني. والذي يضم حسب مؤسساته ثلاثة مجموعات نشاط، وهو النشاط الإستخراجي، النشاط التحويلي والنشاط الخدمي [8].

وتختلف صناعة السياحة عن باقي الصناعات نظرا للطبيعة المتميزة للمنتج السياحي. لوجود اختلاف كبير سواء في الإستراتيجيات المطبقة أو في الأنظمة الإدارية المتبعة في هذه الصناعة عن غيرها من الصناعات. فالصناعة السياحية هي التنظيمات العامة

والخاصة التي تشترك في تطوير إنتاج وتسويق البضائع والخدمات لخدمة احتياجات ورفاهية السياح [9] .

2. أسباب انتشار وتوسع صناعة السياحة: ساعد على انتشار صناعة السياحة عوامل عدة أهمها [10]:

1) تقليل ساعات العمل نتيجة دخول الآلات الحديثة، حيث أدى ذلك إلى زيادة أوقات الفراغ وأصبحت فرصة للسفر.

2) الإنتقال من الريف إلى المدينة، حيث أدى ذلك إلى زيادة الطلبات على الخدمات في المدينة، وانخراط الناس في الأعمال المكتبية الخاضعة للروتين.

3) إنتشار الأمن والسلام خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

4) تلوث البيئة خاصة جو المدن الصناعية، حيث أدى إلى هروب الناس فترة من الزمن إلى المناطق الأخرى.

5) تطور وسائل وطرق النقل.

6) زيادة وحدات الإنتاج أدى إلى حصول فائض في الإنتاج يحتاج إلى سفر للتجار بحثا عن الأسواق.

7) التقدم العلمي في مجالات الطب والأدوية ومحاربة الأوبئة، ساعد على زيادة السياحة لعدم تخوف السياح من الأوبئة والأمراض.

8) زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي وانتشار المعلومات، ساعد على تنامي الرغبة للاطلاع.

9) تطور وسائل الاتصالات الحديثة، حيث أصبح الشخص يسافر إلى أبعد دولة في العالم.

3. خصائص صناعة السياحة

للصناعة السياحة خصائص تميزها عن غيرها من الصناعات، ويمكن إظهارها هذه الخصائص فيما يلي [11]:

– تعد السياحة نشاطا اقتصاديا متزايدا خاصة فيما يتعلق بالدخل والاستخدام السياحيين بسبب تحويل العملات والإنفاق.

– تتأثر صناعة السياحة بعاملي أسعار السفر والخدمات السياحية ومستوى المداخيل للأفراد بصورة كبيرة

– تعتبر السياحة صادرات غير منظورة، وهي من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتج بنفسه من مكان إنتاجه، وعليه فإن الدولة المصدرة للمنتج السياحي لا تتحمل نفقات النقل كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الأخرى.

– إن المنتج السياحي المتمثل في عوامل الجذب السياحي لا تباع إلا من خلال السياحة.

– إن المنتج السياحي منتج مركب، فهو مزيج مشكل من مجموعة عناصر متعددة ، وتؤثر وتتأثر بالقطاعات الأخرى في المجتمع.

– تمتاز هذه الصناعة بحاجتها الماسة إلى الأيدي العاملة، كما تمتاز هذه الصناعة بنشأة أعمال أخرى ترتبط بها وتضمن استمرارها.

– تحتاج هذه الصناعة إلى وجود علاقة خاصة بين الدول المصنعة للسياحة والدول الأخرى، وأن تمتاز هذه الدول بالأمن والاستقرار السياسي. لذلك، فحتى تصبح السياحة صناعة فاعلة، فإنه ينبغي توفر الشروط الأساسية التالية [12]:

ـ إيمان وقناعة بالسياحة من أعلى المستويات في الدولة المضيفة

ـ أن تكون السياحة نشاطا منظما ومنضبطا.

ـ أن تساهم السياحة في الحفاظ على البيئة الداخلية والخارجية

ـ أن تتوفر لصناعة السياحة كوادر مؤهلة قادرة على إشباع رغبات السياح وتحقيق أعلى درجات الرضا لديهم.

ـ أن تمتلك صناعة الضيافة أخلاقيات للمهنة أسوة بالمهن الأخرى مثل الطب والمحاماة والتعليم.

ـ أن تكون جزءا أساسيا لا يتجزأ من الإقتصاد الوطني.

ـ أن تكون مبنية على أسس علمية وتكنولوجية صحيحة.

ـ أن يتم تطويرها بشكل منظم ودوري.

4. صناعة السياحة في الاقتصاد العالمي:

تعتبر صناعة السياحة من أكثر الصناعات نموا في العالم، كما أن السياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرا للعملات الصعبة، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، وهدفا لتحقيق برامج التنمية. لذلك فإن أغلبية الدول الصناعية والسائرة في طريق النمو تعتبرها (صناعة) قطاع إنتاجي و موردا أساسيا تعتمد عليه في تنمية إقتصادياتها [13]. حتى أنها

أصبحت تشكل جزءا مهما من التجارة الدولية فهي تأتي في المرتبة الخامسة من صادرات أكثر من 80% من دول العالم، وتعتبر مصدرا مهما للدخل والعملة الصعبة للعديد من الدول النامية، وترتبط بالعديد من النشاطات الاقتصادية الأخرى مثل الصناعة والزراعة والاتصالات والمواصلات، وتعتبر جزءا مهما من تجارة الخدمات التي تعتبر من أسرع القطاعات نموا في الاقتصاد العالمي وتساهم بحوالي 60% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي، وحوالي 30% من الأيدي العاملة و20% من التجارة الدولية و30% من التجارة في الدول المتقدمة [14].

وقد شهد عام 2010 ارتفاع عدد السياح عالميا بنسبة 7% مع زيادة قدرها 5% عائدات السياحة مقارنة بـ 2009. وأكثر المناطق نموا في 2010 كان الشرق الأوسط و آسيا والمحيط الهادئ، بمعدل نمو 14% ولكن في 2011، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انكماشا واضحا في السياحة بلغ 14 % للأسباب السياسية والأمنية في المنطقة . وفي 2014 سجلت عائدات السياحة العالمية نموا بلغت نسبته3.8%، لتصل هذه العائدات إلي940 مليار أورو، بعد أن كانت 902 مليار أورو في عام 2013، بينما ارتفعت مرات وصول السائحين الدوليين إلى1133 مليون سائح، أي ما يفوق المليار سائح، بنسبة زيادة بلغت أيضا 4.2 %.

وشهدت منطقة أوروبا النسبة الأعلى من النمو من حيث عدد مرات وصول السائحين بلغ 580.1 مليون سائح، حيث سجلت معدل نمو بلغ2.3%، بعائد قدره 385.1 مليار أورو، تليها آسيا والباسيفيك بـ 264 مليون سائح بزيادة قدرها 5.7%، وبلغت عائدات السياحة خلال الفترة 283.8 مليار أورو. واستقبلت الامريكيتين خلال الفترة 181.6 مليون سائح، بزيادة قدرها 8.4% وعائد مالي بلغ 2.6 مليار أورو بزيادة قدرها 3.1 %، فيما كانت حصة افريقيا من عدد السياح 55.7 مليون، وحققت زيادة قدرها 2.2%، وبعائد مالي بلغ 27.4 مليار أورو. وعادت أضعف حصة لمنطقة الشرق الأوسط من حيث عدد السياح بعدد بلغ 51.7 مليون سائح، مسجلة زيادة قدرها 6.3%، غير أن حصتها المالية أو العائد المالي المحقق كان أكثر مما حققته افريقيا، حيث بلغ 37.4 مليار أورو [15].

وبشكل عام، حافظت فرنسا علي تصدرها لقائمة دول العالم من حيث استقبال السائحين في عام2014، تليها الولايات المتحدة، ثم الصين، ثم إسبانيا، ثم إيطاليا، ثم

تركيا في المركز السادس، وهي المراكز التي لم تشهد تغييرا عن عام2011، بينما كانت المملكة العربية السعودية الأولي عربيا وجاءت في المركز 19.

وتصدرت الولايات المتحدة دول العالم من حيث حجم العائدات السياحية التي حققتها في2014، تليها إسبانيا، ثم فرنسا، وكانت دولة الإمارات الدولة العربية الأولي عربيا وجاءت في المركز 31 عالميا.

وتصدرت الصين قائمة دول العالم من حيث معدلات إنفاق سائحيها، بعد أن كانت في المركز الثالث، تليها ألمانيا ثم الولايات المتحدة، بينما جاء سائحو مصر في المركز 49، بعد أن كانوا في المركز 52. [16]. وفيما يلي ترتيب الدول الخمس الأولى عالميا:

الجدول (1): ترتيب الخمس دول الأولى في مجال السياحة على المستوى العالمي

المرتبة	المرتبة الأولى		المرتبة الثانية		المرتبة الثالثة		المرتبة الرابعة		المرتبة الخامسة	
السنة	البلد	عدد السياح	البلد	عدد السياح	البلد	عدد السياح	البلد	عدد السياح	البلد	عدد السياح
2009	فرنسا	74.2 مليون	أمريكا	54.9 مليون	اسبانيا	52.2 مليون	الصين	50.9 مليون	ايطاليا	43.2 مليون
2010	فرنسا	76.8 مليون	أمريكا	59.75 مليون	الصين	55.67 مليون	اسبانيا	52.68 مليون	ايطاليا	43.63 مليون
2011	فرنسا	79.5 مليون	أمريكا	62.3 مليون	الصين	57.6 مليون	اسبانيا	56.7 مليون	ايطاليا	46.1 مليون
2012	فرنسا	83 مليون	أمريكا	62.3 مليون	الصين	57.6 مليون	اسبانيا	46.1 مليون	ايطاليا	29.2 مليون
2013	فرنسا	83.6 مليون	أمريكا	70.0 مليون	اسبانيا	67.1 مليون	الصين	55.7 مليون	ايطاليا	47.7 مليون
2014	فرنسا	83.8 مليون	أمريكا	74.8 مليون	اسبانيا	65 مليون	الصين	55.6 مليون	ايطاليا	48.6 مليون

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير المنظمة العالمية للسياحة.

ومن المتوقع أن يمثل قطاع السياحة 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويوفر 10% من فرص العمل في العالم بحلول عام 2023. ويتوقع مجلس السياحة والسفر العالمي ان يوفر قطاع السياحة 17 مليون فرصة عمل في العقد المقبل سوف تكون ثلثيها في آسيا [17].

5. الصناعة السياحية في الوطن العربي

ووفقاً لإحصاءات منظمة السياحة العالمية فقد بلغ عدد السياح في منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2014 حوالي 57مليون سائح، تشكل 6 في المائة من إجمالي عدد السياح على مستوى العالم، ما يوازي تقريبا حصة اسبانيا لوحدها من إجمالي أعداد السياح على مستوى العالم. بلغت مساهمة قطاع السفر والسياحة في إجمالي الناتج المحلي لدول المنطقة 81.3 مليار دولار في العام 2015. أما إيرادات منطقة الشرق الأوسط فتراجعت بنسبة تصل إلى 2%، وذلك بواقع 47 مليار دولار بحصة 4% من الإيرادات العالمية، لكنها حققت تحسناً مقارنة مع النتائج في العام 2013 [18].

الجدول (2): ترتيب الجزائر وبعض دول المغرب والمشرق العربيين في العالم وفي عدد السياح الوافدين

البلد / السنة	الجزائر		تونس		المغرب		الأردن		البحرين	
	المرتبة	عدد السياح	المرتبة	عدد السياح	المرتبة	عدد السياح	المرتبة	عدد السياح	المرتبة	عدد السياح
2009	115	1.91 مليون	44	6.9 مليون	55	8.34 مليون	54	3.79 مليون	22	8.86 مليون
2010	-	2.07 مليون	40	6.9 مليون	-	9.28 مليون	-	4.56 مليون	-	11.9 مليون
2011	113	2.4 مليون	47	4.8 مليون	78	9.34 مليون	64	3.98 مليون	40	6.74 مليون
2012	132	2.37 مليون	82	-	71	-	60	-	55	-
2013	132	2.7 مليون	47	9.5 مليون	43	10.28 مليون	50	4.8 مليون	39	8.3 مليون
2014	123	2.30 مليون	64	6.07 مليون	46	10.28 3 مليون	47	3.99 مليون	36	10.45 مليون

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مراجع مختلفة

6. صناعة السياحة في الجزائر

تزخر الجزائر بإمكانات سياحية ضخمة، إلا أن السياسة التي طبقت في الجزائر أثبتت محدوديتها، حيث لم تحقق الجزائر سوى 120 مليون دولار كعائدات خلال سنة 2013 رغم امتلاكها قدرات سياحية ووسائل مالية معتبرة، في حين تجاوزت تونس والمغرب عتبة 6 مليارات دولار، وبالرغم من أنّ الحكومة اعتبرت في مرات عديدة أنّ السياحة ستكون خليفة المحروقات في المستقبل، إلا أنّ ذلك لم يتجسد في الميدان [19].

فالجزائر لا تزال بعيدة كل البعد عن استغلالها الأمثل لمواردها السياحية بما يمكن أن يجعل من القطاع السياحي قطاعا أساسيا منتجا للدخل بعد قطاع النفط. حيث تبين تقارير دولية أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة فيما يتعلق بالقطاع السياحي.

ومن ذلك أن الجزائر تحتل المرتبة 124 عالميا من بين 184 دولة في تصنيف مساهمة حصة السياحة في الناتج المحلي الخام حسب تقرير الوكالة الفرنسية للاستثمارات الدولية لسنة 2016، بعيدة عن تونس في المرتبة 39 والمغرب في المرتبة 42. إذ يشغل قطاع السياحة في الجزائر 332500 عامل يمثل ما نسبته 3 بالمائة من القوة العاملة، ويتوقع أن يصل عدد العاملين بحلول 2025 إلى حوالي 975 ألف بما فيه عدد مناصب العمل غير المباشرة التي تبلغ حاليا نحو 660 ألف عامل [20].

من خلال ما سبق يمكننا القول أن مساهمة قطاع السياحة في الجزائر في التنمية الاقتصادية تبقى جد ضعيفة ومتواضعة مقارنة بالإمكانيات المتوفرة، وهو ما تترجمه أكثر وضعيتها ضمن مؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي لسنة 2016. حيث شمل المؤشر 133 دولة في العالم، احتلت الجزائر المرتبة 115، بعد كل من سوريا "85"، تونس "44"، المغرب "75"، مصر "64"، الأردن "54"، تركيا "56"، الكويت "95". [21] ومن عدد السياح الذين زاروا الجزائر السنة الماضية يوجد من بينهم مليون و600 ألف مغترب جزائري، ما يمثل 61 بالمائة من العدد الإجمالي. وعودة المهاجرين أو المغتربين قد لا تكون لها علاقة بالبعد السياحي [22].

المحور الثاني: أنواع السياحة ودوافعها

1. أنواع السياحة: من بين أهم أنواع السياحة ما يلي [23]:

- السياحة الدينية: وتهدف إلى زيارة الأماكن الدينية المقدسة للحج أو أداء الطقوس الدينية (مكة، المدينة المنورة، الفاتيكان ...
- السياحة الرياضية: هي انتقال السائحين إلى بلاد أخرى لممارسة رياضتهم المفضلة كصيد الأسماك والحيوانات البرية والغطس تحت الماء والتزحلق على الجليد والتجديف والتخييم في الغابات والصحاري.
- سياحة المؤتمرات: وتهدف إلى حضور المؤتمرات والندوات والاجتماعات العلمية والمهنية، الاقتصادية أو السياسية.
- السياحة التاريخية: وهي سياحة الأماكن التي شهدت أحداث تاريخية معينة، مثل الآثار والمعابد.
- سياحة التعلم والتدريب: حيث يهدف من وراء السفر الدراسة في الجامعات والمعاهد أو التربص لدورات تعليمية أو تدريبية.
- السياحة الترفيهية والاصطيافية: وهي التي يراد منها التمتع بالمناخ أو جمال الطبيعة الأمر الذي ينشأ لديهم الرغبة الدائمة في زيارة هذه المناطق والتمتع بها.
- السياحة الفنية: وتكون في الغالب لحضور الحفلات الفنية أو عروض الأزياء أو حضور المسارح.
- السياحة العلاجية: وتعتبر من بين أهم أنواع السياحة نظرا لحصرها في أماكن محددة من العالم، حيث يقوم بها المريض لتوفير العلاج من الأمراض التي يعاني منها، وهي على نوعين [24]:

1) السياحة العلاجية الاصطناعية: وتتميز بأنها من صنع الإنسان، بحيث تتوفر على حمامات اصطناعية ومسابح وتستخدم معدات وأجهزة تكنولوجية حديثة في علاج بعض الأمراض، وبالأخص الأمراض العضلية والجلدية، كما تتميز بوجود حدائق ومساحات خضراء مختلفة ووسائل الترفيه، ويقصد هذه الأماكن السياح لأغراض المتعة والبحث عن الصحة، كما توجد بها مراكز صحية سياحية تقدم خدماتها لطالبي الرشاقة وتعد مدينتي باث البريطانية ومونتاكاتيني الايطالية من المعالم السياحية المتخصصة والمتميزة في هذا المجال.

2) السياحة العلاجية الطبيعية: يعتمد هذا النوع من السياحة على الطبيعة بكل مقومات العلاج الطبيعي، التي تساعد على علاج الجسد والنفس معا. حيث يتجه السائح إلى

المناطق التي تتميز بمناخها الصحي وغناها بالمياه المعدنية أو الأعشاب الطبيعية، والعيون الساخنة، وحمامات الرمل والطين وغيرها، التي تتميز ببعض الخصائص العلاجية، ومن بين فروع السياحة العلاجية الطبيعية نذكر:

أ. العلاج التقليدي بالأعشاب: يتم هذا النوع من العلاج من قبل المعالجين الشعبيين، أو من طرف الأطباء المختصين في العلاج بالأعشاب. أثبتت دراسات عديدة على قدرة هذه الأخيرة في الشفاء من الأمراض المستعصية، وكذلك معالجة كسور العظام.

ب. المعالجة بمياه البحر المالحة: هناك الكثير من المراكز التي تقوم بمعالجة المرضى باستخدام مياه البحر المالحة التي تفيد في الشفاء من بعض الأمراض الجلدية المزمنة، ومن أهم مراكز العلاج بمياه البحر نجد سيدي فرج بالجزائر، ومنطقة البحر الميت بالأردن.

ج. الحمامات الرملية: تدخل ضمن طرق العلاج التقليدية، كونها تعتمد على طريقة الدفن في الرمال المشعة، بحيث يكمن دورها في علاج آلام الروماتيزم مثل آلام المفاصل والظهر، وعادة ما نجد هذا النوع من الحمامات في واحات الصحراء، كما هو الأمر بالنسبة لسيوة المصرية، وبسكرة الجزائرية.

د. الحمامات الطينية: يتعلق الأمر هنا بطين البحيرات الفاسدة أو الطين البركاني، فطريقة العلاج في هذه الحالة تتم بواسطة دفن الأعضاء المريضة للسائح في الطين لاحتوائها على المياه الكبريتية. ومثلها البحيرات الفاسدة بوادي النطرون بمصر، وطين بركة عين العلاجية، ويحتوي هذا النوع من الحمامات على كاربونات الكالسيوم، كبريتات الكالسيوم، أكسيد الألمنيوم، الحديد، الفلوريد، الفوسفات، والكبريت.

هـ. الحمامات المعدنية: تتواجد في مناطق معينة ومحددة وقد تصل درجة حرارتها إلى أكثر من 72 درجة، وتساعد على علاج الكثير من الأمراض المتعلقة بالجلد والروماتيزم، والكلى والمعدة وغيرها. وتعرف هذه الفروع بالسياحة الحموية.

2. مفهوم السياحة الحموية

عرفها الاتحاد العالمي للسياحة أنها "التسهيلات الصحية المقدمة باستخدام المصادر الطبيعية للدولة، وبشكل خاص المياه المعدنية والمناخ"، كما تعرف على أنها السفر للإستشفاء من مرض نفسي أو عضوي عن طريق استخدام الموارد الطبيعية أو قضاء وقت للنقاهة تحت الإشراف الطبي المنظم. وهي تعني

الإقامة في المصحات أو المنتجعات الصحية التي تتمتع بخصائص استشفائية للعناية بالصحة العامة مثل ينابيع المياه المعدنية أو الكبريتية وحمامات الطين أو الرمال المشعة أو عيون المياه الساخنة. [25].

ويمكن تعريف السياحة الحموية على أنها انتقال الأشخاص من بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى بهدف الاستفادة من العناصر الطبيعية التي وهبها الله لهذه المناطق في مجال العلاج والاستشفاء [26]:

فالسياحة الحموية هي السياحة المتعلقة بالعلاج الجسمي والنفسي وأمراض أخرى عند المواطنين، وتمارس من أجل الشفاء التام أو التخفيف من الآلام و الأوجاع، وتستخدم فيها الينابيع المعدنية كواسطة أساسية للعلاج عن طريق الاستحمام أو الشرب. ويمكن رؤية تقديم خدمات السياحة الحموية على مستويات عدة [27]:

1) الخدمة الرئيسية (الأساسية) وهي السبب الرئيسي لشراء الخدمة.

2) الخدمة المتوقعة (الفعلية) والتي تتكون من الخدمة الساسية وخدمات الدعم الملموسة.

3) المنتج المعزز والذي يتكون من الخدمة الأساسية وخدمات الدعم الملموسة والقيمة المضافة مثل الجودة وخيارات السعر.

4) المنتج المحتمل والذي يتكون من تقديم الخدمات المتوقعة والمنافع الإضافية الممكنة.

3. أنواع السياحة الحموية

أ- الحمامات المعدنية أو الكبريتية: وهي تلك الحمامات الطبيعية التي تنبع من الطبيعة على شكل عيون "ينابيع"، يحتوي ماؤها الساخن على عدة عناصر تساعد على علاج العديد من الأمراض، وأصبحت في السنوات الأخيرة محل استقطاب العديد من السياح مما أعطى لها طابعا سياحيا أكثر منه علاجي، وتتنوع الحمامات المعدنية إلى [28]:

* حمامات المياه الباردة: تؤدي إلى انقباض الأوعية الدموية ومن تم التنشيط والإنعاش، بالإضافة إلى رفع كفاءة الجهاز المناعي وتخفيض درجة حرارة الجسم وتنشيط مسام الجلد وغيرها من العلاجات. كما تساعد الحمامات الباردة على تخفيف آلام الروماتيزم

* حمامات المياه الدافئة: تساعد على تهدئة الأعصاب واسترخاء الجسم ومن تم النوم، بالإضافة إلى تسكين الآلام الخفيفة، واتساع الأوعية الدموية بالجسم بفعل حرارة الماء الدافئ، مما يزيد الدم بها. كما تساعد أيضا على تخفيف آلام المفاصل والإنزلاق الغضروفي والتهاب الشعب الهوائية.

* حمامات الماء البارد والدافئ بالتبادل: ويطلق على هذه الحمامات اسم "الحمامات المتعاقبة" ولها مفعول جيد إذا تم عمل الحمام الدافئ أولا ويليه مباشرة الحمام البارد. وتعد هذه الحمامات بهذه الكيفية بمثابة تدليك للجهاز الدوري، فيوسع الأول الأوعية الدموية ويؤدي الآخر إلى انقباضها، الأمر الذي يؤدي إلى تنشيط كل وظائف الجسم، كما يعمل على تفتيت السموم والمخلفات الضارة الموجودة بالدم والتخلص منها.

ب- الحمامات الرملية: وتدخل ضمن طرق العلاج التقليدية، فهي تعتمد على طريق الدفن في الرمال المشعة، حيث يكمن دورها في علاج آلام الروماتيزم والمفاصل والظهر، وغالبا ما يوجد هذا النوع من الحمامات في واحات الصحاري، مثل ما هو الأمر في سيوه بمصر وبسكرة ووادي سوف بالجزائر.

ج- الحمامات الطينية: ويقصد بها تلك الحمامات التي يعتمد فيها على طين البحيرات الفاسد، أو كما يسمى "الطين البركاني" وتكون طريقة العلاج فيها بدفن الأعضاء المريضة للشخص.

وللطين تأثير علاجي واضح بفضل خواصها الفيزيائية وتركيبها العضوي والمعدني واحتوائها على مواد وعناصر بيولوجية فعالة مثل أوكسيدات الحديد والنحاس والألمنيوم والكوبالت وأحماض أمينية وهيدرات الكربون وكبريتيد الهيدروجين والنتروجين، لذلك فأن الأطيان العلاجية تملك صفات مضادات الجراثيم. ويمكن تقسيم الأطيان العلاجية إلى أربعة أصناف رئيسية اعتماداً على خواصها الكيميائية والفيزيائية هي [29]:

■ الأطيان الخثية: عبارة عن ترسبات المستنقعات وهي ذات مرونة وتملك تأثير مضاد للالتهابات.

■ أطيان الترسبات القاعية لمسطحات المياه العذبة: هي أطيان أكثر سيولة تحتوي على ترسبات عضوية ومعدنية، لا يوجد في تركيبتها كبريتيد الهيدروجين (غاز المستنقعات)، والقيمة العلاجية لأطيان الترسبات القاعية يتمثل في وجود خاصية الحفاظ على الرطوبة والتركيب الميكانيكي الرقيق (ملمسها ناعم بدون تكتلات).

■ الأطيان البركانية: و تختلف عن أنواع الطين الأخرى بعضويات ذات خصوصية (فهي نفطية المنشأ)، ووجود عناصر علاجية فعالة مثل اليود والبروم وتستعمل بكميات معينة كعامل علاجي مهم أو إضافي مساعد للعديد من الأمراض خصوصاً العصبية.

■ الأطيان الغرينية السولفيدية: هي الترسبات القاعية لمسطحات المياه المالحة وهي فقيرة محتوى المواد المعدنية ولكنها غنية بمحتوى سولفيدات الحديد والأملاح المذابة في الماء، وأكثر من الخثية والبركانية.

4. أركان ومقومات السياحة الحموية: من بين مقومات السياحة الحموية التي تشكل مصدر جذب السياح ما يلي [30]:

- توفير الحمامات ذات المياه المعدنية أو الكبريتية.
- توفير المناخ الصحي والجو المستقر والطبيعة الخالية من أي تلوث.
- توفير إمكانية الترفيه والاستجمام من حيث المساحات الخضراء والحدائق.
- النظافة الكاملة والهدوء التام اللذان يعتبران من الأركان الأساسية للعلاج الطبيعي.
- توافر الإمكانات المادية والمالية والعقارية لإقامة مراكز صحية.
- توافر الأطباء المختصين ذوي الكفاءة، وكذا التجهيزات الطبية الخاصة بهذا النوع من السياحة.
- توافر المتخصصين في العلاج الطبيعي والنفسي المؤهلين خاصة في الجوانب التمريضية داخل المراكز الصحية للسياحة العلاجية.
- توافر مستوى مقبول من حيث النوعية والسعر للإقامة والإعاشة على مختلف المستويات في المناطق السياحة.
- عيون المياه المعدنية، لا يقتصر ارتيادها على المصابين بأمراض معينة، وإنما تشمل كذلك الأصحاء الذين يرغبون في إراحة أعصابهم واللجوء إلى مكان تتوافر فيه أسباب الراحة والمتعة.
- شواطئ البحار والبحيرات والأنهار والجبال إضافة إلى الصحاري والواحات والغابات والشلالات ... الخ [31].

المحور الثالث: السياحة الحموية في الجزائر

1. الحمامات المعدنية.

عرف الإنسان منذ القدم الأهمية العلاجية لبعض العيون المعدنية فهي بما تملكه من الخواص الطبيعية صالحة لمعالجة أنواع مختلفة من الأمراض. ويرجع الفضل إلى اكتشاف هذه الحمامات إلى القدماء المصريين فهم أول من اكتشفوها فوائدها قبل العالم الحديث فيذكر أن المعمارى القديم (آموتيب) قد انشأ مجموعة من الحمامات المعدنية وكان

يتوافد عليها الأثرياء من الحاشية الملكية والكهنة وبعد الانتهاء من الاستحمام فيها كانوا يتجهون إلى حجرة خاصة حيث يقوم العاملون بتغطية أجسامهم بالطين وعمل تدليك لأجسامهم فيها. وتتصف الحمامات المعدنية بصفات كيماوية خاصة تستخدم لأغراض طبية وعلاجية ولهذا فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسياحة العلاجية [32].

الجدول (3): المركبات الحموية في الجزائر

المركب الحموي	الولاية	تاريخ الإنشاء	الغرف	درجة الحرارة	الخواص العلاجية
بوحنيفية	معسكر	1996	38	38 - 56	
الشلالة (دباغ)*	قالمة	1966	23	97	ضغط الدم، وأمراض الجلد، والحساسية، أمراض الأعصاب، الأذن والحنجرة، تصلب الشرايين، أمراض النساء والغشاوة والجهاز البولي، الربو، وتفتيت حصيات الكلى
الصالحين	بسكرة	1988	65	43	- داء المفاصل - الروماتيزم
بوغرارة	تلمسان			72 - 97	- الروماتيزم - آلام الظهر- داء المفاصل
بوحجر	عين تيموشنت			72	داء المفاصل – الامراض الجلدية
حمام ربي	سعيدة	1977	48		- داء المفاصل - الامراض الجلدية - الحالات العصبية
ريغة	عين الدفلى	1980	38	68	- أمراض العظام - الأمراض الجلدية
قرقور	سطيف	2006	34		- داء المفاصل - الامراض الجلدية
زلفانة	غرداية	2002	16	45	- داء المفاصل - الامراض الجلدية-الربو - الحالات العصبية- أمراض المسالك البولية
الصالحين	خنشلة	1988	15		- الروماتيزم – الربو - الامراض الجلدية
حمام القالة	الطارف	1988	54	37	- الالتهابات الوريدية- الأمراض النسائية
عين الورقة	النعامة	2006	57		- داء المفاصل
بوهارون	تيبازة	1998	30		- داء المفاصل - الحالات العصبية

المصدر: من عداد الباحث اعتمادا على عدة مصادر

و تمثّل المعالجة بمياه البحر الحلّ المناسب لعديد حالات الإرهاق، وكذلك للمحافظة على الصحة والجمال والتخلّص من الوزن الزائد أو التخسيس. ويكون التخسيس من خلال حمامات خاصة وحمية غذائية مخصصة يعدها أخصائيون في مجال التغذية بعد دراسة الحالة بدقة وبالاعتماد على أحدث التجهيزات . وترتبط الأسباب التي تدفع بالمواطنين إلى اختيار حمام دون آخر بالأهمية العلاجية التي يحملها، فمن الناس من يقصدها للعلاج

والتداوي من الأمراض المستعصية والمزمنة والمعدية، ومنها من يقصدها للتبرك بها وإبعاد الأرواح الشريرة أو جلب الزوج.

2. المؤشرات الطبية والعلاجية للمنابع الحموية

أثبتت الدراسات العلمية الحديثة أن للمياه المعدنية الساخنة فوائد طبية وصحية كثيرة وتكمن هذه الفوائد في العناصر والمعادن الموجودة في تلك المياه فهي [33]:

– تحافظ على بناء العظام والأسنان لاحتوائها على الكالسيوم وتساهم في حماية الأسنان من التسوس لاحتوائها على الفلورايد.

– كما أن المغنيزيوم الموجود في المياه المعدنية يقوي الجهاز المناعي للجسم ويسيطر على ضغط الدم وتوظيف السكريات

– ويساعد الحديد الذي تحتويه تلك المياه على الوقاية من مرض فقر الدم.

– والمياه المعدنية الساخنة مفيدة للجهاز الهضمي لاحتوائها على البيكاربونات التي تساعد في تنظيم وتوازن الحوامض في المعدة والأمعاء إضافة إلى احتوائها الكلورايد الذي ينظم الحوامض في المعدة والأمعاء ويحافظ عليها.

– وتحتوي المياه المعدنية الساخنة أيضاً مواد منظفة طبيعية كالسلفات.

– كما أن للمياه المعدنية الساخنة خواص طبية في اكتساب بشرة نضرة صحية مما جعلها منتجعات سياحية مهمة

– توفر الحمامات المعدنية علاجا هاما للتخلص من السموم.

وتفيد المياه المعدنية الساخنة في معالجة عديد الأمراض منها [34]:

– الالتهابات الجلدية.

– التهابات المفاصل المزمنة والحادة والتورم والارتشاح المفصلي (مياه المفاصل).

– التهابات المفاصل الرثواني.

– الروراستينيا (النهك أو الانحطاط العصبي).

– الشلل النصفي، الروماتويد وارتفاع ضغط الدم.

– عرق النسا والومباجو (التهاب يسبب ألما حادا من شدة تأثيره ويؤدي إلى صعوبة الحركة وانحناء الظهر).

– الحمامات الكبريتية الحرارية مناسبة تماما لعلاج أمراض الجهاز العضلي الهيكلي للمرضى المصابين بأمراض تآكل المفاصل والعمود الفقري وبينها مشكلات الانزلاق

الغضروفي (الديسك) ومرض بختيريف (التهاب الفقرات الروماتويدي) وأمراض الالتهابات الروماتزمية وآلام العضلات .

– تتم الاستفادة من الحمامات الكبريتية الحرارية بنجاح في علاج الإكزيما والالتهاب الجلدي العصبي، ويُوصى عموما بالحمامات الكبريتية كجزء من زيارة المنتجع الصحي.

أما الطين فيعالج أمراضا كثيرة منها:

– إصابات الحبل الشوكي والشلل ومضاعفات إصابات النخاع الشوكي والتهاب الفقرات والآم الظهر المزمنة

– أمراض ومضاعفات منظومة الأعصاب ومنظومة الأعصاب المحيطية

– الروماتيزم وأمراض المفاصل المركزية المكملة من المراحل الأخيرة

– الضعف الجنسي عند الرجال، وأيضاً العقم عند الرجال والنساء،

– أمراض الأوعية والتخثرات بشكل خاص، وعلاج انسداد الأوعية.

– أمراض الأعضاء الجنسية الرجالية مثل التهاب البروستات.

– الأمراض الجلدية مثل الصدفية والبهاق والاكزيما وحب الشباب مع الحذر من وجود تقرحات، والحصف السطحي الأحمر والتهاب الجلد الحرشوفي، وأيضاً الدمل بعد الحروق، والجروح بعد العمليات الجراحية.

– أمراض الأعضاء الجنسية مثل التهاب حالب الرحم، والعجز الوظيفي للمبايض وانحرافات الرحم النسائية.

– أمراض الأنف والأذن والحنجرة.

– أمراض منظومة الأسنان، وهذه تقريباً بعض الأمراض التي تأكدت طبيا عن طريق إجراء أبحاث علمية، وهناك العديد من الأمراض الأخرى مثل الصرع والشلل الدماغي وغيرها..

ومما تجدر الإشارة إليه أن تكلفة العلاج الحموي في فرنسا مثلا تصل إلى 1600 أورو أي ما يعادل حوالي 30 مليون دج، وهذا الأمر إذا قارناه بالجزائر نجد أن تكلفة العلاج عندنا أفضل فالمريض يدفع نسبة 20 بالمائة فقط من حصة العلاج والباقي يكمله الضمان الاجتماعي، علاوة على المواقع الإستراتجية الحضرية التي تتمركز فيها الينابيع الجزائرية.

3. المعوقات التي تواجه السياحة الحموية و السياحة بصفة عامة:

تواجه السياحة الحموية في الجزائر مشكلات وصعوبات تحد من نشاطها ولعل من أهم هذه المعوقات ما يلي [35]:

1.الافتقار إلى استراتجية واضحة المعالم حول السياحة الحموية وأفاق تطورها.

2.ضعف موقع السياحة الحموية في مخطط التنمية مما يقل وباستمرار من أهميتها ما يعكسه قلة المشاريع المنجزة أو المخطط لها.

3.تواضع وقلة المؤسسات التعليمية وضعف مستوى التأهيل والتدريب لدى نسبة عالية من العاملين في الخدمات السياحية.

4. ضعف وتواضع الوعي السياحي و تخلف التوعية الشعبية بأهمية السياحة الحموية لدى معظم المواطنين.

5. ضعف الاهتمام بالمناطق التي تحتضن المنابع الحموية.

6. عدم وجود برامج للسياحة الحموية مما يقف حائلا دون إطالة مدة إقامة السائح.

7. تدني مستوى النظافة العامة في المدن ومناطق السياحة الحموية.

8. نقص المرافق الفندقية والخدماتية.

9. ارتفاع أسعار الخدمات.

10. عدم مرافقة المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص وعرقلتها في بعض الأحيان من قبل الجهاز الإداري.

11. تواضع خطط الترويج للسياحة الحموية أو انعدامها.

المحور الرابع: واقع الترويج في ودوره في تطوير السياحة الحموية في الجزائر

يؤكد مختصون في الشأن السياحي في الجزائر، أنّ تطوير البنى التحتية، تحسين الخدمات، رسكلة المرشدين السياحيين إضافة إلى الترويج تعدّ مفاتيح أساسية كفيلة بضمان إقلاع القاطرة السياحية الوطنية. وفي التالي سنتطرق إلى دور الترويج في تطوير هذا القطاع.

1. تعريف الترويج:

ويعرف (kincaid) الترويج "بأنه نظام اتصال متكامل يقوم على نقل معلومات عن سلعة أو خدمة بأسلوب لإقناعي إلى جمهور مستهدف من المستهلكين، لحمل أفراده على قبول السلعة أو الخدمة المروج لها" [36].

"والترويج السياحي يشمل جميع قنوات توصيل البيانات والمعلومات إلى السائح وذلك عن طريق وكلاء السياحة والسفر وعبر وسائل الإعلام المختلفة كالإذاعة والتلفاز والصحف والمجلات وغيرها" [37].

ويهدف الترويج السياحي بشكل عام إلى إعلام السائح بوجود البرنامج والخدمة السياحية وإقناعه بضرورة التعامل معها والاستفادة منها، لذا يجب أن يركز الترويج السياحي على خلق البرامج والخدمات السياحية المناسبة بالوقت والكم والمكان والمضامين المناسبة.

2. الحاجة إلى ترويج السياحة:

زادت الحاجة إلى الترويج السياحي للأسباب التالية [38]:

1 – طول المسافة ما بين المنتج السياحي والمستفيدين وزيادة عددهم وعدد المحتملين منهم.

2 – تعريف الوسطاء (الوكالات السياحية) بالمنتج السياحي والخدمات السياحية لتسويقها بالشكل المناسب.

3 – المنافسة ما بين المنتجين أدت إلى ضرورة إيجاد برامج ترويجية خاصة بكل منتج سياحي.

4 – في حالة نقص الإقبال على المنتج السياحي تظهر الحاجة إلى الترويج.

وعن الترويج في الجزائر فقد أفاد وزير السياحة والصناعات التقليدية أنّ الأجانب لا يعرفون الجزائر، و أنّ الترويج للمقومات السياحية يبقى بعيدا عن اهتمامات وزارته بل أنّها تتفادى هذا المطلب، لأنّ الإمكانات المتوفرة لا ترقى إلى خدمة أعداد السياح المتوافدين على البلاد، ما يحتم استقبال أعداد محتشمة من السياح مقارنة مع الدول المجاورة، حيث وصل عدد السياح الأجانب المتوافدين على تونس والمغرب خلال موسم 2014 أكير من 16 مليون سائح. كما أنه ليس للجزائر ممثل للسياحة في الخارج للتعريف بمقصد الجزائر والترويج له حيث إنه في السابق كانت توجد أربع تمثيليات في كل من باريس، فرنكفورت، بروكسل وروما، أغلقت منذ قرابة العقدين من الزمن [39].

وتقدر قيمة ميزانية الترويج للجزائر بـ 30 مليار سنتيم، أكثر من 50 بالمائة منها تخصص للمطويات التي تطبع بأخطاء وبشكل غير مدروس، رغم أنها تكون وسيلة للتسويق داخليا وخارجيا عبر الجناحات وفي المناسبات، علما أن كامل ميزانية الديوان

الوطني للسياحة تقارب 45 مليارا منها حوالي 15 مليارا لتغطية رواتب العمال[40] ولا تمارس المؤسسات السياحية بما فيها الفنادق أي نشاط ترويجي في الجزائر.

3. ترويج السياحة الحموية:

يتكون المزيج الترويجي للسياحة الحموية من مجموعة الأدوات التي تستخدمها مختلف الخدمات السياحية للتأثير في مستوى الطلب على هذه الخدمات، وتهدف جميع أدوات الترويج إلى تحقيق ترويج أفضل للسياحة الحموية، لكن هذه الأدوات تتباين في أهدافها الفرعية المباشرة، فهناك بعض الأدوات التي تهدف إلى تحسين الصورة الذهنية للمقصد السياحي الحموي مثل العلاقات العامة، وهناك أدوات تهدف إلى زيادة حجم مبيعات خدمات المقصد السياحي مثل ترويج المبيعات. وينبغي عند ترويج السياحة الحموية مراعاة الخصائص التي تميز هذا المقصد وأهمها [41]:

- السياحة الحموية سياحة غير موسمية، وتمارس على مدار أيام السنة.
- ارتباط السياحة الحموية بالمكان (جغرافية النشاط السياحي).
- السياحة الحموية متاحة لمختلف الفئات العمرية من الجنسين.
- خدمات السياحة الحموية غير قابلة للتخزين وبالتالي لا يمكن تعويضها.

وتشير أدبيات التسويق السياحي إلى مجموعة متنوعة من الأدوات الترويجية التي تستخدم في النشاط السياحي وأهم هذه الأدوات:

أ. الاتصال الشخصي:

يعرف الاتصال الشخصي بأنه "تقديم المنتجات للزبائن المحتملين وبشكل متوافق مع عملية الاتصال الاقناعي الذي يقوم به العاملين في المنظمة وبما يعزز من تأثير المزيج الترويجي"[42] وعلى قطاع السياحة أن يولي اهتماما كبيرا بالاتصال الشخصي كأحد أساليب الترويج لما فيه من تأثير واضح ومتميز على سلوك وتصرف السائح، ومن الممكن في صناعة السياحة ومن خلال الاتصال الشخصي معرفة حاجات السائح والعمل على إشباع تلك الحاجات. فالاتصال الشخصي يعتبر من أفضل وأحسن وسائل المزيج الترويجي لإثارة الرغبة لدى السائح والحصول على الخدمات السياحية، وذلك لما تتصف به عملية الاتصال الشخصي من سرعة تزويد السائحين بالمعلومات والبيانات، وتعظيم حالة الشعور بالحاجة غير المشبعة ثم سهولة معرفة السائحين الذين لديهم استعداد لشراء البرنامج السياحي وتركيز الجهود البيعية عليهم [43].

ب. الإعلان السياحي:

ويعتبر من أهم عناصر المزيج الترويجي كذلك، ويعرف بأنه "تلك الوسيلة غير الشخصية التي تهدف إلى التأثير المباشر في وجدان وعواطف ومدركات السياح وتوجيه سلوكهم السياحي نحو التعاقد على برنامج معين أو على خدمات سياحية معينة"، وتتمثل وسائل الإعلان السياحي في التالي [44]:

- ❖ الانترنت: حيث يكون الإعلان عبر الانترنت من خلال ملصق الكتروني يحمل اسم الموقع الحموي أو المركب المعدني، ويمكن أن يشمل صورا أو جملا مختصرة تحت متصفح الانترنت.
- ❖ الفضائيات التلفزيونية: وذلك لما يمتاز به التلفزيون من ميزات في نقل الصورة والصوت والحركات، لذلك تنبه منتجو الإعلان إلى هذه الوسيلة وأخضعوها لخدمة غاياتهم.
- ❖ الصحف: حيث أن تنوع أوقات ظهور وإصدار الصحف أعطاها قوة كبيرة ورغبة في استخدامها للإعلان، وتعتبر من أسهل وأسرع وسائل الاتصال في نقل الرسالة الإعلانية.
- ❖ المجلات: وتتنوع من مجلات عامة تكون في متناول أيدي جماهيرية كبيرة تتميز بشمولية مواضيعها، إلى متخصصة تعالج مواضيع محددة تخاطب جمهور معين من القراء وتمتاز بجودة الطباعة والألوان.
- ❖ الوكالات السياحية: والتي تعد إحدى وسائل الاتصال التي تقوم بدورها في الإعلان عن السياحة في أي بلد أو الموقع السياحي المستهدف.

ويهدف الإعلان السياحي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال مختلف وسائله كما يلي:

- الدعوة للسفر: حيث أن الدعوة تولد الاستجابة في كثير من الأحيان رغم ارتفاع تكاليف السفر.
- البحث عن العلاج: حيث أن المنابع والمركبات المعدنية تفيد في علاج الكثير من الأمراض.
- البحث عن الراحة والجمال: حيث تفيد المنابع الحموية في إعادة النظارة للبشرة.

والجزائر لا تزال متأخرة فيما يخص استعمال الإعلان لانعدام مختصين أكفاء وعدم لجوء المؤسسات الحموية والمركبات المعدنية لهذه الوسيلة كون هذه المؤسسات محتكرة من طرف القطاع العام. وحتى في مجال استخدام الانترنت في السياحة، تبقى الجزائر بعيدة عن استعمال هذه التكنولوجيا رغم أن 50 بالمئة من حجز تذاكر السفر في العالم تتم عبر الانترنت، بينما لا تزال الجزائر تتبع الطرق التقليدية [45].

ج. تنشيط التعاقدات السياحية (ترويج المبيعات):

يشير عنصر تنشيط التعاقدات السياحية إلى الأنشطة المختلفة الهادفة إلى دفع عملية بيع الخدمات والمنتجات السياحية، والغرض من هذا الأسلوب الترويجي تفعيل وتنسيق مختلف الجهود المبذولة والتي تهدف إلى تشجيع المشتري الحالي والمرتقب على إتمام عملية الانضمام وشراء برامج سياحية خلال فترة زمنية قصيرة من خلال إغرائه بمنافع وفوائد ستعود عليه حين شراء الخدمات السياحية، ويتم ترويج المبيعات من ثلاث زوايا مختلفة هي[46]:

* مستهلك الخدمة السياحية: حيث يتم استمالته لتحقيق زيادة المبيعات من خلال التركيز على وسائل تنشيط مبيعات محددة مثل تخفيض الأسعار خلال العطل ونهاية الأسبوع.

* الوسطاء: وهم منظمو الرحلات والوكالات السياحية، ويتم زيادة طلبهم على ارتياد المواقع السياحية الحموية من خلال تشجيعهم وتحفيزهم بمغريات كثيرة والتركيز على إقناعهم بأريحية تلك البرامج السياحية ومنح الوسطاء خصومات على الكمية وخصومات سعرية لزيادة الطلب على المنتجات السياحية.

* رجال البيع المختصين في القطاع السياحي: وتهدف هذه الوسيلة إلى خلق الحوافز لديهم لزيادة جهودهم البيعية لتحقيق حصص سوقية عالية، باستخدام أشكال مختلفة مثل منح مكافآت تشجيعية لرجال البيع عند تحقيق سقف من المبيعات، أو منحه إجازة لفترة زمنية محددة يستجم فيها هو وأسرته على أن تكون مدفوعة الأجر.

وتهدف عملية تنشيط المبيعات إلى تحقيق ما يلي [47]:

1) تحفيز وتشجيع السائح على الشراء من خلال تخفيض الأسعار.

2) المحافظة على السائحين الحاليين.

3) تحفيز الوكالات السياحية ومنظمي الرحلات لزيادة تعاملاتهم وخلق الولاء للمقصد السياحي.

4) حث رجال البيع على زيادة جهودهم خلال فترات انخفاض الطلب.

5) الحد من تأثير جهود المنافسين.

6) تعزيز مصداقية جميع الجهود التسويقية الأخرى.

وهناك العديد من وسائل تنشيط المبيعات ويمثل معظمها في التالي[48]:

1) المعارض: وتهدف إلى التعريف بالمنتج السياحي بشكل متكامل، ويجب أن يراعى عند استخدام هذه الوسيلة دقة تنظيم المعرض وتصميم أجنحته الداخلية.

2) المؤتمرات والندوات السياحية وغير السياحية: وتمثل وسيلة أساسية في الترويج السياحي وتنشيط التعاقدات من خلال إدارة الحوار والنقاش البناء حول البرامج السياحية، ويتم خلال هذه المؤتمرات التعرف إلى المشاكل والمعوقات التي تواجه العمل السياحي وبحث سبل التغلب عليها والوقوف على أساليب التنشيط السياحي.

3) الكوبونات: وتأخذ شكل منح خصومات سعرية في حال تقديم السائح الكوبون للجهة المناسبة، ويمكن توزيع هذه الكوبونات إما بواسطة البريد المباشر أو عن طريق الصحف.

4) الهدايا: وهي على نوعين، هدايا ترويجية وهدايا تذكارية. فالهدايا التذكارية تتمثل بأشكال عدة مثل الميداليات، التقويم، الأقلام ويراعى فيها كتابة اسم المنبع الحموي وأرقام الهاتف ومكان تواجده. والهدايا الترويجية وتتمثل في تنظيم زيارة مجانية للموقع السياحي.

5) المهرجانات السياحية الترويجية: حيث يفضل إقامة مهرجانات سنوية في فترات زمنية معينة تعمل على استقطاب أكبر عدد ممكن من الجماهير لتحقيق الزيادة على الطلب.

6) العروض الخاصة: وتشمل تخفيض الأسعار، الهدايا المجانية، المكافآت، المسابقات ... الخ والتي تستخدم في العديد من الصناعات مثل أدوات التجميل والمنتجات الغذائية وذلك لاستقطاب السياح.

د. الدعاية السياحية:

الدعاية السياحية عبارة عن عملية التحريك غير الشخصية للطلب على البرامج والخدمات السياحية عن طريق بث المعلومات والأنباء المهمة حولها في إحدى وسائل النشر المقروءة أو المسموعة أو المرئية [49].

هـ. العلاقات العامة:

عرف "بول جاريت" العلاقات العامة على أنها "جهود مستمرة من إدارة المؤسسة لكسب ثقة الجمهور من خلال ما يقدم له من أعمال وأنشطة تحظى باحترامه وتقديره" [50].

والعلاقات العامة في السياحة هي " الجهود المرسومة والمخططة والمستمرة التي تسعى بها أجهزة السياحة الرسمية والمنشآت السياحية الخاصة لإقامة العلاقات الطيبة مع جماهيرها وتحقيق التفاهم وكسب الثقة وبناء صورة ذهنية طيبة عن الدولة السياحية في أذهان السائحين والإبقاء على هذه الصورة بما يؤدي إلى زيادة أعداد السياح، وذلك من خلال الأفعال والسياسات المرغوبة والأنشطة الاتصالية المستمرة [51]. فالعلاقات العامة في السياحة هي خلق حلقة اتصال لتقوية وتنمية علاقات المهتمين والمنتفعين بالسياحة في بلد ما أو بلدين أو أكثر.

وتختصّ العلاقات العامة في مجال السياحة الحموية بما يلي [52]:

1- دعوة الشخصيات التي تحوز قوّة توجيه الرّأي مثل الكتاب السياحيين والصحفيين، وأصحاب وكالات السفر... لينقلوا عن تلك المراكز الحموية في وسائل الإعلام المختلفة.

2- طبع الكتيّبات والنّشرات الدورية وعقد النّدوات والمؤتمرات وعرض الأفلام التّسجيلية والأنشطة الإعلامية المختلفة لتنمية الوعي السياحي لدى المواطنين.

3- إقامة علاقات الودّ والصداقة مع رجال الإعلام والصحافة.

4- توثيق الصلة بالجماهير الخارجية الأخرى.

5- متابعة ما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة عن النشاط السياحي الحموي وتحليله وتقديم التوصيات للجهة المختصة بالترويج للسياحة الحموية.

6- بحث شكاوي السياح والمتعاملين مع المنشأة ومحاولة إزالة أسبابها.

وتهدف لعلاقات العامة إلى الوقوف على اتجاهات الجمهور والدوافع والرغبات الكامنة وراءها حتى تستطيع رسم الخطط الإعلامية والاتصالية بطريقة مؤثرة على أن يكون بصفة مستمرة نظرا لأن تلك الاتجاهات متغيرة. وينبغي على المشتغل بالعلاقات العامة السياحية أن يلم بالمعلومات الكافية عن السياحة الحموية العلاجية ويحيط بها إحاطة تامة، كما ينبغي عليه من ناحية أخرى أن يلم بكل ما يتعلق بالجماهير التي يتعامل معها ويتقن فنون الاتصال بهذه الجماهير حتى يضمن لنفسه النّجاح في عمله وتحقيق الأهداف المرجوة للنشاط السياحي الحموي.

والعلاقات العامة تكاد تكون منعدمة في الواقع السياحي الجزائري فهي عنصر محدود الاستعمال في السياحة الجزائرية من قبل الهيئات النشطة في هذا المجال بالرغم من الإمكانيات السياحية المتوفرة لديها، والتي لم تستغل بصفة جيدة.

الخاتمة

تتمتع الجزائر بروافد هامة من حيث السياحة الحموية حيث تحتل بعض المواقع الحموية المرتبة الثانية عالميا من حيث درجة الحرارة وتنوع مكوناتها التي تساهم في علاج الكثير من الأمراض وحتى المستعصية منها، ومع ذلك يظل هذا المورد الهام دون أي اهتمام من جانب مختلف الجهات المسئولة وحتى المؤسسات والوكالات السياحية التي تركز أنشطتها على أداء مناسك العمرة والحج والسياحة الصحراوية ودون أي اعتبار للسياحة الحموية التي تتوفر في كل مناطق الوطن ولا تتركز في جهة واحدة أو منطقة واحدة، مما يجعل منها محطة استقطاب للعديد من السياح الراغبين في الاستجمام والراحة والعلاج. ولا يخفى أن قطاع السياحة الحموية في بلدان الجوار والبلدان العربية وحتى على المستوى العالمي قد قطعت أشواطا كبيرة في الاهتمام من جانب القطاعين العام والخاص وحتى الحكومات التي باتت السياحة الحموية تشكل مصادر مهمة لموازناتها، فيما تبقى الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في هذا المجال وما زاد الوضع أكثر حرجا هو إهمال المجالس المحلية خاصة البلدية منها لهذا المورد الهام الذي يؤجر سنويا لخواص وأحيانا بطرق فيها ما يقال ودون الالتزام بالعمل على ترقية المنابع الحموية وتوسيعها وتوفير ما يحتاج إليه السائح من خدمات.

النتائج والتوصيات

من خلال ما تمت مراجعته في هذه الورقة البحثية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- الغياب التام للأنشطة الترويجية خاصة لدى الوكالات السياحية والمؤسسات العاملة في هذا المجال.
- ارتفاع أسعار مختلف الخدمات المقدمة للسياح والمبالغة في تحديدها
- لا يوجد أي اهتمام من قبل مختلف المتعاملين بأنشطة الترويج السياحي
- غياب الثقافة السياحية لدى أغلب المؤسسات العاملة في مجال السياحة
- غياب الوعي بأهمية السياحة محليا خاصة السياحة الحموية.

وعلى هذه النتائج يمكن إدراج بعض التوصيات لتنشيط السياحة الحموية كما يلي:

- تشجيع السياحة الحموية كأساس لتطوير صناعة السياحة، خاصة وأنها من أهم أنواع السياحة على المستوى الدولي وتستقطب اهتمام أعدادا كبيرة من السياح الباحثين عن الصحة والجمال والتأهيل العضوي.

– العمل على تشجيع المستثمرين المحليين والعمل على تدليل العراقيل الإدارية التي تواجههم.

– العمل على جلب رؤوس الأموال الأجنبية التي ترغب في الاستثمار في مجال المركبات المعدنية والسياحة الحموية.

– تنمية وتطوير البنية التحتية لدورها في تطوير السياحة الحموية خاصة والتنمية الاقتصادية بشكل عام.

– توسيع شبكة النقل البري والجوي خاصة إلى مناطق المصب.

– بعث الوعي السياحي خاصة في جانبه المتعلق بالمعاملة الحسنة للسياح.

– تحديد أسعار تتناسب ونوعية الخدمة السياحية المقدمة.

– تشجيع الوكالات السياحية على تنظيم رحلات لمناطق المصب السياحي الحموية.

– بعث الوعي بأهمية الترويج للسياحة الحموية لدى الوكالات السياحية والمستفيدين والمركبات الحموية.

– تخفيض الضرائب على الأرباح بالنسبة للمؤسسات السياحية التي تستخدم نشاط الترويج.

– تكوين اليد العاملة المؤهلة والكوادر البشرية المختصة في مجال السياحة الحموية وتشجيعها عن طريق الامتيازات والتحفيزات المادية.

– القيام بأبحاث السوق في مجال السياحة الحموية للوقوف على اتجاهات المستفيدين.

الهوامش والإحالات:

(1)، (3)، (4)، سعد إبراهيم تخطيط وتنمية خدمات السياحة الدينية وأثرها في نمو الطلب السياحي في محافظة نينوى، منطقة الدراسة جامع النبي يونس عليه السلام، جامعة سانت كليمنتس العالمية 2008

(2)، (9)، (10)، أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة، ط1، الأردن، 2007

(5)، عطوي فوزي، السياحة والتشريعات السياحية والفندقية في لبنان والبلاد العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004

(6)، (34)، نعيم الطاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة**، الطبعة الأولى، دار الميسرة، الأردن، 2001.

(7)، تومي ميلود، خريف نادية، دور التسويق الالكتروني للسياحة في تنشيط صناعة السياحة، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة ... يومي ...

(8)، (13)، (55)، مدحت القريشي. الاقتصاد الصناعي. الطبعة الثانية.الأردن–عمان: دار وائل للنشر. 2005.

(11)، مروان السكر ،مختارات من الاقتصاد السياحي ، مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن 1999

(12)، حميد الطائي، أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق، 2001

(14)، من الموقع: http://egyptconsultant.blogspot.com/2011/12/blog-post_30.html

(15)، محمد محجوب الحداد، تقييم تنافسية صناعة السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية.2011

(20) http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2013/05/17A9.html، (21) (22)، (19) ،(16)http://arabic.people.com.cn/31656/8205175.html ،(17) (56)، (18) http://www.matet.dz/index.php?option=com_content&Itemid=13

(23)، (31)، درمان سليمان صادق، حسين أحمد المزوري، دور الوعي السياحي في الحد من تحديات التنمية السياحية دراسة استطلاعية لآراء عينة من السياح في إقليم كردستان العراق من الموقع: http://egyptconsultant.blogspot.com/2011/12/blog-post_30.html

(33) بلقاسم تويزة، دور تسويق الخدمات في تفعيل السياحة العلاجية – مؤسسة التسيير السياحي لحمام ريغة المعدني – جامعة البليدة، الجزائر 2008

(24) http://www.federal-hotel-tunisie.com/fr/actualite/200-le-tourisme-tunisien-classe-en-44eme-position.htm

(24)، (52)، (53) http://www.annabaa.org/nbanews/2012/04/333.htm

(25)، محسن أحمد الخضيري، التسويق السياحي مدخل اقتصادي متكامل، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1989

(49) محسن أحمد الخضيري، السياحة البيئية، مجموعة النيل المصرية، 2005

(26)، (27)، مسعود عبد الحميد، ندى محمد الحسيني، المتغيرات الاجتماعية والثقافية المؤثرة على تحسين نوعية السياحة البيئية بالفيوم، جامعة الفيوم، مصر. د.ت

(28)، ماهر عبد الخالق السيسي، **مبادئ السياحة**، مطابع الولاء الحديثة، القاهرة، مصر، 2002، ص 186.

(29)، ناجي معلا، رائف توفيق، أصول التسويق (مدخل تحليلي)، دار وائل للنشر، ط3، الأردن 2005

(30)، (48)، http://www.startimes.com/f.aspx?t=21337371

(32)، (35)، (46)، http://www.al3laj.com/Clay/mud-types.htm

(47)، http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/127772

(36)، (41)، (42)، http://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=47787

(37)، (40)، (43)، http://www.lesetifien.net/Article/5647.html

(39)، (50)، http://hydrotherapie.openvision-tn.com/ar

(44)، http://www.aah3.com/fifth-group.htm

(45)، (54)، http://www.el-massa.com/ar/content/view/6670/46/

(46) علي السيد إبراهيم عجوة، دور الإعلام في الترويج للسياحة، الدورة التدريبية في رفع كفاءة العاملين في الأمن السياحي، أبها، 2011.

(47) إلهام خضير عباس و داوود سليمان القائدي، أصول التعامل وأثره على رضا السياح: دراسة ميدانية لعينة من فنادق إقليم كوردستان، مجلة الإدارة والاقتصاد، 2010

(48)، أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة، ط1، الأردن، 2007 ص23

(51)، عبد العزيز أبو نبعة، تسويق الخدمات المتخصصة: منهج تطبيقي، دار الوراق للنشر والتوزيع، الاردن 2005

(38)، علاء حسين السرابي، سليم محمد خنفر، عبد المحسن عبد الله الحجي، التسويق والمبيعات السياحية والفندقية، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2011.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الرابع / ديسمبر 2016

Mila Univ center. Publish. Co..

تحليل وتقييم تجربة استراتيجية التنمية المحلية في الدول الناشئة
حالة دولة تركيا للفترة 2002-2015

Analysis and assessment of emerging countries' experience in local development strategy
The case of Turkey for the period 2002-2015

د. أحمد نصير
جامعة حمة لخضر - الوادي
الجزائر

أ. سليمان زواري فرحات
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
الجزائر

تاريخ الاستلام: 2015/10/29 تاريخ قبول النشر: 2015/12/01

الملخص :

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تحليل وتقييم تجربة استراتيجية التنمية المحلية في الدول الناشئة من خلال التجربة التركية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي يشهدها البلد منذ سنة 2002 مما مكن من تحقيق أطول فترة ازدهار اقتصادي في تاريخ تركيا، فالاستثمارات الأجنبية أصبحت أضعاف ما كانت عليه وبلغ مجموعها منذ سنة 2002 أكثر من أربعمائة مليار دولار – وهذا أكثر بكثير مما جرى استثماره في الستين سنة السابقة–، إضافة إلى ذلك، نما دخل الفرد وبلغ حوالي اثني عشر ألف دولار أمريكي ليكون بذلك قد تضاعف ثلاث مرات عما كان من قبل.

علاوة على ذلك فقد تم حتى الآن تحقيق إنجازات شتى على صعيد البنية التحتية، مثل شق الطرق السريعة وبناء الجسور، وتوفير الكهرباء والمياه الجارية، كما تم التقليل من نسبة البطالة وحجم التضخم المالي وجرى اعتماد التأمين الصحي القانوني؛ كلها إجراءات تستفيد منها على وجه الخصوص الفئات غير المتعلمة وذات الدخل المحدود.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية ، الاقتصاد التركي ، المؤشرات الاقتصادية.

Abstract:

This study seeks to shed light on the analysis and evaluation of local development strategy experience in emerging countries through the Turkish experience in the light of the political and economic changes taking place in the country since 2002, which led to achieve the longest period of economic boom in the history of Turkey, foreign investment have been doubled according to what they used to be, with more than four hundred billion dollars since 2002 - this is much more than what was invested in the last sixty years, in addition to that, per capita income grew to about twelve-thousand US dollars to be tripled from what it was before. Moreover, various achievements have been realized in the infrastructure, such as highway incision and bridge construction, and the provision of electricity and running water, the unemployment and inflation have been reduced and the legal health insurance has been adopted; all actions benefiting in particular categories uneducated and low-incom.

Key words: *Local development, Turkish economy, Economic indicators.*

المقدمة :

خلال عقد التسعينيات الماضي، كان لعدم اليقين السياسي في تركيا آثار سلبية تركت الاقتصاد تحت وطأة الدين المحلي والأجنبي بسبب ارتفاع التضخم، وعجز الموازنة الكبير، وارتفاع عجز الحساب الجاري. أخفقت الحكومات الائتلافية في معالجة هذه المشكلات. وبداية من سنة 2002، تم وضع منظور جديد للاقتصاد والسياسة الخارجية، يشار إليه إجمالا بـ«تركيا الجديدة». أكدت الحكومة الانضباط المالي، والتحول الهيكلي، والخصخصة. خلال هذه الفترة، تعافت تركيا سريعا من الآثار السلبية لأزمة2001 المالية، وحققت معدل نمو مطرد. كما نجت البلاد من أزمة 2008 المالية العالمية بأقل ضرر.

وقد شهدت تركيا بعد هذه الإصلاحات قفزه في الاقتصاد بين عام 2002 – 2008 من 300 مليار دولار إلى 750 مليار دولار بنسبة 6.80 وقفز دخل المواطن من 3300 دولار في السنة إلى 10000 دولار، والهدف المراد أن يكون دخل الفرد 25000 دولار، وتجاوزت تركيا حد العجز والتضخم وخاصة بعد أن فتحت الدولة المجال للاستثمار الخارجي وألغت تأشيرات الدخول مع بعض الدول للتشجيع على إزالة عوائق الاستثمار، حيث أصبحت تركيا أكثر الدول جذبا للاستثمار، بحيث أصبحت في المركز السادس عشر عالميا في التصنيف الاقتصادي العالمي وفي المركز السادس أوربيا، وأرتفع حجم الصادرات التركي من 33 مليار دولار إلى 130 مليار دولار في نهاية عام 2008، لذلك

أدركت تركيا ما يهم المواطن، وقد تم تحديد سنة 2023 كسنة ستحتل فيها تركيا المركز العاشر دوليا في الاقتصاد، وأن تصل قيمة الصادرات التركية إلى 500 مليار دولار، كما وعد بتخفيض البطالة وبناء مساكن للفقراء ولقد انعكست هذه الإصلاحات على الشعب التركي.

مما سبق يمكن الطرح الاشكال التالي لهذه الدراسة :

هل أن الاصلاحات التنموية حققت الاهداف المرجوة للاقتصاد التركي من خلال أهم المؤشرات الاقتصادية الداخلية ؟.

وسنحاول في هذه الدراسة التطرق إلى النقاط التالية:

أولا: مفاهيم نظرية حول التنمية المحلية

ثانيا: مراحل استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية

ثالثا: لمحة حول التنمية المحلية في الاقتصاد التركي منذ سنة 2002

رابعا : تقييم اصلاحات التنمية المحلية في تركيا 2002-2015

أولا: مفاهيم نظرية حول التنمية المحلية:

ظهر مفهوم التنمية المحلية في الستينيات[1]، بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية، لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في التنمية القطرية[2].

تعددت تعريفات التنمية وتوحدت أهدافها في أن التنمية استغلال أمثل للموارد المادية والبشرية وتوظيفها للرقى بالإنسان وتحسين مستوى دخله، وتوفير قسط وافر من الخدمات الأساسية له ولأسرته ولمجتمعه، وهذا لا يحدث إلا بوجود أفاق وتطلعات على المستوى المحلي تتمثل في تفعيل دور المواطنين في التنمية المحلية ودعم الاستثمار المحلي عن طريق استخدام مناهج علمية تيسر الوصول للأهداف التي تعين في تحقيق التنمية المحلية[3].

ويعرفها محي الدين صابر بأنها:" مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس و قواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، عن

طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا"[4] .

وهناك من يرى بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة[5] .

قبل ما ننظر في كيف يتم القيام بعملية التنمية الاقتصادية المحلية، لا بد من النظر في كيف تطورت هذه العملية. وتشير التطورات التي أدت إلى عملية التنمية الاقتصادية المحلية إلى وجود عدد من الطرق التي مكن بها "إنجاز" عملية تنمية اقتصادية محلية. وهذه لها أهميتها جدا من أجل تفادي ارتكاب الأخطاء التي كانت ترتكب في الماضي.

ثانيا: مراحل استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية:

كيف يتم القيام بعملية تنمية اقتصادية محلية: بناء استراتيجيات تنمية اقتصادية محلية وتنفيذها؟.

إن الممارسات السليمة تشير إلى أنه ينبغي دائما أن تبدأ عملية التنمية الاقتصادية المحلية ببلورة استراتيجية لها. إن استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية تعتبر من المكونات الهامة في أي عملية تخطيط لتنمية المجتمعات المحلية. ومثاليا، فإن أي استراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية لا بد أن تشكل إحدى مكونات لخطة استراتيجية واسعة على نطاق المجتمع المحلي. وتقليديا، فإن الإطار الأفق الزمني لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية يبلغ خمس سنوات مع ما يصاحبها من الأداء على المدى القصير والمتوسط والطويل. وعملية التخطيط الاستراتيجي لعملية التنمية الاقتصادية المحلية تقليديا لها خمس مراحل.

الجدول رقم (01): التنمية الاقتصادية المحلية: عملية تخطيط استراتيجي ذات خمس مراحل

المراحل	نوعية التخطيط
المرحلة الأولى	تنظيم المجهود
المرحلة الثانية	إجراء التقييم للقدرة على المنافسة
المرحلة الثالثة	بلورة استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية
المرحلة الرابعة	تنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية
المرحلة الخامسة	مراجعة استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

المصدر: رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، 2002، ص 21.

– **المرحلة الأولى:** تنظيم المجهود من خلال تطوير فريق إدارة شبكة لربط الشركاء المعنيين: يعتمد تحقيق نجاح عملية التنمية الاقتصادية المحلية على وجود جهود جماعية للقطاعات العامة (حكومية)، ولقطاع نشاطات الأعمال (خاصة) ولقطاعات منظمات غير الحكومية (المنظمات غير الحكومية، منظمات ترتكز على قاعدة أهالي المجتمعات المحلي، النقابات الحرفية، وجمعيات اجتماعية، ومدنية ودينية، ومنظمات مهنية خاصة، ومراكز أبحاث ومؤسسات تدريب وغيرها من الجماعات التي لها مصالح معهودة في الاقتصاد المحلي.

– **المرحلة الثانية: إجراء تقييم لمدى القدرة على المنافسة:** إن معرفة إطار الاقتصاد المحلي يعتبر هاما في مساعدة ذوي الشأن وضع الاستراتيجيات للمستقبل. وسيعمل تقييم أولي على استخدام ما تتوفر من معرفة كمية ونوعية، ومهارات غيرها من الموارد لتساعد تحديد الاتجاه الاستراتيجي التي ينبغي أن يسلكه الاقتصاد المحلي. وهذه المعلومات سترشد إلى إيجاد مشروعات وبرامج التي من شأنها أن تبني قدرة المنطقة المحلية على المنافسة. فالخطوة الأولى في عملية التقييم للمنافسة هي جمع المعلومات. وهناك أدوات عديدة بما في ذلك تحليل (SWOT)، مؤشرات اقتصادية وإقليمية للمقارنة، مثل نصيب الموقع وتحليل تحول النصيب، يمكن استخدامها لتحليل البيانات هذه من أجل تطوير التقييم للقدرة على المنافسة.

– **المرحلة الثالثة: إيجاد استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية** كما هو الحال في وضع خطط استراتيجية التنمية للمدن الشاملة، فإن الغاية من استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية هي أن تتحقق منهجية شمولية لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية. فعلى المهنيين في الحكومات المحلية وذوي الشأن الرئيسيين أن يدركوا التوازن بين الاحتياجات التنموية

الاقتصادية مع المتطلبات البيئية والاجتماعية. ولاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية عدد من المكونات[6].

– **المرحلة الرابعة: تنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية:** ما يسير التنفيذ للاستراتيجية هو وجود خطة واسعة تنفيذية، والتي بدورها تسيرها خطط عمل مشروعات منفردة. وتبين خطة التنفيذ ما هي الدلالات بالنسبة للموازنة، والموارد البشرية والدلالات المؤسسية والإجرائية. وبالتالي، هي نقطة الاندماج لكل المشروعات والبرامج في إطار استراتيجية ما للتنمية الاقتصادية المحلية. وتبين خطة العمل تسلسل هرمي من المهام، الأطراف المسئولة عنها، جداول زمنية واقعية، الاحتياجات من الموارد البشرية والموارد المالية، وما هي مصادر التمويل، المخرجات والتأثيرات المتوقعة، إجراءات الأداء والأنظمة لتقييم سير التقدم في كل مشروع على حده. وتلعب خطة التنفيذ دور الوسيط في ما بين المشروعات المختلفة لضمان أنها لا تتنافس في ما بينها على الموارد المتاحة.

– **المرحلة الخامسة: مراجعة استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية:** لا بد ما تجرى مراجعة لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية على الأقل مرة واحدة في السنة. ولا بد ما تستخدم في هذه المراجعة مؤشرات متابعة وتقييم مثبتة وسابقة للاقتصاد المحلي وللموارد المتاحة في مجهود تنفيذ الاستراتيجية. ولا يجب أن تغطي علمية المراجعة المدخلات، والمخرجات والتأثيرات فحسب، بل أيضا عملية التنفيذ، ومستويات المشاركة، وديناميكيات الأحوال المحلية المتغيرة والعلاقات الاقتصادية (والسياسية) المتغيرة في الاقتصاد المحلي في إطار الإقليم أو في إطار الأسواق الوطنية والدولية. بجانب المراجعة للاستراتيجية بكاملها، لا بد من وضع أنظمة متابعة لمراقبة سير التقدم في كل مشروع على حده. ستعمل هذه الأنظمة على إعطاء صانعي القرارات الأدوات التي يحتاجونها لتكييف الاستراتيجية بما يتجاوب الأحوال المحلية الحيوية الفعالة.

ثالثا: لمحة حول التنمية المحلية في الاقتصاد التركي منذ سنة 2002:

لقت الإخفاقات السياسية بظلالها سنوات عديدة على الاقتصاد التركي مما أدى لتحقيقه أداء أقل من إمكاناته الكاملة. كما كان لمستويات عدم اليقين السياسي العالية خلال التسعينيات تأثير سلبي على عدد من المجالات، منها الاقتصاد. خلال هذه الفترة، تُرِك ارتفاع التضخم، وتراكم الدين الخارجي، وزيادة عجز الحساب الجاري، وأصبح الاقتصاد عرضة لصدمات محلية ودولية[7]. وقد أخفقت سلسلة من الحكومات الائتلافية في اتخاذ

التدابير اللازمة والسياسات الملائمة. كانت هذه هي الظروف التي شهدت تركيا في ظلها إحدى أشد الأزمات الاقتصادية في تاريخها سنة 2001. عقب الأزمة المالية مباشرة، وبعد انتخابات 2002، تم الشروع في سلسلة إصلاحات مست جميع المجالات الرئيسة، والتي يشار إليها مجتمعة بـ«تركيا الجديدة» [8].

وقد انقسمت الدراسات العربية التي تناولت الشأن التركي، منذ سنة 2002، إلى صنفين بارزين [9]:

- ❖ الأول: دراسات اهتمت بعلاقات تركيا الدولية.
- ❖ والثاني: يضم دراسات ركّزت على مضامين الأدوار الدبلوماسية، والقيمية، والمعنوية، والاقتصادية، وغيرها لتركيا اقليميا.

رابعا: تقييم اصلاحات التنمية المحلية في تركيا 2002-2015

شهدت تركيا إصلاحات غير مسبوقة على مستوى الدولة والمجتمع منذ سنة 2002، وقد وصف المراقبون المستقلون وتيرة الإصلاحات هذه "**بالثورة الصامتة**"، وقد ساهمت هذه الاصلاحات في زيادة الحضور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في بيئتها الإقليمية. وشملت الإصلاحات مجالات مختلفة، وهي على النحو الآتي:

1- الاصلاحات الاقتصادية والمتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية:

قبل سنة 2002 كانت تركيا تعاني من أزمة اقتصادية حادة، ولتجاوز تلك الأزمة تم تغيير مجموعة من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي أعتمد عليها صندوق النقد الدولي في وصفته لعلاج الاقتصاد التركي، فتم على سبيل المثال : ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصرف المرن، والاعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به الحكومة وعملت على حل الكثير من مشكلاته[10].

- ❖ **سياسات معالجة البطالة:**

إن حقيقة البطالة في تركيا هي البطالة الهيكلية، فالشباب المتخرج هو المتسبب في ارتفاع معدلات البطالة، ولخطورة هذه المشكلة، تعمل تركيا على إصلاح وتنظيم سوق العمل وفقا للاحتياجات المطروحة فيه.

ويرى اليسار الليبرالي نهج التنمية الاقتصادية هو الحل لمشكلة البطالة، بينما يرى الطرف الآخر أن البطالة مشكلة اجتماعية، وسياسات التوظيف يجب أن تضع الأولوية وفقا للمجتمعات والثقافات والقوى السياسية.

وقد بدأ التخطيط للاقتصاد عام 1963 بإتباع سياسة التصنيع، إذ يعتبر المجتمع التركي مجتمعا زراعيا، وقد تم اختياره على أساس سياسة خلق أكثر فرص العمل ممكنة، ومع ذلك، وخلال هذه الفترة تزايدت معدلات البطالة بسبب عدم توافق متطلبات سوق العمل مع عارضي القوة العاملة، مما اوجد مشاكل الهجرة الداخلية من العمالة، فضلا عن الهجرة الخارجية.

وفي عام 1980اعتمدت تركيا سياسة جلب الاستثمارات برفع سعر الفائدة من أجل خفض البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وبسبب دخول العديد من الشركات غير المنتجة للاستثمارات في الموارد الإنتاجية (الزراعة والصناعة)، بل في الميدان المالي فقط، بقيت تركيا تواجه معدلات البطالة المرتفعة.

وفي عام 1988، أصدرت تركيا عدة لوائح تتضمن تنظيم سوق العمل، وبذلك جاءت لائحة التعليم والإعداد لرجال الأعمال في هذا المجال، وقد لعبت دورا في إعداد دورات تدريبية لضمان فرص العمل، وتهدف هذه اللائحة إلى إقامة شراكة تستهدف بشكل خاص العاطلين عن العمل غير المهرة من الأفراد لكسب المؤهلات، وبذلك تضمن لهم دورات التدريب المهني للتوظيف، وقد تم افتتاح الدورات في كل المقاطعات والأقاليم على أساس خصائص كل إقليم ومجالات المتدربين.

ومع تحقيق معدل نمو اقتصادي كبير، أصبحت تركيا تنظر إلى البطالة الهيكلية في شكل مستقل، نظرا لزيادة فرص العمل وتشجيع روح المبادرة والعمل لزيادة الإنتاجية، وباعتماد مبدأ التعليم مدى الحياة تماشيا مع تطور المؤهلات، اذ يعد واحدة من أهم الحلول المتقدمة في السنوات الأخيرة ضد البطالة.

ويتوقع إدخال المزيد من الحرية في القوانين والالتزامات، والمرونة في سوق العمل، مع إزالة الضوابط غير الضرورية على سوق العمل، يمكن أن تخلق مجالات عمل جديدة.

وحسب بعض الخبراء فان العمل لدى الشعب التركي أصبح ثقافة، وأحد أهم مكونات الشخصية الوطنية، فالفرد التركي بلا عمل لا يساوي شيئا[11].

تقدر نسبة البطالة في تركيا لسنة 2011 ب 11.5%، وقد انخفض هذا المعدل بعد أن كان 14.4% سنة 2010، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 2.946.000 عامل، وارتفع عدد العاملين إلى 22.802.000 عامل.

وتقسم نسبة البطالة على القطاعات كالتالي: في القطاعات غير الزراعية 14.2%، ونسبة العاملين في القطاع الزراعي 24.4%، و20.4% في القطاع الصناعي، و5.9% في قطاع البناء، و49.3% في قطاع الخدمات[12].

ويعتبر الشباب التركي حجر الزاوية في نمو القوى العاملة وقد ساعدوا تركيا على احتلال مكانة عالية بين منافسيها، وذلك بفضل المؤهلات والمهارات والإخلاص في العمل والحوافز التي يقدمها، علما أن سوق العمل التركي من أفضل الأسواق في العالم.

إذ تتمتع القوى العاملة التركية بقوى عاملة من الشباب المفعمين بالحيوية، ويبلغ متوسط أعمار أفرادها 27.3 سنة، بالإضافة إلى التزامها بأخلاقيات العمل باعتبارها جزء لا يتجزأ من ثقافة العمل في تركيا. حيث يحظى مكان العمل كمؤسسة بقدر كبير من الاحترام في تركيا وذلك لأنه يمنحهم فرصة اظهار مهاراتهم وتطوير أنفسهم. ويظهر إخلاص القوى العاملة التركية للعمل من خلال القدرة الإنتاجية المرتفعة لتركيا، وانخفاض نسبة الغياب ومكانتها العالية كواحدة من البلدان التي تسجل أعلى معدلات لساعات العمل السنوية[13].

الشكل رقم (01): تطور معدلات البطالة خلال سنتي 2014 والسداسي الأول لسنة 2015

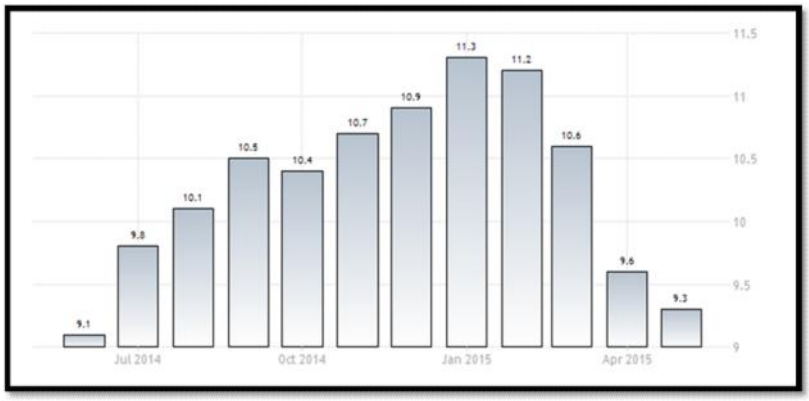

المصدر: إحصائيات البنك العالمي خلال سنتي 2014 والسداسي لسنة 2015.

بلغ معدل البطالة في تركيا 11.2%، بحسب بيانات "معهد الإحصاء التركي" في الربع الأول من سنة 2015 مقارنة بـ 10.2 % في الفترة ذاتها من عام 2014.

وبعد السمعة التي اكتسبتها تركيا منذ 2002 بتحقيق تسارع في النشاط الاقتصادي، غلا أنه يواجه ضعفاً في النمو، مما يبرر اللجوء للضغط على البنك المركزي لخفض أسعار الفائدة. وأكد وزير المال أن "إيرادات الضرائب القوية تشير إلى التعافي".

وأشار المعهد إلى أن هذا المعدل «جاء أقلّ في شكل طفيف من متوسطه في ثلاثة أشهر حتى فبراير الماضي، والبالغ 11.3%، وأفاد بأن "واحدا من بين كل خمسة أشخاص تراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً مسجل بين العاطلين من العمل، ارتفاعاً من 17% قبل عام". وتراجع معدل البطالة في القطاعات غير الزراعية، الذي يقاس بالمتوسط في ثلاثة أشهر أيضاً، إلى 13.2% في الفترة ذاتها، مقارنة بـ 13.4 % في الفترة من ديسمبر حتى فبراير الماضيين.

وعن وضع المالية العامة، أعلنت وزارة المال، أن الموازنة «أظهرت فائضاً يبلغ 1.375 مليار ليرة (529 مليون دولار)، وآخر أساسياً قيمته 7.46 مليار ليرة في أفريل من سنة 2015»، مقارنة بعجز بلغ 2.7 مليار ليرة وآخر أساسي بقيمة 1.1 مليار في الفترة ذاتها قبل عام.

وأوضح وزير المال أن "**أداء الموازنة التركية هذه السنة، أعلى من ذلك المحقق العام الماضي**"، لافتا إلى أن "إيرادات الضرائب القوية تدل على تعافي الاقتصاد"[14].

❖ **تحقيق معدلات الاستثمار المحلي:**

وضعت تركيا نصب عينيها هدفاً يتمثل أن تتجاوز معدلات الاستثمار نسبة 30% من الناتج الوطني الاجمالي، وحددت العديد من الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذا الهدف منها[15]:

- زيادة التقشف وخفض النفقات.
- جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر.
- تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد.
- إصلاح التعليم المهني وحل مشكلة نقص الأيدي الماهرة ، وتحسين بيئة العمل.
- إصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة.

الى جانب أن معظم الدول المتطورة في مجموعة العشرين، التي ترأست تركيا الدورة الحالية لها في كانون الأول/ ديسمبر الماضي، ستساهم بشكل كبير في تركيا في عام 2015. سيتمّ تقييم المشاكل الاقتصادية العالمية في القمّة التي ستعقد في تركيا، كما ستزور منظمات مجتمع مدني رئيسية، واقتصاديون، وقادة ومنظمات أعمال تركيا بشكر مستمر. كلّ هذه التطورات ستخلق اعتباراً لتركيا وستزيد قدراتها الاستثمارية.

إضافة إلى ذلك، من المهم أخذ تصريحات المؤسسات التمويلية العالمية بعين الاعتبار عند التخطيط للاستثمار بشكل صحيح. ممّا يجدر برجال الأعمال الالتفات إليه، إعلان البنك الأوروبي للتنمية والإعمار مؤخراً أنّ تركيا تملك محفظة استثمار في البنية التحتية بقيمة 400 مليار دولار.[16].

❖ **تحقيق الناتج المحلي الاجمالي :**

ثمرت السياسات الاقتصادية السليمة والإصلاحات الاقتصادية القوية نتائج مبشرة بالنجاح، حيث شهد الاقتصاد التركي نموًا قويًا ومطردًا خلال العقد الماضي. وبفضل المضي في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بخطى ثابتة وانتهاج سياسات الاقتصاد الكلي بنجاح، أصبح الاقتصاد التركي من أسرع الأنظمة الاقتصادية نموًا في المنطقة.

حققت تركيا تحولاً اقتصادياً جذرياً على مدى العقد الماضي نحو أسس اقتصادية متينة جداً. حيث أصبحت من أكبر 17 اقتصاد في العالم ومن أكبر 6 اقتصاديات في أوروبا، وفق الناتج المحلي الإجمالي الحالي الذي يبلغ حوالى 820 مليار دولار في عام 2013 .[17].

الموقع المميز لتركيا، النمو السكاني، التفوق الديموغرافي، الزيادة في دخل الفرد، التطويرات في البنى التحتية واسعة النطاق، القدرات الكبيرة والقوة العاملة المتعددة العاملة في مجال البناء وحرية أقامة أعمال، كل الأمور آنفة الذكر تعبر عن السبب الرئيسي لتزايد الطلب على سوق العقارات التركية بشكل ملحوظ. ويشكل قطاع العقارات ما قيمته 19.5% من إجمالي الناتج المحلي التركي، الأمر الذي ساعد على خلق إمكانيات هائلة للاستثمار في هذا المجال. كما أن مشاركة قطاع العقارات في الناتج المحلي التركي ازداد بنسبة 2.3% في العالم 2000 و3.8% في العام 2012. بشكل عام نستطيع القول أن نسبة قطاع البناء، الخدمات العقارية، خدمات تأجير وشراء المنازل ازدادت نسبة مشاركتها في الناتج المحلي بنسبة 16.7% بين عامي 2000 و2005. ونسبة الزيادة الأكبر كانت بين العامين 2006 و 2009 وبنسبة 20.5%.

الشكل رقم (02): يمثل الناتج المحلي الإجمالي لتركيا ومقارنتها بمجموعة من دول العالم خلال الربع الأول من سنة 2015

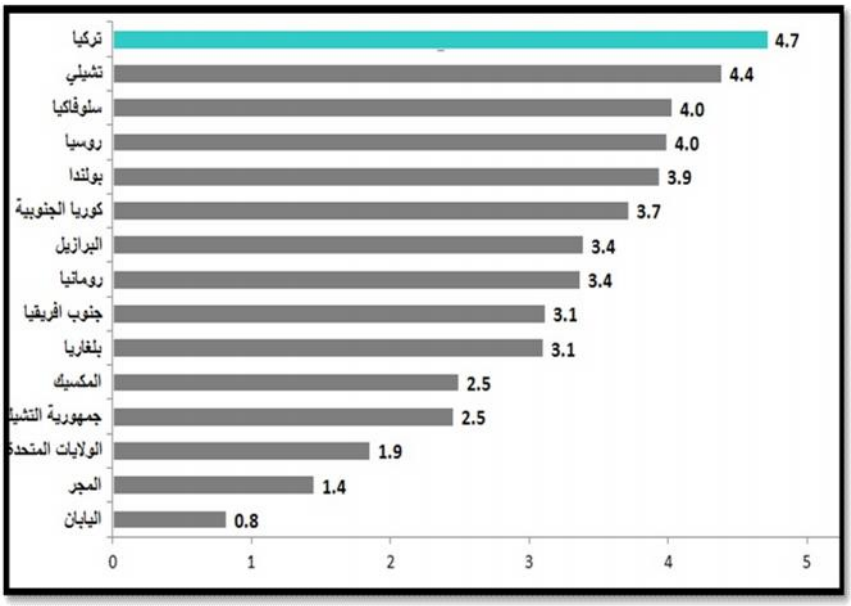

المصدر: تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر أبريل 2015، معهد الإحصاء التركي(TurkStat) .

نظراً للنمو الثابت الذي شهده الاقتصاد التركي، ارتفعت مستويات المعيشة بشكلٍ ملحوظ. وقد ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من مستوى 4,565 دولاراً أمريكياً في عام 2003 إلى 10,404 دولاراً أمريكياً في عام.[18] 2014.

وعلاوة على ما سبق ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يتوقع أن تصبح تركيا أسرع نظام اقتصادي بين الأنظمة الاقتصادية النامية في الدول الأعضاء في المنظمة خلال السنوات القادمة بين 2011 و2017، مع متوسط سنوي لمعدل النمو يصل إلى6.7%، والشكل يبن هذه التوقعات في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة 2011-2017.

الشكل رقم (03): التوقعات في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة 2011-2017

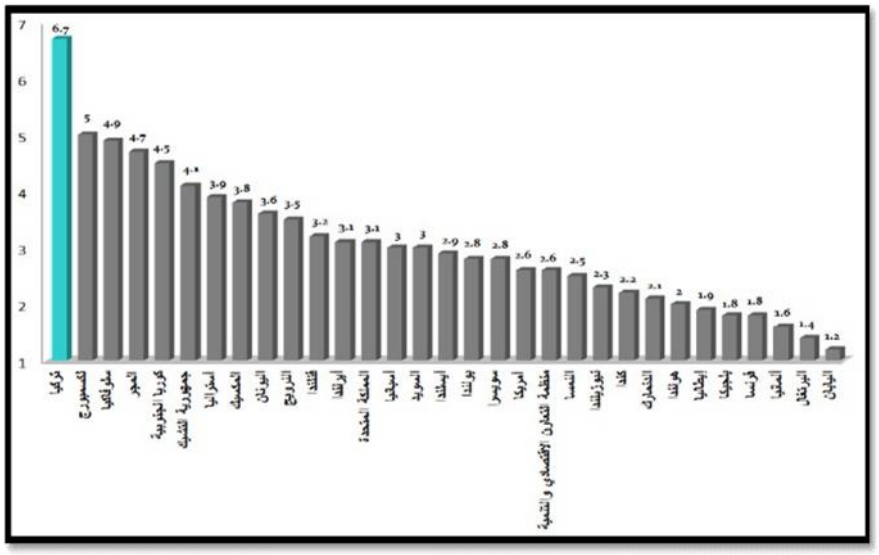

المصدر: تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر أبريل 2015، معهد الإحصاء التركي(TurkStat)

على الرغم من عدد وحجم الأزمات النقدية والمالية المرتبطة بالعملة التي هزت تركيا سنوات 1977،1994، 1997، 2001، 2004، 2008، إلا أنها استطاعت في أقل من 20 سنة أن تتحول من دولة تصنف عالميا في مرحلة النمو إلى دولة من الدول ذات الاقتصاديات الناشئة، فقد أصبحت من بين القوى الاقتصادية المؤثرة عالميا، حيث تدل كل المؤشرات على ذلك، إذ حازت المرتبة 16 في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، من بين البلدان المصدرة، والـ 22 من بين البلدان المستوردة، والـ 5 ضمن أكبر الأسواق والمرتبة الـ 15 العالمية الناشئة، ويرجع هذا التحول أساساً إلى الصرامة والانضباط في تجسيد سياسات الإنعاش الاقتصادي التي اعتمدتها السلطات المحلية لمواجهة مختلف الأزمات التي واجهت الاقتصاد التركي، وقد أسهمت هذه السياسات الإصلاحية، التي أخذت برامج استقرار، في تعزيز مرونة الاقتصاد واستقراره المالي، وتحسين أدائه، والحفاظ على ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين، على السواء.[19].

بعد الأزمة المالية في فبراير 2001، تم الاتفاق على تنفيذ برنامج بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في مايو وكان ذلك ، وكان هذا البرنامج يهدف إلى خفض معدل التضخم إلى

35% في الفترة 2002–2004، وضمان النمو القائم على الصادرات، وتحقيق توزيع أفضل للموارد، كما يتوخى البرنامج أيضاً تحقيق إصلاحات هيكلية تهدف إلى زيادة إمكانات النمو في تركيا.

وفي بداية عام 2002 أصبح البنك المركزي للجمهورية التركية يتمتع بالاستقلالية التامة، فأعلنCBRT مروره إلى استهداف التضخم باعتباره الهدف النهائي للسياسة النقدية، وقد كان إعتماد هذا النظام ضرورياً بسبب ضعف القطاع المالي خلال الفترة 2001–2005، حيث تم تحقيق بعض الإصلاحات فأعيد تحديد دور البنك المركزي، وأعطي دوراً أكثر نشاطاً، وبات هدفه الرئيسي يتمثل في ضمان إستقرار الأسعار ، كما يحتفظ بحق التدخل من أجل تجنب التقلبات الدرامية في سعر الصرف، وتتويجاً لهذا المسعى، تم الإعلان في عام 2001 عن معدلات التضخم للسنوات الثلاث التالية 35% و 20% و 12% في اتفاق مع الحكومة، فضلاً عن تحسن سياسة الاتصال ومصادر المعلومات، وتطوير أدوات وطرق جديدة للتنبؤ بالتضخم، أما في عام 2005 فقد تم عقد اجتماعات لمجلس النقد بهدف اتخاذ قرارات حاسمة تتعلق بمستوى أسعار الفائدة، وفي أعقاب هذه الاجتماعات، نشر البنك المركزي بياناً أكد فيه أن السياسة النقدية أصبحت أكثر قابلية للتنبؤ.

وتأسيسا على ما سبق ، يمكن القول أن ما مرت به تركيا خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2005 يمثل مرحلة تمهيدية هدفها تخفيض مستويات التضخم بشكل محسوس، ومن ثمة توفير الأرضية الصلبة من أجل الإعلان الصريح عن تبني سياسة استهداف التضخم، وفي سنة 2006 تم الاعتماد الرسمي للسياسة، حيث اتخذ البنك المركزي التركي الإجراءات الآتية.[20]:

- تم اختيار مؤشر أسعار الاستهلاك لقياس التضخم، باعتباره المؤشر الذي يتمتع بسهولة كبيرة للمتابعة والقراءة الواضحة لدى الجمهور، بالإضافة إلى القدرة الجيدة على قياس تكلفة المعيشة.
- معدلات التضخم المستهدفة للسنوات: 2006 و2007 و2008 هي: 5% و 4% و4% على التوالي.
- تم تحديد نطاق السماح بتقلب معدل التضخم الفعلي 2% مقارنة بالمعدل المستهدف، كما قدم البنك المركزي الفاصل الزمني اللازم

لحدوث تغيرات في معدل التضخم الفعلي، وقام بإعطاء التفسيرات الملائمة لذلك.

- تم إنشاء الأفق الزمني حتى يصل فيه معدل التضخم إلى قيمته المثلى، ويحتوي هذا الإجراء تحديدا ضمنياً للسرعة اللازمة للتدخل لمعالجة الاختلال عند وقوعه، ويعتبر هذا صميم الاجراءات المتعلقة بالسياسة في المدى المتوسط.

الشكل رقم (04): معدل التضخم الفعلي والمستهدف للفترة 2002-2012

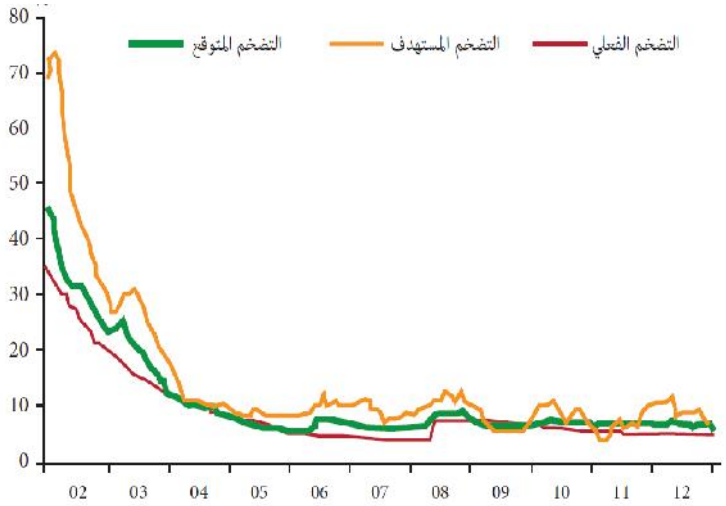

المصدر: شوقي الجباري وحمزة العوادي، سياسة استهداف كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الاشارة إلى تجارب البرازيل، تشيلي وتركيا، مجلة رؤى استراتيجية، أكتوبر 2014، ص:95.

2-الاصلاحات الاقتصادية والمتعلقة بالقطاعات الرئيسية

في هذا العنصر سنحاول التطرق والتركيز على اهم القطاعات الرئيسية التنموية الهدف منها النهوض بالاقتصاد التركي والتي سنوردها في القطاعات التالية: الصحة ، التربية والتعليم ، المواصلات ، البنية التحتية.

2-1- في مجال الصحة:

تعتبر تركيا بتاريخها العريق مركزاً للصحة في جغرافيتها بسبب موقعها الاستراتيجي المتوسط، يشمل هذا المنتجعات الاستشفائية وأماكن استشفائية صحية تاريخية وحمامات تركية وشعبية، يعمل فيها أطباء مؤهلين بتعليم يستند الى ماضي يشمل العصر العثماني

و80 عام بعد إعلان الجمهورية التركية. قدمت العديد من الخدمات لمواطنيها الاتراك والسواح بمستشفياتها المعاصرة وبإمكانياتها الحضارية الواسعة.

بعد كل هذه التجارب والخبرات، تم وضع خدمة (التحول في برنامج نظام الصحة) لمدة زمنية استغرقت 9 سنوات وهذا أدى الى التطور وشكل مثالا للعالم في هذا المجال التحول في برنامج نظام الصحة..

- ✓ **سياسة خدمة الصحة خلال الفترة الزمنية 1980 – 2002**

ينص البند رقم 60 من الدستور (الجميع له الحق في الحصول على حماية الدولة لذا تؤسس الدولة تجهيزات اللازمة وتأخذ التدابير اللازمة لها لتحقيق غايتها المرجوة). وبالإضافة إلى ذلك ينص البند رقم 56 (تسعى الدولة لتأمين استمرارية صحة الانسان معنويا وبدنيا، وتسعى إلى التعاون من أجل زيادة الطاقة البشرية والنفسية وتخدم المؤسسات الصحية وتعمل تحت إدارة واحدة لتنسيق عملها، يتم تحقيق عملها بالاستفادة من المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة عن طريق المراقبة، وبالإضافة للبنود الدستورية (يمكن تحقيق التامين الصحي الشامل.[21].

- ✓ **أعمال الإصلاحات الصحية التي طبقت في عام 1990**
  - اتحاد مؤسسات التأمين تحت سقف واحد لإنشاء التأمين الصحي العام.
  - الأولوية تطوير الخدمة الصحية من أجل طبيب العائلة.
  - تحويل المستشفيات إلى مؤسسات مستقلة للرعاية الصحية.
  - تخطيط ومتابعة خطة صهر وزارة الصحة في قالب هيكل جديد يولي الأولوية للوقاية الصحية. ولاحقا ثُبت أن هذه كانت حقبة إطلاق أفكار نظرية جامحة ولكن لم يكن لها مجال تطبيق على أرض الواقع.
- ✓ **سياسات الرعاية الصحية ما بين 2003–2011.**

أعلنت منظمة الصحة العالمية أن نظام الرعاية الصحية في أي بلد يجب أن يتم تخطيطه بشكل يسمح بتقديم الخدمات الصحية الأساسية لكل المواطنين وبجودة عالية. وكان من المقترح أن تبني كل دولة نظام رعايتها الخاص بها آخذة في اعتبارها هذه القواعد.

في هذه الفترة انطلق برنامج "رقم هاتف 112 لخدمات الإسعاف الطبي" ليس فقط في المدن، ولكن في القرى أيضاً. تزايد عدد المحطات وتم تجهيز الإسعاف بأحدث التكنولوجيا، وأضيفت إلى الإسعاف إمكانات النقل الجوي والبحري. تصدرت الخدمات

الصحية الوقائية ورعاية الأمومة والطفولة قائمة الأولويات، وتم تدعيم خدمات نظام الرعاية الأساسية وتطبيق رعاية الأسرة –أحد ركائز المفهوم العصري للرعاية الصحية– في طول البلاد وعرضها. وفي خلال 8 أعوام فقط نجحت تركيا في تقليص معدلات وفاة المواليد بما يعاد ما حققته الدول المتقدمة في 30 عاماً. و في 8 أعوام فقط استطاعت تركيا تحقيق نفس النجاح في تقليص معدل وفيات الأمهات الذي بلغته دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بعد 23 عاما. ولهذا فقد انتعشت جودة الخدمات الصحية المقدمة، وتيسر حصول السكان عليها، وقفزت نسبة رضا المواطنين عن الخدمات الصحية من 39% عام 2003 ليتجاوز 80% عام 2011.

في الفترة ما بين 2002 – 2013م أُنشئت 2134 مؤسسة طبية جديدة، منها 611 مستشفى و1523 مُجمع طبي من الدرجة الأولى، وفي حين كان في تركيا 256.000 موظف بالكادر الطبي فقد تضاعف هذا العدد إلى ضعفين، فوصل إلى 507.000 موظف، كما تضاعفت حصة كليات الطب من الطلاب في السنوات الأخيرة ضعفين، وحصة المدارس العليا للتمريض ثلاثة أضعاف.

في عام 2002م كان نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية في تركيا هو 330 دولار وهو ما يمثل 3.8% من نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي، وقد وصل هذا الإنفاق في عام 2012م إلى 789 دولار وهو ما يمثل 4.4% من نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي.

كما تم توفير خدمات الإسعاف والعناية المركزة بالمجان في المستشفيات العامة والخاصة، وقد ارتفع متوسط مدة الكشف على المريض من أربع دقائق ونصف إلى تسع دقائق ونصف، وتم التحول من نظاف الغرف الشبيهة بالعنابر في المستشفيات إلى نظام الغرف المجهزة، وفي حين كانت نسبة الأسرة المجهزة في عام 2002م 6.6% فقد ارتفعت هذه النسبة بنهاية عام 2012م إلى 34% .

كما استحدث نظام المستشفيات والصيدليات المتنقلة في المناطق الريفية، ويستفيد من الخدمات الطبية المتنقلة 126 ألف مواطن يومياً، ومن نظام الصيدليات المتنقلة عشرين ألف مواطن يومياً.

نتيجة لكل هذه التطورات فقد أصبح نصيب كل 1500 مواطن غرفة مستوصف واحدة اعتبارا من عام 2012م، في حين كان نصيب كل 5000 مواطن غرفة مستوصف واحدة

بالمؤسسات الطبية ذات المرحلة الأولى والثانية والثالثة التابعة لوزارة الصحة في عام 2002 [22].

2-2- في مجال التربية والتعليم:

أقرت تركيا إصلاحات في قطاع التعليم أثارت غضب المواطنين في البلاد. والعلاقة "4 + 4 + 4" هذه ليست مجرَّد معادلة رياضية بسيطة، بل هو اسم مشروع إصلاحات تم اعتماده قبل فترة قصيرة في قطاع التعليم التركي؛ حيث أظهرت الجدالات الساخنة أنَّ هذه الإصلاحات لا تتعلَّق فقط بإعادة هيكلة الدوام المدرسي، بل بالتفاوض من جديد على ميزان القوى في البلاد.

ولذلك دعونا نذكر في البدء بعض الحقائق الأساسية: كانت حتى الآن مدة التعليم الأساسي الإلزامي في تركيا ثمانية أعوام يمكن بعدها حسب وضع علامات التلميذ وقراره الذهاب لمدة أربعة أعوام أخرى إلى مدرسة ثانوية أو مدرسة مهنية. وفي المقابل يهدف إصلاح "4 + 4 + 4" إلى تمديد مدة التعليم الإلزامي إلى اثني عشر عامًا يتم تقسيمها إلى أربعة أعوام للمدرسة الابتدائية وأربعة أعوام للمدرسة المتوسطة وأربعة أعوام للمدرسة الثانوية، ومن الممكن دراسة الثلث الأخير في مدرسة ثانوية أو مدرسة مهنية أو من خلال التعلم عن بعد.

وحتى الآن لم يتَّضح لمن تجوز الدراسة عن بعد في المستقبل. وفي حين أنَّ وزير التعليم التركي عمر دينجر أكَّد على أنَّ هذا الشكل من التعليم يتعلَّق باستثناء للأطفال المرضى أو السجناء، يعتقد عامة الناس أنَّ هذا الاستثناء هو امتياز تدريجي يقدَّم للعائلات المحافظة التي تفضِّل إبعاد بناتها عن كلِّ المغريات وكذلك إبقائهن في المنزل حتى في أثناء فترة الدراسة.

وهناك تغيير آخر يتعلَّق بالمناهج الدراسية ويشمل موادًا يمكن اختيارها بعد الصف الخامس من بينها "مادة القرآن" و"السيرة النبوية". وتثير أيضًا بعض المواد المقترحة مثل مادة "الأخلاق" أو "التنمية الشخصية" السؤال حول ماهية الأخلاق التي من المفترض أن يتم تدريسها هنا وحول طريقة تدريسها. وبما أنَّ ما سيتم عرضه من مواد اختيارية يعتمد في الواقع على المعلمين المتوفرين أو الذين سيتم توظيفهم، فمن الممكن لنا أن نتصوَّر ما هي المواد التي يمكن حصولها في المستقبل على مزيد من الدعم.

لكن مع ذلك لا يوجد في هذه الأيّام مؤيِّدون كثيرون لهذا الإصلاح. كما أنَّ الكليَّات التربوية في أهم الجامعات الخاصة ونقابات المعلمين مستاؤون من كون هذا الإصلاح لم يسبقه أي نقاش عمومي أو برلماني، بل لقد تم إعداده وإقراره بسرعة وانفراد من قبل الحكومة التركية.[23].

2-3- في مجال المواصلات والنقل:

في تركيا يعد قطاع المواصلات والاتصالات من أكثر القطاعات ثقلا بحصته البالغة 27% ضمن استثمارات الأموال الثابتة للقطاع العام. ويشكل قطاع المواصلات مع الاتصالات حوالي 16% من إجمالي الناتج القومي (حسب إحصائيات معهد الإحصاء الحكومي 15.2% سنوياً مع نهاية عام 2004). وتشكل فعّاليات المواصلات والاتصالات 30% تقريباً من إجمالي الفعّاليات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية. ويساهم قطاع المواصلات والاتصالات بحوالي 45 مليار دولار أمريكي في دخلنا القومي.

وتستحوذ الطرق البرية على حوالي 92% من مجموع الحركة الداخلية للشحن في البلاد، كما تهيمن الطرق البرية على نسبة 94% في مجال النقل الداخلي للركاب. وفي الوقت الذي يستحوذ فيه النقل البحري على 5 بالألف من نقل الركاب و3-4% في شحن البضائع، فإن النقل الجوي يستحوذ على 1% من نقل الركاب و3 بالألف من شحن البضائع. أمّا حصة السكك الحديدية فهي 4.5% في نقل الركاب وحوالي 5.5% في مجال الشحن.

- **الطرق البرية:** طول الطرق البرية في تركيا 63 ألف و473 كيلومتراً، وتم في السنوات الأخيرة توسيع شبكة الطرق السريعة بخطى مسرعة، إذ بلغت 1.659 كيلومتراً مع نهاية عام 2004.

ومقابل 31 ألف و446 كيلومتراً مشيدة من قبل الدولة، فقد بلغ طول الطرق الفرعية والجانبية 30 ألف و386 كيلومتراً.

وتشكل الطرق السريعة، البالغة 3.200 كم، العمود الفقري للطرق البرية العامة في تركيا، وتبدأ من الحدود البلغارية، مارة باسطنبول وأنقرة وغردة، ومنتهية في مسارين أحدهما عند الحدود السورية والثاني عند الحدود العراقية، وهي أيضا مرتبطة بشبكة الطرق البرية لكل من أوربا وآسيا الوسطى، وتعتبر أقصر طريق ترانزيت مروري يمتد إلى آسيا الوسطى وغرب آسيا وشمال أفريقيا.

وبفضل أنشطة النقل البري الدولية في الأعوام الأخيرة، تم توفير عائدات للاقتصاد التركي من العملة الصعبة بمعدلات تزداد عاماً بعد عام. إذ يسهم هذا القطاع الجانبي في اقتصاد البلاد بما يتراوح بين 1.5–2 مليار دولار أمريكي سنوياً.

– **الملاحة البحرية:** تحتفظ الملاحة البحرية بثقلها في نقل البضائع إلى الخارج. ويلف تركيا شريط ساحلي طوله 8.333 كيلومتراً، 6.480 منه في الأناضول، و786 منه في تراقيا، والباقي 1.067 في الجزر. وقامت تركيا عام 2004 بنقل ما نسبته 78.2% من صادراتها ونقل ما نسبته 92.3% من وارداتها عبر الملاحة البحرية. وقامت السفن التركية بشحن 23.9% والسفن الأجنبية

تتمتع الطرق البحرية بأهمية كبيرة في مجال النقل خارج البلاد بشحن 76.1% من إجمالي البضائع المشحونة بواقع 175.2 مليون طن خلال عام 2004. وتبلغ حصة النقل البحري داخل المدن 3% من النقل الداخلي. ويأتي الأسطول التجاري التركي في المرتبة الثالثة والعشرين عالمياً مع نهاية عام 2004. كانت توجد في الأسطول التجاري التركي 1059 سفينة تزيد سعة كل منها عن 300 طن، وكانت سعته الإجمالية 5.638.226 طناً، وقد ارتفع عدد السفن التي تزيد سعتها عن 300 طن والمسجلة في الأسطول في نهاية عام 2004 الى 1085، وبلغت السعة الإجمالية 5.992.431 طناً في عام 2004. ويبلغ متوسط عمر الأسطول التجاري (بالنسبة للسفن التي تزيد سعتها عن 300 طن) 22 عاماً. هذا، وقد تم خلال الفترة من عام 2003 وحتى شهر مايو 2005 منح 12 ترخيصاً لسفن RO–RO للعمل على خطوط سير زونغولدا – اوديسا وعمبرلي – تريسته وزونغولداق – سكادوفسك وجشمه – تريسته وصامصون – نوفورسكي.[24].

– **السكك الحديدية:** مصلحة السكك الحديدية للجمهورية التركية بخطها البالغ 10 آلاف و984 كيلومتراً، تتولى خدمات نقل الركاب والبضائع، وتشكل الخطوط الرئيسية 8آلاف و697 كيلومتراً والخطوط الفرعية ألفين و287 كيلومتراً، إذ أن 95% من هذا الخط ذي المسار الأحادي، و21% من الخط يعمل كهر بائياً – مؤشراً ضوئياً و24% منه مؤشراً و4% خط ذو مسارين و0.3% ذات أربعة مسارات. وقد تم نقل 26.049.853 راكباً في عام 2004. وتقع خطوط السكك الحديدية التركية على أقصر ممر دولي بين آسيا وأوربا، ويلتقي ممر النقل الاوربي رقم 4 مع خطوط السكك الحديدية التركية.

2-4- في مجال الفلاحة

تحتل تركيا مراكز متقدمة عالمياً في إنتاج عدد من المحاصيل الزراعية، حيث تأتي بعد الصين والهند، من حيث احتلالها للمراكز الأولى في الإنتاج الزراعي، وتجاوزت الولايات المتحدة الأميركية، التي جاءت في المركز الرابع.

ووفقا لإحصائيات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو)، فإن تركيا تحتل المركز الأول على مستوى العالم في إنتاج سبعة محاصيل زراعية، منها البندق والمشمش والتين والكرز والسفرجل، في حين تحتل المركز الثاني في إنتاج ست محاصيل زراعية، منها البطيخ والشمام والفراولة، والمركز الثالث في إنتاج ثمانية محاصيل، منها العدس والتفاح والخيار والفلفل الأخضر والفاصوليا. وعليه جاءت تركيا في المركز الثالث عالمياً في الإنتاج الزراعي.

وصرح رئيس اتحاد غرف الزراعة التركية بأن تركيا تحصّل دخلاً كبيراً عبر تصدير تلك المنتجات الزراعية، خاصة أن عدداً منها غالي السعر، ما يمثل فرصة لتركيا للحصول على العملات الأجنبية.

وتقع تركيا في المراكز العشر الأولى في ما يتعلق بإنتاج عدد من أنواع الحبوب، حيث أن تركيا يمكن أن ترفع إنتاجها من القمح إلى أكثر من 25 طن سنوياً.

ولتركيا القدرة على زيادة إنتاجها الزراعي، في حال قيامها بحل المشاكل الهيكلية المتعلقة بالزراعة ودعمها للمنتجين الزراعيين[25].

2-5- في مجال الصناعة:

- ✓ كان عدد المناطق الصناعية المنظمة 70 منطقة، أضافت إليها تركيا بعد سنة 2002 ما يعادل 72 منطقة صناعية منظمة.
- ✓ بنت تركيا بعد 2002 حوالي 83 منطقة صناعية صغيرة خلال ثماني سنوات[26].

الخاتمة :

إن أهم عوامل نجاح تركيا اقتصاديا هو توجهها إلى الشرق، حيث تعتبر جزء منه بعد جهود مضنية بذلها للدخول إلى الاتحاد الأوروبي لم تسفر حتى الآن عن نتيجة إيجابية، وهي مستمرة بالتزامن مع الانفتاح على دول الشرق الأوسط الغنية بالنفط والموارد الأولية والتي تعتبر أسواق استهلاكية لا يستهان بها. وتحاول تركيا جذب الاستثمارات العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي الغنية والتي تتمتع بفوائض مالية سنوية تتخطى الـ 60 مليار دولار أمريكي، وذلك عبر تسويق منتجاتها الصناعية والسياحية حيث تمر حاليا المنطقة العربية بأوضاع صعبة نتيجة الاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، ونجحت تركيا في تطبيق هذه الاستراتيجية إلى حدٍ بعيد.

كما أن الانضمام إلى الاتحاد الأوربي يبقى هدفا استراتيجيا لتركيا، غير أنه يجب إلا يتم عبر التخلي عن هويتها، وعن عمقها الجيو– ثقافي (إن الميزة الأساسية للاقتصاد التركي هي تنوع الأنشطة الاقتصادية ومهارة ورخص اليد العاملة وتوفرها، على عكس اقتصاديات بعض الدول العربية التي تعتمد بشكل أساسي على قطاعي النفط والغاز حيث يتوزع النشاط الاقتصادي التركي على عدة قطاعات إنتاجية وخدماتية منها الزراعة والصناعة والخدمات (السياحة والتجارة والقطاع المالي والعقار والبناء). شكل قطاع الخدمات ذات القيمة المضافة للاقتصاد نحو 65 %من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2009 بينما شكل قطاعي الصناعة والزراعة نحو25.8 % و 9.3 %من الناتج الإجمالي لتركيا على التوالي، وقد ساهم الانخفاض الملحوظ في التضخم إلى 6.2% خلال عام 2007 من مستوى قياسي بلغ 70%خلال عام2001، وتقليص عجز الموازنة في دفع الاقتصاد التركي إلى النمو الإيجابي ابتداء من عام 2002. بالإضافة إلى ذلك نجحت البنوك في تغيير نموذج أعمالها وطرح منتجات مالية جديدة منها الرهن العقاري وتوجهت إلى سوق التجزئة وتمويل المشاريع المنتجة وذات القيمة المضافة للاقتصاد.

المراجع والاحالات

[1]: عبد الرحمن محمد الحسن، دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، العدد:13، 2013، ص:116.

:[4] [3] [2]: رابح بوقرة و نبيلة جعيجع، دور المؤسسات المالية في تمويل التنمية المحلية، حالة: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، على الموقع: *www.shatharat.net*، تم الاطلاع بتاريخ:2015/08/28، على الساعة:10:00، ص:02.

[5]: رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، 2002، ص 19.

[6]: نفس المرجع، ص:23.

[7]: وصلت حكومة تركيا في 2002، في بيئة داخلية تعاني أزمة اقتصادية حادة؛ نتيجة التزام الحكومة السابقة (28 أيار1999– 18 تشرين الثاني2002) بالقرض الذي قدمه صندوق النقد الدولي لها في عام 2001م، مطالبا إياها بإجراء اصلاحات اقتصادية وفق رؤية ورعاية خاصة.

[8]: رؤية تركية ، مقال بعنوان: الاقتصاد التركي خلال فترة حزب العدالة والتنمية، على الرابط : http://rouyaturkiyyah.com

تم الاطلاع بتاريخ: 2015/08/29، على الساعة :12:30، ص: 01.

[9]: معمر خولي، الاصلاح الداخلي في تركيا : على الرابط: www.dohainstitute.org، تم الاطلاع بتاريخ :2015/08/29، على الساعة :19:00، ص:02.

[10]: معمر خولي ، الاصلاح الداخلي في تركيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، دولة قطر، 2011، ص ص: 14،13.

[11]: نفس المرجع ، ص:15.

[12]: محمد بوديسة ونورالدين عسلي، مداخلة بعنوان: نحو بناء إستراتيجية متكاملة للحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لتجربة تركيا، الملتقى الدولي حول: السياسات المنتهجة للقضاء والحد من ظاهرة البطالة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، ص: 12.

[13]: معمر خولي ، الاصلاح الداخلي في تركيا ، مرجع سابق، ص:15.

[14]: سيد عمان، ارتفاع نسبة البطالة في الربع الأول من عام 2015، على الرابط: http://kitabateconomy.com.، تاريخ النشر: 16 أيار 2015، تاريخ الاطلاع: 2015/08/31، ص: 01.

[15]: معمر خولي، الاصلاح الداخلي في تركيا ، مرجع سابق، ص:16.

[16] د. أيوب فورال أيدن – خاص ترك برس، القدرات ، الاستقرار، فرص الاستثمار في تركيا، تم نشر المقال بتاريخ : ديسمبر 2014 ، ص: 01. الرابط :www.turkpress.co/node .

[17]: مرجع سابق ، ص:13.

[18]: دليل الاستثمار، محمد بوديسة ونورالدين عسلي مؤشرات الاقتصاد الكلي، على الرابط": http://www.invest.gov.tr. تم الاطلاع بتاريخ : 2015/08/31، على الساعة :12:30، ص:01.

[19]: معمر خولي، الاصلاح الداخلي في تركيا ، مرجع سابق، ص: 18.

[20] : شوقي الجباري وحمزة العوادي، سياسة الاستهداف كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الاشارة إلى تجارب البرازيل، تشيلي وتركيا، مجلة رؤى استراتيجية ، أكتوبر 2014، ص:95.

[21]: مقال بعنوان: النظام الصحي في تركيا، على الرابط

http://visitturkeyforhealthcare.com

تم الاطلاع بتاريخ :2015/09/01، على الساعة :13:00، ص:01.

[22]: مقال بعنوان : مسيرة تركيا خلال 12 عاما : الحلقة الثالثة عشر تطور القطاع الصحي ، على الرابط :

http://www.turkpress.co/node/7445، تم الاطلاع بتاريخ :2015/09/01، على :17:30، ص:02.

[23]: مقال بعنوان: اصلاحات قطاع التعليم في تركيا: إصلاحات التعليم في تركيا... هل هي إصلاحات على الطريقة الإردوغانية؟، تم الاطلاع بتاريخ: 2015/09/01، على :17:30، ص:01.

[24]: مقال بعنوان: الموصلات والنقل لافي تركيا، على الرابط:

http://www.almosafr.com/foruml

تم الاطلاع بتاريخ :2015/09/01، على :18:00 ، ص : 03.

[25]: وكالة الأناضول للأنباء، تركيا تحتل مراكز متقدمة عالمياً في الانتاج الزراعي، ص:03.

[26]: معمر خولي، الاصلاح الداخلي في تركيا ، مرجع سابق، ص:16.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الرابع / ديسمبر 2016

Mila Univ center. Publish. Co..

الابتكار في الإعلان عبر مواقع التواصل الاجتماعي
– دراسة الإعلانات الأجنبية والوطنية–

Advertising Innovation across social networks
- a study of foreign and national ads -

د. واضح فواز
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة - الجزائر

أ. شين الخثير
جامعة غرداية - الجزائر

تاريخ الاستلام: 19/ 06/ 2016 تاريخ قبول النشر: 2016/12/01

الملخص :

تناولت هذه الدراسة موضوعا من أهم مواضيع التسويق ألا وهو موضوع الإبتكار في الإعلان عبر مواقع التواصل الإجتماعي، على اعتبار أن هذا الأسلوب في الإعلان يعد من الأهمية بمكان بالنسبة للمؤسسات المبتكرة التي تسعى للتعريف بمنتجاتها وخدماتها، والوصول إلى اكبر شرائح السوق المحلي والدولي، معتمدة بذلك على مختلف وسائل الإتصال خاصة ما تعلق بالتكنولوجيا الحديثة، ونظرا إمكانية الوصول إلى أكبر شرائح السوق عن طريق مواقع التواصل الإجتماعي التي أصبحت تستقطب ملايين المستعملين لها، فقد إرتأت معظم المؤسسات استعمالها للإعلان التسويقي وفق طرق تكنولوجية مبتكرة، وقد تناولنا في مداخلتنا هذه إستقراء لواقع الإعلان التسويقي لبعض المؤسسات، لنتوصل في النهاية إلى نتيجة مفادها إمكانية الوصول إلى قطاعات سوقية كبيرة عن طريق هذا النوع من الإعلان، هذا بالإضافة إلى الإستفادة من وفورات التكاليف مقارنة بأسلوب الإعلان التقليدي.

الكلمات المفتاحية: الإعلان، الإبتكار، الإعلان الإبتكاري، مواقع التواصل الإجتماعي.

Abstract:

This study dealt with one of the most important topics of marketing, namely advertising innovation through social networks, on the grounds that this method of advertising is important for innovative institutions that seek to introduce its products and services, and access to the largest domestic and international market segments, relying on various means of communication especially those related to modern technology, and given access to larger market segments through social networks which are attracting millions of users, most institutions have considered its use to advertise catalog in accordance with the technological innovative ways, we have dealt in our paper with the induction of the reality of the marketing advertising for some institutions, to reach at the end to the conclusion that access to a significant market sectors through this kind of advertising, in addition to the benefit from the cost savings compared to the traditional advertising style.

Key words: *advertising, innovation, advertising innovation, social networks*

تمهيد:

أصبح العالم عبارة عن مجتمعات على الإنترنت يقوم فيها الأفراد بنشر الأخبار والأفكار والصور والانخراط في نقاشات وحوارات عديدة. لرجال الأعمال نصيب في هذه المجتمعات حيث أن تطويرهم لاستراتيجية ترويج فعالة لاستخدامها في هذه المجتمعات أصبح أسلوب ناجح لجعل الزبائن متحفزين للتحدث عن أعمالهم وسلعهم وخدماتهم بالإضافة إلى دعوة العديد من الأصدقاء للاطلاع عليها، كل هذا يؤدي تباعاً إلى إثبات وجود هذه الأعمال ونجاحها عبر الإنترنت.[1]

وازداد الاهتمام بمواقع التواصل الاجتماعي عبر الانترنت، خاصة " الفايسبوك "، الذي يشهد حركة ديناميكية من التطور والانتشار، فمن مجتمع افتراضي على نطاق ضيق ومحدود، إلى أداة إعلامية نصية مكتوبة إلى أداة إعلامية سمعية وبصرية تؤثر في قرارات المتأثرين واستجاباتهم ، بضغوط من القوة المؤثرة التي تستخدم في تأثيرها الأنماط الشخصية للفرد (السمعي، والبصري، والحسي) في تغيير الآراء والمفاهيم والأفكار، والمشاعر، والمواقف، والسلوك ولعل أهم عنصر يمثل هذا التوجه وهو الإعلان باعتباره أحد عناصر المزيج الترويجي التي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كتقديم معلومات أساسية عن المنتج أو وضعه على قائمة المنتجات المرشحة للشراء من جانب

المستهلك، أو تدعيم السلوك الشرائي، أو زيادة معدلات الشراء، أو تدعيم الصور الذهنية للمنتج لدى الزبائن الفعليين، أو تشجيع الموزعين على طلب المنتج...وهكذا.

وفي ظل المنافسة الشديدة التي تشهدها هذه المواقع توجب على المسؤولين والباحثين في هذا المجال الاستجابة والتكيف والخلق والتجديد ، وكذا العمل على ادخال مفاهيم جديدة كالابتكار في مختلف الجهود التسويقية عامة والترويجية خاصة لتكون بمستوى يوازي التحدي القائم. ولعل الإعلان هو أحد الوسائل الرئيسية التي يستعملها المسوق في تحقيق هذا الهدف.

تأتي هذه الدراسة لتحاول إظهار بعض تجارب العلامات المحلية والاجنبية في تطبيق الابتكار الإعلاني عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وعليه نطرح التساؤل التالي :

ما هو واقع تطبيق الابتكار في الإعلانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي على مستوى العلامات المحلية والاجنبية ؟

و سوف نعالج هذا الإشكال من خلال الأسئلة الفرعية التالية :

1. **ما المقصود بالابتكار الإعلاني عبر مواقع التواصل الاجتماعي ؟**
2. **هل هناك توجه للعلامات المحلية نحو تطبيق الابتكار في الإعلانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟**
3. **ما هي الأهداف المرجوة من تطبيق الابتكار في الإعلانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟**

و سيتم الاجابة على الاسئلة السابقة من خلال الفرضيات التالية :

1. **المقصود بالإبتكار الإعلاني عبر مواقع التواصل الإجتماعي هو إيجاد واستحداث أساليب جديدة ذات فعالية وبأقل تكلفة من الأساليب العادية والتقليدية، وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات واستهداف أكبر شريحة من المستهلكين المحتملين في السوق عبر بعض مواقع التواصل الإجتماعي.**
2. **توجد بعض المحاولات الجادة في إعتماد هذا الأسلوب من طرف بعض المؤسسات المحلية خاصة المؤسسات الكبيرة منها.**

3. من بين أهداف هذا الإبتكار نجد تقليل التكاليف وزيادة الحصص السوقية للمؤسسات المعتمدة على هذا النوع من الإعلان.

أهمية الدراسة :

- تظهر أهمية الدراسة من خلال دخول المنافسين مجال الإعلان عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث شكل ذلك تهديدا صريحا للمؤسسات الجزائرية، فيحتم عليها تطبيق مفاهيم جديدة كالابتكار لمجابهة هذه المنافسة.
- تنبيه المؤسسات الجزائرية إلى ضرورة الاهتمام بالابتكار الإعلاني عبر مواقع التواصل الاجتماعي لما له من دور في زيادة تموقعها في السوق وتحقيق مزايا تنافسية. وتحقيق الأهداف الترويجية المنشودة.

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الإلمام بمختلف المفاهيم كالابتكار، الابتكار الإعلاني ، مواقع التواصل الاجتماعي، الفايسبوك.
- معرفة ما مدى تطبيق الابتكار في الإعلانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي بالنسبة للمؤسسات المحلية والأجنبية.

منهج الدراسة:

لقد فرضت علينا طبيعة الموضوع الاعتماد على المنهج الوصفي للجانب النظري لضبط مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالابتكار الإعلاني ومواقع التواصل الاجتماعي، وعلى المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، محاولين جمع المعلومات اللازمة حول الإعلانات المبتكرة المنتشرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي معتمدين بشكل أساسي على وسيلة الملاحظة، ووسيلة البحث الوثائقي باللغة العربية والأجنبية، مع الاستعانة بصور اعلانات من شأنها توضيح المعطيات أكثر.

هيكل الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى النقاط الرئيسية التالية:

أولا/ ماهية شبكات التواصل الاجتماعي.

ثانيا/ الإعلان عبر الفايسبوك.

ثالثا/ الابتكار في الإعلانات عبر الفايسبوك.

رابعا/ الجزء التطبيقي **(دراسة بعض الإعلانات المبتكرة لعلامات محلية وأجنبية عبر الفايسبوك).**

أولا : ماهية شبكات التواصل الاجتماعي.

هي " مصطلح يطلق على مجموعة من المواقع على شبكة الانترنت، ظهرت مع الجيل الثاني للويب، تتيح التواصل بين الأفراد في بيئة مجتمع افتراضي، يجمعهم حسب مجموعات اهتمام أو شبكات انتماء (بلد، جامعة، مدرسة، شركة....) كل هذا يتم عن طريق خدمات التواصل المباشر مثل إرسال الرسائل أو الاطلاع على الملفات الشخصية للآخرين، ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها ".[2]

طورت شبكات التواصل الاجتماعي من أجل أن تكون سهلة الاستخدام، وما يحتاج إليه المستخدم سوى معرفة بسيطة في أسس استخدام تكنولوجيا الحاسوب أو الهواتف الذكية، من أجل التواصل والنشر عبر الأنترنت، وفي المقابل هناك بعض التطبيقات للأشخاص المتقدمين في استخدام التقنيات والبرمجيات.[3]

ففي دراسة أجراها *Michael Stelzner* في شهر ماي عام 2014، حول أهم الشبكات الاجتماعية بالنسبة للمسوقين ورجال الأعمال، توصّل إلى النتائج التالية:[4]

- الفايسبوك في المرتبة الأولى بنسبة54 بالمئة من المستجوبين؛
- المدونات في المرتبة الثالثة بنسبة 18 بالمئة من المستجوبين؛
- لينكدن في المرتبة الثانية بنسبة 17 بالمئة من المستجوبين؛
- تويتر في المرتبة الرابعة بنسبة 12 بالمئة من المستجوبين.

والشكل التالي يوضح هذه النتائج ونتائج الشبكات الاجتماعية الأخرى:

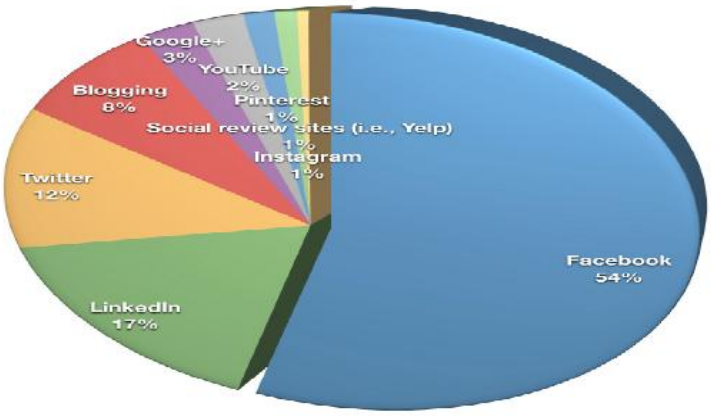

Source: Michael Stelzner, "2014 SOCIAL MEDIAMARKETINGINDUSTRY REPORT: How Marketers Are Using Social Media to Grow Their Businesses", Social Media Examiner, May, 2014, P27.

إذ يتضح جليا أنّ شبكة التواصل الاجتماعي الفايسبوك تعتبر أقوى شبكة اجتماعية في الوقت الحالي، ولا توجد بوادر لأي شبكة قادرة على منافستها أو أخذ مكانتها في التصنيف، سواءا من حيث عدد المستخدمين الأعضاء أو من حيث درجة أهميتها بالنسبة لرجال التسويق والمؤسسات ولهذا اخترنا الفايسبوك كمثال .

ثانيا: الإعلان عبر الفايسبوك: في الآونة الأخيرة أصبح الفايسبوك من بين أهم المنافذ الإعلانية المستخدمة من طرف المؤسسات الإقتصادية نظرا لإستقطابه الملايير من الأفراد، إضافة إلى تأثر الأفراد بما يتم عرضه من منتجات وخدمات، وكذا سهولة عملية التواصل بين الأفراد المستهلكين والمؤسسات العارضة.

1. تعريف الفايسبوك:

هو ظاهرة جديدة قد اقتحمت حياة الناس وتعاملاتهم وغيرت نمط حياتهم، وعلاقاتهم الاجتماعية في ما بينهم، هذه الظاهرة أتت من العالم الافتراضي لتؤثر بقوتها على العالم الواقعي، ظاهرة اهتم بها مختلف الدارسين النفسانيين والاجتماعيين وبالأخص رجال التسويق، لأنها تعتبر بيئة خصبة لممارسة نشاطاتهم التسويقية وخاصة الترويجية.و قد وردت عدّة تعاريف ومفاهيم حوله رغم حداثته.

حيث يعرفه سمير أحمد النّزيلي كما يلي: "كلمة *Face Book* ، هي كلمة إنجليزية، أطلقت على أحد مواقع الشبكات الاجتماعية وهو موقع إلكتروني يمثل شبكة تواصل

اجتماعية عالمية، وهو موقع يحتوي على ملايين الصفحات التعريفية بأشخاص وجهات ومنظمات وغيرها، ويدير هذا الموقع شركة الفايسبوك الأمريكية، والتي تعمل على ربط الصفحات ببعضها البعض والترويج لها، ونشر الإعلانات التجارية فيها".[5]

2. 2. مزايا الاعلان عبر الفايسبوك:

إن للفيس بوك العديد من المميزات نلخصها فيما يلي:[6]

- إن واجهة استخدام إعلانات الفايسبوك تتيح للمؤسسة المعلنة – بسهولة شديدة – اختيار الملف الديموغرافي لأي جمهور تستهدفه، بما في ذلك العمر، الجنس، المكان، المستوى التعليمي، وكذلك الاهتمامات.

- كما أن معظم المعلنين الذين يأتون إلى الفايسبوك بالعقلية الدعائية التقليدية، التي تقول " الحملات الكثيرة أفضل في الإعلان"، فإن هذا لا يتناسب مع الحملات الإعلانية للفيس بوك.

- إنه من الأفضل الحصول على ألفين من الناس المستهدفين أفضل 10 آلاف مرة من الحصول على أقوام من الناس الغير مهتمين بما تعلن. ولذا، أن تحصل على عدد قليل من الزوار المستهدفين، أفضل بكثير من الحصول آلاف بلا قيمة. مثلاً، إذا كنت تستخدم إعلانات الفايسبوك لترويج حدث ما، أو لشيء موسمي، من الأفضل استهداف المعجبين الحاليين في صفحتك على الفايسبوك، وهم أولئك الذين يستجيبون بشكل أفضل مع العروض الفورية التي تقدمها، لكونهم حقاً من المهتمين بما تعرض.

- حينما تقوم باستهداف جمهور محلي في منطقة محددة، فإننا ننصح أيضاً بأن تنظر إلى التقارير الذاتية عن المواقع، وأيضاً باستخدام كل أداة متاحة لإيجاد أولئك المحليين حتى ولو كانت الكشف عن طريق الـ *IP*.

ثالثا الابتكار في الإعلان عبر الفايسبوك: طبعا الإعلان الإبتكاري عبر الفايسبوك يتميز عن الإعلان العادي في أسلوب وطريقة تقديم الإعلان، كونه يعتمد وسائل إعلانية حديثة تختلف عن الوسائل التقليدية للإعلان.

1. **الإعلان الابتكاري:** يرتبط هذا المفهوم بكل من الإعلان والإبتكار، لذا سوف نتناول كل منهما على حدى ثم تتوصل إلى المفهوم المركب من المصطلحين.

أ. مفهوم الإعلان:

يحتل الإعلان مكانة متميزة ضمن المزيج الترويجي، بل إن أهميته تصل إلى أن يراه البعض الكلمة المرادفة للترويج، وقد أخذ هذا المفهوم حيزا كبيرا من كتابات الباحثين في التسويق وأهم التعاريف يلخصها الباحثان فيما يلي:

" الإعلان هو فن التعريف *The Art of Making Known* "[7]؛

أو كما تعرفه الجمعية الأمريكية للتسويق *AMA* **بأنه" وسيلة غير الشخصية لتقديم السلع والخدمات والأفكار، بواسطة جهة معلومة مقابل أجر مدفوع "**[8].

من خلال التعريفين يرى الباحثان أن الإعلان هو جميع الأنشطة التي تعمل على إعلام المستهلكين بالمنتجات المطروحة وحثهم على شرائها أو تجريبها وذلك باستعمال مختلف وسائل الإعلان.

ب. .مفهوم الابتكار:

تتعد مفاهيم الابتكار وتتباين وجهات النظر حول تحديد ماهيته، وأهمها:

الابتكار هو **قدرة المؤسسة على التوصل إلى ما هو جديد يضيف قيمة أكبر وأسرع من المنافسين في السوق، أي تكون المؤسسة الابتكارية هي الأولى بالمقارنة مع المنافسين في التوصل إلى الفكرة الجديدة، أو المفهوم الجديد أو الأولى في التوصل إلى المنتج أو الأولى في الوصول إلى السوق.**[9]

أو باختصار هو **"عملية إنشاء الأفكار الجديدة ووضعها في الممارسة".**[10]

ومنه يمكن اعتبار الابتكار كل ما هو غير مألوف وتم تطبيقه سواء كان منتج أو فكرة أو عملية.

من خلال ما سبق يمكن تعريف الابتكار في الاعلان على أنه " المقدرة على إيجاد أفكار فريدة وملائمة ومقبولة اجتماعيا وقابلة للتطبيق لحلول لمشكلات اعلانية، وهي

تحدث كنتيجة لتفاعل عمليات عقلية ونفسية ومتداخلة، تستند إلى مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والسمات الشخصية والقدرات العقلية للمبتكر الإعلاني ".[11]

وجب التأكيد على أن الإعلان المبتكر لن ينجح لكونه مبتكرا وجذابا فقط، ولكنه ينجح لكونه مبتكرا لاستخدامه معلومات دقيقة خاصة بتفضيلات المستهلكين، وثقافتهم، وتقسيماتهم الديمغرافية، والأسواق المستهدفة، وخصائص ونقاط الجذب لدى المنافسين وغيرها من المعلومات التسويقية التي تمثل أساسا للإعلان المتميز.[12] وهذا ما يستطيع موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك توفيره .

2. الإعلان الابتكاري عبر الفايسبوك:

ونذكر فكرة (أنتوني نيتز) مؤسس شركة للتسويق عبر الفايسبوك، تُدعى *PageonFacebook.com*. حيث يقول (نيتز) "واحد من أطرف الطرق للاستهداف، أن تقوم بإرسال إعلان ليظهر في الأسبوع الذي يسبق عيد ميلاد المعجبين بك .. لقد طلبت من أصحاب البزنس الذين يريدون ترويج منتجاتهم بفعالية، أن يضعوا رابط لفيديو إعلاني، يظهر فيه أشخاص يرتدون قبعات عيد الميلاد، وينثرون أوراق الاحتفال الملونة، بينما يوصلون رسالتهم الإعلانية بذكاء .. فيقوم الأفراد في الفيديو بالغناء لحفلة عيد الميلاد منشدين *Happy Birthday to you* والتي تنتهي بعرض خاص، مرفق به كوبون خصم لشراء منتج ما، وفي نهاية العرض تضع رابط تحميل الكوبون الخاص بك، لتستخدمه في عملية الشراء.

أستطيع أن أضمن لك أنه بمجرد أن يرى شخص ما إعلانك الموجود في الشريط الجانبي من صفحته على الفايسبوك، يخبره أن " كل عام وأنت بخير *Happy Birthday* " فسيقوم بالضغط على الإعلان فوراً وكأنه موجه له، وسيدعم الفيديو الذي يغني فيه *Happy Birthday to you* إحساسه بأن الإعلان موجه له حقاً .. أنت بهذه الطريقة تقطع آلاف الأميال بخطوة واحدة".

و مما لا شك فيه أن هذه فكرة إبداعية رائعة تختصر الكثير من الوقت، والتكلفة وتأتي بالكثير من النتائج الرائعة. [13]

وإن كانت المؤسسة قادرة على أكثر من ذلك، من الأحسن أن تقدم له هدية بهذه المناسبة، مثلا خصم على منتجاتها، أو الحجز له في أحد المطاعم.

رابعا/ الجزء التطبيقي (دراسة بعض الإعلانات المبتكرة لعلامات محلية وأجنبية عبر الفايسبوك)

كما هو الحال في البيئة الواقعية يوجد تنافس بين المؤسسات، كذلك يوجد تنافس في البيئة الافتراضية بين هذه المؤسسات وفيما يلي يحاول الباحثان إبراز بعض الجوانب الابتكارية على مستوى صفحات موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك لعلامات محلية وأجنبية.

1. مؤسسة (علامة) نوتيلا Nutella:

نوتيلا هي علامة تجارية لمنتج من الشوكولاتة المعدّة للدهن على الخبز. نوتيلا هي من منتجات شركة فيريرو الإيطالية، وقد ظهرت في السوق في العام 1963. تم تطوير وصفة تحضير النوتيلا من وصفة سابقة تعود للعام 1944. اليوم يتم بيع نوتيلا في أكثر من 75 دولة على امتداد العالم.[14]

تعتمد نوتيلا كثيرا على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك حيث تملك صفحة يتابعها قرابة 31 مليون شخص عبر أنحاء العالم (30.972.438)[15]

تهتم كثيرا علامة نوتيلا بصفحتها من خلال ضمان التفاعل الحصري الدائم مع متتبعي صفحتها فبالإضافة إلى هدف زيادة مشاركة المتتبعين عند إطلاق منتجاتها الجديدة تعمل أيضا على ترسيخ قيم الفرح والمشاركة وهوية المؤسسة لدى زبائنها بالدرجة الاولى ثم متتبعي الصفحة ككل **حيث تعمل على:**

- استخدام شعار المؤسسة في الصورة الشخصية ووضع صورة للمنتج بطريقة جميلة في الغلاف الخاص بالصفحة.

- ابتكار طرق وأساليب إعلانية جديدة في كل فترة أو موسم جديد من خلال تتبع بعض التطورات التكنولوجية في مجال التغليف والمكونات، إضافة إلى طرق العرض التي تحاكي التحديثات الموجودة على صفحات الفايسبوك.
- ربط المنتج بلحظات مهمة بالنسبة للإنسان والتركيز على العائلة والعمل باعتبارهما أقرب للشخص من أي وأغلب مشاعره تنحصر فيهما فنجدها تحيي العلاقات بين الأبناء والإخوة والآباء، العلاقة بين الأحباب، والأصدقاء وحتى رب العمل في صورة تعكس تلك الهوية التي تحاول المؤسسة تكوينها من خلال إعلاناتها والصورة رقم توضح ذلك:

- الاهتمام بإحياء كل المناسبات حتى الغريبة منها ككذبة 1 أفريل فطرحت نوتيلا بذوق الحمص وكان هدفها تذكير زبائنها بأنها لا تعتمد إلى على أجود المكسرات والاذواق لتلبية رغباتهم، كما لا تغفل المؤسسة المهتمين بالسينما واحتفلت معهم

مؤخرا بنيل ليوناردو دي كابريو بجائزة الأوسكار كما هي موضحة في الصورة.

- كما أنها لجأت إلى أفضل طباخي الحلويات عبر مختلف العالم واستعملتهم لتسجيل فيديوهات تبين كيفية تحضير العديد من الحلويات باستخدام النوتيلا وعرضها عبر الصفحة والتفاعل مع المنتسبين مع تزويدهم بمختلف الوصفات.

2. مؤسسة حمود بوعلام: Hamoud Boualem :

هي علامة جزائرية خاصة لتصنيع المشروبات المختلفة، تأسست سنة 1889 في الجزائر من قبل يوسف حمود، ويتم استهلاك منتجاتها أساسا في الجزائر، ولكنها بدأت في الانتشار في مختلف الدول التي تتواجد بها الجاليات الجزائرية كفرنسا والولايات المتحدة وإنجلترا وكندا

تولي علامة حمود بوعلام اهتماما كبيرا لصفحتها على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك حيث تملك صفحة يتابعها 386.942 شخص.

من خلال ملاحظة الباحثين لصفحة علامة حمود بوعلام على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك وجدا أن هناك عمل كبير تقوم به المؤسسة من خلال الاهتمام بكل ما يثير المستهلك الجزائري ومحاولة ربطه بمنتج المؤسسة (المشروبات) تعمل أيضا على ترسيخ قيم التقاليد والعادات القديمة ومحاولة التذكير الدؤوب بقدم المؤسسة وتاريخها عبر مختلف الأجيال **وذلك من خلال:**

- إجراء مسابقات مختلفة، مثلا مسابقة حول أحسن صورة بجانب إحدى منتجات العلامة، ثم العمل على نشرها ومشاركتها مع جميع أعضاء الصفحة.
- وضح أسلوب تفاعلي على الصفحة الذي يتيح للمستكشف بإجراء نوع من الدردشة مع ممثلي المؤسسة للتعريف بمنتجات المؤسسة وأسعارها، وكذا كيفية التعامل مع المؤسسة ومنتجاتها.
- استهدفت الأشخاص القاطنين في مناطق ذات أحداث خاصة الشخصيات التاريخية التي مرت على الجزائر والاحتفال بأعياد ميلادهم أو ذكرى وفاتهم كالمجاهدة القبائلية لالا فاطمة نسومر.
- استهداف شريحة القراء والتذكير بإنجازات الكتاب الجزائريين وأبرزهم أحلام مستغانمي بإبراز أهم كتاباتها وتاريخها الأدبي.
- ربط منتجات المؤسسة بالأكلات التقليدية عبر مختلف مناطق الوطن محاولة منها استهداف كافة فئات المجتمع الجزائري
- مسابقات و ألعاب ترفيهية مختلفة كلعبة بازل أو ألعاب أخرى مثل وضع صور لمعالم تاريخية (تيمقاد، جميلة، مقام الشهيد.....) وفي الصورة أحد المشروبات التي تنتمي لمنتجات المؤسسة والتفاعل مع حث المتتبعين على إيجاد العبوة التي تكون صغيرة جدا وتحتاج تركيز لإيجادها. (انظر الصور)

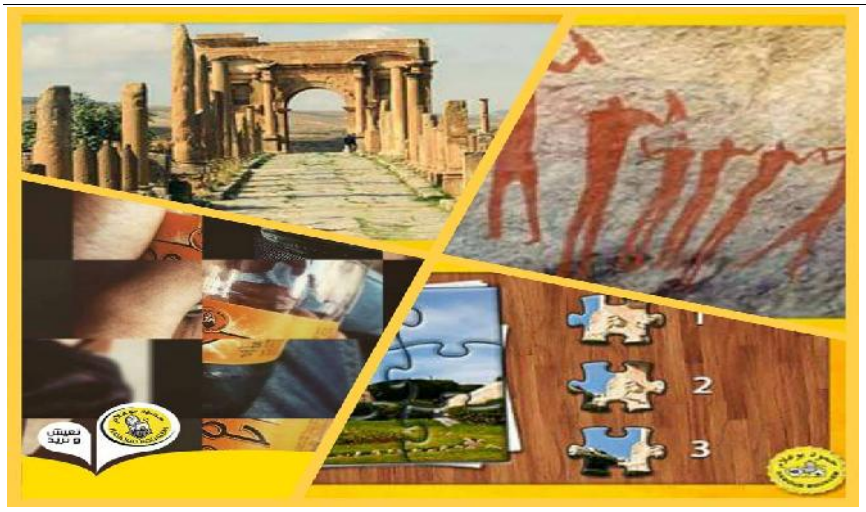

من خلال ما سبق يمكن اعتبار كافة منشورات مؤسسة حمود بوعلام عبر صفحتها هدفها احتلال مكان مميز داخل عقول المستهلكين الجزائريين، وإيجاد موقع محدد للعلامة بغرض تعظيم المنفعة المحتملة التي يمكن أن تعود على المؤسسة فالمسوقين والقائمين على الصفحة في حاجة لتموقع واضح لعلاماتهم في أذهان المستهلكين، ولضمان أحسن تموقع عملت على ربط الفوائد أو المنفعة التي تقدمها والمرغوب فيها من طرف المستهلكين، من خلال ربطها بالأكلات والألبسة التقليدية، بل ركزت علي قيم أقوى مثل التاريخ، الحضارة، الحماس، الإثارة...

3. مؤسسة (علامة) كوندور *Condor*:

هي علامة جزائرية خاصة بالأجهزة الكهرومنزلية و الإعلام الآلي و مؤخرا الهواتف الذكية، تأسست سنة 2003 في مدينة برج بورعريريج من قبل الإخوة بن حمادي، تعمل العلامة على تغطية السوق المحلية، و بدأت في عملية التصدير للكثير من البلدان المجاورة.

تنتهج علامة كوندور أسلوب الابتكار كتوجه أساسي سواء في منتجاتها أو عروضها الترويجية خاصة الإعلانية منها و بملاحظة الباحثان لصفحة العلامة على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك وجدا أنها تظهر حقا توجه المؤسسة فللوهلة الأولى يجعلك التصميم المميز والمبتكر لغلاف الصفحة (أنظر الصورة) تحاول أن تغوص أكثر وتتعرف على منتجاتها و تتابع أخبار هذه العلامة و هذا ما يبرر عدد المتتبعين الذي يصل إلى 362.667 شخص.

عمل كبير تقوم به المؤسسة من خلال الاهتمام بكل صغيرة وكبيرة تخص المستهلكين لعلاماتها بشكل عام ومتتبعي صفحتها بشكل خاص، حيث تعمل عمل على استغلال مختلف الأحداث للتذكير حضور علامة كوندور سواء كمشارك في الأحداث أو كراعي (سبونسور) و فيما يلي يعرض الباحثان بعض الأنشطة المبتكرة :

- كما تستعمل المؤسسة الأسلوب التفاعلي المباشر مع الزبائن والمرتبط بكيفية استخدام منتجاتها ومختلف الأسعار الخاصة بالمنتجات، كما تسعى لمعرفة أراء الزبائن حول منتجاتها بعد الإستخدام للإستفادة منها في عملية تحسين المنتجات.
- الاهتمام بمباريات كرة القدم باعتبارها المتنفس الوحيد للشباب الجزائري، من خلال إظهار تواريخ إجرائها ونتائجها مع التركيز على مباريات رابطة أبطال أوروبا باعتبارها الأكثر متابعة، كما تعمل على استغلال تواجد اللاعب الجزائري رياض محرز ضمن نادي ليستر سيتي متصدر الدوري الإنجليزي من أجل نقل كل أخباره و أخبار منافسيه باعتبارها تهمنا كجزائريين متابعين ومشجعين لرياض محرز؛

- الاعتماد على ألعاب مبتكرة ليس فقط من حيث التصميم بل استعمالها في تكوين قاعدة بيانات هامة حيث عمدت على إطلاق لعبة أسمتها *Entretowin* من خلال التسجيل عن طريق ملأ استمارة الكترونية تحتوي على(الاسم، رقم الهاتف، العنوان، الايميل)، الهدف من هذه البيانات أولا التسجيل وضمان حقوق المشاركين و لكن الهدف الاستراتيجي هو استغلالها لاحقا في الإعلان عن منتجاتها واستعمال وسائل أخرى كالبريد الالكتروني و الهاتف المحمول باعتبار الإستمارة تشمل كافة المعلومات اللازمة لذلك.

وقد خصصت لهذه اللعبة جائزة معتبرة، تتمثل في هاتف *Allure A55 Slim* آخر إصدارات العلامة في منتجات الهواتف النقالة الذكية، و هذا ما يبرر سبب استعمال هذه اللعبة بالإضافة إلى كل الأهداف المذكورة سابقا ، تعتبر اللعبة وسيلة إعلان جيدة للمنتج الجديد.

- استعمال ألعاب نستطيع أن نقول عنها ألعاب تنمية مهارات أكثر من ترفيهية، و أهمها لعبة الذاكرة والتي حملت اسم " العب و اختبر ذاكرتك"والتي تعتمد على قوة ذاكرة المشارك في اللعبة من خلال تخصيص مربعات اللعبة لصور الأجهزة الكهرومنزلية التي تحمل علامة كوندور، و هي موزعة بطريقة مبعثرة، ولكل جهاز صورتين، يحاول المشارك الضغط على صورتين لنفس الجهاز بشكل متتالي، و من يكمل المربعات في أقصر وقت هو الفائز. وقد خصصت جوائز مهمة لهذه اللعبة تمثلت في :

  - المركز الأول Centrale à vapeur SV100؛
  - المركز الثاني Pétrin CP-U1260؛
  - المركز الثالث Aspirateur CAS-M2401B؛

- المركز الرابعExtracteur de jus JC115؛
- المركز الخامس Robot multifonctions ؛
- المراكز ستة، سبعة وثمانيةBouilloire.

من خلال تحليل هذه اللعبة، بالإضافة إلى أنها استعملت في الترويج لكافة المنتجات الكهرومنزلية التي تحمل علامة كوندور، إلا أن استغلال عنصر الذاكرة يعتبر أمرا مبتكرا، لاعتبارات هامة و هي أن الذاكرة تحتوي كل المعلومات المخزنة التي يستحضرها الإنسان عند قيامه بسلوك معين، و هذا ما تم التركيز عليه من قبل مسيري العلامة، فمن خلال إطلاقهم للعبة كهذه و إعطائها جوائز قيمة ثم ترك المجال للمشاركين بإعادة اللعب. كل ذلك يؤدي إلى ترسيخ تلك الصور في ذاكرة المشاركين، بغية تحقيق تموقع مهم يكون هو أول ما يستحضره المستهلك عند قيامه بسلوك الشراء.

خاتمة :

يمكن اعتبار مواقع التواصل الاجتماعي وعلى رأسها الفايسبوك وعاء يجمع عدد هائل من الأفراد، هذا الوعاء إذا تم استغلاله جيدا، تستطيع المؤسسات تغيير التأثير على هؤلاء الأفراد من خلال تغيير نمط حياتهم وتعاملاتهم

ويمكن القول أن الفايسبوك أرضية خصبة لممارسة الأنشطة الإعلانية، من خلال التقسيم الجيد للمستخدمين المستهدفين، وقلة تكاليف الإعلان بها بالمقارنة مع الإعلانات التقليدية ومن خلال مرونة استعمال المفاهيم الجديدة كالابتكار في تحسين كل هدف أنشئت من أجلها صفحة ناطقة أو ممثلة لتلك المؤسسة أو العلامة.

وقد استغلت الكثير من المؤسسات العالمية والمحلية هذا المنفذ الإعلاني بطرق مختلفة ومبتكرة سعيا من خلاله إلى التعريف بالمنتجات والخدمات والعروض التي تقدمها مختلف المؤسسات، والوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الزبائن الحاليين والمحتملين، وقد أثبتت هذه الطريقة فعاليتها من خلال عمليات البيع والشراء عن طريق الانترنت خاصة في الدول المتقدمة، وفيما يخص الجزائر فهذه الطريقة مازالت تقتصر على التعريف بالمنتجات والخدمات المقدمة، أما عمليات البيع والشراء فمازالت تتم وفق الطرق التقليدية نظرا لعدم وجود وسائل التبادل عبر الأنترنت.

الإحالات والمراجع:

1 https://www.bluetd.com/ar/social-media-management.html

2 Stacy Warner, and others, Team Dynamics: A Social Network Perspective, Journal of Sport Management, Vol. 26, 01/01/2012, The University of Texas at Austin,usa,2012,p 63.

3 Amir Hatem Ali, "The power of social media in developing nations: new toolsfor closing the global digital divide and beyond", Harvard University: Harvard Human Rights Journal, Vol. 24, 2011, P187.

4 Michael Stelzner, "2014 SOCIAL MEDIAMARKETINGINDUSTRY REPORT: How Marketers Are Using Social Media to Grow Their Businesses", Social Media Examiner, May, 2014, P27

5 سمير احمد النزيلي،" تعلم واحتراف الفيس بوك"، المكتبة العلمية الحديثة ، اليمن، 2012، ص02.

6 يوسف ماثيوس،" النصائح 5 لعمل إعلان ناجح على الفيس بوك"، عالم التقنية، 12/2012/، تاريخ التصفح: 2015/08/19 على الساعة 17.04، /http://www.tech-wd.com/wd/2012/09/09/facebook-ads-tips

7 على فلاح الزعبي وإدريس عبد الجواد الحبوني، إدارة الترويج والإعلان التجاري – مدخل معاصر–، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2015، ص: 229.

8 ثامر ياسر البكري، الاتصالات التسويقية والترويج، الطبعة الثالثة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 222.

9 عبد الله حسن مسلم، الإبداع والابتكار الإداري في التنظيم والتنسيق، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 149.

10 نجم عبود نجم، القيادة وإدارة الابتكار، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 140.

11 السيد بهنسي، ابتكار الأفكار الإعلانية، الطبعة الثانية، عالم الكتب، مصر، القاهرة، 2012، ص 19.

12 بارك نعيمة، الابتكار في الاستراتيجية الاعلانية وأهميتها في جذب انتباه المستهلك بالإشارة إلى مؤسسة اتصالات الجزائر – المتطلبات والتوصيات –، جامعة الشلف، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد العاشر، ديسمبر 2011 ، ص 317.

13 يوسف ماثيوس،" النصائح 5 لعمل إعلان ناجح على الفيس بوك"، عالم التقنية، 12/2012/، تاريخ التصفح: 2015/08/19 على الساعة 17.04، /http://www.tech-wd.com/wd/2012/09/09/facebook-ads-tips

14 https://www.ferrero.fr/nutella الموقع الرسمي للمؤسسة .

15 صفحة المؤسسة على الفايسبوك . 2016/04/15.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الرابع / ديسمبر 2016

Mila Univ center. Publish. Co..

نموذج مقترح لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي الجزائرية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام

A proposed model for assessing performance of Algerian higher education institutions using the Sustainable Balanced Scorecard

د. خليل شرقي
جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/09/15 تاريخ قبول النشر: 2016/12/20

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي، باعتباره أهم محور تركز عليه الجهات الوصية للحكم على مدى التزام هذه المؤسسات بتحقيق النتائج، حيث يضم النموذج المقترح خمسة أبعاد: البعد المالي، بعد الزبون، بعد العمليات الداخلية، بعد التعلم والنمو والبعد المجتمعي، في إطار ما يعرف ببطاقة الأداء المتوازن المستدام.

ولتحقيق ذلك تم تطوير مؤشرات هذه الأبعاد الخمسة وتوجيهها في شكل استبيان إلى عينة من أساتذة الجامعات الجزائرية، ليتم اختبار هذا النموذج أو الاستبيان ومدى توافقه مع الواقع باستخدام برنامج Amos، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير نموذج متوازن (يركز على محاور ومؤشرات متنوعة) في تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: الأداء، بطاقة الأداء المتوازن المستدام، مؤسسات التعليم العالي، النمذجة بالمعادلة البنائية، برنامج Amos.

Résumé :

Cette étude vise à proposer un modèle pour l'évaluation des institutions de l'enseignement supérieur, comme le plus important axe pour juger de l'engagement de ces institutions pour obtenir les résultats prédéfinis par les dépositaires, ce modèle proposé comprend cinq dimensions: dimension financière, dimension client, dimensions processus internes, dimension apprentissage organisationnel, et dimension sociétale, ce qui est connu le tableau de bord prospectif durable ou Sustainable Balanced Scorecard.

Pour atteindre cet objectif nous avons élaboré les indicateurs de ces cinq dimensions, qui sont canalisé sous la forme d'un questionnaire distribué à un échantillon de professeurs des universités algériennes, afin de tester ce modèle ou questionnaire et sa compatibilité avec la réalité en utilisant le programme Amos, l'étude a conclu à la fin la nécessité de développer un modèle équilibré (en se concentrant sur des dimensions et des indicateurs variés) pour évaluer la performance des institutions de l'enseignement supérieur.

Mots clés: *performance, tableau de bord prospectif durable, les institutions de l'enseignement supérieur, modélisation en équations structurales Amos.*

1. مقدمـــــــة

تظهر العديد من المؤسسات والجهات والأطراف الداخلية والخارجية في بيئة مؤسسات التعليم العالي، والتي تتأثر في مجملها بتحقيق وتقييم أداء هذه المؤسسات، فمن جانب أول تعتبر الجهات الوصية والأطراف ذات المصلحة أول من يعنى بتحقيق نتائج أداء مرضية، ومن جانب ثاني تعتبر هذه الجهات والأطراف مع ما يعرف بالمؤسسات والهيئات الدولية للتصنيف ممن يعنى بتقييم نتائج أداء هذه المؤسسات.

في ظل تضارب أهداف وغايات هذه الجهات والأطراف والهيئات الدولية وتشعبها (هدف التكوين الجيد بالنسبة للطلبة والآباء، هدف تزايد نسب النجاح بالنسبة للوزارات الوصية، هدف تكوين جامعات عالمية بالنسبة لهيئات التصنيف... الخ)، أصبح من الضروري النظر أو الحكم على أداء مؤسسات التعليم العالي من زوايا وأبعاد مختلفة، تعبر في مجملها عن الأداء المتوازن أو تقييم الأداء بطريقة متوازنة (أبعاد مختلفة + مؤشرات كمية وكيفية مختلفة).

في هذا الصدد، قدم كل من كابلن ونورتن Kaplan & Norton سنة 1992م نموذجا لتقييم الأداء من هذا الاتجاه (يعرف ببطاقة الأداء المتوازن)،[1] وبعد ذلك تم التوجه إلى استخدام هذا النموذج المقترح على نطاق واسع، ولا تزال أبحاث العديد من الأكاديميين والخبراء المتخصصين تعنى بتطوير هذا النموذج كل من وجهة نظره، وزيادة على الأبعاد الأربعة المعروفة (البعد المالي، بعد الزبون، بعد العمليات الداخلية، بعد التعلم والنمو) لبطاقة الأداء المتوازن تم إضافة بعد آخر، وهو البعد المجتمعي أو بعد الاستدامة، ليغير مسمى هذا النموذج إلى بطاقة الأداء المتوازن المستدام، وكل بعد من هذا الأبعاد الخمسة إنما يكتسي أهمية متزايدة ومختلفة في تقييم الأداء بطريقة متوازنة، وله غايات ميدانية محددة ومختلفة عن الآخر.

تجدر الاشارة أن تطبيق هذه النماذج المطورة نظريا تلقى صعوبات على المستوى الميداني، على اعتبار أنها قد تتنافى مع الواقع، بل قد تبقى مجرد تخمينات نظرية تعبر عن توجهات فكرية في كثير من الأحيان، لكن الضرورة الملحة لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي عموما وفي الجزائر خصوصا بطريقة متوازنة، تجعلنا نتساءل عن إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام لتقييم أداء الجامعات الجزائرية، واتفاق النموذج النظري المطور لهذه البطاقة مع واقع هذه الجامعات، ومن هنا تتضح جليا إشكالية هذه الدراسة مع ما هو موضح أدناه من أسئلة وفرضيات.

1.1. أسئلة الدراسة

بناء على الإشكالية الموضحة أعلاه يمكن أن يظهر السؤال الرئيس للدراسة متضمنا سؤالين فرعيين، كالتالي:

- **السؤال الرئيس:** ما مدى صلاحية بطاقة الأداء المتوازن المستدام لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي الجزائرية؟
- **السؤال الفرعي الأول:** هل تعتبر أبعاد بطاقة الأداء المتوازن المستدام كافية لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي الجزائرية؟
- **السؤال الفرعي الثاني:** ما مدى توافق نموذج بطاقة الأداء المتوازن المستدام مع واقع مؤسسات التعليم العالي الجزائرية؟

2.1. فرضيات الدراسة

انطلاقا من السؤال الرئيس والأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية والتي تتأكد أو تنفى صحتها في ختام هذه الدراسة:

- **الفرضية الرئيسة:** تعتبر بطاقة الأداء المتوازن المستدام كنموذج جيد لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي الجزائرية؟
- **الفرضية الفرعية الأولى:** تعتبر أبعاد بطاقة الأداء المتوازن المستدام كافية لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي الجزائرية بطريقة متوازنة؟
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يتوافق نموذج بطاقة الأداء المتوازن المستدام مع واقع مؤسسات التعليم العالي الجزائرية بصفة جيدة؟

3.1. أهمية الدراسة

تؤكد مختلف المؤشرات على ضرورة تحقيق وتحسين أداء مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، وقبل عملية التحقيق والتحسين لابد من التقييم والوقوف على المستوى الحقيقي لأداء هذه المؤسسات، وخصوصا لما نتكلم عن الهيئات الدولية للتصنيف والتي تتهافت غالبا بضعف أداء الجامعات الجزائرية، ومن وجهة نظر العديد من الخبراء يعتبر تقييمها للأداء متحيزا، لأنها تركز على بعض المؤشرات وبعض الأبعاد دون الأخرى، وبالتالي نتساءل عن توافق نتائج تقييم الأداء باستخدام مؤشرات هذه الهيئات مع نتائج تقييم الأداء بطريقة متوازنة (باستخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام).

4.1. أهداف الدراسة

ترمي الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف على المستويين النظري والميداني، والتي نوضحها فيما يلي:

- تطوير أبعاد ومؤشرات كمية وكيفية متوازنة (تركز على كل الأبعاد المالية وغير المالية) لقياس أداء مؤسسات التعليم العالي؛
- تطوير الخصائص السيكومترية لمقياس أداء مؤسسات التعليم العالي أو مؤشرات نموذج بطاقة الأداء المتوازن المستدام؛
- اختبار توافق نموذج بطاقة الأداء المتوازن المستدام المقترحة لتقييم أداء مؤسسات العالي الجزائرية مع واقع هذه المؤسسات؛
- تقديم مقترحات موجهة لمؤسسات التعليم العالي والتي تستهدف كيفية تقييم الأداء ومن ثم تحسينه.

2. الدراسات السابقة المرجعية

منذ تطوير النموذج الأول لبطاقة الأداء المتوازن ولحد الآن هناك عدد كبير من الدراسات المتعلقة بهذا النموذج والتي يكاد يكون حصرها مستحيلا، لذلك سيكون التركيز على ذكر الأعمال ذات الصلة والدراسات المرجعية تلك المعتمدة في تطوير النموذج الافتراضي للدراسة.

1.2. الدراسات السابقة المرجعية العربية

- **دراسة علاء وميسون (2011):** "قياس أداء جامعة الموصل وتقييمه باستخدام بطاقة الأداء المتوازن (دراسة حالة)":[2] استهدفت هذه الدراسة إمكانية اعتماد بطاقة الأداء المتوازن وتكييفها لقياس وتقييم أداء جامعة الموصل، وذلك باستخدام بعض الطرق الاحصائية البسيطة لتحليل بيانات 181 استبانة موجهة لطلبة الدراسات العليا وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام بهذه الجامعة، لتخلص الدراسة في الأخير إلى تباين النتائج بخصوص تطبيق كل بعد من أبعاد بطاقة الأداء المتوازن (وجود تطبيق لبعد التعلم والنمو من خلال الاستثمار في رأس المال البشري).

- **دراسة مدني سوار الدهب (2014):** "تقويم أداء الجامعات وفقا لمنظور الأداء المتوازن ":[3] هدفت الدراسة إلى معرفة أثر استخدام نموذج الأداء المتوازن في تقويم أداء الجامعات بمحاوره الأربعة (الزبوني، المالي، العمليات الداخلية، التعليم والنمو) بالتطبيق على جامعة إفريقيا العالمية، حيث تمثلت عينة الدراسة في 30 مفردة ممثلة في عمداء الكليات ورؤساء الاقسام العلمية بالكليات، والتي وجهت لها استبانة مقسمة إلى المحاور الأربعة الموضحة، لتخلص الدراسة بناء على نتائج التحليل الاحصائي البسيط باستخدام برنامج SPSS إلى ضعف بعض جوانب أداء هذه الجامعة.

- **دراسة يحياوي ونوري (2015):** "إعادة النظر في تقييم الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة: نموذج بطاقة الأداء المتوازن ":[4] هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نموذج متكامل لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، وفي ظل اقتصاد المعرفة واختلاف الأطر والمؤشرات المعتمدة لتقييم أداء الجامعات، اقترح الباحثان ضرورة الاعتماد على نموذج متوازن يعتمد على أبعاد ومؤشرات متنوعة (مالية وغير مالية، كمية ونوعية) أو بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء الجامعات الجزائرية والتحكم فيه.

- **دراسة وهبة (2016):** "بطاقة الأداء المتوازن في التعليم العالي دراسة حالة تطبيقية في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ": [5] هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيفية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في مؤسسات التعليم العالي، وذلك من خلال اقتراح نموذج لتطبيقها يتوافق مع الخطة الاستراتيجية (2016–2021) للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن هذا النموذج المقترح يقدم اتجاها جديد في قياس الأداء والتحكم فيه.

2.2. الدراسات السابقة المرجعية الأجنبية

- **دراسة فريد وميرفخرديني ونجاتي Farid & Mirfakhredini & Nejati (2008):** "تحديد مؤشرات بطاقة الأداء المتوازن في التعليم العالي باستخدام منهج الغموض في إيران ":[6] استهدفت هذه الدراسة تحديد أولويات التطبيق ومؤشرات بطاقة الأداء المتوازن باستخدام تقنية TOPSIS التي تعتمد على نهج الغموض، على اعتقاد من الباحثين أن هذه التقنية أفضل من التقنيات الأخرى، واعتمادا على ذلك خلصت الدراسة إلى إعطاء نظرة عن أهمية كل مؤشر من مؤشرات تقييم الأداء لهذه البطاقة، والكشف عن وزن ورتبة كل مؤشر مقارنة بالمؤشرات الأخرى من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين.
- **دراسة سوديرمان Sudirman (2012):** " تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في إدارة التعليم العالي دراسة حالة: جامعة حسن الدين من اندونيسيا ": [7] هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الطريقة الجيدة التي يمكن أن تطبق بها بطاقة الأداء المتوازن في جامعة حسن الدين بإندونيسيا، وبناء على خلفية الباحث تم تغيير النموذج الأصلي لهذه البطاقة واقتراح آخر جديد يتوافق إلى حد كبير مع خصوصية هذه الجامعة، ومن خلال التحليل النظري والميداني خلص الباحث إلى امكانية الاستفادة من هذا النموذج بصفة واسعة في تقييم الأداء المتميز، والتركيز على استراتيجية التوافق، والعلاقات السببية والأثر.
- **دراسة فهمي وسوده Fahmi & Saudah (2015):** " استعراض إطار بطاقة الأداء المتوازن في مؤسسات التعليم العالي":[8] حاول الباحثان القيام بمراجعة الدراسات السابقة التي أجريت مؤخرا في المجلات الراقية حول استخدام إطار بطاقة الأداء المتوازن في مؤسسات التعليم العالي، وخلافا للدراسات التي لم تراعي طبيعة هذه

المؤسسات غير الربحية، تميزت الدراسة بتقديم نموذج يمكن أن يستخدم لمراقبة الأداء، بما يمكن هذه المؤسسات من الاستجابة للتحديات الناشئة والتي عادة ما تظهر عند تنفيذ الاستراتيجيات الرئيسية.

- **دراسة أحمد وسون Ahmed & Soon (2015):** "بطاقة الأداء المتوازن في مؤسسات التعليم العالي: ما ينبغي التركيز عليه؟ ":[9] هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العوامل التي تؤثر على تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في مؤسسات التعليم العالي، وعلى اعتبار أن التغيرات في النظم التعليمية في ظل بيئة عالمية تنافسية دفعت العديد من مؤسسات التعليم العالي لإعادة هيكلة استراتيجيتها للتوافق مع متطلبات المساءلة وضرورة التخطيط المالي وتحسين الأداء الفعلي، لذلك تظهر بطاقة الأداء المتوازن كنموذج فعال في مراقبة الأداء العام لتحقيق نتائج متميزة.
- **دراسة ديشباندي Deshpande (2015):** "تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في التعليم العالي مع التركيز بشكل خاص على مدارس إدارة الأعمال ":[10] هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج لبطاقة الأداء المتوازن يخص مدارس إدارة الأعمال، التي تسطر ضمن أولوياتها واستراتيجيتها العامة هدف تحقيق الجودة والتميز، ومن خلال التحليل النظري للبيانات الثانوية (الأدبيات النظرية، الكتب ودراسة الحالات)، تمكن الباحث من تطوير نموذج يساعد هذه المدارس على ترجمة رؤيتها ورسالتها وأهدافها إلى مؤشرات قابلة للتحقيق باسم التأثير المتتالي لبطاقة الأداء المتوازن.
- **دراسة بيتشاك وبليكيش وكليباسكي Pietrzak & Paliszkiewicz & Klepacki (2015):** "تطبيق بطاقة الأداء المتوازن لإدارة التعليم العالي في الجامعة البولندية ":[11] استهدفت الدراسة تقديم بطاقة الأداء المتوازن كأداة لقياس الأداء وكنظام للإدارة الاستراتيجية، حيث أكد الباحثون على ضرورة وأهمية استخدام هذه البطاقة في التعليم العالي، ومن خلال النموذج المطبق في الجامعة العمومية تأكد أن بطاقة الأداء المتوازن تساعد على ضبط الاستراتيجية، وفي الأخير قدم الباحثون جملة من الآفاق المستقبلية للبحث في هذا الموضوع.

3.2. إضافة الدراسة مقارنة مع الدراسات السابقة المرجعية: تقدم الدراسة نموذجا نظريا مطورا لمؤشرات وأبعاد بطاقة الأداء المتوازن المستدام، يجمع ويوافق بين الخلفيات الفكرية والنظرية المختلفة للباحثين والمختصين في هذا المجال، وانطلاقا من بيانات الاستبيانات

الموزعة على عينة من أساتذة الجامعات الجزائرية، وخلافا للدراسات السابقة تم اختبار هذا النموذج المقترح باستخدام برنامج Amos الخاص بالنمذجة بالمعادلة البنائية، لمعرفة مدى توافقه مع واقع الجامعات الجزائرية وقابليته للتطبيق فيها.

3. الاطار النظري لبطاقة الأداء المتوازن المستدام

يشير كل من مولر وشالتيقر Moller & Schaltegger أنه من الضروري في إدارة الاستدامة أن تربط المنظمات بين توجهات التنمية المستدامة ونتائج بطاقة الأداء المتوازن، [12] وفي هذا الصدد يؤكد بيكر Bieker أن بطاقة الأداء المتوازن المستدام لا تختلف إلى حد بعيد مع بطاقة الأداء المتوازن التقليدية التي طورها كل من كابلن ونورتن Norton & Kaplan سنة 1992م، بل تجعل من أبعادها الأربعة (البعد المالي، بعد الزبون، بعد العمليات الداخلية، بعد التعلم والنمو) أساسا لتحقيق الإدارة البيئية وإدارة الاستدامة. [13]

عموما يمكن أن تظهر بطاقة الأداء المتوازن المستدام بإضافة بعد خامس وهو البعد المجتمعي أو بعد الاستدامة، أو إدماج التوجهات والمؤشرات المجتمعية ضمن الأبعاد الأربعة التقليدية، ضـــــمن خمسة مقاربات أساسية وضحها بيكر وجيمايندر Bieker & Gminder كالتالي:[14]

- **المقاربة الجزئية:** واحدة أو اثنان من مؤشرات التنمية المستدامة يجب دمجها ضمن بعد أبعاد طاقة الأداء المتوازن المحددة بدقة؛
- **المقاربة الاضافية:** أين يتم إضافة بعد خامس (البعد المجتمعي أو بعد الاستدامة) للأبعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن التقليدية؛
- **المقاربة الكلية:** أين يتم دمج التوجهات والأبعاد البيئية والمجتمعية ضمن مختلف أبعاد بطاقة الأداء المتوازن، أيضا تعزيز الوعي الداخلي في المنظمة بقضايا التنمية المستدامة؛
- **المقاربة العرضية:** أين يتم دمج استراتيجيات التنمية المستدامة ضمن خارطة البطاقة الاستراتيجية بما يسمح بتحقيق الرؤية والأهداف الاستراتيجية للمنظمة؛
- **المقاربة المشتركة:** بطاقة الأداء المتوازن تظهر على مستوى وظيفة محددة مثل: إدارة التنمية المستدامة أو وظيفة الموارد البشرية.

في الدراسة يتم اعتماد المقاربة الاضافية بإضافة بعد خامس وهو البعد المجتمعي إلى الأبعاد الأربعة التقليدية، لتصبح بطاقة الأداء المتوازن المستدام كالتالي:

الجدول 01. نموذج بطاقة الأداء المتوازن المستدام في التعليم العالي

البعد	التعريف	المؤشرات
البعد المالي	يقصد به في مؤسسات التعليم العالي العمومية جودة الانفاق	مؤسسات التعليم العالي بتشييد ـة جـودة مباني جامعية وفضاءات علمية، شراء تجهيزات، وكتب، عقد مؤتمرات وندوات ذات جودة... الخ.
بعد الزبون	يقصد به فعالية الاستجابة لتطلعات مختلف الزبائن من: طلبة أساتذة موظفين، خريجين، أولياء، مؤسسات...	يقصد به فعالية يقاس بمدى الاهتمام بجودة المعارف التي الاستجابة لتطلعات يحصل عليها الطلبة، موافقة البرامج مختلف الزبائن من: التدريسية للتخصصات المفتوحة، ملائمة بعد الزبون صيغة البرامج التدريسية لتطلعات المستفيدين (الطلاب، الأساتذة، الأباء، البيئات الحكومية، المؤسسات...)... الخ.
بعد العمليات الداخلية	يقصد به فعالية مختلف العمليات في تحسين بعد العمليات مؤسسات التعليم العالي وتطويرها داخليا	فعالية مختلف يقاس بمدى الاعتماد على معايير واضحة لتقييم حسين التحصيل العلم للطلبة، مشاركة الأساتذة بفعالية التعليم العالي في طرح أبحاث ذات جودة، استفادة الأفراد في تطوير كفاءتهم من فرص التدريب، تحفيز الأفراد الذين يقومون بمبادرات التحسين، التزام الأفراد بتحقيق أهداف الجامعة... الخ.
بعد التعلم والنمو	يقصد به فعالية تحقيق التعلم والنمو الفردي والفرقي والمنظمي	يقصد به فعالية تحقيق يقاس بمدى وجود سياسة واضحة لاستقطاب علم والنمو الفردي الكفية، تنوع كفاءات الأفراد في والفرقي والمنظمي الجامعة، مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات المتعلقة بنشاطهم، تفويض عملية اتخاذ القرار للأفراد للنيابة عن مسؤوليهم، تبادل المعلومات بين الرؤساء والمرؤوسين بصفة منتظمة...
البعد المجتمعي أو بعد الاستدامة	يقصد به التزام مؤسسات التعليم العالي بالاهتمامات المجتمعية والبيئية والمشاركة في قضايا التنمية المستدامة	قصد به التزام مؤسسات يقاس بمدى وجود وحدات علمية لتعزيز علاقة ي بالاهتمامات الجامعة بالمجتمع، ارتباط الجامعة مع مؤسسات ة والبيئية المجتمع باتفاقات علمية، مساهمة الجامعة في عقد والمشاركة في قضايا التنمية الندوات العلمية الهادفة لتنمية المجتمع، تقديم الاستشارات المختلفة لمؤسسات المجتمع، مساهمة الجامعة في حل المشاكل الاجتماعية المختلفة، مساهمة الجامعة في تنفيذ المشاريع التنموية للمجتمع... الخ.

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على:

- Umashankar V. & Dutta K. (2007), *Balanced scorecards in managing higher education institutions an Indian perspective*, International Journal of Educational Management, Emerald Ltd., Vol. 21, Iss: 01, United Kingdom, 2007, pp. 62-63
- شرقي خليل (2016)، *دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي – دراسة لآراء عينة من الأساتذة في كليات الاقتصاد بالجامعات الجزائرية* – ، أطروحة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص ص 353-355

من الجدول يتضح جليا أن المؤشرات المستخدمة في التعبير عن كل بعد من أبعاد بطاقة الأداء المتوازن المستدام هي مؤشرات كيفية، وذلك بسبب صعوبة الحصول على معلومات تخص بعض المؤشرات الكمية في الجامعات الجزائرية، فإذا كنا بصدد دراسة البعد المجتمعي يكون مثلا من الصعب الحصول على مؤشر الميزانية المجتمعية المخصصة من قبل الجامعة لخدمة المجتمع وهكذا، بالتالي تم الاعتماد فقط على بعض المؤشرات الكيفية، والتي تترجم فيما بعد إلى عبارات تستخدم في أداة الدراسة أو الاستبيان. وانطلاقا من هذا التأصيل النظري يصبح النموذج الافتراضي للدراسة كالتالي:

الشكل 01. النموذج الافتراضي للدراسة

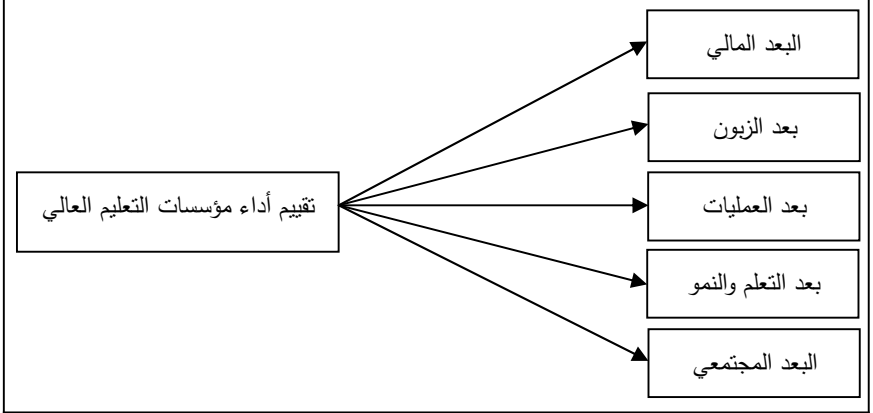

المصدر: اعداد الباحث

يتضح من الشكل أنه ولتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي بصفة متوازنة (الاعتماد على معايير مالية وغير مالية)، يفترض أن تحقق أبعاد بطاقة الأداء المتوازن المستدام الخمسة ذلك بفعالية.

4. الاجراءات المنهجية للدراسة

تتعلق الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية أساسا بالمعاينة وطرق تحليل البيانات.

1.4. معاينة مجتمع الدراسة

تستهدف الدراسة أساتذة الجامعات الجزائرية البالغ عددهم حسب الإحصائيات الأخيرة المتحصل عليها من وزارة التعليم العالي بعنوان السنة الجامعية 2014/2013: 51299 أستاذ [15]، وباستخدام معادلة Taro Yamane ($n = N/1+(N \times e^2)$)، يصبح حجم العينة الأدنى: 397 أستاذ، ويتم توزيع الاستبيانات باستخدام المعاينة العنقودية (نوع

من المعاينات الاحتمالية يقوم على تقسيم المجتمع إلى عناقيد حسب المناطق الجغرافية مثلا، واستخراج حصة من كل عنقود).

2.4. طرق تحليل البيانات

لاختبار النموذج الافتراضي للدراسة ومعرفة مدى توافقه مع واقع مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، يتم استخدام النمذجة بالمعادلة البنائية (Structural Equation Modiling) وبرنامج Amos،[16] حيث يتم التركيز فقط على نموذجي القياس والبناء، للتحقق من الخصائص السيكومترية لنموذج بطاقة الأداء المتوازن المستدام ومعرفة مدى فعاليته في تقييم أداء هذه المؤسسات وتوافقه مع واقعها.

5. عرض النتائج واختبار النموذج الافتراضي للدراسة

قبل عرض نتائج تطابق النموذج الافتراضي مع البيانات والخاص بالنمذجة بالمعادلة البنائية ببرنامج Amos لابد أولا من عرض نتائج الاحصاء الوصفي.

1.5. عرض نتائج الاحصاء الوصفي

انطلاقا من الاستبيان الموجه لعينة من الأساتذة بالجامعات الجزائرية، تم التحصل على البيانات التالية تلك المتعلقة بالإحصاء الوصفي (المتوسطات والانحرافات المعيارية):

يظهر من الجدول 2 أن إجابات المستجوبين حول الالتزام بمؤشرات بطاقة الأداء المتوازن المستدام تتجه عموما نحو الدرجة المنخفضة أو المتوسطة، متوسطة بالنسبة لبعدي الأداء المالي وبعد الزبون، وقد يفسر ذلك بتوجيه سياسة الدولة في السنوات الأخيرة ضمن التخطيط الاقتصادي إلى إنشاء جامعة بكل ولاية مما أثر إيجابا على جودة المباني والفضاءات والتجهيزات الجامعية بالنسبة للأداء المالي او جودة الانفاق، والتركيز على الشق التعليمي أكثر من الشق البحثي بالنسبة للأساتذة الجامعيين مما يؤثر على جودة المعارف المقدمة للطلبة بالنسبة لبعد الزبون، ومنخفضة بالنسبة لأبعاد: العمليات الداخلية، التعلم والنمو والبعد المجتمعي، وهذا إنما يربط بضعف نتائج الجامعات الجزائرية مقارنة بنظيراتها على المستوى الدولي بالنسبة لبعدي العمليات الداخلية والتعلم والنمو، ويفسر بضعف العلاقة بين الجامعة الجزائرية ومؤسسات المجتمع المختلفة وضعف مساهماتها في القضايا المجتمعية المختلف. أما بالنسبة للانحراف المعياري فيظهر ضعيفا بالنسبة للأبعاد الخمسة، وهو ما يدل على الاتفاق العام للأساتذة وعدم الاختلاف الكبير في إجابتهم حول الالتزام بمؤشرات الأداء، والتي يعبر عنها بنموذج يأتي اختباره مواليا.

الجدول 02. عرض نتائج الاحصاء الوصفي

عبارات الاستبيان	المتوسط الحسابي	مستوى الالتزام	الانحراف المعياري
تلتزم جامعتكم بتشييد مباني جامعية ذات جودة	2.964	متوسط	1.0317
تلتزم جامعتكم بتشييد فضاءات علمية ذات جودة	2.714	متوسط	1.0116
تلتزم جامعتكم بشراء تجهيزات ذات جودة	2.820	متوسط	1.0198
تلتزم جامعتكم بعقد مؤتمرات وندوات ذات جودة	3.132	متوسط	.9443
تلتزم جامعتكم بشراء كتب جامعية ذات جودة	2.779	متوسط	.9654
بعد الأداء المالي	**2.8819**	**متوسط**	**.74860**
هناك اهتمام كبير بجودة المعارف التي يحصل عليها الطلاب	2.333	منخفض	.9499
تتوافق البرامج التدريسية المفتوحة في جامعتكم مع التخصصات المفتوحة	2.532	منخفض	.9182
تلاؤم البرامج التدريسية في جامعتكم تطلعات المستفيدين من الطلبة	3.122	متوسط	.8531
تلاؤم البرامج التدريسية في جامعتكم تطلعات المستفيدين من الآباء	2.711	متوسط	.9115
تلاؤم البرامج التدريسية في جامعتكم تطلعات المستفيدين في سوق العمل	2.586	منخفض	.8348
بعد الزبون	**2.6567**	**متوسط**	**.65535**
تعتمد جامعتكم على معايير واضحة لتقييم التحصيل العلمي للطلبة	2.164	منخفض	1.0066
يشارك الأساتذة بفعالية في طرح أبحاث ذات جودة	2.395	منخفض	1.0488
يستفيد الأفراد في تطوير كفاءتهم من فرص التدريب	2.627	متوسط	1.0002
يتم في جامعتكم تحفيز الأفراد الذين يقومون بمبادرات التحسين	2.732	متوسط	.9582
يلتزم الأفراد في جامعتكم بتحقيق أهداف الجامعة	2.639	متوسط	.9252
هناك مبادرات للتحسين في الخدمات والعمليات الادارية	2.829	متوسط	.8304
بعد العمليات الداخلية	**2.5643**	**منخفض**	**.64796**
يتم اعتماد سياسة واضحة لاستقطاب الكفاءات البشرية في جامعتكم	2.345	منخفض	.9792
تتنوع كفاءات الأفراد في جامعتكم	2.423	منخفض	.9876
يشارك الأفراد في جامعتكم في اتخاذ القرارات المتعلقة بنشاطهم	2.822	متوسط	.9913
يلجأ مسؤولو جامعتكم لتفويض عملية اتخاذ القرار للأفراد نيابة عنهم	2.274	منخفض	.9272
يتم تبادل المعلومات بين الرؤساء والمرؤوسين بصفة منتظمة	2.861	متوسط	.9207
بعد التعلم والنمو	**2.5452**	**منخفض**	**.64997**
توجد في جامعتكم وحدات علمية لتعزيز علاقتها بالمجتمع	2.245	منخفض	.8690
ترتبط جامعتكم مع مؤسسات المجتمع باتفاقات علمية	2.301	منخفض	.8730
تساهم جامعتكم في عقد الندوات العلمية الهادفة لتنمية المجتمع	2.533	منخفض	.8955
تساهم جامعتكم في تقديم الاستشارات المختلفة لمؤسسات المجتمع	2.091	منخفض	.8317
تساهم جامعتكم في حل المشاكل الاجتماعية المختلفة	1.900	منخفض	.8220
تساهم جامعتكم في تنفيذ المشاريع التنموية للمجتمع	2.012	منخفض	.8918
البعد المجتمعي	**2.1804**	**منخفض**	**.68713**

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS

2.5. نموذج القياس لمؤشرات بطاقة الأداء المتوازن المستدام

يعتبر هذا النموذج أبعاد بطاقة الأداء المتوازن الخمسة كمتغيرات غير مشاهدة أو كامنة، والهدف منه هو التحقق من الخصائص السيكومترية لمقياس الأداء في مؤسسات التعليم العالي، بمعنى هل يتميز بالصدق البنائي أو أن العبارات التي استخدمت كمؤشرات تعبر فعلا عن الأبعاد الخمسة المطورة كمتغيرات كامنة، والشكل الموالي يوضحه:

الشكل 02. نموذج القياس لمؤشرات بطاقة الأداء المتوازن المستدام

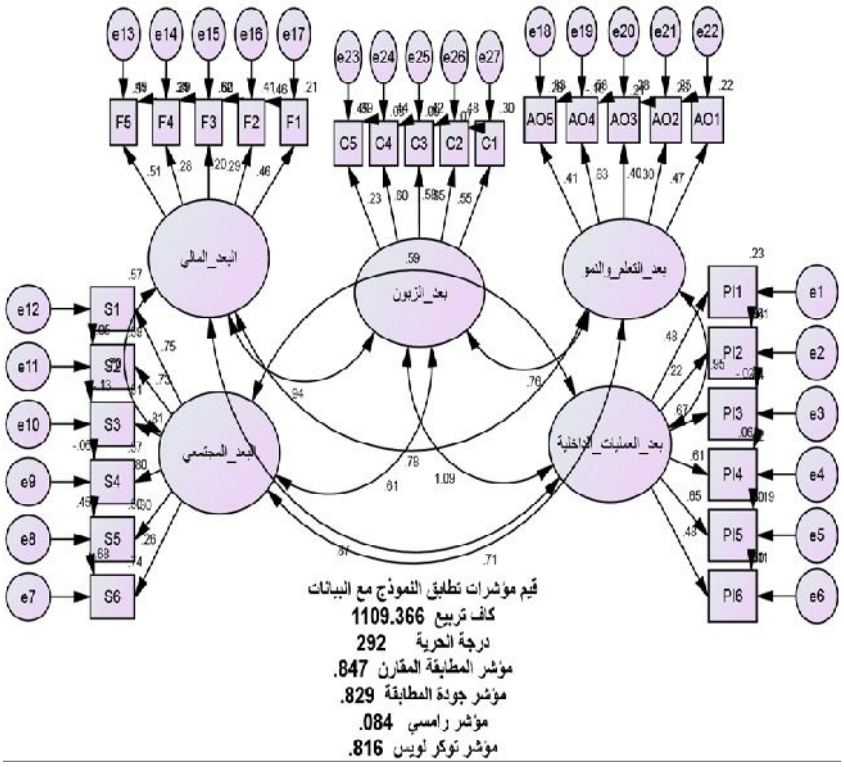

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Amos

يظهر من الشكل رقم 02 مطابقة النموذج المفترض لمقياس بطاقة الأداء المتوازن المستدام مع الواقع، وقدرة عباراته المستخدمة كمؤشرات في التعبير فعلا عن الشيء المراد قياسه أو تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، حيث بينت قيمة التشبعات المعيارية (القيمة الظاهرة فوق الأسهم) ذلك، إذ انحصرت أغلبها بين 0.2 و0.9 لتدل على ارتباط

العبارات بالأبعاد التابعة لها من ناحية وكذا تمايز هذه العبارات وعدم تماثلها من ناحية أخرى، كذلك تدل قيم مؤشرات تطابق النموذج مع البيانات على الصدق العاملي والبنائي لمقياس مؤشرات بطاقة الأداء المتوازن المستدام، حيث أخذ كل من مؤشر المطابقة المقارن، مؤشر جودة المطابقة ومؤشر Tucker-Lewis قيما قريبة من الواحد (0.847، 0.829، 0.816 لهذه المؤشرات على التوالي) لتفسر بابتعاد النموذج الافتراضي (وجود علاقة بين المؤشرات والأبعاد) عن النموذج الصفري (عدم وجود علاقة بين المؤشرات والأبعاد)، كذلك أخذ مؤشر رمسي قيمة قريبة جدا من الصفر (0.084) لتفسر بوجود تطابق شبه تام بين النموذج المفترض لقياس أداء مؤسسات التعليم العالي بطريقة متوازنة مع الأخذ بعين الاعتبار البعد المجتمعي أو بعد الاستدامة والبيانات الواقعية الخاصة به.

3.5. نموذج البناء لأبعاد بطاقة الأداء المتوازن المستدام

يعتبر هذا النموذج أبعاد بطاقة الأداء المتوازن الخمسة كمتغيرات ظاهرة وتقييم الأداء كمتغير كامن، والهدف منه هو التحقق من الصدق البنائي لهذه الأبعاد في قدرتها عن تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي بطريقة متوازنة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل 03. نموذج البناء لأبعاد بطاقة الأداء المتوازن المستدام

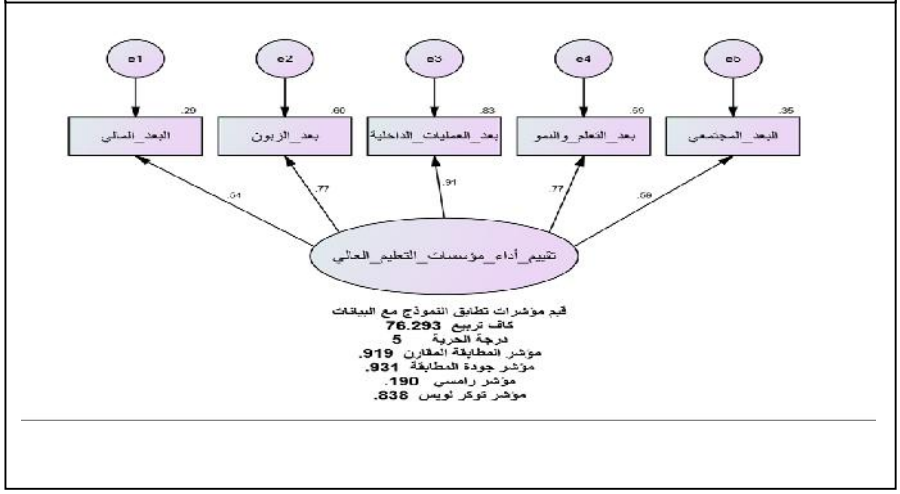

تبين قيمة التشبعات المعيارية في نموذج البناء، والتي انحصرت كلها بين 0.2 و0.9 ارتباط أبعاد بطاقة الأداء المتوازن المستدام بمتغير تقييم أداء مؤسسات التعليم

العالي وتمايزها وعدم تماثلها في التعبير عنه، أما قيم مؤشرات تطابق النموذج مع البيانات (قيم مؤشر المطابقة المقارن ومؤشر جودة المطابقة ومؤشر Tucker-Lewis قريبة من الواحد، وقيمة مؤشر رامسي قريبة من الصفر) فتدل كلها على الصدق العاملي والبنائي لمقياس أبعاد بطاقة الأداء المتوازن المستدام وابتعاد النموذج الافتراضي (وجود علاقة بين الأبعاد ومتغير تقييم الأداء) عن النموذج الصفري (عدم وجود علاقة بين الأبعاد ومتغير تقييم الأداء)، ووجود تطابق شبه تام بين النموذج المفترض لبطاقة الأداء المتوازن المستدام والبيانات الواقعية الخاصة به والمعبر عنها بآراء عينة من الأساتذة بالجامعات الجزائرية.

6. خـــــــاتمة

بعد عرض وتحليل الدراسات السابقة المرجعية العربية والأجنبية والمتعلقة أغلبها بتطبيق بطاقة الأداء المتوازن في مؤسسات التعليم العالي، والتطرق للجانب النظري بخصوص ذلك وتطوير النموذج الافتراضي لبطاقة الأداء المتوازن المستدام في هذه المؤسسات، ثم اختبار هذا النموذج باستخدام النمذجة بالمعادلة البنائية خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج يأتي عرضها مفصلا في العناصر الثلاثة الموالية:

1.6. اختبار فرضيات الدراسة

- **الفرضية الفرعية الأولى:** توضح نتائج الدراسة خصوصا المتعلقة بالجانب الميداني ونتائج نموذج البناء قدرة وكفاية أبعاد بطاقة الأداء المتوازن المستدام في تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي الجزائرية بطريقة متوازنة، وبالتالي يتم تأكيد صحة هذه الفرضية.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** توضح نتائج الدراسة الميدانية خصوصا تلك المرتبطة بنموذجي القياس والبناء لمؤشرات وأبعاد بطاقة الأداء المتوازن المستدام، توافق هذا النموذج المفترض مع واقع مؤسسات التعليم العالي الجزائرية بصفة جيدة، وبالتالي يتم تأكيد صحة هذه الفرضية.
- **الفرضية الرئيسة:** بناء على نتائج النمذجة بالمعادلة البنائية يتعين ابتعاد النموذج الافتراضي (وجود علاقة بين المؤشرات والأبعاد وتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي) عن النموذج الصفري (عدم وجود علاقة بين المؤشرات والأبعاد وتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي)، وبالتالي تعتبر بطاقة الأداء المتوازن المستدام كنموذج جيد لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، وعليه يتم تأكيد الفرضية البديلة الرئيسة.

2.6. نتائج الدراسة

- أهمية دمج البعد المجتمعي لتقيم أداء مؤسسات التعليم العالي، خصوصا في ظل التوجهات المجتمعية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة؛
- أهمية تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي بطريقة متوازنة، تعتمد مؤشرات كمية وكيفية وأبعاد مالية وغير مالية، للتوافق مع مختلف المؤشرات والأبعاد التي تفرضها أطر تقييم أداء هذه المؤسسات المختلفة؛
- أهمية تطوير نموذج تقييم الأداء بما يتوافق مع بيئة مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، حتى لا يحدث تعارض بين ما هو مفترض مع واقع هذه المؤسسات؛
- أهمية اختبار النموذج المفترض لقياس أداء مؤسسات التعليم العالي، قبل تعميمه للتطبيق في الجامعات الجزائرية، حتى لا نجعل هذه الأخيرة حقلا للتجريب، بل ينبغي أن تكون ميدانا للتطبيق والعمل.

3.6. اقتراحات الدراسة

في ظل النتائج السابقة يتم توجيه الاقتراحات التالية والمرتبطة بإطار الدراسة طبعا:

- تكوين لجان وطنية مختصة تضطلع مهمتها بتطوير مؤشرات تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي؛
- دمج مهام تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي ضمن مهام خلايا الجودة التي نصبت على مستوى كل جامعة جزائرية؛
- تنصيب خلايا خاصة بتطوير علاقة الجامعة بمؤسسات المجتمعة، حتى تساهم الجامعة الجزائرية فعلا في التنمية المستدامة.

المراجع والاحالات

[1] *See:* Kaplan R. S. and Norton D.P. (1992), *The Balanced Scorecard: Measures that Drive Performance*, Harvard Business Review 70, Iss. 01, Harvard Business School Publishing, USA, January-February 1992, pp. 71-79.

[2] علاء أحمد حسن وميسون عبد الله أحمد (2011)، *قياس أداء جامعة الموصل وتقييمه باستخدام بطاقة الأداء المتوازن (دراسة حالة)*، *مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة*، العدد: 28، المجلد: 07، العراق، أيار 2011، ص ص 159-199

[3] مدني سوار الدهب محمد عبد الرحمن (2014)، *تقويم أداء الجامعات وفقا لمنظور الأداء المتوازن*، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، جامعة نجران، العدد: 04، المملكة العربية السعودية، يناير 2014 ، ص ص 59-105

[4] Yahiaoui F. & Nouri N. (2015), *Repenser à l'Évaluation des Universités Algériennes dans l'Économie de Connaissance: l'Approche de Balanced Scorecard*, Revue des études humaines et sociales –A/ Sciences économiques et droit, Université Chlef, N° 14, Algérie, Juin 2015, pp. 19-31

[5] Wahba M. (2016), *Balanced Scorecard in Higher Education Applied case study on "Arab Academy for Science, Technology and Maritime Transfer"*, International Journal of Scientific Research and Innovative Technology, Centre for Promoting Knowledge, Vol. 03, Iss. 05, UK, May 2016, pp. 69-91

[6] Farid D. & Mirfakhredini H. & Nejati M. (2008), *Prioritizing Higher Education Balanced Scorecard Performance Indicators Using Fuzzy Approach in an Iranian Contex*t, Lex et Scientia, Nicolae Titulescu University, Vol. 03, Iss: 18, Romania, 2008, pp. 338-349

[7] Sudirman I. (2012), *Implementing Balanced Scorecard in Higher Education Management*, International Journal of Business and Social Science, Centre for Promoting Ideas, Vol. 03, Iss: 18, USA, September 2012, pp. 199-204

[8] Fahmi F. & Saudah S. (2015), *A Review of Balanced Scorecard Framework in Higher Education Institution (HEIs)*, International Review of Management and Marketing, EconJournals, Vol. 05, Iss. 01, Turkey, 2015, pp. 26-35

[9] Ahmad A. R. & Soon N. K. (2015), *Balanced Scorecard in Higher Education Institutions: What Should Be Consider ?*, International Symposium on Technology Management and Emerging Technologies (ISTMET), IEEE, Kedah, Malaysia, August 25-27, 2015, pp. 89-93

[10] Deshpande B. (2015), *Application of Balanced Score Card in Higher Education with special emphasis in a Business School*, International Conference on Technology and Business Management, American University in the Emirates, Dubai, March 23-25, 2015, pp. 201-205

[11] Pietrzak M. & Paliszkiewicz j. & Klepacki B. (2015), *The application of the balanced scorecard (BSC) in the higher education setting of a Polish university*, Journal of Applied Knowledge Management, International Institute for Applied Knowledge Management, Vol. 03, Iss. 01, 2015, pp. 151-164.

[12] Moller A. and Schaltegger S. (2005), *The Sustainability Balanced Scorecard as a Framework for Eco-efficiency Analysis*, Journal of Industrial Ecology, Yale University, Vol. 09, Iss. 04, USA, October 2005, p. 75

[13] Bieker T. (2003), *Sustainability management with the Balanced Scorecard*, Proceeding on international summer study on technology studies - corporate sustainability, Alpen-Adria-Universität Klagenfurt, Austria, 2003, p. 01

[14] Travaillé D. & Naro G. (2013), *Les Sustainability Balanced Scorecards en question: du Balanced Scorecard au Paradoxical Scorecard*, Congrès de l'Association Francophone de Comptabilité, Montréal, Canada, May 2013, p. 16

[15] MESRS (2013/2014), *Annuaire Statistique n° 43*, direction du développement et de la prospective sous-direction de la prospective et de la planification, Alger, p. 20

[16] *See:* IBM SPSS Amos, Web-Site: http://www.spss.com.hk/amos/index.htm?tab=1

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الرابع / ديسمبر 2016

Mila Univ center. Publish. Co..

واقع التمويل البنكي للقطاع الخاص بولاية أم البواقي
– المحددات والصعوبات–

The reality of banking financing of the private sector in Oum El bouagui city
– the determinants and difficulties-

د. زينب طورش د. إلهام بوجعدار

جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/07/12 تاريخ قبول النشر : 2016/12/05

الملخص :

يلعب القطاع الخاص دورا مهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث يساهم في دعم معدلات النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، ولكي تستطيع مؤسسات هذا القطاع أداء هذا الدور فإن ذلك يتوقف على مدى قدرتها على الحصول على التمويل اللازم من أجل دعم إنشاءها وتطويرها وضمان استمراريتا، وفي هذا الإطار تعتبر البنوك العمومية الشريان الأساسي الذي يمد مؤسسات هذا القطاع بالأموال اللازمة. لدى عمدنا من خلال هذه الدراسة إلى استقصاء واقع تمويل البنوك العمومية لمستثمري القطاع الخاص بولاية أم البواقي، وتحديد أهم المشاكل والصعوبات التي تعترض حصول مستثمري هذا القطاع على التمويل اللازم.

الكلمات المفتاحية: التمويل، التمويل البنكي، القطاع الخاص، المحددات والصعوبات.

Abstract:

The private sector plays an important role in economic development and contributes to economic growth and job creation, but for doing it, it depends on ability to secure the financing needed to support its creation and development. In this context, public banks are regarded as the main artery that supplies businesses in this sector with the necessary funds. So through this study we tried to analyze the reality of the financing of public banks for the private sector in the wilaya of Oum El Bouagui and to identify the most important problems and difficulties encountered by investors in this sector to obtain the necessary funding.

***Key words**: financing, banking financing, private sector, determinants and difficulties*

مقدمة

تسعى البنوك الجزائرية بصفة عامة والعاملة في الساحة البنكية لولاية أم البواقي بصفة خاصة منذ سنوات عدة إلى تعزيز دورها في تمويل مؤسسات القطاع الخاص، وذلك بهدف خلق صناعة بنكية تتماشى واحتياجات القطاع الخاص بالمنطقة، وتسهيل وتمكين المؤسسات من الحصول على التمويل اللازم من أجل تحقيق التنمية المنشودة، إذ تعتبر هذه المؤسسات واحدة من أهم القطاعات المعوَّل عليها من أجل دفع عجلة التنمية .

من خلال هذا البحث سنتعرف على واقع تمويل هذه البنوك لمشاريع القطاع الخاص بولاية أم البواقي، وكذا طبيعة التمويلات المقدمة ومدى تنوعها وتناسبها مع حجم وطبيعة الاستثمارات المطلوبة ، بالإضافة إلى معرفة الأسباب الفاعلة في تفاقم واستمرار مشكلة التمويل، والتي تقف حائلا أمام استفادة القطاع الخاص من التمويل البنكي بهذه الولاية.

وتحقيقا لكل ما سبق، سنقوم في البداية بتحليل خصائص القطاع الخاص بولاية أم البواقي من حيث تعداد مؤسساته وتوزعه القطاعي، وبعد ذلك سيتم تقييم عملية تمويل هذا القطاع من خلال تحليل نتائج استمارة الإستبيان الموجهة لعينة من إطارات العاملة بالبنوك محل الدراسة، ثم عرض النتائج المحصل عليها.

1- طبيعة مؤسسات القطاع الخاص بولاية أم البواقي من حيث حجمها وتوزيعها القطاعي :

يوضح لنا الشكل التالي توزيع مؤسسات القطاع الخاص بولاية أم البواقي نهاية سنة 2013، وهذا من حيث حجمها.

الشكل رقم (01): توزع مؤسسات القطاع الخاص حسب حجمها بولاية أم البواقي سنة 2013

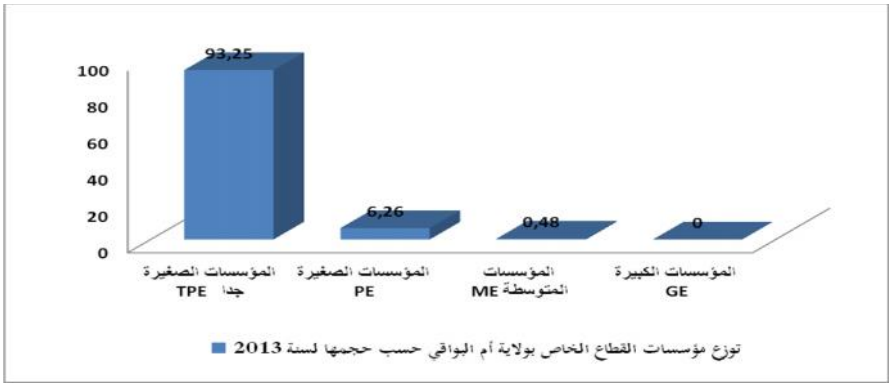

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على معلومات مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بأم البواقي.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن المؤسسات المصغرة أو الصغيرة جدا (التي توظف من 1 إلى 9 عمال) تحتل المرتبة الأولى من حيث نوع المؤسسات الأكثر انتشارا، وذلك بنسبة 93.25%. تليها المؤسسات الصغيرة PE التي توظف من 10 إلى 49 عاملا وذلك بنسبة 6.26%، ثم المؤسسات المتوسطة ME التي توظف من 50 إلى 250 عاملا، بنسبة 0.48%، أما المؤسسات الكبيرة الحجم GE التي توظف أكثر من 250 عاملا فنلاحظ أن هذا النوع من المؤسسات غير متواجد بالولاية.

أما فيما يخص توزيع مؤسسات القطاع الخاص بولاية أم البواقي حسب قطاعات النشاط، فيمكن توضيحه من خلال الجدول التالي الذي يبين لنا التوزيع القطاعي لإجمالي هذه المؤسسات لسنة 2012-2013.

الجدول رقم (01): التوزع القطاعي لمؤسسات القطاع الخاص بولاية أم البواقي لسنة 2012-2013

قطاع النشاط	سنة 2012	النسبة %	سنة 2013	النسبة %	التطور السنوي
الفلاحة	215	4,88	227	4,94	12
المحاجر	101	2,29	126	2,74	25
البناء والأشغال العمومية	228	5,18	238	5,17	10
الصناعة	664	15,10	727	15,82	63
الخدمات (بما فيها التجارة)	3189	72,52	3277	71,32	88
المجمــوع	4397	100,00	4595	100,00	198

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على المعلومات المقدمة من المرجع السابق.

من خلال الجدول أعلاه رقم (01) يتضح أن القطاع الخاص بولاية أم البواقي يتميز بتعدد الأنشطة الاقتصادية الممارسة مع عدم تكافئها من حيث النسب، حيث نلاحظ أن قطاع الخدمات هو القطاع الرائد من حيث عدد المؤسسات المنخرطة فيه، ويحتل نسبة 71.32% من مجموع قطاعات النشاط، متبوعا بقطاع الصناعة بنسبة 15.82%، ثم قطاع الأشغال العمومية بنسبة 5.17%، يليه قطاع الفلاحة والصيد البحري بـ 4.94%، وفي آخر الترتيب يأتي قطاع المحروقات، الطاقة، المناجم والمحاجر.

2- حساب حجم عينة الدراسة وتحديد كيفية توزيع استمارات الاستبيان على عينة الدراسة

إن تحديد حجم العينة المناسب في أي دراسة من القرارات المهمة لكل باحث كونها تزوده بمعلومات يمكن الاعتماد عليها لتعميم النتائج، وإن هناك جداول ومعادلات يمكن من خلالها أن نحدد نسبة العينة من المجتمع الأصلي والقائمة على بعض المعايير كمنهج البحث وحجم المجتمع، ونعتمد في بحثنا هذا على معادلة ستيفن ثامبسون لحساب حجم العينة:

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N - 1 \times \left(d^2 \div z^2\right)\right] + p(1-p)\right]}$$

حيث أن:

n: حجم العينة

N: حجم المجتمع الأصلي

Z: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي 1.96

d: نسبة الخطأ وتساوي 0.05

p: نسبة توفر الخاصية المحايدة وتساوي 0.5

ومنه وبتطبيق معادلة ستيفن ثامبسون نجد:

n= 62* 0.50 (1 – 0.50) / [62 – 1 * {(0.05)2 / (1.96)2] + 0.50 (1 – 0.50)]= **53.52**

أي أن العدد المطلوب والممثل لعينة الدراسة هو **54** مستجوبا، وهو ما يؤكد لنا أن عينة تتكون من 55 فردا من أصل مجتمع يتكون من 62 فردا هي عينة ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلا جيدا.

ومن أجل جمع معلومات أكثر مصداقية، تم توزيع استمارات الاستبيان(أنظر الملحق) مباشرة لأغلب المستجوبين، حيث تم استرجاع 55 استمارة من أصل 62 استمارة موزعة، كما هو كوضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): توزيع المجتمع الأصلي وعينة الدراسة وفقا للفئة المستجوبة

الفئة المستجوبة	الإستمارات الموزعة	عدد الإستمارات المستردة		الإستمارات غير المستردة
		العدد	%	
مدير الوكالة البنكية	21	21	100	00
رئيس مصلحة القروض	21	19	90.5	02
إطار بمصلحة القروض	20	15	75	05
المجموع	62	55	88.70	7

المصدر: من إعداد الباحثتين، بناء على الدراسة الميدانية التي تم القيام بها على مستوى وكالات البنوك العمومية بولاية أم البواقي.

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن المعاينة الفعلية (نسبة الإستمارات المسترجعة) هي 88.70% ما يعادلها 55 مستجوب من أصل 62 مستجوبا.

3- عرض وتحليل نتائج استمارة الاستبيان

بعد أن تطرقنا إلى المنهجية المتبعة في إعداد وتنظيم استمارة الاستبيان، وتعرفنا على حجم العينة المدروسة، نقوم الآن ضمن هذا الجزء بعرض وتحليل ومناقشة مختلف النتائج المتوصل إليها من الاستبيان.

3-1 التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة

سنتعرف من خلال هذا الجزء إلى أهم الخصائص التعريفية المميزة لعينة الدراسة وذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): وصف خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	%	المنوال
إسم بنك المستجوب	CPA	10	18.2	BADR
	BNA	11	20	
	BADR	15	27.3	
	BDL	7	12.7	
	BEA	6	10.9	
	CNEP- banque	6	10.9	
	المجموع	**55**	**100**	

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

من خلال الجدول أعلاه رقم (03) يتبين أن أكثر المستجوبين هم التابعين لوكالات BADR وذلك بنسبة 27.3% من مجموع كل المستجوبين، الأمر الذي يبدو طبيعيا ومنطقيا باعتبار أن وكالات BADR هي الوكالات الأكثر كثافة وانتشارا على مستوى ولاية أم البواقي. ويليها بعدها في الترتيب المستجوبين الخاصين وكالات بنك BNA بنسبة 20%، متبوعة بمستجوبي CPA بنسبة 18.2%، ثم باقي الوكالات الأخرى بنفس النسبة تقريبا.

3-2- التحليل الوصفي لمحاور الدراسة

بهدف ربط الناحية النظرية بالواقع العملي للتمويل البنكي للقطاع الخاص في الوكالات البنكية لولاية أم البواقي، تم تحديد المقياس المعتمد في تقييم اتجاهات أراء أفراد عينة الدراسة من خلال المعادلة التالية:

طول الفئة (المجال)= المدى / قيمة الفئة الأعلى

حيث أن: **المدى**= قيمة الفئة الأعلى – قيمة الفئة الأدنى

أ- مقياس ليكارت الخماسي:

إن الهدف من هذه المعادلة هو معرفة حدود مجال كل خيار من الخيارات التي يحتويها مقياس ليكارت الخماسي، وبالتطبيق نجد: المدى= 5-1= 4

ومنه فإن المجال يساوي إلى: 5/4= 0.8 ومن ثم يمكن وضع الخيارات على النحو التالي:

المجال	الأهمية	المدة	المبالغ
[1- 1.8]	ضعيفة جدا	أقل من 15 يوم	كل المبلغ
[1.8- 2.6]	ضعيفة	15-30 يوم	غالبية المبلغ
[2.6- 3.4]	متوسطة	31-45 يوم	نصف المبلغ
[3.4- 4.2]	عالية	46-60 يوم	جزء صغير من المبلغ
[4.2- 5]	عالية جدا	أكثر من 60 يوم	لاشيء

ب- مقياس ليكارت الرباعي: إن الهدف من هذه المعادلة هو معرفة حدود مجال كل خيار من الخيارات التي يحتويها مقياس ليكارت الرباعي، وبالتطبيق نجد:

المدى= 4-1= 3 ومنه فإن المجال يساوي إلى: 4/3= 0.75 ومن ثم يمكن وضع الخيارات سواء بالنسبة للمدة أو النسب المئوية على النحو التالي:

المجال	الزمن	النسب
[1- 1.75]	دائما	أقل من 20%
[1.75- 2.5]	غالبا	20%- 60%
[2.5- 3.25]	أحيانا	61%- 80%
[3.25- 4]	إطلاقا	أكبر من 80%

3-2-1 أهمية القطاع الخاص بالنسبة للبنوك العمومية

يعتبر القطاع الخاص بولاية أم البواقي قطاعا مهما لدعم و تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالولاية، حيث يعتمد هذا القطاع بشكل كبير على التمويل المقدم من البنوك العمومية بالولاية من أجل بقاءه واستمراريته، الأمر الذي أدى إلى خلق علاقة بين هذه البنوك ومؤسسات القطاع الخاص بالولاية. وبهدف التعرف على مدى الاهتمام بمؤسسات القطاع الخاص من طرف بنوك عينة الدراسة، نستعرض الجدول التالي المتحصل عليه من تفريغ استمارات الاستبيان.

الجدول رقم (04): حصة القطاع الخاص في حجم الودائع والقروض البنكية لدى بنوك عينة الدراسة

الإجابات / المتغير	أقل من 20%		20%-60%		61%-80%		أكثر من 81%		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
حصة القطاع الخاص في حجم الودائع	14	25.5	19	34.5	12	21.8	10	18.2	2.33	1.05	20% - 60%
حصة القطاع الخاص من حجم القروض	3	5.5	26	47.3	6	10.9	20	36.4	2.78	1.01	61% - 80%

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أنه بالنسبة لحصة القطاع الخاص في حجم الودائع البنكية بالوكالات البنكية محل الدراسة هي في الغالب متوسطة تقع بين 20%–60% ، وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغة 2.33، لكن هناك اختلاف كبير بين أراء المستجوبين حول ذلك، وذلك بانحراف معياري قدره 1.05، هذا ونلاحظ أيضا من خلال الجدول أن حصة القطاع الخاص من حجم القروض البنكية هي الأخرى عالية حيث تقع بين 61%–80% وذلك متوسط حسابي قدره 2.78 وانحراف معياري قدره 1.01 .

الجدول رقم (05): أهداف البنوك من تمويل مستثمري القطاع الخاص

الإجابات / المتغير	نعم		لا	
	التكرار	%	التكرار	%
زيادة ربحية البنك	42	76.4	13	23.6
الرفع من تنافسية البنك	24	43.6	31	56.4
التنويع في محفظة البنك للتقليل من مخاطر الإقراض	36	65.5	19	34.5
إعطاء صورة جيدة عن البنك	22	40	33	60
تطوير وتنمية مؤسسات القطاع الخاص	36	65.5	19	34.5

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

من خلال الجدول رقم (05) يتضح لنا أن أهم هدف تسعى إليه البنوك من وراء تمويلها لمستثمري القطاع الخاص هو زيادة ربحيتها، حيث بلغت نسبة هذا الهدف 76.4٪ في حين 23.6% من المستجوبين يقَرون بعدم أهميته.

3-2-2 طبيعة القروض والآليات البنكية المقترحة لتمويل مستثمري القطاع الخاص

بعد التعرف على مدى أهمية مؤسسات القطاع الخاص بالنسبة للبنوك العمومية، نتعرف الآن على طبيعة القروض والآليات المقترحة من بنوك عينة الدراسة لتمويل القطاع الخاص، وهذا من خلال تحليلنا للجداول التالية.

الجدول رقم (06): طبيعة القروض المصرفية التي تمنحها بنوك أم البواقي لمستثمري القطاع الخاص

المستوى / المتغير	ضعيفة جدا		ضعيفة		متوسطة		عالية		عالية جدا		المتوسط	الإنحراف	الإتجاه
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	الحسابي	المعياري	العام
قروض الإستغلال	14	25.5	7	12.7	18	32.7	14	25.5	2	3.6	2.69	1.21	متوسطة
قروض الإستثمار	3	5.5	6	10.9	22	40	16	29.1	8	14.5	3.36	1.04	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

من خلال الجدول رقم (06) يتضح لنا أن ما تم منحه من "قروض الاستغلال" لمستثمري القطاع الخاص من طرف الوكالات البنكية بالولاية يعتبر متوسطا، وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.69، وهناك اختلاف كبير جدا بين أراء أفراد عينة الدراسة حول كونه متوسطا وذلك بانحراف معياري قدره 1.21. كما يتضح من خلال نفس الجدول أن ما تم منحه من "قروض الاستثمار" للقطاع الخاص في الولاية يعتبر عاليا وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.36، وهناك اختلاف كبير جدا بين أراء أفراد عينة الدراسة حول كونه ضعيفا وذلك بانحراف معياري قدره 1.04.

الجدول رقم (07): بيان مدى استفادة القطاع الخاص من قروض الاستثمار المتوسطة والطويلة الأجل

المستوى / المتغير	ضعيفة جدا		ضعيفة		متوسطة		عالية		عالية جدا		المتوسط	الإنحراف	الإتجاه
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	الحسابي	المعياري	العام
قروض متوسطة الأجل	1	1.8	0	0	31	56.4	18	32.7	5	9.1	3.47	0.74	عالية
قروض طويلة الأجل	15	27.3	27	49.1	8	14.5	2	3.6	3	5.5	2.11	1.03	ضعيفة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول رقم (07)، يتضح جليا أن نسبة منح البنوك محل الدراسة للقروض المتوسطة الأجل لمستثمري القطاع الخاص تعتبر عالية، وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغة 3.47، وهناك اختلاف على كونها متوسطة وذلك بانحراف معياري قدره 0.74 . أما بالنسبة للقروض طويلة الأجل المقدمة من هذه

الوكالات البنكية لمستثمري ولاية أم البواقي، فهي تعد ضعيفة بمتوسط حسابي قدره 2.11، وهناك اختلاف كبير بانحراف معياري قدره 1.03 .

أما فيما يتعلق بمدى استفادة مؤسسات القطاع الخاص من التمويل البنكي القصير الأجل وهذا حسب حجم المؤسسة، فيمكن ابرازه في الجدول الموالي، وللإشارة فإن ولاية أم البواقي لا تحتوي على أية مؤسسة خاصة كبيرة الحجم والتي توظف أكثر من 250 عاملا، بالتالي فكل مؤسسات القطاع الخاص المنتشرة بالولاية هي من النوع المتوسط، والصغير، والصغير جدا ، لذا سيتم التعامل مع هذا النوع من المؤسسات على أساس أنه هو الممثل لمؤسسات القطاع الخاص بالولاية دون التطرق للمؤسسات الكبيرة.

الجدول رقم (08): مدى استفادة القطاع الخاص من قروض الاستغلال حسب حجم المؤسسة

المستوى / المتغير	ضعيفة جدا		ضعيفة		متوسطة		عالية		عالية جدا		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	التكرار	%	تكرار	%			
مؤسسة متوسطةME	19	34.5	7	12.7	12	21.8	15	27.3	2	3.6	2.53	1.31	ضعيفة
مؤسسة صغيرةPE	16	29.1	4	7.3	16	29.1	15	27.3	4	7.3	2.76	1.33	متوسطة
مؤسسة صغيرة جداTPE	18	32.7	3	5.5	19	34.5	12	21.8	3	5.5	2.62	1.29	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

من خلال الجدول رقم (08) الموضح أعلاه، يتضح أنه بالنسبة لاستفادة المؤسسات المتوسطة الحجم ME من قروض الإستغلال فإن 34.5% من أفراد عينة الدراسة يعتبرون إستفادتها ضعيفة وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغ 2.53، وهناك إختلاف كبير جدا بين أراء أفراد عينة الدراسة حول كونه ضعيفا وذلك بانحراف معياري قدره 1.31 . وفيما يخص إستفادة المؤسسات الصغيرة PE من قروض الإستغلال فإنه يعتبر متوسطا وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغ 2.76، وهناك إختلاف كبير جدا بين أراء المستجوبين حول كونه متوسطا وذلك بانحراف معياري قدره 1.33 . أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة جدا TPE فإنه يعتبر متوسطا وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغ 2.62، وهناك إختلاف كبير جدا بين أراء أفراد عينة الدراسة حول كونه متوسطا وذلك بانحراف معياري قدره 1.29 .

الجدول رقم (09): مدى استفادة القطاع الخاص من قروض الاستثمار حسب حجم المؤسسة

المستوى / المتغير	ضعيفة جدا		ضعيفة		متوسطة		عالية		عالية جدا		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
مؤسسات متوسطةME	18	32.7	8	14.5	11	20	15	27.3	3	5.5	2.58	1.34	ضعيفة
مؤسسات صغيرة PE	9	16.4	19	34.5	10	18.2	12	21.8	5	9.1	2.73	1.23	متوسطة
مؤسسة صغيرة جدا TPE	16	29.1	7	12.7	5	9.1	22	40	5	9.1	2.87	1.44	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم (09)، أنه فيما يخص استفادة المؤسسات المتوسطة الحجم ME من هذا النوع من القروض البنكية فإن 32.7% من أفراد عينة الدراسة يعتبرون استفادتها من قروض الاستثمار ضعيفة، وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغ 2.58، وهناك اختلاف كبير جدا بين أراء أفراد عينة الدراسة حول كونه ضعيفا، وذلك بانحراف معياري قدره 1.34 . وفيما يخص استفادة المؤسسات الصغيرة PE من قروض الاستثمار فإنها تعتبر متوسطة وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغة 2.73، وهناك اختلاف كبير جدا على كونها متوسطة وذلك بانحراف معياري قدره 1.23 . أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة جدا TPE فإنها متوسطة وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.87، وانحراف معياري قدره 1.44 .

أما فيما يلي سنتعرف على طبيعة مؤسسات أو مشاريع القطاع الخاص المستهدفة من بنوك عينة الدراسة وهذا حسب معيار أقدمية أو حداثة المؤسسة.

الجدول رقم (10): بيان المؤسسات المستهدف تمويلها حسب معيار أقدمية وحداثة المؤسسة

المؤسسات المستهدفة أكثر من البنك	مؤسسات في مرحلة الإنطلاق En phase de démarrage		مؤسسات في مرحلة التوسع En phase d'extension		المجموع		المنوال
	تكرار	%	التكرار	%	تكرار	%	
الإستفادة من قروض	35	63.6	20	36.4	55	100	مؤسسات في مرحلة الإنطلاق

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

من خلال الجدول أعلاه الحامل لرقم (10) نلاحظ أن الخطط المستقبلية والسياسة الائتمانية لهذه البنوك متمركزة أكثر نحو تمويل مؤسسات في مرحلة الانطلاق، بمعنى تمويل خلق مشاريع استثمارية جديدة لتطوير القطاع الخاص وخلق مناصب شغل إضافية،

ويتضح ذلك في كون أن ما نسبتهم 63.3% يستهدفون في تمويلهم المؤسسات أو الاستثمارات حديثة النشأة، في حين أن 36.4% المتبقية من أفراد عينة الدراسة يرون أن البنوك تستهدف تمويل دورة الاستثمار أي المؤسسات التي تبحث عن التوسع أكثر في أنشطتها.

الجدول رقم (11): بيان مؤسسات القطاع الخاص الممولة حسب طبيعة قطاع النشاط

الإجابات / المتغير	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الصناعية	26	47.3	29	52.7	55	100
التجارية	6	10.9	49	89.1	55	100
الفلاحية	15	27.3	40	72.7	55	100
الخدمية	33	60	22	40	55	100
أخرى	13	23.6	42	76.4	55	100

المصدر: من إعداد الباحثتين على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه رقم (11) أن المؤسسات التي تنشط في قطاع الخدمات (لخدمية) هي أكثر الأنشطة تمويلا من طرف البنوك وذلك بنسبة 60%، تليها في المرتبة الثانية الإستثمارات أو المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعة بنسبة 47.3%، ثم الأنشطة المتعلقة بقطاع الفلاحة بنسبة 27.3%، ثم قطاع التجارة وبعض الأنشطة الأخرى في ذيل الترتيب بنسب 10.9% و 23.6% على الترتيب. والذي يفسر حسب بعض الإطارات البنكية المستجوبة بالطلب الكبير من مستثمري القطاع الخاص بالولاية على تمويل إستثمارات في قطاع التجارة ونقل المسافرين والبضائع وغيرها من الأنشطة الخدمية الأخرى مقارنة بالطلب على القروض لصالح أنشطة صناعية والتي تتميز بالخطورة أو شدة المنافسة من السلع الوطنية والأجنبية خاصة الصينية منها.

أما فيما يخص مدى استخدام هذه البنوك لتقنية القرض الإيجاري (LEASING) كتقنية حديثة للتمويل، فيمكن التعرف على ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): إستخدام البنوك لتقنية القرض الإيجاري

الإجابات / المتغير	نعم		لا		المنوال
	التكرار	%	التكرار	%	لا (عدم إستخدام البنوك قروض الإيجار)
إستخدام البنوك لقروض الإيجار	24	43.6	31	56.4	

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

من خلال الجدول رقم (12) الذي يبين لنا مدى استخدام الوكالات البنكية محل الدراسة لقروض الإيجار في تمويل مشاريع القطاع الخاص بالولاية، وهذا باعتبارها آلية حديثة الاستخدام في البنوك تتميز بعدة خصائص إيجابية مقارنة بالآليات التقليدية في التمويل البنكي. ويتضح لنا من خلال هذا الجدول أن 56.4% من هذه الوكالات البنكية لا تستخدم تقنية القرض الإيجاري، وحسب إجابات أفراد عينة الدراسة فإن 43.6% فقط هي من تستخدم هذه التقنية.

أما فيما يخص طبيعة المستفيدين من هذا النوع من التمويل حسب قطاع النشاط فيتضح لنا من خلال الجدول الموالي رقم (13) أن المستثمرين الذين ينشطون في القطاع التجاري هم الأكثر استفادة من قروض الإيجار بنسبة 62.5%، يليهم في الترتيب قطاع الفلاحة بنسبة 16.7%، ثم قطاع الصناعة بنسبة 12.5%، وفي الأخير قطاع الخدمات بنسبة 8.3%.

الجدول رقم (13): بيان المستثمرين الأكثر استفادة من قروض الإيجار حسب قطاع النشاط

المستوى / المتغير	الصناعية		التجارية		الفلاحية		الخدمية		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الإستفادة من قروض الإيجار	**3**	**12.5**	**15**	**62.5**	**4**	**16.7**	**2**	**8.3**	**24**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد لى مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

3-2-3 صعوبات ومشاكل التمويل البنكي للقطاع الخاص

تواجه البنوك العمومية في تمويلها للقطاع الخاص بالولاية العديد من المشاكل يمكن تلخيصها فيما يلي:

الجدول رقم (14): الأسباب الكابحة والمعيقة لعملية تمويل البنوك للقطاع الخاص

المستوى / المتغير	ضعيف جدا		ضعيف		متوسطة		عالي		عالي جدا		متوسط	إنحراف	إتجاه
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	حسابي	معياري	عام
الجدوى الإقتصادية للمشاريع غير جيدة وغير مشجعة وأحيانا غير واقعية وعدم وضوح الرؤية المستقبلية للمؤسسة	0	0	5	9.1	12	21.8	28	50.9	10	18.2	3.78	0.85	عالي
عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على تقديم الضمانات الكافية	0	0	0	0	9	16.4	23	41.8	23	41.8	4.25	0.72	عالي جدا
محدودية رأسمال (الأموال الخاصة) والقدرة على التمويل الذاتي	1	1.8	3	5.5	29	52.7	15	27.3	7	12.7	3.44	0.85	عالي
تعثر القروض وتأخر المستثمرين أو إمتناعهم عن تسديد الأقساط في الآجال	3	5.5	0	0	20	36.4	21	38.2	11	20	3.67	0.98	عالي
عدم مسك الدفاتر المحاسبية وعدم قدرة البنك على الإحاطة بالمركز المالي للمؤسسة بسبب عدم مصداقية القوائم المالية المقدمة	0	0	17	30.9	23	41.8	7	12.7	8	14.5	3.11	1.01	متوسط
خطورة الإستثمارات المطلوب تمويلها والإقبال على أنشطة تتميز بالمنافسة الشديدة	0	0	1	1.8	16	29.1	24	43.6	14	25.5	3.93	0.79	عالي
نقص التكوين والخبرة وغياب الفكر المقاولي وثقافة التسيير لدى المستثمرين	4	7.3	4	7.3	5	9.1	24	43.6	18	32.7	3.87	1.17	عالي
التغير المستمر في إدارة المؤسسة	6	10.9	19	34.5	15	27.3	9	16.4	6	10.9	2.82	1.17	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

من خلال الجدول رقم (14) المتعلق بالأسباب التي تشكل كابحا قويا ومعيقا لعملية التمويل البنكي للقطاع الخاص في ولاية أم البواقي، فإنه وبالنسبة لكون "**الجدوى الإقتصادية للمشاريع غير جيدة وغير مشجعة وأحيانا غير واقعية وعدم وضوح الرؤية المستقبلية للمؤسسة**" فإنها تعتبر سببا ومشكلا قويا في كبح التمويل البنكي لمستثمري القطاع الخاص بالولاية، وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغة 3.78، وذلك بانحراف معياري قدره 0.85 . كما يتضح جليا أنه في حالة **عدم قدرة مستثمري القطاع الخاص على تقديم الضمانات الكافية** للبنك فإن ذلك يعتبر سببا قويا جدا في كبح عملية تمويل البنك لهؤلاء المستثمرين، وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغ 4.25 وذلك بانحراف معياري قدره 0.72 . أما بالنسبة **لمحدودية رأس المال والقدرة على التمويل الذاتي**، نجد أن هذا السبب عالي التأثير، وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغة 3.44 وهناك إختلاف بين أراء أفراد عينة الدراسة حول ذلك وذلك بانحراف معياري قدره 0.85 ، الأمر الذي يدل على أنه يجب أن يتوفر المستثمر على الأقل على الحد الأدنى من الأموال الخاصة حتى يتمكن البنك من تمويله، إذ لا

يمكن أن يقوم البنك بتمويل مشروع 100% دون أن تكون هناك مساهمة شخصية من صاحب المشروع. وبالنسبة **لتعثر القروض وتأخر المستثمرين أو امتناعهم عن تسديد الأقساط في الآجال**، فإنه سبب قوي هو الآخر وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغة 3.67، وذللك بانحراف معياري قدره 0.98 .

كما نلاحظ من نفس الجدول أنه وبالنسبة **لعدم مسك مستثمري القطاع الخاص الدفاتر المحاسبية وعدم قدرة البنك على الإحاطة بالمركز المالي للمؤسسة بسبب عدم مصداقية القوائم المالية المقدمة**، فإن 41.8% من أفراد عينة الدراسة يعتبرونه عامل له تأثير بسيط أو متوسط في كبح عملية تمويل البنوك للقطاع الخاص بولاية أم البواقي، وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغة 3.11، وذلك بانحراف معياري قدره 1.01 . كما يتضح أيضا أنه بالنسبة لعامل "**خطورة الاستثمارات المطلوب تمويلها والإقبال على أنشطة تتميز بالمنافسة الشديدة**" فإنه يعتبر عاملا قويا في كبح عملية التمويل البنكي للقطاع الخاص في الوكالات البنكية محل الدراسة، وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغة 3.93، وذلك بانحراف معياري قدره 0.79. ويعتبر **نقص التكوين والخبرة وغياب الفكر المقاولاتي وثقافة التسيير لدى هؤلاء المستثمرين** عاملا عالي التأثير في كبح التمويل البنكي لهؤلاء المستثمرين، وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغة 3.87 وذلك بانحراف معياري قدره 1.17 . أما بالنسبة **للتغيير المستمر في إدارة المؤسسة** فإن هذا العامل وكما هو موضح في الجدول (14) متوسط التأثير في كبح عملية التمويل البنكي لمستثمري القطاع الخاص بولاية أم البواقي، وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغة 2.82 وذلك بانحراف معياري قدره 1.17 .

الجدول رقم (15): بيان قيام البنك بإعادة تمويل القطاع الخاص مستقبلا في حال وقوع مشاكل معهم

المستوى / المتغير	دائما		غالبا		أحيانا		إطلاقا		المتوسط	الإنحراف	الإتجاه
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	حسابي	المعياري	العام
تمويل القطاع الخاص مستقبلا في حالة وقوع مشاكل معه	3	5.5	2	3.6	30	54.5	20	36.4	3.22	0.76	أحيانا

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS version 20

نلاحظ من خلال الجدول (15) أنه لا يتم تمويل مستثمري القطاع الخاص مستقبلا في حالة وقوع مشاكل مع البنك إلا في بعض الأحيان، وهو ما يتضح من خلال قيمة المتوسط الحسابي البالغة 3.22، وذلك بانحراف معياري قدره 0.76، إذ يتضح من الجدول أن 54.5% من أفراد عينة الدراسة يتفقون على أنه في بعض الأحيان من الممكن أن يقوم البنك مستقبلا بتمويل مستثمري القطاع الخاص حتى وإن سبق وأن وقعت بينه وبينهم مشاكل عدم السداد، ويرى نسبة قليلة من المستجوبين ممثلة في 3 أفراد (5.5%) أن ذلك دائم الحدوث، وما عددهم 2 من المستجوبين أي 3.6% أنه غالبا ما يعاد تمويلهم في هكذا حالات، إلا أن نسبة كبيرة تمثل 36.4% ترى أن إعادة تمويلهم مرة أخرى أمر مستحيل.

الخاتمة

تسعى البنوك الناشطة بولاية أم البواقي كباقي البنوك العمومية الأخرى الموجودة بباقي الولايات إلى تشجيع وتطوير القطاع الخاص من خلال القروض التي يتم منحها لمستثمري القطاع الخاص. وتبدي البنوك اهتماما جديا لتمويل مؤسسات القطاع الخاص بالولاية، إلا أن هذا الاهتمام تواجهه العديد من الصعوبات التي تحد دون استفادة مستثمري هذا القطاع من التمويل اللازم والكافي. وقد خلص هذا البحث إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- أن حصة القطاع الخاص بولاية أم البواقي عبارة عن نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME، تنعدم فيه المؤسسات الكبيرة الحجم، وأغلبه مؤسسات صغيرة جدا من حيث الحجم.
- تمثل حصة القطاع الخاص من القروض البنكية نسبة هامة من الحجم الإجمالي للقروض الممنوحة.
- مستوى العرض من القروض المتوسطة الأجل أعلى بكثير عما هو عليه بالنسبة للقروض الطويلة الأجل.
- استفادة المؤسسات المتوسطة الحجم من قروض الاستغلال والاستثمار ضعيفة، أما الصغيرة والصغيرة جدا فإن استفادتها من ذلك متوسطة، ويفسر ذلك الضعف بالعدد

القليل لهذا النوع من المؤسسات بالولاية، مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والصغيرة جدا التي تسيطر على النسيج الاقتصادي للقطاع الخاص بالولاية.

- تستهدف البنوك محل الدراسة تمويل إنشاء مؤسسات جديدة عوض تمويل مؤسسات قائمة.
- تستهدف البنوك محل الدراسة تمويل قطاع التجارة والخدمات على حساب باقي القطاعات، وذلك بنسبة 89.1%، والذي يفسر بضعف المخاطر وتحقيق أرباح في وقت قصير في هذا النوع من الأنشطة مقارنة مع القطاع الصناعي الذي يتميز بمخاطرة كبيرة وأرباح أقل تحقق على المدى المتوسط أو الطويل.
- نسبة استخدام البنوك للقرض الإيجاري بلغت 43.6% فقط، والمؤسسات المتوسطة الحجم هي المستفيد الأكبر من هذا العرض. ومن ناحية أقدميه وحداثة المؤسسة فإن المؤسسات القديمة هي المستفيد الأكبر بنسبة 75%. أما من ناحية القطاع فإن المؤسسات الناشطة في قطاع الخدمات هي الأكثر استفادة من هذا النوع من القروض.
- هناك العديد من العوامل والأسباب التي تكبح عملية التمويل البنكي لمستثمري القطاع الخاص بولاية أم البواقي، وهي تتفاوت بين التأثير القوي جدا والمتوسط، ويعتبر مشكل نقص الضمانات البنكية الكافية أكثر العوامل كبحا لعملية التمويل هذه، يليها في الترتيب خطورة الاستثمارات المطلوب تمويلها والإقبال على أنشطة تتميز بالمنافسة الشديدة، ثم في المرتبة الثالثة نقص التكوين والخبرة وغياب الفكر المقاولاتي وثقافة التسيير لدى المستثمرين.

الملحق: استمارة الاستبيان الموجه للبنوك العمومية الناشطة بولاية أم البواقي

تحية طيبة وبعد،

تحضيرا منا لإنجاز بحث علمي في العلوم الإقتصادية حول موضوع "....."، نرجوا منكم الإجابة على الأسئلة الواردة في هذا الإستبيان، وأحيطكم علما بأن جميع البيانات ستعامل بسرية تامة لاستعمالها لأغراض البحث العلمي فقط.

نرجوا أن تتم عملية تعبئة هذه الإستمارة من طرف مدير الوكالة البنكية ورئيس أو إطار بمصلحة القروض على مستوى الوكالة، مع سابق الشكر والإحترام.

الباحثتين: طورش زينب وإلهام بوجعدار

1- إسم البنك:

◯ **CNEP–Banque** ◯ **BEA** ◯ **BDL** ◯ **BADR** ◯ **BNA** ◯ **CPA**

2- حصة القطاع الخاص في حجم الودائع لدى بنككم هي:

أقل من 20% ◯ من 20% إلى 60% ◯ من 61% إلى 80% ◯ أكثر من 81% ◯

3- حصة القروض الموجهة للقطاع الخاص:

أقل من 20% ◯ من 20% إلى 60% ◯ من 61% إلى 80% ◯ أكثر من 81% ◯

4- ما هو هدفكم من الإهتمام بتمويل مؤسسات القطاع الخاص ؟

زيادة ربحية البنك ◯ الرفع من تنافسية البنك ◯ التنويع في محفظة البنك للتقليل من مخاطر الإئتمان ◯

إعطاء صورة جيدة عن البنك ◯ تطوير وتنمية القطاع الخاص ◯

ا. **طبيعة القروض والآليات البنكية المقترحة لتمويل مستثمري القطاع الخاص**

5- أشر على شدة العرض من القروض الممنوحة من البنك لمستثمري القطاع الخاص

نوع القرض	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا
قروض الإستغلال					
قروض الإستثمار					

6- أشر على نوع قروض الإستثمار الأكثر تقديما من وكالتكم؟

نوع قرض الإستثمار	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا
قروض متوسطة الأجل					
قروض طويلة الأجل					

7- أشر على مدى الإستفادة من قروض الإستغلال من مؤسسات القطاع الخاص حسب حجمها

نوع المؤسسة	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا
متوسطة[1]					
صغيرة[2]					
صغيرة جدا[3]					

8- أشر على مدى الإستفادة من قروض الإستثمار من مؤسسات القطاع الخاص حسب حجمها

نوع المؤسسة	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا
متوسطة					
صغيرة					
صغيرة جدا					

9- ما هي المؤسسات المستهدفة بشكل رئيسي حسب معيار أقدمية وحداثة المؤسسة؟

مؤسسات في مرحلة الإنطلاق ◯ مؤسسات في مرحلة التوسع ◯

10- ما هي المؤسسات الممولة بشكل رئيسي حسب قطاع النشاط؟

المؤسسات الصناعية ◯ تجارة ◯ فلاحية ◯ خدمية ◯ أخرى ◯

11- ما هي المؤسسات المستهدفة بشكل رئيسي حسب الحجم ؟

الكبيرة ◯ المتوسطة ◯ الصغير ◯ الصغيرة جدا ◯

12- هل يقدم بنككم قروض الإيجار ؟ (إذا كانت الإجابة هي "نعم" أجب على الأسئلة من 23 إلى 25)

نعم ◯ لا ◯

13- حسب معيار حجم المؤسسة، من هم المستثمرون الأكثر إستفادة من قروض الإيجار؟

الكبيرة ◯ المتوسطة ◯ الصغيرة ◯ الصغيرة جدا ◯

14- حسب معيار أقدمية وحداثة المؤسسة، من المستثمرون الأكثر إستفادة من قروض الإيجار ؟

مؤسسات في مرحلة الإنطلاق ◯ مؤسسات في مرحلة التوسع ◯

15- حسب طبيعة القطاع النشاط، من هم المستثمرون الأكثر إستفادة من قروض الإيجار ؟

المؤسسات الصناعية ◯ تجارة ◯ فلاحية ◯ خدمية ◯ أخرى ◯

---

[1]- **المؤسسة المتوسطة (ME):** توظف بين 50- 250 **عاملا**، **ولا** يتعدى **رقم** أعمالها **السنوي** 2 مليار دينار **جزائري أو لا** يتعدى **مجموع** حصيلتها السنوية 500 مليون دينار **جزائري**.

[2]- **المؤسسة الصغيرة (PE):** توظف بين 10- 49 **عاملا**، **ولا** يتجاوز **رقم** أعمالها **السنوي** 200 مليون دينار **جزائري أو لا** يتجاوز **مجموع** حصيلتها السنوية 100 مليون دينار **جزائري**.

[3]- **المؤسسة الصغيرة جدا (TPE):** توظف بين 1- 9 **عمال**، ولها **رقم أعمال أقل من** 20 مليون دينار جزائري **أو لن** يكون **مجموع** حصيلتها السنوية **لا** يتجاوز 10 ملايين دينار **جزائري**.

16- هل يراعي البنك في إتخاذه قرار منح التمويل التناسب بين حجم الإستثمار وحجم التمويل الممنوح؟

دائما ◯ في أغلب الأحيان ◯ في بعض الأحيان ◯ إطلاقا ◯

17- هل تعرضتم سابقا إلى تعثر ديونكم (القروض) الممنوحة لمستثمري القطاع الخاص ؟

دائما ◯ في أغلب الأحيان ◯ في بعض الأحيان ◯ إطلاقا ◯

VII. صعوبات ومشاكل التمويل البنكي للقطاع الخاص

18- حدد مدى أهمية كل سبب من الأسباب التالية في كونه يشكل كابحا قويا ومعيقا لعملية تمويلكم للقطاع الخاص ؟

العائق	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	عال	عال جدا
الجدوى الإقتصادية للمشاريع غير جيدة وغير مشجعة وأحيانا غير واقعية وعدم وضوح الرؤية المستقبلية للمؤسسة					
عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على تقديم الضمانات الكافية					
محدودية رأسمال (الأموال الخاصة) والقدرة على التمويل الذاتي					
تعثر القروض وتأخر المستثمرين أو إمتناعهم عن تسديد الأقساط في الآجال					
عدم مسك الدفاتر المحاسبية وعدم قدرة البنك على الإحاطة بالمركز المالي للمؤسسة بسبب عدم مصداقية القوائم المالية المقدمة					
خطورة الإستثمارات المطلوب تمويلها والإقبال على أنشطة تتميز بالمنافسة الشديدة					
نقص التكوين والخبرة وغياب الفكر المقاولي وثقافة التسيير لدى المستثمرين					
التغير المستمر في إدارة المؤسسة					

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الرابع / ديسمبر 2016

Mila Univ center. Publish. Co..

التغيير كأسلوب لتفعيل الابتكار في المؤسسات الجزائرية

The change as a way to activate innovation in the Algerian institutions

د. زين يونس
جامعة حمة لخضر - الوادي - الجزائر

د. بوحديد ليلى
جامعة باتنة 1 - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/07/24 تاريخ قبول النشر: 2016/12/06

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار النظري للابتكار، والتطرق إلى المفاهيم النظرية حول التغيير وإدارة التغيير، وإظهار التغيير كضرورة ملحة للمؤسسات الجزائرية والفرق بين التغيير والابتكار، وإبراز مساهمة التغيير في تفعيل الابتكار في المؤسسات الجزائرية.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أنه لكي يساهم التغيير في تفعيل الابتكار في المؤسسات الجزائرية يجب إتباع مجموعة من الخطوات أهمها: ضرورة اعتماد استراتيجية شاملة للتغيير، تغيير الثقافة السائدة، ضرورة العمل وفق الحس الاقتصادي، الذهنية العلمية في التعامل مع المشاكل، ضرورة توطيد العلاقة ما بين المؤسسات الجزائرية والجامعات ومراكز البحث، ضرورة تبني استراتيجية ابتكارية شاملة لمختلف الجوانب المرتبطة بالمؤسسة، تفكير عالمي شامل وعمل محلي.

وتم تقديم مجموعة من التوصيات أبرزها: على المؤسسات الجزائرية إعادة تقييم الذات في ظل الظروف والمتغيرات المتسارعة، وتحديد مواطن القوة والضعف ومعالجة التراكم الزمني للعمليات والأنظمة والسياسات والإجراءات التنظيمية والإدارية، استعداداً لمواجهة أية تحديات طارئة أو متوقعة، وتفعيل دور الابتكار عن طريق التغيير وتجديد القوانين والنظم كإنشاء هيئات تنظيمية تدعم نمو المؤسسات الإبداعية من خلال منح التراخيص الملائمة للنشاطات المختلفة تنظيماً لتلك المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: التغيير، إدارة التغيير، الابتكار، المؤسسات الجزائرية.

Abstract:

This study aims to identify the theoretical framework for innovation, and to address the theoretical concepts about the change and the management of change, and change is a matter of urgency to show the Algerian institutions and the difference between change and innovation, and to highlight the contribution of the change in the activation of innovation in the Algerian institutions.

The study found a number of findings, including: that in order to contribute to the change in the activation of innovation in the Algerian institutions must follow a series of steps, including: the need to adopt a comprehensive strategy to change, to change the prevailing culture, the need to act in accordance with economic sense, the scientific mind in dealing with the problems, the need strengthen the relationship between the Algerian institutions, universities and research centers, the need to adopt innovative comprehensive strategy for the various aspects associated with the institution, a comprehensive global thinking and local action.

A set of recommendations has been provided including: the Algerian institutions should review its self-assessment under the circumstances and changes rapidly, and to identify strengths and weaknesses and address the accumulation schedule of operations, regulations, policies and organizational and administrative procedures, prepared to face any unexpected challenges or unexpected, and activating the role of innovation through change and renewal of the laws and regulations such as establishing regulatory bodies to support the growth of innovative enterprises through the granting of appropriate licenses for various activities organized for those institutions.

Key words: *Change, change management, innovation, Algerian institutions.*

مقدمة:

إن التطور السريع الحاصل اليوم في بيئة منظمات الأعمال يفرض عليها التغير والتحول لكسب رهان التنافسية والبقاء، من هذا الواقع، أصبح بقاء المؤسسة ونموها يعتمد بدرجة كبيرة على تحقيقها نتائج تفوق تلك المحققة من طرف المنافسين، وذلك بزيادة فعاليتها والاندماج في حركية الاقتصاد العالمي، أي البحث عن تحقيق الأداء المتميز في عصر التغيير، مما اقتضى حقيقة أن لا خيار أمام المؤسسة إلا التغيير.

يعتبر التغيير كلمة لها مدلول عظيم، فلقد أحبها القادة والعلماء والعظماء ولم يتهرب منها إلا من رضوا بالجمود وعدم مواكبة التجديد والتطوير، ولقد بين الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم أن الإنسان لا يمكن له أن يبني أي حضارة أو يصنع مستقبلاً مالم يغير من نفسه أولاً ثم يسير جاداً لتغيير من حوله، وعندها سوف يشعر بالراحة والنجاح ويجني حصاد عمله، والتغيير هو عملية التحول المدروس والمخطط له من حالة راهنة إلى حالة

أخرى من حالات التطور والتنمية المتوقعة، وهو ردة الفعل التي تتخذها المؤسسات المختلفة لمواجهة التغيير في البيئة المحيطة، والتغيير قد يكون استجابة ونتيجة طبيعية للحراك والنمو الذي يحدث في منظمات الأعمال أو في المجتمعات، وهو حالة طبيعية في حياة الأفراد وكذلك المؤسسات، حيث تعتبر محاولة المجتمعات لإحداث التغيير بمثابة محاولة لإيجاد التوازن البيئي للتغيرات التي تحدث في المناخ.

لقد أصبح الابتكار سمة مميزة في المؤسسات والدول الساعية نحو التقدم، حيث أنّه يقدم لها حلولا مُثلى في عالم يعجّ بالتحدياّت التي فرضها نظام العولمة الجديد، فالتنافس الشّديد بين المؤسسات والتغيّر التقني بالإضافة إلى الثورة المعلوماتية وإلغاء الحواجز التجارية، وضع المؤسسات على المحك الأمر الذي استدعى توفير قدرات ابتكارية قادرة على مواجهة هذه التغيرات المتسارعة، وفي هذه الحالة أصبح الابتكار وظيفة أساسية في المؤسسات الحديثة.

وقد دعت الحاجة إلى الابتكار لاستجابة المؤسّسات والدول له بأشكال مختلفة، حيث توجّه بعضها إلى تدريب الموظّفين على التفكير والممارسة الابتكارية، وأنشأ آخرون فروعًا خاصة تهتمّ بتشجيع الابتكار وتنمية الإبداع، مما أجّج حدّة التنافس بين المؤسّسات والدول على حد سواء، ومن هنا، يمكن أن نعتبر الابتكار وجها آخر أو بعدا جديدا لعملية التغيير.

بناء على ما سبق، سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على مساهمة التغيير في تفعيل الابتكار في المؤسسات الجزائرية.

إشكالية الدراسة:

جاءت هذه الدراسة للتعرف على ماهية الابتكار والتغير وإبراز مساهمة التغيير في تفعيل الابتكار في المؤسسات الجزائرية، وهذا ما يمكن أن نلخصه في مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

كيف يساهم التغيير في تفعيل الابتكار في المؤسسات الجزائرية؟

أهمية الدراسة:

لقد أصبحت الحاجة للتغيير داخل المؤسسات الجزائرية أمراً لا مفرّ منه، فهو أشبه بحاجة الإنسان للماء والهواء حتى تستمر حياته خاصة في عالم تلوح فيه التحدياّت والتقلّبات التي أضحت السمة الغالبة على بيئة العمل اليوم، فقد تقارب العالم وازدادت وتيرة

الحياة وسرعتها وفرضت علينا قيماً جديدة لا تسمح بالخمول والاستقرار أو إهدار الوقت واغتيال الإبداع والمُبدعين، فلا بدّ من استثمار المَواهب وخَلق بيئة تفكير جديدة من أجل النهوض وصناعة المستقبل.

كما يعد الابتكار ضرورة من ضرورات العصر من أجل البقاء في عالم تسوده المنافسة، فالمؤسسات التي تماطل في البدء بعملية الابتكار ستدفع ثمناً باهظاً، يتمثل في خسارة حصتها في السوق وخسارة في الأرباح، فالمنافسة لا تنتظر في عالم تستعر فيه حدة التسابق، ولتتمكن الدول والمؤسسات والأفراد على حد سواء من الاستمرار والنجاح تحت هذه الظروف من الضروري أن يعملوا على تطوير قدرتهم على ملاحظة عمليات الأعمال وإدارتها لدعم الابتكار المستمر.

بناء عليه، تبرز جليا أهمية الدراسة من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالابتكار والتغيير، ومساهمة هذا الأخير في تفعيل الابتكار في المؤسسات الجزائرية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على الإطار النظري للابتكار.
- التطرق إلى المفاهيم النظرية حول التغيير وإدارة التغيير.
- إظهار التغيير كضرورة ملحة للمؤسسات الجزائرية والفرق بين التغيير والابتكار.
- إبراز مساهمة التغيير في تفعيل الابتكار في المؤسسات الجزائرية.

منهج وخطة الدراسة:

استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف متغيرات الدراسة والتي هي الابتكار والتغيير، وذلك بالاعتماد على واقع البيانات والدراسات المتوفرة. بالإضافة إلى الاستعانة بالمواقع الالكترونية.

بناء ما سبق، فقد تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- الإطار النظري للابتكار.
- المفاهيم النظرية حول التغيير وإدارة التغيير.
- التغيير كضرورة ملحة للمؤسسات الجزائرية والفرق بين التغيير والابتكار.
- مساهمة التغيير في تفعيل الابتكار في المؤسسات الجزائرية.

أولا: الإطار النظري للابتكار

سنتطرق في هذا المحور إلى كل من: مفهوم الابتكار وأهميته، مصادره كالآتي:

1- مفهوم الابتكار وأهميته:

إن مفهوم الابتكار (Innovation) هو مفهوم واسع ويشمل كل ما هو جديد ومختلف يميز المؤسسة عن الآخرين ويمنحها دعماً في المركز التنافسي وتحسين الأداء سواء كان الابتكار في مجال المنتوج أم طرق الأداء الإداري أو المالي أو التسويقي أو الإنتاجي، فاستخدام طريقة معالجة للمواد الداخلة في تصنيع المنتوج هو ابتكار أو استخدام طريقة جديدة في تقديم الخدمة للزبون هو ابتكار أو القيام بنشاط تنظيمي جديد هو ابتكار، فالابتكار مرتبط بأي فعل أو شيء جديد من قبل المؤسسة وقد يكون على شكل حل جديد لمشكلة قائمة.[1]

ولقد وردت عدة تعاريف للابتكار أهمها:

- يعرف الابتكار بأنه عملية عقلية ديناميكية تتطلب أن يكون التفكير الابتكارى أحد مدخلاتها لتطوير أفكار جديدة أو خلق استخدامات جديدة للمنتجات القائمة مع التأكيد على أن التجديد يجب أن يكون شيئا أفضل، ويمكن وصف ديناميكية الابتكار بأنها دورة تدور حول الابتكار والتغيير، بحيث لا تكون هذه الدورة خطية.[2]

- ويعرف أيضا بأنه قدرة المؤسسة على التوصل إلى ما هو جديد يضيف قيمة أكبر وأسرع من المنافسين في السوق، أي أن تكون المؤسسة الابتكارية هي الأولى بالمقارنة مع المنافسين في التوصل إلى الفكرة الجديدة أو المفهوم الجديد أو الأولى في التوصل إلى المنتج أو الأولى في الوصول إلى السوق.[3]

- يعرف الابتكار بأنه: الاختراع والتطبيق لممارسات وعمليات وهياكل أو أساليب والتي تمثل حالة جديدة من الفن والتي تسعى لمزيد من الأهداف التنظيمية.[4]

- يعرف الابتكار بأنه: عبارة عن مظهر أساسي من مظاهر أداء المؤسسات والأمم، ذلك أن السبب الرئيسي لأهمية الابتكار هو أنه يسمح للمؤسسات بأن تتفاعل مع التغيرات بسرعة وذلك لتكون قادرة على إيجاد واكتشاف منتجات وأسواق جديدة والحماية من البيئة غير المناسبة، كما أنه في إطار تحليل المصدر المعتمد على الموارد، فإن الابتكار يتحدد كميزة تنافسية مستدامة أيضا.[5]

بناء على التعاريف السابقة، يمكن القول بأن الابتكار هو عملية تطوير أفكار جديدة أو خلق استخدامات جديدة للمنتجات القائمة، حيث يضيف قيمة أكبر وأسرع من المنافسين في السوق.

للابتكار أهمية كبرى في التنمية والاقتصاد حيث يساهم فيما يلي:[6]

- توفير فرص عمل جديدة، حيث تسهم الابتكارات في إنشاء مؤسسات وصناعات وخطوط إنتاج جديدة، وهذا يتطلب الأيدي العاملة، مما يعني فرص عمل جديدة.
- إيجاد أسواق جديدة من خلال المنتجات الجديدة التي تم تطويرها.
- زيادة الإنتاجية وبذلك يكون مصدراً أساسياً للإسهام في تنمية الثروات الوطنية.
- خفض النفقات مثل التوصل إلى منتجات أصغر أو تقديم خدمة أسرع أو عمليات أكثر دقة، وبالتالي جودة أفضل.

وهناك أهمية خاصة للابتكار على مستوى الأفراد المبتكرين أنفسهم وهي:

- يساعد على تحقيق الذات والشعور بالإنجاز والرضا.
- منافع مادية وفرص عمل ووضع مهني أفضل، فالمبتكرون عموماً يحصلون على دخول وأجور أضعاف غير المبتكرين.
- منافع معنوية (تقدير الناس، الشهرة،..الخ).

2- مصادر الابتكار:

يوجد عدد من مصادر الابتكار التي توفر للمؤسسة فرصة للإبداع وابتكار ما هو جديد منها ما يتعلق بالبيئة الخاصة (بيئة الصناعة) ومنها ما يتعلق بالبيئة العامة، وهو بهذا يحاول إبراز دور البيئة في توفير فرص للابتكار ومدى قدرة المؤسسة في الاستفادة من تلك الفرص التي توفرها البيئة الخاصة أو العامة، والبعض منها يمثل تحدياً للمؤسسة يدفعها إلى التشخيص ومن ثم الانطلاق نحو التجديد والابتكار، وفيما يلي أهم مصادر الابتكار:[7]

أ- مصادر الابتكار في البيئة الخاصة (الصناعة):

إن سوق الصناعة وما يحيط بالمؤسسة من ظروف وأحداث وما تواجهه من فرص وتهديدات توفر فرصة للمؤسسة لأن تكون ابتكارية ومتجددة، ويقترح عدد من مصادر الابتكار بهذا الخصوص:

- مصادر الابتكار غير المتوقعة: يمثل هذا المصدر حالة احتمالية أو غير محسوبة مسبقاً بقدر ما تجد المؤسسة نفسها أمام حالة تتطلب التجديد والابتكار ولكنها لا تستطيع التوقع بنجاح أو فشل ما ستقوم به، وكذلك أنها لم تتوقع الحدث الخارجي وهو ما يمثل فرصة فردية، فقد تجد المؤسسة نفسها أمام حالة غير متوقعة تدفعها إلى المبادرة في ابتكار طريقة جديدة لتسويق منتوجها ولكنها غير متأكدة من نجاح أو فشل ما أقدمت عليه من تغيير، مما يجعل فرص النجاح أو الفشل متساوية لديها.

- عدم الكفاية: يشير هذا المصدر من مصادر الابتكار إلى التناقض ما بين الحقيقة أو الواقع وما يجب أن يكون، أي ما بين ما هو كائن وما يجب أن يكون وما بين هذه وتلك يمكن خلق فرصة للابتكار، مثال مؤسسة (Seal-Land) التي واجهت مشكلة الخسائر في شحن البضائع في الميناء مما دفعها إلى استخدام حاويات مغلقة تضمن عدم فقدان البضاعة والمحافظة عليها مما قلل من الهدر والتكاليف وتحسين مركز الربحية لديها.

- الابتكار على أساس الحاجة للعملية ذاتها: يركز على هذا المصدر على أن العملية المراد القيام بها تتطلب القيام بشيء ما مفقود وأن الأفراد يقومون بالدوران حول هذه الحلقة المفقودة دون أن يقوموا بأي شيء اتجاهها، فان الفرصة قد تبدو لشخص ما أو مؤسسة ترغب بعرض هذه الحلقة المفقودة، حيث تكتشف بعض المؤسسات هذه الفرصة وإيجاد الحلقة المفقودة وعرضها على الآخرين. مثال تطوير نوع من الإنزيم يقاوم التلف والذي كانت العمليات الجراحية للعيون بأمس الحاجة إليه والذي كان بمثابة الحلقة المفقودة رغم أن الإنزيم كان موجوداً ولكنه يتلف بسرعة مما دفع إلى تطوير مكونات المنتوج وتجاوز مشكلة التلف.

- التغيرات في الصناعة وهيكل السوق: المؤسسة تكون مستعدة لابتكار السلعة أو الخدمة أو المدخل للأعمال عندما تفرز الصناعة أو السوق مخرجات تجعل فرصة الابتكار متاحة كما حصل لدى مؤسسة جونسون عندما شخصت بوجود حاجة في السوق إلى منتوج يعالج مشكلة الشعر المجعد لدى السود في أمريكا، حيث بادرت إلى تقديم مثل هذا المستحضر الذي يلاءم حاجات واستعمالات هذه الفئة من الزبائن.

ب- مصادر الابتكار في البيئة العاملة:

إن التغيرات والعوامل التي تتصل بالبيئة العامة تعتبر مصادر تدفع المؤسسة إلى الابتكار والتجديد ومن بينها:

- التغيرات السكانية: إن التغيرات الحاصلة في حجم وتركيبة السكان تشجع المؤسسة على التفكير الإبداعي، فالتغيرات في الفئات العمرية السكانية ومستوى التعليم والدخل يمكن أن تخلق فرص للابتكار، حيث التغير سوف يحصل في حاجات وعادات السكانية الشرائية مما يجعل ما كان سائد من منتجات غير ملائم مع ما يطلبه السكان الذين طرأت عليهم تغيرات لا بد من الاستجابة لها.

- التغيرات في الإدراك والأنماط والمعاني المتداولة في المجتمع: إن فرص الابتكار يمكن تطويرها عندما تتغير الافتراضات العامة للمجتمع، فالمواقف والمعتقدات وغيرها يمكن أن تكون مصدر يشحذ همة المؤسسة نحو الابتكار، فعلى سبيل المثال الشعور اتجاه الأكل الذي تحول من التغذية البحتة والبساطة وطلب ما هو ضروري وبأيسر الطرق وأرخصها تحول إلى وجبات جاهزة في بعض المجتمعات وخاصة الغربية، حيث يتم الحصول عليه من محلات السوبر ماركت والاستعانة بكتب الطهي، وهذه العادات أصبحت أكثر شيوعاً من ذي قبل، إضافة إلى التغيير في حجم العائلة وعدد الأطفال وما يصاحبه من إعادة توزيع لدخل العائلة. هذه التغيرات وغيرها من الأنماط الجديدة وعادات التسوق دفعت إلى الابتكار في طرق تقديم الخدمات والمنتوجات الغذائية الجاهزة لأن الفرد أخذ يفكر بالوقت أكثر من ذي قبل.

- المعرفة الجديدة: التقدم في المعرفة العلمية وغير العلمية خلقت منتجات جديدة وأسواق جديدة، فالتقدم الذي يحصل في مجالين مختلفين يدفع أحياناً إلى التكامل باتجاه تكوين قاعدة لمنتوج جديد. مثال ذلك التقدم الذي حصل في مجال الحاسوب ومجال الاتصالات، كذلك الحال فيما يخص المؤسسات العاملة في ميدان البرمجيات الجديدة، حيث تسعى لإنتاج برامج جديدة أسبوعيا أحياناً. هذا الحال خلق الحاجة إلى تحقيق ميزة التقدم التكنولوجي في معدات الحاسوب.

ثانيا: المفاهيم النظرية حول التغيير وإدارة التغيير

يعد التغيير من المصطلحات الجديدة التي لاقت العديد من الاهتمام من قبل الكثير، حيث يعد التغيير نظرة جديدة لتطوير المؤسسات وتنظيمها، وبالتالي، سنتطرق في هذا

المحور إلى كل من: مفهوم التغيير وإدارته، مراحل عملية التغيير في المؤسسة، أساليب ومراحل إدارته.

1- مفهوم التغيير وإدارته:

يقول الله تعالى في محكم تنزيله:{إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ} (الرعد11)، وذلك يعني أن التغيير يحتاج من الإنسان أن تكون لديه إرادة لهذا التغيير. وفي ذلك قال رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ونستون تشرشل "إذا أردت أن تتطور فعليك أن تتغير، وإذا أردت أن تصل إلى أعلى درجات التطور فعليك أن تتغير باستمرار"،[8] وفي ذلك إشارة إلى أن التغيير هو الطريق للتطوير، وأنه عملية مستمرة بحاجة إلى مواكبةٍ وقدرةٍ على التحمّل ومواجهة التحديات.

لم يعد هناك شيء ثابت، إنما الثابت الوحيد هو التغيير، أصبحت هذه المقولة هي السياسة المتبعة لتحديد الاستراتيجيات، وعليه، وردت عدة تعاريف للتغيير، وهي كالآتي:

يعرف التغيير على أنه:"الفعل الذي نتخلى من خلاله على شيء من أجل آخر أو الفعل الذي من خلاله لا يمكن البقاء على نفس الحالة".[9] ويعرف أيضا بأنه:"ناتج الجهد البشري في محاولاته لإصلاح واقعه، وللتغلب على المشاكل والقيود التي تحد من إشباعه لاحتياجاته".[10]

بناء على التعريفين السابقين، يمكن القول أن التغيير هو القدرة على إحداث تحوّل في واقع يُعاني من مشاكل تعيقه عن التطوير بغية تحسينه والمضي به قدما نحو تحقيق أهدافه المستقبلية وهوَ نشاط بـَشريّ واعٍ ومقصودٍ يتميّز بالاستمرارية.

وتصنف طبيعة التغيير على أساس تأثيرها على الأفراد ومستوياتهم المعرفية والإدراكية، قدراتهم العلمية، أدوارهم وسلوكياتهم، وكذا قيمهم إلى التغيير: المتمركز على الهيكل والذي يؤثر على طرق العمل وأنماط العلاقات بين الأفراد وأدوارهم وسيرورة العلاقات والى التغيير المتمركز على التكنولوجيا الذي يؤثر على المعارف، كما يمكن أن يؤثر على طرق الاتصال، الأدوار والسلطات، وأخيرا على التغيير المتمركز على الأفراد وبدوره يؤثر على الأدوار والسلوكات والجوانب النفسية، حيث يعتبر التغيير أمر حتمي وحركة تفاؤلية وعمل مخطط، يتميز بالاستمرارية والشمولية، حيث تتمثل أهداف التغيير في زيادة قدرة المؤسسة على التكيف مع البيئة التي تعمل فيها، وكذا الارتقاء بجودة الخدمة ورضا الأفراد والمجتمع والتخلي عن أنشطة معينة أو بعض الأسواق والموارد

والأساليب داخل المؤسسة، والكشف عن الصراع بهدف إدارته وتوجيهه بشكل يخدم المؤسسة.[11]

ويعد مفهوم إدارة التغيير من المفاهيم الإدارية التي نشأت وتطورت خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وتعتبر عملا مستمرا يهدف إلى زيادة قدرة المؤسسة على إدخال التغييرات، فقد وردت لها عدة تعاريف، وهي كالآتي:

تعرف إدارة التغيير على أنها:"الاستعداد المسبق من خلال توفير المهارات الفنية والسلوكية والإدارية والإدراكية لاستخدام الموارد المتاحة (بشرية، قانونية، مادية وزمانية) بكفاءة وفعالية للتحوّل من الواقع الحالي إلى الواقع المستقبليّ المنشود خلال فترة محدّدة بأقلّ سلبيات مُمكنة على الأفراد والمؤسسات بأقصر وقت وأقل جهد وتكلفة".[12]

وتعرف أيضا على أنها: "محاولة ربط الأنشطة البشرية والمادية ضمن خطة عمل مدروسة تحتوي على الإجراءات الإدارية النموذجية التي تهيمن على التغيير وتقرر اتجاهه ومداه، وهي تهدف إلى تحسين القدرة على التكيف من خلال التوفيق بين خصائصها المتمثلة في الاستهدافية، الواقعية، التوافقية، التفاعلية، المشاركة، الشرعية، الإصلاح والكفاءة".[13]

بناء على التعريفين السابقين، يمكن القول أن إدارة التغيير تعتبر عملية إصلاح تهدف إلى معالجة مظاهر العيوب والأخطاء والقصور داخل المؤسسة ضمن خطة مدروسة دون إلحاق الضرر بها، وتحدث استجابة للإحساس بأهمية التغيير والتطوير من أجل الخروج من واقع مأزوم إلى واقع أفضل لضمان بقاء المؤسسة ورفع مستوى أدائها، وتعتبر من أساسيات التعامل مع العصر وخاصة عند إحداث التغيرات التي تمس المؤسسة أو الأفراد وذلك لمواجهة التحديات الكبيرة في هذا العصر الذي يتسم بسرعة الحركة، وذلك لضمان استمرارية البقاء والنجاح في ظل ما يسُود هذا العالم من منافسة، مما يتطلب فهما خاصا لعملية التغيير وأسبابها وعناصرها والمبادئ السّليمة التي تقوم عليها.

2- مراحل عملية التغيير في المؤسسة:

تقوم المؤسسة بإحداث تغييرات داخلية بعد الإحساس بالضرورة والحاجة لذلك، وينجم هذا الشعور العديد من الدوافع وأسباب التغيير سواء كانت داخلية أو خارجية. ولذا فأول ما يقوم به المسيرون –قبل الشروع في إدارة التغيير– هو تشخيص الأسباب التي أدت بهم إلى التفكير في التغيير ودراستها ثم تحديد نوع التغيير والمجال أو المجالات التي سيطرأ

عليها، بعد ذلك يتم إحداث التجديدات التي سيتم إدخالها على مستوى المؤسسة، ومن ثم يتم تحديد الأسلوب المناسب لإحداث التغيير، وتنتهي عملية التغيير بتقييمها، لذلك فالتغيير يشمل المراحل التالية:[14]

أ- الاتفاق على ضرورة التغيير:

يتم في هذه المرحلة التوصل إلى ما يلي:

- الإحساس بوجود أمر غير مريح في المؤسسة؛
- التعرف بشكل عام على وجود مشكلة؛
- تحديد ما سيتم تغييره من الأفراد؛
- تحديد من سيكون المسؤول على التغيير؛
- الاتفاق على الخطوات التي سيمر بها التغيير؛
- تحديد مشاركة الأفراد؛
- تحديد النتائج المتوقعة؛
- وضع جدول زمني للتغيير.

ب- تشخيص المشكلات:

يشمل تشخيص المشكلات كل عناصر المؤسسة التالية:

- **البيئة الخارجية:** يتم تحليل كافة التهديدات والفرص في البيئة الخارجية الناتجة من العوامل السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية وغيرها من العوامل.
- **المدخلات:** يتم تحليل كافة المعلومات عن موارد المؤسسة، الأفراد، الآلات، وغيرها من العناصر المؤثرة على العمل ومشكلاته.
- **عمليات التحويل:** وتشتمل عمليات التحويل على تحليل العلاقات الاجتماعية والعلاقات بين الأقسام، نظم الإنتاج، التقنيات المستخدمة وإجراءات العمل وكل ما يمكن أن يحول المدخلات إلى مخرجات؛
- **المخرجات:** يتم تشخيص المخرجات من خلال دراسة المشكلات التي تنجم عن مخرجات المؤسسة، وكيف تعمل على خلق مشكلات جديدة.

ج- التخطيط للتغيير:

يتم وضع خطة تشمل الأهداف والنتائج المطلوب تحقيقها في شكل خطوات تنفيذية من خلال وضع ذلك في شكل خطط وجداول زمنية، إضافة إلى ذلك يتم تحديد الموارد والإمكانات التي من شأنها أن تحقق التغيير المطلوب.

د- تنفيذ التغيير:

عند تنفيذ مخطط التغيير، يجب أن يتم الاتصال المستمر بين مختلف الأفراد في المؤسسة، وذلك لقيام المسيرين بإعلام الذين يمسهم التغيير بما يجب فعله وتقديم الإرشادات والنصائح، وكذلك تذكيرهم بأهمية ما يقومون به وإقناعهم بأن دعمهم ومساندتهم هي شرط أساسي لنجاح أهداف التغيير، إضافة إلى ذلك يجب الاستماع لشكاوى وانتقادات الأفراد المنفذين، وكذلك توزيع المسؤوليات على كل المعنيين بالتغيير من مديرين أو مسيرين، مراقبين وأخيراً لأفراد المنفذين، كما يدخل ضمن تنفيذ عملية التغيير أيضا تغيير ثقافة المؤسسة التي تركز على تغيير سلوكات الأفراد، وكذا بيئة العمل للأفراد داخل المؤسسة، وزيادة على ذلك يجب القيام بتغيير نظام المكافآت والحوافز داخل المؤسسة بشكل يسمح بتحسين أداء الأفراد وتخفيض شدة المقاومة والنظرة السلبية اتجاه التغيير.[15]

هـ- تقييم التغيير:

لكي تنجح خطط التغيير تحتاج إلى متابعة ورقابة، ويتضمن التقييم المقارنة بين نتائج وأهداف برنامج التغيير، ويتم ذلك من خلال استخدام المعايير التالية:[16]

- **معايير داخلية:** تتعلق بأساس برنامج التغيير؛
- **معايير خارجية:** تتعلق بكفاءة وفعالية الأفراد قبل وبعد تنفيذ برنامج التغيير؛
- **معايير متعلقة برد فعل المشاركين،** حيث يتم قياس ما يشعر به الأفراد نحو برنامج التغيير التي خضعوا له وتأثروا به.

3- أساليب ومراحل إدارة التغيير:

توجد أساليب عديدة لإدارة التغيير، لعل أهمها:[17]

- **الأسلوب الدفاعي:** وهو محاولة لسد الثغرات وتقليل الأضرار التي يسببها التغيير، وتستخدمه الإدارة التقليدية التي لا تؤمن بضرورة التغيير، لأن ذلك في نظرها أفضل أسلوب لضمان بقاء المؤسسة مع خسائر أقل.

– **الأسلوب الهجومي:** ويتمثل في التنبؤ بالتغيير وتوقع ما سيحدث مستقبلا مع الاستعداد للتعامل مع الظروف الجديدة، ومحاولة الاستفادة من الفرص التي تنتجها، وتجنب التهديدات المتوقع حصولها من خلال المبادرة إلى انجاز إجراءات وقائية استباقية.

بناء على ما سبق، يمكن القول أن الأسلوب الهجومي أفضل من الأسلوب الدفاعي، لأن إتباع المؤسسة للأسلوب الهجومي سيضمن لها الإحاطة بكل جوانب التغيير المتوقعة، وبالتالي، النمو والبقاء دوما في الصدارة، عكس الأسلوب الدفاعي.

أما بالنسبة لمراحل إدارة التغيير، فتمر بثلاث مراحل أساسية يوضحها الجدول رقم (01).

الجدول رقم (01): المراحل الأساسية لإدارة التغيير

المراحل الأساسية لإدارة التغيير	
المرحلة الأولى: إذابة الجليد	– إيجاد الشعور بالحاجة إلى التغيير. – تخفيض المقاومة للتغيير.
المرحلة الثانية: التغيير	– التغيير في الواجبات وأداء الأفراد. – تغيير البناء التنظيمي. – تغيير التقنيات.
المرحلة الثالثة: إعادة التجميد	– تعزيز النتائج. – تقييم نتائج التغيير. – إجراء تعديلات بناءة.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: السكارنة بلال خلف، **التطور التنظيمي والإداري**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 72.

ثالثا: التغيير كضرورة ملحة للمؤسسات الجزائرية والفرق بين التغيير والابتكار

سنتطرق في هذا المحور إلى كل من: التغيير كضرورة ملحة للمؤسسات الجزائرية، الفرق بين التغيير والابتكار، كما يلي:

1– التغيير كضرورة ملحة للمؤسسات الجزائرية:

تواجه المؤسسات الجزائرية اليوم الكثير من المتغيرات المتكررة والمفاجئة، وهذا ما يجعلها أمام ضرورة ملحة ألا وهي التغيير والذي بموجبه تتحول تلك المؤسسات من وضع قائم إلى وضع آخر مستهدف قد يضمن لها البقاء والاستمرارية.[18] وعليه، فإنه من واجب

الإدارة في أي مؤسسة جزائرية ألا تتجاهل دواعي التغيير، بل بالعكس، فعليها أن تقوم بالإعداد له.

وتتجلى الضرورة الملحة للتغيير للمؤسسات الجزائرية في بيئة الأعمال العربية من خلال:[19]

– العلاقة الوطيدة بين التنظيم والبيئة المتواجد بها، وعليه فإن أي تغيير في البيئة المحيطة بالتنظيم لابد وأن يصاحبه انعكاس على التنظيم.

– يعتمد التنظيم في جانب من عملياته على موارد يحصل عليها من تنظيمات أخرى، هذا ما يحتم عليه إحداث تغيير وتعديل في أوضاعه التنظيمية بما يتوافق مع التنظيمات الأخرى.

– يعتمد التنظيم في تقديم خدماته وتوزيع منتجاته، على قبول ورضا أعضاء آخرين في المجتمع، فيلجا إلى إحداث تعديلات في أوضاعه تتلاءم ورغباتهم.

2– الفرق بين التغيير والابتكار:

الابتكار مثل التغيير يمكن أن يكون جذريا يهدف إلى إحداث قطيعة مع الماضي أو قد يتجسد في ابتكارات باطنية غير مهمة تحدث في المؤسسات باستمرار مثل: تعديل آلات الإنتاج أو احداث تغييرات أو تحسينات على منتوج معين من أجل إرضاء الزبائن،. . .إلخ. فهذه الممارسات التحسينية اليومية تشكل نوع من الابتكار والتجديد بالرغم من عدم إعطائها أهمية كبيرة.

وهنا تجدر الإشارة إلى التمييز بين مقاربتين:[20]

– **مقاربة التدمير الخلاّق:** ترى هذه المقاربة أنّ الجديد يقوم على أنقاض وتدمير القديم.

– **المقاربة التي تعتبر أنّ الابتكار يقوم على تعزيز** ما هو موجود وتحسينه دون إعادة النظر فيه.

والحقيقة أنّ الابتكار يغطي كلتا المقاربتين، تدمير القديم من أجل إبداع جديد وتطويره من جهة، وتحسين وتعزيز ما هو موجود ضمانا للاستمرارية من جهة أخرى.

أما التغيير فيتطلب استراتيجية ومستويات متعددة كالتصميم التنظيمي واليقظة والترصد، ونظم المعلومات، ونظام الحوافز وثقافة المؤسسة. فكل مستوى من هذه المستويات يمكن أن يؤثر على تشكيل وصياغة الاستراتيجية وعلى تطبيقها وتحويلها إلى أهداف مجسّدة، حيث يفترض في هذا الشأن أن تكون الانحرافات بين الاستراتيجية

المستهدفة والاستراتيجية المحققة في أدنى حد لها، وهذا ما يتطلّب تحديد المزيج الخاص بالمؤسسة والذي يجب التطرق إليه باعتباره أسلوب بناء وهيكلة ذو أربعة أبعاد:[21]

- **البعد التكنولوجي:** يتمثل في نظم المعلومات، نظام الترصد واليقظة.
- **البعد الاستراتيجي:** يتمثل في محفظة المعارف والمهارات.
- **البعد التنظيمي:** يتمثل في هيكل تنظيمي يمكن من الابتكار وتقاسم المعارف.
- **البعد المرتبط بالهوية وثقافة المؤسسة:** أي هوية متعلّمة وقابلة للتعلم.

ولكل مؤسسة أسلوب محدد في المزج بين هذه الأبعاد، وفي استعمال مستويات التغيير. فقد تركز بعضها على العناصر الفردية، كما يمكن أن يؤدي الهيكل التنظيمي إلى الابتكار باعتباره مجموعة فرعية للتغيير . وقد تلعب الظروف الداخلية والخارجية دورا كبيرا في التأثير على الجهود الابتكارية للمؤسسة التي ممكن أن تصاحبها تغييرات ملموسة على الجوانب التنظيمية.

رابعا: مساهمة التغيير في تفعيل الابتكار في المؤسسات الجزائرية

يتم إحداث التغيير في المؤسسات الجزائرية عن طريق جملة من الآليات التي تتمثل في مجموعة من المهام الاستراتيجية التي يجب القيام بها من قبل المؤسسات الجزائرية التي تتجه نحو التغيير للحد من تأثير التحديات، وهناك فرصة مواتية أمام المؤسسات الجزائرية للاستفادة من هذه الآليات كي تتمكن من مواجهة تداعيات التأثيرات البيئية، سواء الداخلية أو الخارجية، ومن أهم هذه الآليات:[22]

– إجراء التحليل الاستراتيجي للبيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، بحيث يتم تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف الداخلية في المؤسسة وتحديد الفرص والتهديدات التي تفرضها البيئة الخارجية (SWOT) ويقوم بهذا التحليل عادة إدارة البحث والتطوير في المؤسسة أو يتم الاستعانة بخبرات خارجية في هذا المجال.

– إعادة صياغة رسالة المؤسسة ورؤيتها المستقبلية، بما يخدم الأهداف الناشئة التي تسعى إليها المؤسسة من خلال إحداث التغيير. ومن أجل أن يتم ذلك، فلا بد من إشراك جميع الأفراد في المؤسسة لصياغة رسالة المؤسسة ورؤيتها لتصبح رؤية مشتركة يؤمن بها الجميع.

– طالما أن المؤسسة وضعت أهدافا جديدة لابد من تحقيقها، فلا بد لها من وضع معايير مناسبة لقياس النجاح في تحقيق هذه الأهداف.

– على المؤسسة وضع وصياغة الخطط النابعة من إستراتيجيتها من أجل استثمار الفرص المتاحة وتجنب التهديدات الناشئة عن متغيرات خارجية.

– التركيز على نظم البحث والتطوير في المؤسسة من أجل الكشف عن متغيرات متوقعة قد تكون في صالح المؤسسة أو ضد مصلحتها.

– إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي للمؤسسة بما يتوافق والتغيير المنشود شريطة أن تراعى فيه الاختصاصات لكل إدارة من إدارات المؤسسة وعلاقات الإدارات بعضها ببعض.

– تطوير التقنيات والتكنولوجيا المستخدمة حالياً في المؤسسة لكي تصبح قادرة على استيعاب التغيير المأمول.

– متابعة الأداء أولاً بأول وتقييم ما تم إنجازه.

مما لاشك فيه أنّ الظرف الذي تعيشه المؤسسات الجزائرية في ظل المتغيرات البيئية المحلية والعالمية يفرض عليها التعامل مع إدارة التغيير بحسب ما تقتضيه التحديات وما تفرضه الرهانات. ولعلّ أول تحدي يواجهه المسيرون يتمثل في الحفاظ على توازن يتناسب مع متطلبات البيئة المحيطة من جهة، والحفاظ على التوازن الداخلي للمؤسسة من جهة أخرى.

ويمكن تحديد الارتباط بين التغيير والابتكار من خلال العلاقة بين القدرة التنظيمية على مواكبة واستيعاب التغيير التكنولوجي (أو/ و أثار التغييرات البيئية). فإذا كان التغيير بسيطا أو بنائيا (بخطوات مدروسة) فإنّ القدرة الإمتصاصية للمؤسسة تكون منخفضة، حيث أنّ الابتكارات البسيطة لا تستلزم تغييرات كبيرة على السلع والخدمات أو مخرجات المؤسسة بصفة عامة والعكس صحيح.

ويعتقد أحد الباحثين أنّ السلعة أو الخدمة تتبلور في سلوك وهيكل المؤسسة، مما يتطلب إعادة تشكيل للعلاقات بين الأقسام المتتابعة وإيجاد المقومات المناسبة لبناء الابتكارات، مع تحديد ضمني للنماذج العقلية للأفراد ومهارتهم. ومما لاشك فيه أنه بدمج مختلف هذه التغييرات فإنّ الابتكار والتغيير سيكون أثرهما إيجابيا على المؤسسة.[23] حيث يعمل التغيير على تنمية القدرة على الابتكار في الأساليب وفي الأشكال والمضمون، وعلى تفجير المطالب والرغبات، وتنمية الدوافع والحوافز من أجل الارتقاء والتطور، وذلك ما يقتضي القيام بعمليات تطويرية وتحسينية متلازمة، من خلال إصلاح العيوب ومعالجة الأخطاء السابقة، والقيام بعمليات التجديد والابتكار والإحلال بالنسبة للوسائل والطرق

والمنتوجات والهياكل التنظيمية، وبالتالي، تحقيق التطوير الشامل المتكامل الذي يقوم على تحقيق أساليب إنتاج جديدة تعتمد على تكنولوجيا جديدة. فالتغيير يدفع نحو التطوير، والتطوير يدفع نحو الإبتكار،.. وهكذا دواليك.[24]

ولمساهمة التغيير في تفعيل الابتكار في المؤسسات الجزائرية، يجب إتباع الخطوات التالية:

- **ضرورة اعتماد استراتيجية شاملة للتغيير:** حيث تراعي هذه الاستراتيجية مختلف العوامل الداخلية منها والخارجية، وقبل هذا كله ضرورة إدخال إدارة التغيير في الثقافة التسييرية، فالمؤسسات الجزائرية مطالبة اليوم بتأهيل طرق تسييرها وتطوير طرق وأدوات الإنتاج فيها وتطهير هياكلها التنظيمية والمالية، وتوطين نظم إدارة الجودة حسب المرجعيات العالمية المعتمدة، والتي تفرض تعبئة اهتمام وذكاء كل الأفراد في المؤسسة (من المدير العام حتى أبسط عامل) ، وتعبئة وغرس الروح الانتصارية لديهم، لأن المنافسة الحالية والمقبلة الحادة تتطلب تثمين ما هو جيد ومعالجة وتصحيح ما هو دون ذلك .

- **تغيير الثقافة السائدة:** والتي تعتبر أهم شيء لإحداث التغيير، فمعنى الإدارة هو أن تؤسس لثقافة جديدة أو تغيير الثقافة القديمة وإذا كان هناك تناقض بين الاستراتيجية المراد تحقيقها والثقافة السائدة في المؤسسة، فإنّ الثقافة هي التي ترجح الكفّة دائما.

- **ضرورة العمل وفق الحس الاقتصادي:** من أجل تحقيق الفعالية والنجاعة والفاعلية، فالفعالية تعني استعمال الموارد دون هدر أو تبذير، والفاعلية تعني إنجاز ما ينبغي إنجازه بنجاح ومثابرة، وهاتين الصفتان شرطان ضروريان للمؤسسات الناجحة، فبالفعالية ننجز الأشياء بطريقة جيدة، وبالفاعلية ننجز أشياء جيدة.[25]

- **الذهنية العلمية في التعامل مع المشاكل:** يجب الاعتماد على الطرق والأساليب العلمية الحديثة بدلا من تضييع الوقت في المحاولة والخطأ، فالإّدارة الحديثة مجهود متكامل بين كل الكفاءات في المؤسسة، تقوم على الاستثمار في التصميم لتحقيق الربح في وقت التنفيذ من خلال مواكبة التطور والاستفادة من كل جديد في ميدان الإنتاج أو المساعدة على اتخاذ القرارات.

- **ضرورة توطيد العلاقة ما بين المؤسسات الجزائرية والجامعات ومراكز البحث:** لأنّ الواقع المعيش يتميز بانفصام تام ما بين قطاعي الصناعة والبحث والتطوير، فإذا لم

تستفد المؤسسات الجزائرية من مخرجات الجامعات ومراكز البحث المختلفة، فإن الموارد التي خصصتها السلطات العمومية في هذا المجال تكون غير مجدية (القانون 98-11المؤرخ في 1998/08/22 المحدد للإطار التنظيمي والمؤسساتي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي).

- **ضرورة تبني استراتيجية ابتكارية شاملة لمختلف الجوانب المرتبطة بالمؤسسة:** عن طريق الابتكار في المنتجات والعمليات والهياكل التنظيمية، لأن ذلك يعتبر الخيار الأساسي للمؤسسات وخاصة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لسببين رئيسيين: لأن الابتكار يمثل وسيلة لخلق وتجديد القدرة المقاولتية للتنمية على المدى الطويل من جهة، ومن جهة أخرى لأن الابتكار ينبع من طبيعة هذه المؤسسات ومحدودية مواردها، ولأنه الوسيلة الوحيدة التي تمكنها من ربح الوقت وتقليص الفجوة المبنية على خبرة وتجربة المؤسسات الكبيرة التي تعتمد على اقتصاديات الحجم.

- **تفكير عالمي شامل وعمل محلي:** فالمسير الجيد هو الذي يكون تفكيره شامل يتجاوز باب مؤسسته ويتجاوز بيئتها المحلية، لأن المؤسسة في ظل عولمة التبادلات وسرعة الاتصالات وتنوع المعلومات محكوم عليها بالعمل وفق هذه التحولات أو الزوال، فالمؤسسات التي لا تأخذ بعين الاعتبار ما يحدث في البيئة العالمية ولا تعمل وفق ذلك محليا، محكوم عليها بالبقاء على هامش التاريخ، بل يؤدي ذلك إلى زوالها من السوق نهائيا.

النتائج والتوصيات:

من خلال دراستنا للتغيير كأسلوب لتفعيل الابتكار في المؤسسات الجزائرية، توصلنا إلى جملة من **النتائج** أهمها:

- إن الابتكار هو تحول الفكرة من مشروع نظري إلى منتج أو خدمة تؤدي منفعة اجتماعية أو مادية، وتتضمن هذه العملية تحويل بذرة الفكرة إلى فكرة نافعة ومن ثم إلى مشروع، وقد لا يكون هذا المشروع تجارياً بالضرورة.

- التغيير هو القدرة على إحداث تحوّل في واقع يُعاني من مشاكل تعيقه عن التطوير بغية تحسينه والمضي به قدما نحو تحقيق أهدافه المستقبلية وهوَ نشاط بـَشريّ واعٍ ومقصودٍ يتميّز بالاستمرارية.

- تعتبر إدارة التغيير عملية إصلاح تهدف إلى معالجة مظاهر العيوب والأخطاء والقصور داخل المؤسسة ضمن خطة مدروسة دون إلحاق الضرر بها، وتحدث استجابة للإحساس بأهمية التغيير والتطوير من أجل الخروج من واقع مأزوم إلى واقع أفضل لضمان بقاء المؤسسة ورفع مستوى أدائها، وتعتبر من أساسيات التعامل مع العصر وخاصة عند إحداث التغيرات التي تمس المؤسسة أو الأفراد وذلك لمواجهة التحديات الكبيرة في هذا العصر الذي يتسم بسرعة الحركة، وذلك لضمان استمرارية البقاء والنجاح في ظل ما يسُود هذا العالم من منافسة، مما يتطلب فهما خاصا لعملية التغيير وأسبابها وعناصرها والمبادئ السّليمة التي تقوم عليها.

- يمر التغيير بمراحل أساسية تتمثل في: الاتفاق على ضرورة التغيير، تشخيص المشكلات، التخطيط للتغيير، تنفيذ التغيير، تقييم التغيير.

- يعمل التغيير على تنمية القدرة على الابتكار في الأساليب وفي الأشكال والمضمون، وعلى تفجير المطالب والرغبات، وتنمية الدوافع والحوافز من أجل الإرتقاء والتطور، وذلك ما يقتضي القيام بعمليات تطويرية وتحسينية متلازمة، من خلال إصلاح العيوب ومعالجة الأخطاء السابقة، والقيام بعمليات التجديد والابتكار والإحلال بالنسبة للوسائل والطرق والمنتوجات والهياكل التنظيمية، وبالتالي، تحقيق التطوير الشامل المتكامل الذي يقوم على تحقيق أساليب إنتاج جديدة تعتمد على تكنولوجيا جديدة. فالتغيير يدفع نحو التطوير، والتطوير يدفع نحو الإبتكار.

- لكي يساهم التغيير في تفعيل الابتكار في المؤسسات الجزائرية يجب إتباع مجموعة من الخطوات أهمها: ضرورة اعتماد إستراتيجية شاملة للتغيير، تغيير الثقافة السائدة، ضرورة العمل وفق الحس الاقتصادي، الذهنية العلمية في التعامل مع المشاكل، ضرورة توطيد العلاقة ما بين المؤسسات الجزائرية والجامعات ومراكز البحث، ضرورة تبني إستراتيجية إبتكارية شاملة لمختلف الجوانب المرتبطة بالمؤسسة، تفكير عالمي شامل وعمل محلي.

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، فإنه يمكن تقديم مجموعة من **التوصيات** التي من شأنها مساعدة صناع القرار وتفعيل الابتكار في المؤسسات الجزائرية تتمثل فيما يلي:

- على المؤسسات الجزائرية إعادة تقييم الذات في ظل الظروف والمتغيرات المتسارعة، وتحديد مواطن القوة والضعف ومعالجة التراكم الزمني للعمليات والأنظمة

والسياسات والإجراءات التنظيمية والإدارية، استعداداً لمواجهة أية تحديات طارئة أو متوقعة؛

- تفعيل دور الابتكار عن طريق التغيير وتجديد القوانين والنظم كإنشاء هيئات تنظيمية تدعم نمو المؤسسات الإبداعية من خلال منح التراخيص الملائمة للنشاطات المختلفة تنظيماً لتلك المؤسسات؛

- ضرورة تركيز الجهات الحكومية على عدة نقاط مهمة لعالم الابتكار من أهمها: حقوق الملكية الفكرية وجذب المواهب وتنميتها وتسجيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قانونيا، وبحث إمكانية إشراك الطلبة كإطارات جديدة في سوق العمل وحماية حقوقهم؛

- وجوب خلق مناخ تنظيمي يعبر عن بيئة اجتماعية طبيعية تعزز فيها علاقات الترابط، والتعاون المتبادل بين أعضاء المؤسسة، مما يسهم في إنماء الثقافة التنظيمية؛

- معرفة مصادر التغيير سواء الخارجية أو الداخلية منها، وتحديد مدى الحاجة إلى التغيير من خلال نتائج تقييم الذات، والتي تتحدد من خلالها الفجوة الفاصلة بين موقع المؤسسة الآن وبين ما تريد أن تكون عليه بعد إحداث التغيير المطلوب؛

- تشخيص المشكلات التي تواجهها المؤسسات الجزائرية، والتي قد تكون تنظيمية أو تكنولوجية أو سلوكية أو غيرها؛

- تخطيط الجهود اللازمة لإحداث التغيير وذلك بعد تحديد الأهداف والتحديات التي يمكن أن تقف في وجه التغيير؛

- التغلب على مقاومة التغيير، قبل البدء بالتغيير، ويكون ذلك من خلال تعزيز ثقافة المشاركة واستخدام أساليب إدارية حديثة بعيدة عن المركزية والتسلط، ومعززة للانفتاح والديمقراطية؛

- وضع استراتيجيات التغيير والعمل بشكل جاد على تنفيذها خلال المدة المعينة، إذ أن كثيراً من المشاكل التي تواجه المؤسسات الجزائرية تتمثل بعدم قدرة تلك المؤسسات على تنفيذ الاستراتيجيات التي تمت صياغتها واعتمادها.

المراجع والاحالات

[1]Druckes Peter, Innovation: The Agenda for American Business, The Institute for Innovation, February, 1985, p 30.

[2] Frederick Buggi, The Four Phases of Innovation, Journal of Business Strategy, September/ October, 2001, p 36.

[3] نجم عبود نجم، إدارة الابتكار، دار وائل، الأردن، 2003، ص 22.

[4] Govindarajan Trimble, Organizational DNA for Strategic Innovation, California Management Review, Vol.47, No.3, Spring 2005, p 47.

[5]Frederick Buggi, op.cit, p 37.

[6] أهمية الابتكار، متوفر على الموقع الالكتروني بتاريخ (2016/01/11):
http://www.ibtikaroman.net/InnovationImportance.aspx

[7] Druckes Peter, op.cit, p 32.

[8] جرادات ناصر، المعاني أحمد، عريقات أحمد، إدارة التغيير والتطوير، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 13.

[9] محمد ابن بوزيان، بن عمر عبد الحق، دور الثقافة في إدارة التغيير في المؤسسة، مجلة أبحاث اقتصادية، بسكرة، العدد الأول، جوان، 2007، ص 49.

[10] محسن أحمد الخضيري، إدارة التغيير، دار الرضا للنشر دمشق، 2003، ص 16.

[11] بوعلاق نوال، سعيدي يحي، دمج ثقافة التغيير في عملية تطوير القيادة الإدارية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد الحادي عشر، 2014، ص 183.

[12] محمد طاهر نصير، إدارة التغيير والتحديات العصرية للمدير، دار الحامد للنشر،عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص 95.

[13] بوعلاق نوال، سعيدي يحي، مرجع سابق، ص 184.

[14] أحمد ماهر، تطوير المؤسسات: الدليل العلمي لإعادة الهيكلة والتميز الإداري وإدارة التغيير، الإسكندرية، الدار الجامعية، ص ص87- 89.

[15] Robert Heller, Gérer le changement, Mangopratique, Italie, 1999, pp: 42-55.

[16] صلاح الدين محمد عبد الباقي، مرجع سابق، ص321.

[17] السكارنة بلال خلف، التطور التنظيمي والإداري، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 66.

[18] بتصرف من علي السلمي، تطور الفكر التنظيمي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 260.

[19] نفس المرجع، ص 261.

[20] محسن أحمد الخضيري، إدارة التغيير، دار الرضا للنشر، دمشق، 2003، ص 17.

[21] نفس المرجع.

[22] السلمي علي، السلوك التنظيمي، دار غريب للنشر، القاهرة، 1988، ص 12.

[23] رعد حسن الصرن، إدارة الإبداع والابتكار، سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، 2002، ص 22.

[24] محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 19.

[25] Druckes Peter, op cit, p 33.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الرابع / ديسمبر 2016
Mila Univ center. Publish. Co..

نظام "بناء، تشغيل، تحويل (B.O.T)" كبديل لتمويل مشروعات البنية التحتية

Build, Operate, Transfer system (B.O.T)" as an alternative to finance infrastructure projects

د. شرياق رفيق
جامعة 8 ماي 1945 ـ قالمة ـ الجزائر

تاريخ الاستلام: 15/ 2016/07 تاريخ قبول النشر: 06/ 2016/12

الملخص :

تسعى تمثل مشروعات البنية التحتية دعامة أساسية لدفع عمليات التنمية في أي دولة وبخاصة الدول النامية منها، غير أن ضخامة التمويل الذي تتطلبه كثيرا ما يشكل عبئا ماليا كبيرا على ميزانيات الدول، لذا وجب البحث عن مصادر وطرق بديلة لتمويل وتشييد هذه المشروعات الأساسية والهامة، وتهدف دراستنا هذه إلى تقديم آلية جديدة يمكن أن تعتمدها الحكومات وتستفيد من مزاياها في سبيل تمويل وإنجاز هذه المشروعات ألا وهي نظام البناء والتشغيل والتمويل (البوت) والذي بموجبه يصبح للقطاع الخاص دورا مهما في تمويل وتشييد وتشغيل مشروعات البنية التحتية وبالتالي المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية دون تحميل موازنة الدولة أعباء مالية كبيرة من خلال اللجوء للاقتراض.

الكلمات المفتاحية: مشروعات البنية التحتية، نظام البناء والتشغيل والتحويل (البوت)، التمويل، المرافق العامة.

Abstract:

infrastructure projects represent a fundamental pillar to push the development process in any country, particularly, developing countries, but the huge funding required is often a significant financial burden on the budgets of states. So should we search for other sources and alternative ways to finance and build these basic and important projects. The aim of our study is to provide a new mechanism which could be adopted by governments and benefit from its advantages in order to finance the achievement of their projects. Namely, the build, operate and transfer system (BOT) in that the private sector plays an important role in financing, and exploiting infrastructure projects and thus helping to achieve economic development without considerable state budget support which can be financial burden leading to borrowing.
Key words: *infrastructure projects, Build, Operate and transfer system (BOT), finance, public services.*

مقدمة:

تشكل الاستثمارات في مجال البنية التحتية –من طاقة ونقل وطرق وإمدادات المياه والصرف الصحي والاتصالات وغيرها– عاملا مهما لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في أي دولة، غير أن أعباء التنمية ليست مقتصرة على القطاع العام بل إن للقطاع الخاص دورا مساندا في تنفيذ وتشييد وتشغيل المشروعات التنموية، ونظرا لما تتطلبه مشروعات البنية التحتية من مبالغ مالية ضخمة فقد أصبح من الضروري فتح المجال أمام القطاع الخاص محليا أو أجنبيا أو مختلطا للاستثمار في تلك المشروعات، بغرض توفير احتياجات البلد منها.

وترسيخا لنظام الاقتصاد الحر، ساد مع نهاية فترة الستينات نظام الخصخصة كاتجاه دولي واسع نحو تفعيل دور القطاع الخاص، إلا أن هذا النظام قد أفرز العديد من السلبيات خاصة في مجال تقديم الخدمات العامة، مما دفع بالكثير من الحكومات إلى محاولة إيجاد أساليب أخرى تضمن مشاركة القطاع الخاص في إنشاء وتطوير مشروعات البنية التحتية والمرافق العامة وغيرها من المشروعات التنموية من جهة، وتجنب تلك الدول مساوئ وسلبيات نظام الخصخصة من جهة أخرى، وقد تم التوصل إلى أساليب حديثة لتحقيق ذلك، حيث شهد النصف الأول من عقد الثمانينات من القرن الماضي ظهور أول هذه الأساليب الحديثة والذي عرف بعقد (نظام) "بناء، تشغيل، تحويل" والذي يسمى اختصارا بـ: البوت B.O.T، حيث يعتبر هذا النظام أحد الأدوات المستخدمة في تنفيذ المشروعات الضخمة التي قد تعجز ميزانيات الدول أحيانا عن تلبيتها، إذ يقوم القطاع

الخاص بموجب هذا النظام بتصميم وتمويل وتشييد وتشغيل المشروع، وليتم بعد فترة امتياز معينة، تحويل أصول المشروع للحكومة.

انطلاقا مما سبق نطرح **التساؤل الرئيسي التالي:** إلى إي مدى يمكن للدول أن تعتمد على نظام الـ "B.O.T " لتوفير احتياجاتها من مشروعات البنية التحتية بالكم المناسب وبالجودة الملائمة؟

وبغرض الإجابة عن التساؤل السابق، نقدم بحثنا هذا والذي قسمناه إلى ثلاث محاور هي:

المحور الأول: نظام الـ B.O.T: ماهيته، أطرافه وعوامل نجاحه

المحور الثاني: مراحل تنفيذ مشروعات الـ B.O.T ومجالات استخدام هذا النظام

المحور الثالث: مزايا وعيوب المشروعات المنجزة بنظام الـB.O.T وبعض الممارسات الخاطئة في تطبيقه

المحور الأول: نظام الـ B.O.T: ماهيته، أطرافه وعوامل نجاحه

أولا: ماهية نظام الـ B.O.T:

إن مصطلح الـ B.O.T هو اختصار لثلاث كلمات انجليزية **O**perate, **T**ransfer ,**B**uild أي بناء، تشغيل، تحويل.

ونظرا للأهمية التي احتلها نظام الـ B.O.T كأحد أشكال إشراك القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية والنهوض بعملية التنمية الاقتصادية، فقد تعددت تعاريفه تعدد الجهات التي اهتمت بدراسته، لذلك فلا يوجد تعريفا جامعا مانعا له، ومن أهم تلك التعاريف:

عرفه البنك الدولي بأنه "شكل من أشكال الامتيازات يقصد به عادة المشروعات الجديدة كلية وهو أن يقوم طرف خاص أو اتحاد شركات (كونسورتيوم) بتمويل وبناء وتشغيل وصيانة مرفق ما لفترة محدودة وبعد ذلك ينقل المرفق إلى الدولة أو إلى هيئة عامة أخرى"[1].

وعرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على أنه" :اتفاق تعاقدي تتولى بموجبه هيئة خاصة إنشاء أحد المرافق العامة الأساسية في الدولة، بما في ذلك عملية التصميم والتمويل، والقيام بأعمال التشغيل والصيانة، وتتولى الهيئة الخاصة إدارة وتشغيل المرفق خلال فترة زمنية محددة، يسمح لها فيها بفرض رسوم مناسبة على المستفيدين من خدمات

المرفق، وأية رسوم أخرى شرط ألا تتجاوز ما هو منصوص عليه في دفتر الشروط أو العقد المبرم، وذلك لتمكين هذه الهيئة من استرجاع الأموال التي استثمرتها ومصارف التشغيل والصيانة، بالإضافة إلى عائد مناسب على الاستثمار، وفي نهاية العقد تقوم الهيئة الخاصة بإعادة المشروع إلى الدولة، أو إلى هيئة خاصة جديدة بالاستناد إلى عقد جديد"[2].

أما لجنة القانون التجاري الدولي (الأونسيترال) فقد عرفت الـ B.O.T على أنه: شكل من أشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاه حكومة ما مجموعة من المستثمرين أو أحد الكيانات الخاصة، يشار إليهم بالاتحاد المالي للمشروع، امتيازا لصوغ مشروع معين وتشغيله وإدارته واستغلاله تجاريا بعدد من السنوات تكون كافية لاسترداد تكاليف البناء إضافة إلى تحقيق ارباح مناسبة من تشغيل المشروع، وفي نهاية المدة تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة، دون أي تكلفة، أو أي مقابل تكلفة مناسبة يكون قد تم الاتفاق عليها مسبقا أثناء مرحلة التفاوض على منح الإمتياز[3].

أي أنه بموجب نظام الـ B.O.T تمنح الدولة المستثمر ترخيصا لإقامة أحد مرافق البنية الأساسية وتمويله على نفقته الخاصة وتشغيل المرفق وصيانته وتحصيل رسوم مقابل الخدمة لاسترجاع أعباء التمويل وتحقيق ربح مناسب، ويكون المستثمر المذكور مسؤولا عن المشروع حتى انتهاء مدة الترخيص، وبعدها يتم نقل ملكية المشروع إلى الحكومة.

فنظام الـ B.O.T يقدم حلا لمشكلة تمويل مشروعات البنية الأساسية والتي تتطلب أموالا كبيرة جدا، ومن خلاله تحصل الحكومة على مشروع جاهز دون اللجوء إلى الإقتراض أو زيادة الإنفاق الحكومي وتحميل الموازنة مزيدا من الأعباء.

من الملاحظ أن التعاريف السابقة وغيرها من التعاريف التي تناولت نظام الـ B.O.T حتى وإن اختلفت في المبنى فإنها تتفق في المعنى، حيث يشمل هذا الاتفاق مجموعة من النقاط والتي تمثل **العناصر الأساسية** لعقد الـ B.O.T وهي[4]:

– **تشييد وبناء المرفق العام (Build):** ويقع تنفيذ هذه المهمة على عاتق المستثمر الخاص الذي يسمى في هذا العقد بشركة المشروع، وعادة ما تبرم هذه الشركة اتفاقا مع شركة مقاولات متخصصة بهدف بناء المرفق.

– **تشغيل المرفق** (**O**perate)**:** بعد انتهاء مرحلة تشييد المرفق وبنائه تتولى شركة المشروع إدارته واستغلاله، وفي الغالب يجري الاتفاق مع شركة متخصصة لتتولى هذه المهمة.

– **نقل وتحويل المرفق** (**T**ransfer)**:** وفي هذه الجزئية يتشابه عقد الـ B.O.T مع عقد تفويض المرفق العام من جهة ويتميز بها عن الخصخصة من جهة ثانية، إذ بمجرد انقضاء مدة الامتياز تلتزم شركة المشروع بتحويل المشروع إلى الجهة مانحة الامتياز من دون مقابل وفي حالة جيدة.

كما يمكن أن نستخلص مما سبق أهم **خصائص** نظام الـ B.O.T، وهي:

– المشروعات التي تمول بنظام الـ B.O.T هي مشروعات بنى تحتية اعتادت الحكومة إقامتها وتشغيلها في الماضي.

– تقوم الحكومة بمنح امتياز لشركة القطاع الخاص، كي تتولى عملية تمويل وإنشاء وتشغيل المشروع لفترة معينة، تعرف بفترة الامتياز على أن تتقاضى مقابلا للخدمة التي تقدمها للجمهور خلال هذه الفترة.

– تقوم شركة القطاع الخاص بنقل أو تحويل ملكية المشروع إلى الحكومة في نهاية فترة الإمتياز، ويتعين أن تكون فترة الامتياز طويلة بما يكفي لاسترداد رأس المال المستثمر في المشروع، وتحقيق معدل عائد مناسب لشركة القطاع الخاص.

ثانيا: أطراف عقد الـ B.O.T:

تتمثل الأطراف الرئيسية المشاركة في دراسة وإقامة مشروعات الـ B.O.T في الآتي[5]:

1– الدولة (الحكومة) المضيفة: تعد الدولة العنصر الأساسي في عقد الـ B.O.T، كونها تملك سلطة تحديد كيفية إدارة مرافقها العامة، ولها تأثير كبير على تحديد بنود العقد، فهي تحرص على القيام بـ:

– إعداد الإطار القانوني الذي يعمل المشروع في نطاقه، ويتضمن تشريعات متعلقة بالإعفاء الضريبي، وقوانين العمل، وهجرة الأجانب، وتحويلات الأرباح، والجمارك، وحماية المستثمر الأجنبي.

– إعداد دراسة جدوى مبدئية توضح الجوانب المختلفة للمشروع، وطرح المشروع في مناقصة عامة.

– إبرام اتفاقية امتياز مع شركة المشروع التي وقع الاختيار عليها، مع التحديد الدقيق لحقوق والتزامات كل طرف في هذه الاتفاقية.

– تعيين ممثل حكومي ليراقب تنفيذ بنود.

– قد يتطلب الأمر إبرام اتفاقية مع شركة المشروع لشراء منتجاته كما هو الحال في محطات توليد الكهرباء مثلا

2– شركة المشروع:

وهي الجهة صاحبة الامتياز، وهي الهيئة الخاصة التي تتولى تأمين الأصول المطلوبة لإقامة المشروع، وتتكون عادة من شركة أو مجموعة شركات ذات قدرة مالية عالية تشكل فيما بينها اتحاد مالي، وعلى سبيل المثال يتكون الاتحاد من شركة هندسية متخصصة وشركة توريد تجهيزات ثقيلة، ويمكن أن ينضم إلى الاتحاد شركة متخصصة في مجال الإدارة والتشغيل وتتكون هذه الاتحادات بفعل حاجة المشروع إلى عدة اختصاصات في أكثر من مجال ، نظرا إلى أن عقد الـ B.O.T يتضمن عدة مراحل كما يمكن أن يتكون الاتحاد المالي الذي يتولى تنفيذ المشروع من شركات تنتمي إلى أكثر من دولة، حيث تكون الهيئة الخاصة هيئة دولية وليست هيئة تنتمي إلى دولة بعينها، الأمر الذي يمكنها من الحصول على أكبر قدر من الضمانات المصرفية ومصادر التمويل، وتتوزع المخاطر على أكثر من جهة[6].

وتقوم شركة المشروع بالمهام التالية[7]:

– توقيع اتفاقية الامتياز مع الحكومة وهي التي تكون ملزمة بتنفيذ الالتزامات والضمانات المطلوبة من الحكومة، وهي المسؤولة عن تنفيذ المشروع وتشغيله أمام الحكومة ،كما تكون الجهة المستفيدة من الضمانات والامتيازات الممنوحة من الحكومة ، وقد تتضمن اتفاقية الامتياز مساهمة الحكومة في ملكية هذه الشركة وتقديم قروض لها ، وتقوم هذه الشركة بتسليم المشروع للحكومة بعد انقضاء فترة الامتياز بدون مقابل.

– تقوم الشركة بالحصول على التمويل ببيع حصص من حقوق الملكية للمستثمرين وهؤلاء يشكلون الشركاء السلبيين في الشركة Negative Investors أي لا يكون لهم الحق في إدارة الشركة وذلك بناء على عقد الشراكة.

– تقوم الشركة كذلك بالحصول على التمويل بالاقتراض ولكن لا يحق للمقرض الرجوع إلى شركة المشروع لاستيفاء أصل وفوائد القرض في حالة فشل المشروع Non– Recourse ويسدد القرض من إيرادات المشروع لذلك تتضمن اتفاقية القرض بين الشركة والمقرض أن تودع إيرادات المشروع في حساب وسيط Escrow account ويكون للمقرض الأولوية في استيفاء المدفوعات المتفق عليها بعد دفع نفقات التشغيل، لذلك توقع الشركة اتفاقية القرض واتفاقية الحساب الوسيط مع وكالة محلية.

– تستطيع الشركات العالمية العاملة خارج بلادها الحصول على ضمانات لقروضها من وكالات تشجيع الصادرات في بلادها، وذلك إذا استخدمت هذه القروض في استيراد سلع وخدمات من ذلك البلد، حيث أن معظم الشركاء في المشروع المنفذ هم شركات عالمية فيمكن لشركة المشروع الحصول على هذه الضمانات.

– تقوم شركة المشروع بتوقيع اتفاق الإنشاء مع مجموع المقاولين ، كما تقوم بالاتفاق مع الموردين على المعدات اللازمة للمشروع ولتجنب تأثير تقلب الأسعار على تكلفة البناء وتكلفة المعدات يكون الاتفاق على مبلغ ثابت للمعدات وعلى اتفاق تسليم المفتاح بالنسبة للإنشاء.

– تقوم شركة المشروع بالتعاقد مع شركة تشغيل وذلك لإدارة وصيانة المشروع وتحصيل رسوم الاستعمال أو ثمن السلعة أو الخدمة المقدمة وتوريد تلك الإيرادات في الحساب المتفق عليه والذي يكون تحت سيطرة شركة المشروع وغالباً تستقطع الشركة المشغلة تكلفة التشغيل قبل تسديد الإيرادات .

– تقوم شركة المشروع بتغطية المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها وذلك بشراء بوليصة تأمين تغطي معظم المخاطر التي قد تتعرض لها

3– أطراف أخرى:

توجد أطراف أخرى متعددة يمكنها التعامل مع المشروع إما من الباطن أو بصفة مستقلة، ومن أمثلها[8]:

أ– مقاول الأعمال الهندسية والبناء:

يتطلب المشروع المقام بنظام .B.O.T أنشطة معمارية معقدة، وتوريد معدات ثقيلة. ولضمان تنفيذ المشروع في الوقت المحدد وبالتكلفة المتفق عليها أمام المساهمين

والمقرضين، يجب على مقاول البناء أن يعتمد على شركات تتمتع بالثقة والكفاءة والخبرة العالية والقوة المالية وسبق لها تنفيذ مشاريع مماثلة.

ب- موردو المعدات:

يعمل موردو المعدات كمقاولين من الباطن بالنسبة للمقاول الرئيسي للأعمال الهندسية أثناء مرحلة البناء، حيث يوقعون عقوداً لتوريد المعدات بتكلفة معقولة. ويفضل في المشروعات المقامة بنظامB.O.T الاعتماد على التكنولوجيا المجربة نظراً لأن المعدات التي تعتمد على تكنولوجيا غير مجربة تحمل قدراً من المخاطرة بالنسبة لكل من الحكومة والمقرضين.

ج- شركة التشغيل والصيانة:

غالباً ما توقع الشركة القائمة بالمشروع عقداً مع مقاول من الباطن من أجل التشغيل والصيانة اللازمة للمشروع، ويدخل هذا المقاول في المشروع في مرحلة مبكرة لتنفيذ التوصيات خلال مرحلة التصميم لضمان تشغيل الوحدة بأعلى كفاءة ممكنة.

د- مؤسسات التمويل:

يساهم رعاة المشروع بنصيب آبير من التمويل، بينما يأتي الجزء المتبقي من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الدولية عن طريق اتفاقيات الإقراض الثنائية.

ثالثا:عوامل ومعايير نجاح نظام الـ B.O.T:

إن نجاح نظام الـ B.O.T محكوم بتوفر مجموعة من الشروط والعوامل، نذكر منها[9]:

- تتبع الخاصية الأساسية لنجاح نظام الـ B.O.T من اتفاق جميع أطرافه على بأن هذا النظام مناسب لهم رغم اختلاف أهدافهم المرجوة منه.
- أن تقدم الحكومة تصورا ودراسة وافية عن المرحلة القادمة للتنمية (إنتاجيا، بشريا، وبيئيا)، وما هو دور نظام الـ B.O.T في تنفيذ مشاريعها المستقبلية.
- أن تضمن الحكومة حصولها على أفضل المشاريع اقتصاديا، وبأحسن الشروط.
- على الحكومة أن تكفل وجود قاعدة سياسة مستقرة تهيء مناخا قويا مواتيا لقيام القطاع الخاص باستثمارات على المدى الطويل، وتحلي جهازها الإداري بالكفاءة والمرونة والسرعة في اتخاذ القرار.

– أن تتصف العقود المتعلقة بالمشروع بالصياغة الجيدة والدقة البالغة، وتكون على قدر كبير من الوضوح والشفافية، وأن يكلف بهذه المهمات مجموعة من القانونيين المتمرسين في وقت مبكر.

– يجب أن يتميز القائمون على المشروع بالخبرة والكفاءة، وأن تتوفر لديهم احتياطيات مالية قوية .

– يجب توزيع المخاطر الناشئة عن المشروع بين أطرافه بطريقة متوازنة وعادلة، وأن تتحدد حقوق والتزامات أطرافه بدقة.

– أصحاب المشاريع المحتملين يجب أن يتأكدوا من نزاهة وشفافية وثائق مشروعات نظام الـ B.O.T.

– على شركة المشروع تصميم المرفق، وضمان توافر الشروط القانونية والتجارية اللازمة لبناء المرفق وتشغيله بطريقة مربحة، وفي بقاء هذه الشروط خلال فترة الامتياز.

– إن المصدر الأساسي والضمانات الأساسية لسد قروض المشروع وفوائده وتحقيق هامش ربح معقول يعتمد على الإيرادات المستقبلية التي يدرها المشروع من خلال مستخدمي المشروع، لذا على شركة المشروع التركيز على مستوى أدائها خلال فترة الامتياز.

– مازالت الخبرة في مجال مشروعات الـ B.O.T في مرحلة البداية ولم تكتسب بعد الخبرات الكافية لإدارة تلك المشاريع، وذلك لمواجهة العلاقات التعاقدية المتشابكة، بما في ذلك من متطلبات فنية ومالية وقانونية ذات كفاءة عالية لا توجد عادة في أجهزة الحكومة، فضلا عن أن المراحل الأولية منذ بداية دراسة الجدوى للمشروع وحتى اختيار الشركة وإتمام التفاوض عادة تستغرق عدة سنوات، الأمر الذي يعطل عملية التنمية، ولتفادي ذلك يجب على الحكومة أن تلجا إلى الاستعانة بمكاتب الخبرة المتخصصة، أو المكاتب الهندسية الاستشارية أو البنوك التي بإمكانها تقديم المساعدة للحصول على الخبراء المؤهلين لتقديم المشورة المطلوبة.

– على شركة المشروع الاعتماد على عدد أو نسبة متفق عليها مع الحكومة من العمالة المحلية، وتدريب عدد آخر يتولى تشغيل المشروع بنفس الكفاءة بعد إعادة تسليمه للدولة.

– اختيار الموقع المناسب لإقامة المشروع ليعود بالفائدة المباشرة على المستفيدين، وكي تكون له آثارا فنية ومالية على الشركة المالكة للمشروع، لذا يلزم إجراء معاينة ودراسة شاملة للموقع قبل مرحلة التشييد والبناء.

المحور الثاني: مراحل تنفيذ مشروعات الـ B.O.T ومجالات استخدام هذا النظام

أولا: مراحل تنفيذ مشروعات الـ B.O.T:

تمر عملية إنجاز مشروعات البنية التحتية عن طرق نظام الـB.O.T بعدد من المراحل هي:

1- مرحلة تحديد المشروع:

في هذه الخطوة تقوم الجهة الإدارية المعنية (الحكومة مثلا) بتقدير الطلب على خدمات مشروعات البنى التحتية خلال فترة مقبلة، ثم تحدد نسبة العجز المتوقعة في خدمات كل مشروع، وتحديد الأولويات بالنسبة للحاجة إليها، ووفقا لذلك يمكن تحديد المشروعات الأولى بالتنفيذ بناء على دراسات وأسس علمية واقتصادية وفنية، ولغرض تحديد المشروع الذي سينفذ بنظام الـ B.O.T عادة ما تستعين الدولة بخبراء متوفرين لديها، كما قد تحتاج إلى المساعدة من جهات عامة أخرى كثر تخصصا، و بالرغم من أن القاعدة العامة هي تولي الجهة الإدارية مهمة تحديد المشروع الذي سينفذ بنظام الـB.O.T، إلا أنه قد تأتي الفكرة من قبل الممول الذي يعرض فكرة إقامة مشروع بنية تحتية على الحكومة، ويبدي استعداده لتمويله وفقا لنظام الـ B.O.T، ويحتاج الأمر في البداية إلى عمل دراسة جدوى أولية يمكن التعرف من خلالها على مدى ربحية المشروع، بالإضافة إلى بعض الجوانب الأخرى المتعلقة بالموقع، الحجم والاعتبارات البيئية وغيرها، وتنتهي هذه المرحلة بتحديد المشروع الذي يتعين البدء في تنفيذه وفقا لنظام الـ B.O.T[10].

2- مرحلة الإعداد الحكومي للمناقصة:

تعلن الحكومة عن مناقصة حتى يتقدم المستثمرون المحتملون بعروض لتنفيذ المشروع، ويجب أن يحتوى عرض المناقصة على المعايير اللازم توافرها حتى يمكن لمستثمر ما أن يفوز بالمشروع . وتتعلق هذه المعايير بالوقت اللازم لتنفيذ المشروع وتكلفة تقديم الخدمة للجمهور وفترة الامتياز وغيره. ويمكن للحكومة أن تتحكم في عدد المتقدمين من خلال معايير القبول التي تعلنها حسب طبيعة المشروع بالإضافة إلى اشتراط وضع تأمين مالي للاشتراك في المناقصة لضمان الجدية[11].

3- **مرحلة إعداد عطاءات من قبل الممولين:**

بناء على الإعلان عن مناقصة من قبل الحكومة يجتمع عدد من المستثمرين ويشكلوا اتحادا ماليا لإعداد عطاء، ويوقع أعضاء الاتحاد أو اللجنة التي يختارونها على اتفاقية

مبدئية يحددوا فيها نسبة مساهمة كل منهم في رأس المال، والدور الذي يقوم به كل عضو في المشروع وغيرها، كما يتولى الاتحاد مهمة إعداد دراسة جدوى للمشروع للوقوف على الجوانب المختلفة له، خاصة مستوى الربحية لكي يستخدمها فيما بعد في جلب أموال من مصادر مختلفة للتمويل، وبناء على دراسة الجدوى التي يتم إعدادها يتم تكليف لجنة بتحديد مصادر التمويل، وإعداد عطاءا يتضمن كل جوانب المشروع[12].

4- مرحلة اختيار أفضل عطاء:

تقوم الحكومة في هذه المرحلة بتقييم كافة العطاءات التي تقدمت للمناقصة العامة التي أعلنت عنها من أجل اختيار أفضل عرض وإرساء المناقصة عليه، ومن الضروري في هذه المرحلة العمل على ضمان تواجد الاستشاريين الماليين والتقنيين والقانونيين بجانب الحكومة، وهي بصدد تقييم تلك العطاءات المختلفة من أوجه عدة بغية اختيار الأفضل، فالعطاءات المتاحة عادة ما تكون مختلفة ومتباينة بشدة من عدة جوانب، وبالتالي فإن عملية المقارنة بينها ومحاولة الوصول إلى أفضل عطاء ليس بالأمر السهل، الأمر الذي يحتم وجود خبراء إلى جوار الحكومة في عملية تقييم الاختيار النهائي، وفي الغالب يتم إرساء مناقصات مشروعات الـ B.O.T بناء على مجموعة متكاملة من العوامل والمعايير التقييمية التي تم تقديمها، وتقييمها من حيث التكلفة، نوعية التكنولوجيا المنقولة، توفير الصرف الأجنبي، العمالة المستخدمة، شروط التمويل وغيرها[13].

5- مرحلة تكوين شركة المشروع:

بعد موافقة الحكومة على إرساء العطاء على مستثمر أو مجموعة من المستثمرين، يقوم الاتحاد المالي لهذه المجموعة بتكوين شركة المشروع، ويتم توقيع اتفاقية بين الحكومة والشركة لتتولى التنفيذ. ويجب أن تكون هذه الاتفاقية شاملة وموضحة جميع الحقوق والالتزامات لكافة الأطراف المعنية، وتقوم شركة المشروع بتجميع مساهمات الأعضاء والقروض والقيام بكل التعاقدات اللازمة لتنفيذ المشروع[14].

6- مرحلة التنفيذ:

يتم فيها البدء في تنفيذ المشروع وإنهاء كل الاتفاقيات التمويلية ، تبدأ بعد ذلك الجهات المعنية في تقديم الأموال اللازمة للتنفيذ .وتنتهي هذه المرحلة بإقامة المشروع وتجريبه وقبوله من جانب شركة المشروع والحكومة[15].

7- مرحلة تشغيل المشروع:

تتولى فيها شركة المشروع عملية التشغيل أو قد تتعاقد مع شركة أخرى لتتولى التشغيل والصيانة، وتستخدم الإيرادات المحصلة خلال فترة التشغيل في استرداد راس المال وتحقيق الأرباح المخططة، ومن حق الحكومة التأكد من أن عملية التشغيل والصيانة تتم وفقا للمعايير المحددة[16].

8- مرحلة التحويل:

وهي المرحلة الأخيرة في عمر مشروع الـ B.O.T، وفيها يتم تحويل ملكية المشروع للحكومة، وأهم ما ستركز عليه الحكومة عند تحويل ملكية المشروع إليها هو الحصول على مشروع جيد تمت صيانته وتشغيله بشكل سليم طوال السنوات السابقة، وتم نقل التقنيات التشغيلية اللازمة إليه وتدريب الكوادر البشرية المتاحة على كيفية إدارته وتشغيله بالشكل الأمثل، وقد ترى الحكومة أن تتعاقد من جديد مع الشركة نفسها لتستمر في التشغيل، أو تعهد بالتشغيل لطرف آخر من القطاع الخاص، أوقد تتولى تشغيله بنفسها[17].

ثانيا: مجالات استخدام نظامB.O.T:

يطبق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T في مشروعات البنية التحتية التي تتميز بكونها مشروعات مدرة لدخل مستمر يمكن شركة المشروع من استرداد رأس المال المستثمر، وتحقيق عائد مناسب نظير المخاطرة والتمويل، وتلجأ الحكومة إلى نظام B.O.T لما يحققه لها من مزايا في تخفيف العبء التمويلي والإداري عن الحكومة طيلة فترة الامتياز، وأهم المجالات التي تقوم الحكومة باستخدام عقود B.O.T فيها هي[18]:

1- مشروعات البنية الأساسية:

وهي تلك المشروعات المتعلقة بالمرافق العامة الأساسية التي تحقق عائداً اقتصادياً والتي يتعين عليها الاضطلاع بها، ولكن نظراً لعدم قدرة الحكومة على تمويل تلك المشروعات من إيراداتها العامة فإنها تعهد بها إلى القطاع الخاص، نظير تحقيقه عائدا معقولا، ومن أمثلة ذلك مشروعات الطرق الكبرى، المطارات، محطات القوى الكهربائية، السكك الحديدية وشبكات الاتصالات.

2- المجمعات الصناعية:

تعهد الحكومة إلى القطاع الخاص بتمويل وإنشاء وإدارة هذه المجمعات عن طريق عقد امتياز يحصل القطاع الخاص بموجبه على عائد المشروع خلال فترة زمنية معينة، وبعدها

تنتقل ملكية هذه المجمعات إلى الحكومة بدون مقابل، إلا أن هذا النوع من المشروعات قليلاً ما تلجأ إليه الحكومات في الوقت الراهن ربما لقدرة الحكومات على إنشاء هذا النوع من المشروعات، ورغبتها في توجيه القطاع الخاص نحو مشروعات البنية الأساسية بشكل خاص، ومن أمثلة ذلك مصانع الكيماويات والورق والالمنيوم.

3- تنمية واستغلال الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة (الدومين الخاص):

بحيث يشبع إنشاء هذه المشروعات بطريق B.O.T حاجة عامة للمواطنين، ويساعد في تنظيم العائد من استغلال أملاك الدولة الخاصة، ومن أمثلة ذلك مشروعات التخطيط ومشروعات استصلاح الأراضي البور أو الأراضي الصحراوية.

المحور الثالث: مزايا وعيوب المشروعات المنجزة بنظام الـB.O.T وبعض الممارسات الخاطئة في تطبيقه

أولا: مزايا المشروعات المنجزة بنظام الـB.O.T:

يحقق نظام الـ B.O.T العديد من المزايا لجميع الأطراف ذات العلاقة من دولة ومؤسسات عامة والقطاع الخاص على حد سواء.

1- بالنسبة للحكومات مانحة الامتياز:

يحقق نظام الـB.O.T العديد من المزايا للحكومات التي تعتمده، نذكر منها ما يلي[19]:

- يمثل نظام الـ B.O.T حلا وسطا بين نظام تشييد وإدارة المرافق العامة بواسطة الحكومة مباشرة، وبين نظام الخوصصة الكاملة أين يتم نقل ملكية المرفق إلى القطاع الخاص، ليستقل به تماما بعيدا عن أي رقابة حكومية، الأمر الذي يجنب الحكومة مساوئ الخوصصة من جهة، ويمكنها من جهة أخرى من تحرير قدر من الموارد لتوجه لإقامة مشروعات اجتماعية وخدمية أخرى أقل جاذبية لتحسين الخدمات العامة كالتعليم والصحة...إلخ.

- معالجة قصور التمويل الحكومي، حيث يسمح هذا النظام للدولة بمواصلة حركة التنمية وبناء مرافق اقتصادية جديدة تحتاج إليها في عملية التنمية الاقتصادية، دون تحميل الموازنة العامة للدولة أعباء مالية مباشرة، ودون لجوء الدولة إلى الاقتراض.

- مشاركة القطاع الخاص في تصميم وبناء وتشغيل المرافق الأساسية سوف يؤدي إلى تنفيذ وتشغيل تلك المرافق بدرجة عالية من الكفاءة نظرا لما يتوفر للقطاع الخاص من إمكانيات مالية وفنية وإدارية حديثة، والتي تعنى تكلفة أقل وجودة مرتفعة وزمن أقل في

التنفيذ مقارنة بأسلوب تمويل هذه المرافق بوسيلة القروض العامة الأمر الذي يحقق مصلحة الجمهور، وفي هذا الإطار قد تستخدم الحكومة والأجهزة الرقابية والتنظيمية المعنية معيار أداء جودة الخدمات، المؤداة عن طريق القطاع الخاص كمعيار لقياس كفاءة وجودة الخدمات التي تؤديها الأجهزة الحكومية، والأجهزة التابعة لها عند تقديم خدمات مماثلة .

– تمويل مشروعات البنية التحتية عن طريق نظام الـ B.O.T يساعد على تشجيع وتفعيل استثمارات القطاع الخاص الأجنبي والمحلي و توفير العملة الأجنبية من خلال مشاركة القطاع الخاص الأجنبي في تمويل وتنفيذ تلك المشروعات، وذلك شريطة أن يكون التمويل في الجزء الأكبر منه بالعملة الأجنبية التي يتم توفيرها من خارج الدولة المضيفة.

– يؤدي إقامة المشاريع الجديدة إلى توفير فرص عمل جديدة مما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة وخلق سوقا إضافية للإنتاج الوطني، كما يوفر فرصا جديدة للشركات الهندسية وشركات الإنشاء والمقاولات ومصنعو الآلات والمعدات لخلق وتوسيع أسواق منتجاتهم وخدماتهم، وبالتالي من المتوقع أن تزيد أرباحهم في حالة التحليل الصحيح والجيد لهذه الأسواق.

– جلب التكنولوجيا الحديثة والخبرة الفنية التي تحرص شركة المشروع على استخدامها لتحقيق الفاعلية والسرعة اللازمة لإنشاء المشروع لتحقيق أكبر ربح ممكن، ونظرا لاستمرار مشروعات البنى التحتية لسنوات عديدة فإن ذلك يعد ضمانا لحكومات الدول على قيام شركة المشروع بتطوير التكنولوجيا المستخدمة وتحديثها لأطول فترة ممكنة.

– تنظر الدولة مانحة الامتياز إلى نظام الـ B.O.T وغيره من صور مشاركة القطاع الخاص على أنه وسيلة من وسائل توزيع مخاطر تشغيل المشروع التجارية، والمرتبطة بالسوق على عاتق القطاع الخاص.

– يؤدي تمويل مشروعات البنية التحتية عن طريق القطاع الخاص إلى تنشيط سوق المال نتيجة لجوء شركة المشروع إلى مصادر تمويل متعددة منها طرح أسهم وسندات.

2– بالنسبة للقطاع الخاص:

تحقق المشروعات الممولة عن طريق نظام الـ B.O.T العديد من المزايا لمختلف الأطراف التي تمثل القطاع الخاص، ذلك أن تمويل المشروعات المطبقة بنظام الـ B.O.T يتم طبقا

لنظام تمويلي معروف، وهو أن الضمان الأساسي لسداد قروض المشروع وفوائده وتحقيق أرباح يعتمد على التدفقات النقدية التي يدرها تشغيل المرفق، ومن تلك المزايا نذكر[20]:

– يتيح نظام الـ B.O.T فرصة كبيرة أمام القطاع الخاص للدخول في مجال مشروعات البنى التحتية، والتي كانت حكرا على الحكومات.

– تحمل الدولة المخاطر السياسية، حيث يسمح هذا النظام بنقل أعباء المخاطر السياسية إلى الحكومة والجهة مانحة الامتياز (الترخيص).

– توزيع المخاطر التجارية عن طريق دخول الاتحاد المالي في ترتيبات تعاقدية متعددة، مما يسمح لشركة المشروع توزيع المخاطر التجارية على عدة أطراف أخرى.

– يحقق نظام الـ B.O.T مرونة للمساهمين والشركة الأم، حيث يسمح هذا الأسلوب التمويلي للمساهمين والشركة الأم بالمشاركة في مشروعات أخرى والاقتراض المباشر إذا تطلب الأمر دون أن تظهر المديونيات الخاصة بشركة المشروع في ميزانياتهم.

– نجاح المشروع واستمراره فيه مصلحة مباشرة لمؤسسات التمويل، نظرا لأن التدفقات النقدية وعائد تشغيل المرفق هو المصدر الرئيسي والضمان الحقيقي لسداد مبلغ القرض وفوائده، حيث تحرص مؤسسات التمويل المقرضة في حالة تعرض المشروع للتعثر على تقديم دعم للمشروع ودعم لشركة المشروع بأكبر قدر ممكن، يسمح بتشغيله وإعادة التوازن المالي له، والتغلب على الصعوبات والعقبات التي تصادفه حتى يمكن للمرفق منح العائد المتوقع منه.

ثانيا: مساوئ المشروعات المنفذة بنظام الـ B.O.T:

رغم ما يحققه نظام الـB.O.T –كأسلوب لتنفيذ مشروعات البنية التحتية– من مزايا لمختلف الأطراف ذات العلاقة به، إلا أن هناك بعض العيوب والسلبيات التي يجب ألا نتناساها، ولعل من أهمها:

1– بالنسبة للحكومة المتعاقدة (مانحة الامتياز)[21]:

– يضم هذا النظام العديد من العلاقات التعاقدية المتشابكة، والتي تحمل الدولة تكاليف باهظة لإعداد وتحضير مستندات التعاقد وتدريب ممثليها، وتعيين مستشارين فنيين وماليين وقانونيين ذوي كفاءة عالية لتمثيلها، وهو ما يستنزف أموالا طائلة بالنسبة للأجهزة الحكومية.

– في الكثير من الحالات تضطر الدولة إلى الدخول في الاتفاقيات التعاقدية مع شركة المشروع التي تقوم ببناء وتشغيل المرفق العام، وأن تتعهد للشركة بشراء الخدمة أو المنتج، وسداد المقابل المتفق عليه، وعلى المدى الطويل يمكن القول بأن التكلفة النهائية لإقامة وتنفيذ وتمويل هذه المرافق تقع على الدولة.

– تتحمل الدولة مانحة الامتياز عبء المخاطر السياسية، مما يضطرها إلى تقديم الدعم الحكومي لمثل هذه المشروعات، مثل دفع مبالغ مقابل تقديم الخدمة أو تقديم ضمانات مالية لكفالة التزام الجهة الحكومية المتعاقدة، أو عن طريق تخصيص أراضي مجانية أو بمقابل زهيد لإقامة المشروع.

– هناك مخاوف من التوسع في نظام الB.O.T، وهذه المخاوف ناشئة من أن تنفيذ مشروعات البنى التحتية عن طريق هذا النظام ينتج عنه زيادة الدين الخارجي بنسبة 90 %من إجمالي تكلفة المشروع بهذا النظام، في الوقت الذي تغطى نسبة 10 % الأخرى من نسبة رأس المال الوطني، وأن أغلب تلك القروض تأتي من المؤسسات الاستثمارية المتخصصة في هذا المجال، مما يؤدي إلى الأثر السلبي على مصادر التمويل المحلي، سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية المتاحة في القطاع المصرفي، حيث أن الشركات الأجنبية التي يتعاقد معها وفقا لهذا النظام تلجأ إلى البنوك المحلية للحصول على كامل التمويل اللازم لتنفيذ العقد، ثم تحويل أرباحها إلى الخارج دون أن تتحمل الشركة أي تمويل ذاتي من جانبها.

2– بالنسبة للقطاع الخاص[22]:

– يتحمل القطاع الخاص مخاطر تجارية متنوعة وعالية التكاليف، خصوصا في حالة ما إذا تبين أثناء تنفيذ المشروع عدم صحة الدراسات الخاصة بجدوى المشروع، والخاصة بالتسويق أو التشغيل، أو تغير ظروف السوق خاصة في الأحوال التي لا يوجد فيها دعم حكومي أو التزام على عاتق الجهة الحكومية بشراء الخدمة، كما قد ترتبط المخاطر التجارية ليس فقط بالتشغيل، وإنما قد تصل هذه المخاطر إلى عملية البناء والتشييد، فقد تزيد تكاليف التشييد والبناء عما كان متوقعا، وذلك لأسباب مختلفة كارتفاع أسعار المواد الخام، أو ارتفاع أسعار التكنولوجيا المستخدمة، أو انسحاب بعض المساهمين أو التأخر في تنفيذ المشروع، وتزيد حدة المخاطر إذا أخفقت شركة المشروع في نقل تبعية هذه المخاطر إلى أطراف أخرى.

كما أنه في هذا النوع من المشروعات تزيد المخاطر الملقاة على عاتق مؤسسات التمويل (البنوك الدائنة)، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل، حيث تفرض هذه البنوك عادة فوائد مرتفعة وتكاليف عالية كأتعاب ومصاريف القرض، وتحملها شركة المشروع.

– تعتبر المشروعات الممولة عن طريق القطاع الخاص ذات طبيعة خاصة، يجعل لجهات الإقراض اليد العليا في علاقتها بشركة

المشروع، وهو ما يؤثر على مصالح شركة المشروع، وعلى دورها الحقيقي في إدارة وتشغيل المشروع.

– من عيوب هذه المشروعات أيضا هو ارتفاع تكاليف المشروع في مرحلة البناء والتشييد وكذلك ارتفاع نفقات التأمين، فالتأمين ضد الخسائر و ضد المخاطر السياسية في هذا النوع من المشروعات يؤدي إلى صعوبات وتعقيدات بالغة، وإلى ارتفاع شديد في التكاليف.

ثالثا: بعض الممارسات الخاطئة عند تطبيق نظام الـB.O.T:

أظهرت التجارب العملية بعض الممارسات الخاطئة عند تطبيق نظام الـB.O.T والتي قد تحول دون تحقيق أقصى استفادة منه، ومن أه م تلك الممارسات نذكر ما يلي[23]:

– التوسع في الإعفاءات والحوافز الحكومية مثل الإعانات والقروض بأسعار فائدة منخفضة، والإعفاءات الضريبية، ومنح الأراضي المجانية، وهذا ما يتناقض مع مبدأ حرية السوق، ويسهم في زيادة الفساد والتبذير عند استخدام الموارد العامة.

– طلب المستثمرون الأجانب مساهمة الحكومة في مشروعات البنية الأساسية بنسبة لا تتجاوز 25%وذلك لضمان حمايتها للمشروع، وحرمانها في ذات الوقت من التحكم فيه، مما يؤدي إلى عدم تحقيق الهدف الأساسي لهذا النظام وهو تخفيف الضغط على الميزانية العامة.

– عدم وضوح القوانين فيما يتعلق بإلزام المستثمر بصيانة المشروع واستبدال الأصول المتقادمة خاصة في السنوات الأخيرة من فترة الامتياز أو بتكوين احتياطي من إيرادات المشروع لاستخدامه في عمليات التجديد والصيانة بعد انقضاء مدة الامتياز، إذ يميل المستثمر إلى إهمال عمليات الصيانة والتجديد بهدف تحقيق أقصى معدل ممكن للربح والاحتفاظ به . مما يجعل

المشروع عند تحويله للحكومة اقرب إلى الخصوم منه إلى الأصول نظرا لضخامة الأموال اللازمة لصيانته وإعادة تأهيله.

– مخالفة المستثمر الأجنبي للمواصفات المعيارية الفنية في عملية إنشاء المشروع مما يؤدي إلى عدم صلاح يته للتشغيل عند تسلم الحكومة له في نهاية فترة الامتياز.

– إغفال القوانين إعطاء الإدارة صلاحية التعديل أو التدخل في الأسعار في حال أدى ارتفاع الأسعار إلى زيادة معاناة المواطنين أو حرمانهم من الاستفادة من خدمات المشروع، إذ يتم عادة ترك مسألة تحديد الأسعار هذه للقواعد والأسس التي يحددها اتفاق الامتياز أو الترخيص.

– إغفال العقود إشراك المؤسسات والإطارات الوطنية في التصميم و التنفيذ والإشراف والتشغيل، وهي أمور لازمة لإيجاد إطارات وطنية قادرة على القيادة والابتكار وضمان توطين وتطوير التكنولوجيا في المستقبل.

– ارتفاع نسبة التمويل من البنوك المحلية مما يؤدي إلى استنزاف جزءا كبيرا من السيولة المحلية بالعملات الصعبة.

الخاتمة:

تعد الحاجة إلى إنشاء وصيانة وتجديد وتحديث مشروعات البنية التحتية من السمات المشتركة بين الدول النامية والناشئة والمتقدمة، ولعل ما يميز هذه المشروعات هو أهميتها الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة من جهة، وضخامة التمويلات (النفقات) التي تتطلبها من جهة ثانية، وعليه فمن غير الممكن الاستغناء عن مثل هذه المشاريع، غير أن العجز في ميزانيات العديد من الدول جعلها غير قادرة على تولي تنفيذ هذه المشروعات بصورة مباشرة وتحمل أعبائها وتكاليفها.

وقد تعرفنا من خلال بحثنا هذا على أهمية نظام الـB.O.T كأحد أشكال تمويل تلك المشروعات في إطار التعاون بين القطاعين العام والخاص، إذ يعد هذا النظام من الأساليب التي لاقت إقبالا كبيرا من طرف الحكومات ومختلف الجهات الإدارية على المستويين المحلي والدولي، كونه من أنسب طرق تمويل مشروعات البنية الأساسية بعيدا عن ميزانية الدولة، وبموجب هذا النظام يتولى القطاع الخاص بناء مشروع معين، ثم تشغيله وصيانته طوال فترة الامتياز، وفي الأخير تنقل ملكيته إلى الحكومة أو الجهة الإدارية مانحة الامتياز، وتمر عملية تنفيذ المشروعات عن طريق هذا النظام بمجموعة من المراحل أولها مرحلة تحديد المشروع المراد إنجازه، مرورا بمرحلة التشغيل والصيانة، وانتهاء بمرحلة تحويل ملكية المشروع للجهة مانحة الامتياز، وتتم كل هذه الخطوات في إطار علاقات تعاقدية بين الحكومة مانحة الامتياز والمستثمر (شركة المشروع) ومختلف الأطراف الأخرى ذات العلاقة بهذا العقد.

وتحقق المشروعات المنجزة عن طريق نظام الـB.O.T العديد من المزايا لمختلف أطرافه، لكن بالمقابل توجد بعض السلبيات والعيوب التي لا يخلو منها هذا النظام، خاصة إذا كانت هناك ممارسات خاطئة عند تطبيقه، لذلك نوصي بأن تحرص الدول كل الحرص على عدم الاندفاع غير المدروس وراء هذه العقود والوقوع في متاهة التطبيقات الخاطئة لها.

الإحالات والمراجع:

1- البنك الدولي، تقرير التنمية، البنية التحتية من أجل التنمية، 1994، ص9، نقلا عن أبو بكر أحمد عثمان النعيمي، "الأساليب الحديثة لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مرافق البنية التحتية – عقود البوتB.O.T وعقود الشراكة PPP دراسة تحليلية مقارنة"، دار الحامد، عمان، ط1، 2014،ص.18

2- عبد القادر محمد عبد القادر عطية،" دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية الاجتماعية مع مشروعات B.O.T"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص.632

3- تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، الأعمال الممكنة مستقبلا- مشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية، الدورة 29، نيويورك، 28 ماي إلى 14 جوان 1996، ص3، على الموقع: http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/V96/822/96/IMG/V9682296.pdf.N? Open Element

4- أبو بكر أحمد عثمان النعيمي، مرجع سابق، ص.21

5- أمل نجاح البشبيشي، "نظام البناء والتشغيل والتحويل B.O.T"، سلسلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 35، السنة الثالثة، نوفمبر 2004 ، ص.04

6- مروان محي الدين القطب، " طرق خصخصة المرافق العامة- الامتياز، الشركات المختلطة، B.O.T، تفويض المرفق العام- دراسة مقارنة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2009، ص.295

7- أحمد محي الدين أحمد، "تطبيق نظام البناء والتمليك B.O.T في تعمير الأوقاف والمرافق العامة"، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة 19، الشارقة، ص.05

8- أمل نجاح البشبيشي، مرجع سابق، ص ص.05،04

9- روليت العبود،" نظام البناء والتشغيل والنقل لتشييد مشروعات البنية التحتية"، قسم الإدارة الهندسية والإنشاء، كلية الهندسة المدنية، جامعة دمشق، ص ص18، 19. على الموقع: www. Drizdan. Com

10- سمير محمد عبد العزيز وآخرون"نظام البناء، التشغيل ونقل الملكية B.O.T لتمويل وإدارة وتحديث مشروعات البنية التحتية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 ، ص23-25. أبو بكر أحمد عثمان النعيمي، مرجع سابق، ص ص48، .49

11- أمل نجاح البشبيشي، مرجع سابق، ص .10

12- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص.652

13- سمير محمد عبد العزيز وآخرون، "نظام البناء، التشغيل ونقل الملكية B.O.T، لتمويل وإدارة وتحديث مشروعات البنية التحتية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص23-25.

14- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص652.

15- أمل نجاح البشبيشي، مرجع سابق، ص10.

16- المرجع نفسه، ص10.

17- سمير محمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سابق، ص29.

18- ناهد علي حسن السيد، "حقيقة نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T"، الفقه الإسلامي الدولي، منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة 19، الشارقة، ص08.

19- حصايم سميرة، "عقود الB.O.T إطار لاستقبال القطاع الخاص في مشاريع النية التحتية"، مذكرة ماجستير، تخصص قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص 30-34. سعيد عبد العزيز عثمان، "دراسة جدوى المشروعات ومشروعات B.O.T بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006 ، ص 584-586. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، " خصخصة إدارة وبناء وتشغيل البنية التحتية في المملكة العربية السعودية"، أعمال ندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الأهلي في تمويل المشروعات الإقتصادية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 11-1999/10/13، ص184. أحمد محي الدين أحمد، مرجع سابق، ص ص2، 3.

20- مي طوبار، "دراسة الجدوى ونظام B.O.T"، دار الفاروق، الجيزة، ط1، 2006، ص38.

21- سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص588- 590.

22- مي طوبار، مرجع سابق، ص ص42، 43.

23- أمل نجاح البشبيشي، مرجع سابق، ص ص12،11.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الرابع / ديسمبر 2016

Mila Univ center. Publish. Co..

نحو تفعيل دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي الجزائري

Toward the activation the role of banking corporate governance in reducing corruption in the Algerian banking sector

أ. مريم هاني
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/04/18 تاريخ قبول النشر: 2016/11/29

الملخص :

مع تصاعد الأزمات التي شهدتها العديد من البلدان النامية أو المتقدمة في الآونة الأخيرة، كانت المصارف القاسم المشترك في معظم الأزمات المالية في تلك البلدان. تعمل الحوكمة في القطاع المصرفي على تفعيل أداء المصارف، وكذلك تعزيز الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات وتحديد الأدوار والصلاحيات لكل من المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح علاوة على تأكيد أهمية الشفافية والإفصاح. وفي القطاع المصرفي تزداد أهمية استخدام آلية النزاهة في المعاملات المالية، وهو الأمر الذي يهدف إليه بحثنا من خلال دراسة دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد داخل القطاع المصرفي في الجزائر، وفي الأخير توصّلنا إلى أن التطبيق الجيّد لمبادئ الحوكمة يساهم في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية، الفساد، القطاع المصرفي الجزائري.

Abstract:

With the escalating of crises that experienced by many developing countries or developed recently, banks have been the common denominator in the most financial crises in those countries. Corporate governance in the banking sector is working on activating performance of banks, as well as strengthening internal oversight and follow-up of the implementation of strategies and the identification of the roles and powers of each of the shareholders and the Board of Directors and executive stakeholders further stressed the importance of transparency and disclosure. In the banking sector is becoming increasingly important to use the mechanism of honesty in financial transactions, which the searched through the study of the role of governance in reducing corruption within the Algerian banking sector, and finally this research drive us to the good application of the principles of corporate governance contributes to reduce corruption in the banking sector.

Key words: *banking corporate governance, corruption, Algerian banking sector.*

المقدّمة:

تعتبر حوكمة الشركات إحدى أوجه الإدارة المعاصرة التي يراد لها أن تطبق في هياكل الإدارة بالشركات لما لها من مزايا عديدة ومتعددة على ملاك ومساهمي تلك الشركات، تمّ تحديد مفهوم حوكمة الشركات وفق عدّة معايير ومبادئ وهذا في أعقاب الأزمات المالية الأخيرة التي اكتشف فيها عدة عناصر تتماثل مع ما وصلت إليه النظريات المفسِّرة للحوكمة، حيث تم في هذا الإطار إصدار عدّة مبادئ ومواثيق وتقارير تعمل كلّها على إرساء الحوكمة بالشركات حسب البيئة القانونية والاقتصادية لكل دولة. ومع تصاعد الأزمات التي شهدتها العديد من البلدان النامية أو المتقدمة في الآونة الأخيرة، كانت المصارف القاسم المشترك في معظم الأزمات المالية في تلك البلدان. وعلى اعتبار أنه بات ينظر للحوكمة على أنها آلية يمكن الاعتماد عليها للحد من حالات التلاعب والفساد، فقد انتهج القطاع المصرفي الجزائري خطوات في سعيه لتطبيق هذه الآلية وذلك بغية تحقيق أداء أفضل. ففي هذا السياق توجّهنا إلى معالجة الإشكال الرئيسي التالي: **ما مدى مساهمة الحوكمة في التقليل من الفساد وما أثر ذلك على القطاع المصرفي الجزائري؟**

لتوضيح هذه الإشكالية تمَّت معالجة المحاور التالية:

أولاً– مفهوم، أهمية الحوكمة المصرفية، والعناصر الأساسية لدعم التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية:

ثانياً– مفهوم، أسباب، والآثار الناجمة عن تفشي ظاهرة الفساد:

ثالثاً– دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي الجزائري:

أوّلاً– مفهوم، أهمية الحوكمة المصرفية، والعناصر الأساسية لدعم التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية:

إن حوكمة المؤسسات قد نجحت في جذب قدر كبير من الاهتمام بسبب أهميتها للأداء الإقتصادي للمؤسسات والإقتصاد ككل، إلا أنه على الرغم من هذه الأهمية، لم يلقى مفهوم الحوكمة المصرفية القدر الكافي من الإهتمام في الدراسات الحديثة، ويعد ذلك غريبا في ظل الإدراك الواضح لأهمية دور المصارف في إحكام الرقابة على مختلف المؤسسات.

1. **مفهوم الحوكمة المصرفية:** تعني الحوكمة بالجهاز المصرفي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الإهتمام بعلاقة الفاعلين الخارجيين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية. كما أنّ نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي يتم بوضع القواعد الرقابية، ولكن أيضا بأهمية تطبيقها بالشكل السليم، وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة وعلى المصرف المعني وإدارته من جهة أخرى. ويجب أن تكون إدارة المصرف مقتنعة بأهمية القواعد مما يساعد على تنفيذها، وهذا ما يكشف عن دور كل من مجلس الإدارة ولجان المتابعة التي توفر البيانات عن أداء المصرف وإدارة التفتيش التي تعرض تقاريرها على مجلس الإدارة ومجلس المساهمين الذين يجب أن يقوموا بدورهم في الرقابة على الأداء، فضلا عن المساهمة في توفير رؤوس الأموال في حالة حاجة المصرف إليها[1]. لا يخرج مفهوم الحوكمة المصرفية في معناه العام عن مفهوم حوكمة الشركات حتى يذهب بعضهم إلى اعتماد تسمية حوكمة الشركات للمنظمات المصرفية، حوكمة الشركات في القطاع المصرفي أو حوكمة الشركات في المصارف، وإن التعاريف التي نوردها أدناه ما هي إلى تعابير عن وحدة المفهوم في مختلف المؤسسات المالية وغير المالية لكن بصيغ لفظية مختلفة[2].هناك عدة تعاريف للحوكمة المصرفية نذكر منها:

أ. تشمل الحوكمة من المنظور المصرفي الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال الإلتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين[3]؛

ب. الحوكمة المصرفية، هي الأسلوب الذي من خلاله يحكم مجلس الإدارة والمديرين والإدارة العليا، أعمال وقضايا ومعاملات المصرف، ويوضح هذا الأسلوب كيف يتم[4]: وضع أهداف المصرف، عمليات المصرف اليومية والأساسية، الوفاء بالإلتزامات التي قطعت للمساهمين، حماية مصالح المودعين، وضع نشاطات وسلوك المصرف جنبا إلى جنب مع توقعاته وأهدافه المسطرة والذي سيعمل بأسلوب سليم للوصول إلى ذلك.

من خلال التعاريف الواردة أعلاه، يمكن تلخيص مفهوم الحوكمة المصرفية في أنها مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والإقتصادية التي توجه وتحكم الإدارة في أداء عملها، وهي ذلك النظام الذي تتم بموجبه إدارة المصارف ومراقبتها من أجل تحقيق غاياتها، وبالتالي فهي النظام الذي يتعامل المصرف بموجبه مع مصادر رؤوس أموال المساهمين والمستثمرين المؤسسين لوضع الخطط والسياسات التي تضمن حسن التنفيذ من خلال التقيد بتطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح، وضع الأنظمة المناسبة والفعالة للتدقيق والرقابة الداخلية.

2. **أهمية الحوكمة في المصارف:** تزداد أهمية الحوكمة في المصارف نظرا لطبيعتها الخاصة، وإن إفلاس المصارف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة ولكن يؤثر أيضا على استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهم فيما يعرف بسوق ما بين البنوك وبالتالي يؤثر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي ومن ثم حتما على الاقتصاد ككل. هذا الأمر الذي يؤدي حتما إلى ارتفاع حجم المخاطر على مستوى القطاع المصرفي، وبالتالي يمكن القول أن الحوكمة المصرفية لديها أهمية واسعة، وتكون المراقبة أكثر تشددا على مستوى المصارف حيث تتميز بوجود تداخل في المصالح بين مختلف الأطراف بشكل معقد، وبالتالي لا بد من وجود نظام حوكمة واضح وجيد يساهم في توضيح حقوق وواجبات كل الأطراف المعنية[5]. حيث تجدر الإشارة إلى أن تزايد أهمية تفعيل وتطبيق الحوكمة في البيئة المصرفية يرجع لسببين أساسيين هما[6]:

- يعتبر القطاع المصرفي من أهم مكونات اقتصاديات الدول من جهة، ومن جهة أخرى تعد المصارف من أشد القطاعات الحسّاسة للمخاطر بسبب الخصوصية في تركيبة حقوق الملكية؛

- خضوع القطاع المصرفي عالميا ومحليا لإجراءات رقابة تختلف عن باقي المؤسسات، ولذلك لكي تستطيع المؤسسات المصرفية مواجهة المصارف العالمية لابد لها من الالتزام بالمعايير الرقابية العالمية مثل معايير بازل وما حملته من ضرورة الالتزام بكفاية رأس المال.

كما تظهر أهمية الحوكمة المصرفية كذلك من خلال النقاط التالية[7]:

- تعتبر الحوكة نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف؛
- تمثل الحوكمة السليمة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية في المصارف حيث عكس ذلك قد يؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي.

3. **العناصر الأساسية لدعم التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية:** هناك مجموعة من العناصر الأساسية التي يجب توافرها لدعم التطبيق السليم للحوكمة داخل الجهاز المصرفي نستعرضها فيما يلي[8]:

1. وضع أهداف استراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين في المؤسسة المصرفية؛
2. وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية في المؤسسة؛
3. ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة، وعدم خضوعهم لأي تأثيرات سواء خارجية أو داخلية؛
4. ضمان توافر مراقبة ملائمة بواسطة الإدارة العليا؛
5. الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون في إدراك أهمية الوظيفة الرقابية التي يقومون به؛
6. ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة المصرف وأهدافه واستراتيجيته والبيئة المحيطة؛
7. مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة؛
8. دور السلطات الرقابية؛

من خلال النقاط المذكورة أعلاه نستنتج أن المسؤولية الأساسية للتطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي تقع على عاتق مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف، ومع ذلك تؤكد لجنة بازل على ضرورة توافر البيئة الملائمة لدعم التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي مثل القوانين والتشريعات التي تتولى الحكومة إصدارها والتي من شأنها

حماية حقوق المساهمين، وضمان قيام المصرف بنشاطه في بيئة خالية من الفساد والرشوة ووضع معايير للمراجعة...الخ.

ثانيا– مفهوم، أسباب، والآثار الناجمة عن تفشي ظاهرة الفساد

سنتناول في هذا المحور بداية مفهوم وأسباب تفشي ظاهرة الفساد، ثم آثار الظاهرة.

1. **مفهوم الفساد:** اختلف الخبراء والمختصين والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بظاهرة الفساد في إعطاء تعريف لظاهرة الفساد، وعليه يأخذ الفساد عدة تعاريف نذكر منها:

أ. **تعريف منظمة الوحدة الإفريقية والفساد:** تعتبر منظمة الوحدة الإفريقية من أوائل المنظمات السبَّاقة في مجال مكافحة الفساد، إذا قامت بالمصادقة على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته بمابوتو في 11 جويلية 2003 ، غير أن هذه الاتفاقية لم تُعرِّف الفساد، بل اكتفت بالإشارة إلى صوره ومظاهره فقط، حيث نصَّت المادة الأولى منها على أنه يقصد بالفساد: "الأعمال أو الممارسات بما فيها الجرائم ذات الصلة التي تجرِّمها الاتفاقية، والمشار إليها في المادة 04 من الاتفاقية[9]".

ب. عرَّفت **منظمة الشفافية الدولية** في بداية عهدها الفساد بأنه: "سوء استخدام السلطة العامة لربح منفعة خاصة. أو أنه: "عمل ضد الوظيفة العامة التي هي ثقة عامة"[10].

ج. عرَّفت **منظمة الأمم المتحدة الفساد** بأنَّه: "القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب، أو إساءة استغلال لموقع أو سلطة بما في ذلك أفعال الإغفال توقع المزية أو سعيا للحصول على مزية يوعد بها أو تعرض وتطلب بشكل مباشر أو غير مباشر أو إثر قبول مزية ممنوحة بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء للشخص ذاته أو لصالح شخص آخر[11]".

د. **تعريف البنك الدولي للفساد:** وضع البنك الدولي عدة تعريفات للفساد، كان آخرها التعريف الآتي: "الفساد هو إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة[12]".

2.أسباب تفشي ظاهرة الفساد: يمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامة التي تشكل في مجملها ما يسمّى بمنظومة الفساد، غير أن هذه الأسباب وإن كانت متواجدة بشكل أو بآخر في كل المجتمعات، فإنها تتدرج وتختلف في الأهمية بين مجتمع وآخر. تتمثل هذه الأسباب فيمايلي[13]:

أ. الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي توجه الناس إلى الإفراط في الفردية مع تنامي سطوة التأثير المادي على المجتمع؛

ب. غياب المساءلة بكل أو معظم صورها، وهو إما غياب قانوني أي أن المنظومة القانونية لا تتضمن تنظيما لآليات المساءلة فلا وجود لرقابة دستورية أو مساءلة برلمانية ولا وجود لمؤسسات للرقابة الداخلية ... وقد تكون المساءلة منظمة قانونا ولها وجود في المنظومة القانونية ولكنها غير فاعلة ولا تؤدي دورها المرجو منها فوجودها كعدمها؛

ج. اختلال موازين توزيع الثروة على أفراد المجتمع، وغلبة الشعور بالغبن لدى غالبية أفراد المجتمع مما يدفع ببعضهم إلى إبتداع وسائل التربح والإرتشاء وإختلاس الأموال العامة كمحاولة فردية أو منظمة غير مشروعة لإعادة التوازن المفقود؛

د. عدم كفاءة ونزاهة القيادات الإدارية وكبار المسؤولين من وزراء ووكلائهم ومدراء عامين لأن اختيارهم يتم على أساس التزكية أو الولاء للحزب أو الكتلة أو الطائفة أو على أساس القرابة والصداقة والمحسوبية دون مراعاة لمبدأ التقييم العلمي المبني على الكفاءة والخبرة والنزاهة، وأحيانا تصل الحال في مثل تلك المناصب إلى بيعها على الراغبين بما يتناسب مع ما يتصور استدراره منها من موارد نتيجة الممارسات غير المشروعة؛

هـ. انعدام الشفافية في مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، والعمل بسرية ومنع المعلومات والإحصائيات من التسرب إلى الجمهور أو الإعلام أو مؤسسات المجتمع المدني؛

و. الرواتب غير المجزية لموظفي القطاع العام مما يلجأهم إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل، فإن لم يجدوا مصادر مشروعة، اضطروا إلى التوسل بالمصادر غير المشروعة سواء كان محله المال العام أو أموال المواطنين.

4. الآثار الناجمة عن ظاهرة الفساد: يشير البعض إلى أن للفساد دوراً ايجابيّاً في تخفيف التعارض والتناقض بين القيم الاجتماعية وقواعد العمل الرسمي في الجهاز الإداري، فهو يعمل على زيادة المشاركات ويساعد على التطبيق التدريجي للتحولات في نظم العمل، ولكن للفساد الإداري آثار سلبية ضارة هي[14]:

أ. الإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها؛

ب. إعاقة عملية التنمية وإضعاف النمو الاقتصادي؛

ت. إضعاف الاستقرار السياسي؛

ث. ظهور طبقة تعمل على نشر الفساد؛

ج. تدني مستوى الأنشطة الخدمية والإنتاجية.

ثالثاً–دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي الجزائري:

تمَّ تخصيص هذا المحور لتسليط الضوء على واقع الفساد في القطاع المصرفي الجزائري، بالإضافة إلى التطرُّق إلى استراتيجية مكافحة الفساد وآليات الوقاية منه في ظل الحوكمة المصرفية.

1. **واقع الفساد في الجزائر**: بعد استقلال الجزائر مباشرة مرة بمرحلة انتقالية دامت ثلاث سنوات (1962 إلى 1965) حيث لم تتضح خلالها ملامح النظام الإداري والسياسي والاقتصادي الجزائري، إلا أنه بعد ذلك وبالضبط في سنة 1967 وإلى غاية سنة 1978 تم وضع استراتيجية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وأعطيت فيها للقطاعين الصناعي والعمومي الأولوية الكبرى، ولقد صاحب هذه المرحلة انتشاراً للممارسات الفاسدة والتي حاولت استغلال موجة الإصلاحات لتشكيل الثروات الطائلة. ولقد أرجع البعض أسباب تفشي الفساد الكبير إلى عملية التصنيع السريعة عن طريق سياسة الاستثمارات الهائلة والمكلفة والتي اعتمدت أساسا على اللجوء المبالغ فيه إلى الخارج من أجل استيراد التكنولوجيا، بالإضافة إلى الاستيراد المتزايد للمنتجات والخدمات المتنوعة، وقد نتج عن هذه السياسة تبذير وتبديد للأموال العمومية وإسراف كبير نتيجة سوء التسيير الذي تميزت به المؤسسات الصناعية العمومية. والفساد ازداد اتساعا وتطورت أساليبه في العهدة التي تلت فترة التصنيع وهي الفترة الممتدة من (1980إلى1989)، وهذا بالرغم من محاولات السلطة الحاكمة آنذاك في الحد من تفشي هذه الآفة، فرغم الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت سنة 1980 والتي أدت إلى زيادة ونمو الاستثمارات والواردات إلا أن دائرة الفساد اتسعت أكثر.

أما فترة التسعينيات فقد شهدت انتشاراً كبيراً وملفت للانتباه للفساد وخاصة الإداري منه، ونهب لموارد الدولة وممتلكاتها منقبل شر ذمة من الفاسدين المستنفذين في مختلف القطاعات والمؤسسات العامة، وقد زادت الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر آنذاك من فرص تفشي هذه الظاهرة، وكذا ساهمت الإصلاحات السياسية (تبني التعددية السياسية)

والاقتصادية (التخلي عن الاقتصاد الموجه والتحول إلى الاقتصاد الحر، التي تبناها المشرع في ظل دستور 1989 في تغلغل الفساد في القطاعات الاستراتيجية للدولة وإلى تركز الثروة في أيدي قلة من رجال المال والأعمال. حيث برزت ظاهرة الرشوة بحدة في هذه المرحلة الانتقالية، والتي تم فيها التنازل عن ممتلكات الدولة بمبالغ رمزية إلى أشخاص نافذين في السلطة تحولوا في فترة وجيزة إلى رجال أعمال فاسدين. غير أنه بداية من سنة 2000 وإلى غاية يومنا هذا وقع تحولاً كبيراً في منظومة القيم أدت إلى شيوع ثقافة الفساد والإفساد، حيث شهدت هذه الفترة تفشي غير مسبوق ولا مثيل له في الدول النامية الأخرى لظاهرة الفساد، والتي مست كل القطاعات دون استثناء، ولعلى الذي ساهم في تفاقمها هو الإصلاحات الكبيرة التي قامت بها الحكومة في مختلف الميادين بصورة متسرعة، دون بحث عواقبها من جهة والبحبوحة المالية من جهة ثانية، وضف إلى ذلك المنظومة التشريعية المهترئة التي صاحبت هذه الفترة والتي سهلت وشجعت في بعض الأحيان إلى حد بعيد ارتكاب مختلف الجرائم ذات الصلة بالفساد الإداري، ووفرت المناخ المناسب لمثل هذه السلوكيات الفاسد. وتفيد التقارير أن تفشي الفساد في الجزائر مرتبط أساسا بارتفاع إيرادات النفط التي بلغت 500 مليار دولار خلال العشر سنوات الأخيرة. كما يرجع بعض المحللين أسباب زيادة جرائم الفساد عموما والجرائم الاقتصادية وقضايا الاختلاس والرشوة خصوصا، في السنوات الأخيرة إلى عدم نجاعة آليات المراقبة التي تعتمدها الجزائر في متابعة صرف الميزانيات الضخمة المخصصة لتمويل مشاريع البنى التحتية، والنقص الكبير في عدد القضاة المكلفين بمعالجة هذه القضايا. وترتيب الجزائر ضمن مؤشر الشفافية يدل على اتساع رقعة الفساد من سنة إلى أخرى وهو ما يعني فشل كل الجهود المبذولة لمواجهته والجدول التالي يوضح ذلك[15]:

جدول رقم 01: ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الشفافية خلال الفترة (2003-2014).

السنة	مستوى المؤشّر/10	الرتبة
2003	2.6	88
2004	2.7	97
2005	2.8	97
2006	3.1	94
2007	3	99

92	3.2	2008
111	2.8	2009
105	2.9	2010
112	2.9	2011
105	3.4	2012
94	3.6	2013
100	3.6	2014

Source:http://www.transparency.org/news/pressrelease/Corruption_around_the_world

يبين الجدول (رقم 01)، أن مستوى انتشار الفساد في الجزائر بقي ارتفع ثم بقي ثابتاً لسنتين خلال(2004-2005)، ورغم بعض التحسن الملاحظ من 2006 إلى 2008 إلا أن السنتين الأخيرتين عرفتا تراجعا ملحوظا خاصة مع الكشف عن ملفات فساد كقضيتي سوناطراك و الطريق السيار شرق-غرب. في سنة 2010، انتقلت الجزائر من المرتبة 111 إلى المرتبة 105 في ترتيب منظمة الشفافية الدولية للدول الأكثر فسادا في سنة 2010، في حين احتفظت بنفس مؤشرات الفساد وانتشار الرشوة بالحصول على 2.9 من 10، ووضعتها هذه النقطة في ترتيب بعيد جدا عن جارتيها تونس والمغرب، كما جاءت متأخرة في الترتيب العربي والإفريقي. وحصلت الجزائر على علامة جد سيئة في ترتيب الدول الأكثر فسادا في العالم، وجاءت بعد كل من تونس والمغرب في المغرب العربي، فتونس كانت دوما في مرتبة أحسن من الجزائر، حيث احتلت المرتبة 59 بنقطة 4.3، ونفس الشيء بالنسبة للمغرب الذي يعتبر أحسن بقليل من الجزائر بترتيب 85 وبنقطة 1.3، أما موريتانيا وليبيا تحتلان مرتبتين متتاليتين 143 و146 في هذا التقرير. كما وضعت منظمة الشفافية العالمية "ترانسباري أنترناشيونال"، الجزائر في المرتبة ال 105 من حيث مدركات الفساد السنوي، من مجموع 176 دولة، ما يؤكد جدية الخطر الذي تواجهه البلاد بسبب هذه الآفة، التي لم تستطع الترسانة القانونية التي تتوفر عليها البلاد في الحد من هذه الظاهرة. تحصلت الجزائر على 36 نقطة من مقياس 100 للفساد في العالم في 2013 مقارنة ب 34 نقطة في 2012، وبذلك انتقلت من المرتبة 105 إلى 94، مثلما أشارت له الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد ممثلة منظمة شفافية في الجزائر، وأضافت الجمعية أنه وللسنة ال 11 على التوالي تدرج الجزائر في قائمة الدول الأكثر

فسادا، فيما تحتل المرتبة العاشرة من مجموع 18 دولة عربية شملها التقرير، والمرتبة 24 من بين 54 دولة إفريقية. وحسب جمعية مكافحة الفساد، فإن هذا الترتيب جاء كمحصلة لمجموعة من التحقيقات الأخرى التي تذيلت فيها الجزائر الترتيب خصوصا حول مؤشرات التنافسية، مناخ الاستثمار، حرية التعبير، الحكم الراشد، حقوق الإنسان وتكنولوجيات الإتصال منها الولوج إلى الإنترنت، وأرجعت الجمعية مؤشر الفساد في 2013 بالنسبة إلى الجزائر ليس فقط نتيجة لغياب الإرادة السياسية لمحاربة الفساد، وإنما الأخطر من ذلك يعد الفساد أداة من أدوات السلطة مثلما تدل عليه القضايا الدولية التي تورطت فيها على غرار فضيحة "أس أن سي" وفضيحة الطريق السيار ومجمع "إيني" الإيطالي. تراجعت الجزائر في ترتيب المؤشر العالمي للفساد والرشوة، وكانت الجزائر تحتل المرتبة 94 العام الماضي لتحتل سنة 2014 المرتبة المائة. وجاءت بلادنا في مرتبة متأخرة مقارنة بدول عربية أخرى، كقطر التي احتلت المرتبة 26 والسعودية المرتبة 55 فيما عادت المرتبة 94 التي كانت تحتلها الجزائر عام 2013 لمصر. وقالت الجمعية الجزائرية لمكافحة الرشوة، أن السلطة تعمل كل ما في وسعها لتوقيف أي حركية لمكافحة الرشوة والفساد.

2. **واقع تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري:** على الرغم من الإصلاحات التي عرفها القطاع المصرفي الجزائري مند نشأته، إلاّ أنّه لا زال يعاني من جملة من النقائص والسلبيات التي تحد من فعالية تلك الإصلاحات، وتحول بينه وبين تحقيق الأهداف المرجوة منه، مما يقتضي ضرورة تبني الحوكمة والعمل بها من أجل الارتقاء بالقطاع المصرفي الجزائري وتأهيله للاندماج في الاقتصاد العالمي، وعليه سيتم من خلال هذه النقاط التطرّق لأهم الظروف أو الأسباب، المجهودات المبذولة والمؤشرات الأساسية للحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري.

أ. **أسباب وظروف تبني السلطات الجزائرية لمفهوم الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري[16]:** واجه القطاع المصرفي الجزائري العديد من الهزات خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض الذي فتح المجال للبنوك الخاصة والأجنبية لممارسة نشاطها في الجزائر، ولعلّ من أهم البنوك التي ظهرت هي بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري لكن أهم ما ميز هذه المرحلة ضعف رقابة البنك المركزي لهذه البنوك قبل وبعد بداية نشاطها مما أدى بها إلى الوقوع في أزمات هزت القطاع المصرفي الجزائري كما سبق وذكرنا، بالإضافة إلى فقدان الثقة من قبل المواطن الجزائري في

البنوك الخاصة بصفة عامة، وهو ما أثر كثيراً على البنوك الخاصة والأجنبية التي دخلت السوق الجزائرية بعد تصفية هذين البنكين. إن ما ميز القطاع المصرفي الجزائري في تلك الفترة بطبيعة الحال هو سوء الحوكمة بصفة عامة وبنك الجزائر بصفة خاصة بصفته المشرف والرقيب على البنوك الأخرى، وقد أشارت اللجنة في إحدى مذكراتها والمتعلقة بنشاط الرقابة والتفتيش، أن منبين أهم أسباب الأزمات المالية التي واجهها البنكين (الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري) هو سوءالحوكمة التي ميزت الوظيفة الرقابية لبنك الجزائر في تلك الفترة.

ب. **المجهودات المبذولة لتطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري:** بذلت السلطات الجزائرية جهودا من أجل إرساء التطبيق السليم للحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري، تمثّلت في:

أ. **سن قوانين معززة لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية:**

- **قانون المراقبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية[17]:** أصدر بنك الجزائر نظام رقم 03-02 بتاريخ 2002.11.14، يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر تماشيا مع ما ورد في اتفاقية بازل2؛
- **قوانين محاربة الفساد المالي والإداري[18]:** بتاريخ 1996.06.09 صدر مرسوم رئاسي يقضي بإنشاء مرصد وطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، وهو هيئة جديدة تعتبر أداة لتقديم اقتراحات للقضاء على الرشوة ومعاقبة ممارسيها؛

ب. **برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة:** تنفيذا لبرنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة على مستوى القطاع المصرفي، فقد تم تحديث أنظمة الدفع بفضل إدخال وسائل دفع وشبكات تبادل تضمن سرعة وتأمين العمليات البنكية. وبغرض تحسين إدارة المخاطر وتعزيز قواعد الحذر وترقية انضباط الأسواق، يقوم بنك الجزائر حاليا بتنفيذ ما ورد في منظومة بازل 2 بطريقة تدريجية وبالتشاور مع البنوك والمؤسسات المالية، وتنفيذا لهذا المشروع اعتمد بنك الجزائر تدابير تدريجية ومنسقة مع الأوساط المصرفية[19]، وقد اتخذ عدة إجراءات رئيسية جاءت كما يلي[20]:

- إنشاء فريق مخصص لمشروع اتفاق بازل 2 تحت إشراف مساعدة خارجية، ويعمل بالتشاور مع الفريق المسؤول على تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية؛

- إعداد استبيانين ووضعهما تحت تصرف البنوك التجارية بغية تقييم مدى استعدادها لتلبية مقتضيات بازل 2؛
- إعداد دراسة الأثر الكمي لهذا النظام من طرف بنك الجزائر (مطلب رئيسي يتعلق بالأموال الخاصة).

ج. **إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات[21]:** عقب إطلاق مدونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب في شهر جانفي 2008 والإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة الشركات في تونس في جوان 2000. انضمت الجزائر إلى جيرانها في تبني الحوكمة الرشيدة للشركات. وقد جاء صدور المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات في 2009.03.11 في الوقت المناسب تماما، فتطبيق قواعد حوكمة الشركات ستساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي، في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي، الذي يعد حجر الزاوية في تخطي الأزمة المالية العالمية والتقليل من تداعياتها.

ت. **الدلالات والمؤشرات الأساسية للحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري[22]:** إنَّ قضية الحوكمة بشكل عام لم تكن مطروحة للنقاش في الجزائر، ونظراً لتصنيف الجزائر في مرتب جد متقدِّمة في الفساد، أصبح تبني الحوكمة يطرح بإلحاح، الأمر الذي دفع بالدولة إلى تكوين لجنة سميت لجنة الحكم، حتى وإن كان تأسيس هذه اللجنة موجه لإرضاء طراف خارجية، إلا أنه نعتبر ذلك بداية الإحساس بأهمية تبني مبادئ الحوكمة، التي أصبحت من المعايير الدولية في تقييم اقتصاديات دول العالم.

وفيما يتعلق بمدى تطبيق وتبني مبادئ الحوكمة ي القطاع المصرفي الجزائري، فإنها مازالت لم ترق إلى المستوى المطلوب، أو في مرحلتها الجنينية رغم وجود بعض الدلالات والمؤشرات التي يمكن تفسيرها بأنه مؤشرات أولية توحي ببداية إدخال هذه المبادئ في القطاع المصرفي الجزائري. وتتمثل أهم هذه المؤشرات فيما يلي:

- أصبح تعيين مسيري البنوك يتم على أساس الكفاءة العلمية، بالإضافة إلى إبرام عقود نجاعة بين الجهات الوصية وهؤلاء المسيرين، من أجل الحرص على تحقيق نتائج جدية وتطوير الأداء؛
- تمكين القطاع المصرفي الجزائري من آليات الحوكمة الخارجية، والتي تتمثل في الهيئات الرقابية الخارجية، أي تلك المتمثّلة في اللجنة المصرفية، وإعطائها

صلاحيات واسعة بمراقبة أنشطة البنوك، وتجلّى ذلك من خلال الأمر 03-11 المؤرخ في 2003-08-26، والمعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، الذي ألزم البنوك بوضع نظام المراقبة الداخلية، وإنشاء لجان خاصة بإدارة المخاطر؛

- إعطاء صلاحيات أوسع لمجالس الادارة، وتحديد الأُطر التي تحكم أعضاء مجلس الإدارة، والوصاية باعتبار أن الدولة هي المالك الوحيد لرأسمال البنوك العمومية.

وفي الأخير يمكن القول أن تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري لا يزال في مراحله الأولى، إلاّ أنه يجب أن تدعم التجربة خاصة في ظل انفتاح السوق المصرفية وزيادة المنافسة، أين يصبح دور الحوكمة المصرفية فعّالاً في ضبط الأطر العلمية والأنشطة المصرفية، حتى تتفادى الانحرافات وتتجنب الوقوع في الأزمات. وعلى الرغم من المؤشرات المذكورة أعلاه، هناك بعض المؤشرات الأخرى التي تدلُّ على ضعف تبني وتطبيق وتجسيد الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري نذكر من أهمِّها مايلي:

- ضعف الشفافية والإفصاح المحاسبي من طرف البنوك الجزائرية؛
- عدم الإلتزام بنشر البيانات المحاسبية و ميزانيات البنوك الجزائرية؛
- عدم التقيد بنشر المعلومات في وقتها، والتأخر الملاحظ في إعداد تقارير النشاطات السنوية؛
- عدم التزام بنك الجزائر بنشر وضعيته الشهرية، كما نصَّ على ذلك قانون النقد والقرض سواء قانون 90-10 أو الأمر 03-11[23]؛
- عدم تفعيل آلية مركزية المخاطر؛
- عدم تطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها دوليا في المحاسبة المطبَّقة في البنوك الجزائرية.

3. استراتيجية مكافحة الفساد في القطاع المصرفي الجزائري وآليات الوقاية منه في ظل الحوكمة المصرفية:

أ. **استراتيجية مكافحة الفساد في القطاع المصرفي الجزائري:** يمكن أن نتناول استراتيجية مكافحة الفساد في القطاع المصرفي الجزائري من حيث تقييد الدولة لحرية المعاملات في مجال الصرف وحركة رؤوس الأموال[24]، ذلك بممارسة الدول لعملية الرقابة على الصرف ورؤوس الأموال باتخاذها مجموعة من التدابير تشكل ما يطلق عليه تنظيم الصرف، منع تحويل عائدات الفساد وكشفها عن طريق عدم السماح

بإنشاء بنوك بالإقليم الجزائري ليس لها حضور مادي ولا تنتسب إلى مجموعة مالية خاضعة للرقابة، كما يلتزم الموظفون العموميون الذين لهم مصلحة في حساب مالي في بلد أجنبي أو حق أو سلطة توقيع أو سلطة أخرى على ذلك الحساب، بأن يبلغوا السلطات المعنية عن تلك العلاقة، وأن يحتفظوا بسجلات ملائمة تتعلق بتلك الحسابات.

ب. آليات الوقاية من الفساد في ظل الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري:

أوجد المشرع الجزائري مجموعة من الآليات التي تهدف إلى الحد من ظاهرة الفساد، كمجلس المنافسة، لجنة مراقبة عمليات البورصة، مجلس المحاسبة، مجلس النقد والقرض، إلى جانب الآلية المتعلقة بالنشاطات المهنية التي ترك المشرع كيفية إنشاءها للهيئات الاقتصادية والتجارية عن طريق التنظيم، وسنتولى تسليط الضوء على ثلاثة هيئات أساسية لها تأثير مباشر على موضوع بحثنا هذا، وهي الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مجلس النقد والقرض، ومجلس المحاسبة.

- **الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:** وهي الهيئة التي أناط بها المشرع الجزائري مهمة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد وتبرز أهم مهامها في تقديم توجيهات استشارية والتوعوية بالآثار الضارة للفساد، جمع واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها، الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع ذات علاقة بالفساد[25].
- **مجلس النقد والقرض[26]:** بالرجوع إلى القانون 90-10 نلاحظ أنه قسَّم صلاحيات مجلس النقد والقرض إلى ثلاثة مهام أساسية، صلاحياته كمجلس إدارة البنك المركزي، صلاحيات باعتباره سلطة نقدية تتولى إصدار الأنظمة ومراعاة تنفيذها، إضافتا إلى صلاحياته كهيئة حراسة ومراقبة. فباعتباره هيئة حراسة ومراقبة، أناط القانون مهمة مراقبة البنك المركزي مراقبان يعينان بمرسوم رئاسي، يختاران من بين الموظفين السامين في السلك الإداري للوزارة، وتشمل مهمة المراقبة جميع دوائر البنك المركز وكافة أعماله. ويجري المراقبان عمليات التحقيق والمراقبة الملائمة، ولهما حق حضور الاجتماعات التي يعقده المجلس كمجلس إدارة، ويطّلعان المجلس على نتائج أعمال المراقبة التي أجرياها، كما لهما حق إبداء اقتراحات أو ملاحظات يريانها مناسبة. كما يدققان الحسابات ضمن الشروط التي يعمل وفقها مراجعو الحسابات في

نهاية السنة المالية. كما يقدمان للوزير المكلف بالمالية تقريرا حول حسابات السنة المالية المنصرمة خلال الأشهر الثلاثة التي تلي انتهاء السنة المالية، وتسلم نسخة من هذا التقرير لمحافظ البنك.

- **مجلس المحاسبة[27]**: وقد حددت مجال اختصاصه بموجب المادة 03 من القانون 90-30 المتعلق بمجلس المحاسبة وسيره بحيث تنحصر المهمة العامة لمجلس المحاسبة في القيام بالرقابة اللاحقة لمالية الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية وكل هيئة تخضع لقواعد القانون الإداري والمحاسبة العمومية، ويدخل في ذلك مراقبة القطاع المصرفي والمالي.

خاتمة:

من خلال هذا البحث المقدّم تمّ ابراز دور الحوكمة في التقليل من الفساد من خلال التوصُّل إلى النتائج التالية:

1. تعتبر الحوكمة المصرفية واحد من الآليات التي أصبح من الضروري بهدف تحقيق إدارة رشيدة فعالة تحقق مصالح جميع المتعاملين؛
2. يعتبر الفساد في القطاع المصرفي من أبرز التحديات التي تواجه القطاع لمصرفي، والتي تحد من امكانيات نموه وتطوره؛
3. ادراج الجزائر ضمن لائحة الدول الأكثر فساداً في العالم، هو ما أدّى إلى وضع إجراءات وتدابير قانونية قصد مكافحة الفساد من أجل إرساء دعائم الحوكمة المبنية على الإفصاح الشفافية والمساءلة؛
4. تعزيز مبادئ ومعايير الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري يجب أن يكون بتفعيل دور بنك الجزائر الذي يشرف على رقابة وتنظيم عمل المنظومة المصرفية لأن غياب الحوكمة ومبادئها يدل على الفساد كما هو الحال بالنسبة لبنك الخليفة، البنك الصناعي التجاري والفضائح المصرفية في المصارف الأخرى وهو ما يوكّد ضعف رقابة وإشراف بنك الجزائر.

في ضوء ما تقدم من تحليل لمشكلة الدراسة ونتائجها يمكننا أن نقدم التوصيات الآتية:

1. على الرغم من إصدار بنك الجزائر لتعاميم تتعلق بضرورة تطبيق الحوكمة في المصارف الجزائرية إلا أنَّ تطبيقها ما يزال محدود، ومن ثم يجب على الجهات الرقابية أن تزيد من إلزامها للمصارف في توسيع تطبيقها للحوكمة؛
2. نشر ثقافة مكافحة الفساد داخل القطاع المصرفي الجزائري؛
3. تطبيق الحوكمة الالكترونية داخل القطاع المصرفي الجزائري، الذي يساهم بشكل كبير في الحد من الفساد بكل اشكاله؛
4. اتباع مبادئ الحوكمة المصرفية السليمة من أجل خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة مع تشجيع الشافية والإفصاح في المعلومات لمالية.

المراجع والاحالات:

1. دهمش نعيم، اسحق أبو زر عفاف، **تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك**، مجلة البنوك، العددالعاشر، المجلد الثاني والعشرون، الأردن، ديسمبر 2003، ص 28.

2. حاكم محسن الربيعي، حمدعبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والإيداع، الأردن، 2011، ص 29.

3. محمّد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري "دراسة مقارنة"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 282.

4. Sebastian Molineus, **International and Mena wide trends and developments in bank and corporate governance**, The institute of banking-IFC: Corporate governance for banks in Saudi Arabia forum, Riyadh, 22-23 may 2007, P 03.

5. رابح خوني، نسرين فكرون، **دور حوكمة الجهاز المصرفي في الحد من عملية غسيل الأموال**، بحث مقدّم في ملتقى وطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي: 06-07 ماي 2012، ص ص 6-7.

6. هواري معراج، حديدي آدم، **نحوتفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية**، بحث مقدّم في ملتقى وطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي: 06-07 ماي 2012، ص 12.

7. رابحخوني، نسرين فكرون، مرجع سبق ذكره، ص 7.

8. النشرة الاقتصادية ، **دعم الحوكمة في الجهاز المصرفي**، المجلد الخامس والثلاثون، بنك الاسكندرية، 2003، ص ص1-11.

9. سامي الطوخي، **الإدارة بالشفافية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 1.

10. Parwez Farsan, **Administrative Corruption in India**, **corruption and Governance in south Asia** ,south Asia institute, university of Heidelberg, 2007, P 03.

11. لقد اقترح هذا التعريف من نائب الرئيس (للمنظمة) الذي يتولى مسؤولية هذا الفصل للتشاور مع وفود وأوكرانيا وسلوفينيا والصين، ورأت أنها إذا تعذر الاتفاق على تعريف واسع بما فيها الكفاية فلا ينبغي للاتفاقية أن تتضمن تعريف للفساد، وبدلا من ذلك ينبغي للاتفاقية أن تحدد وتجرّم أفعال الفساد في إطار الفصل المتعلق بالتجريم هو الذي اعتمد في المشروع النهائي. أنظر: بابكر عبد الله الشيخ،" العولمة والفساد"، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات و البحوث، الرياض، 2003 ، ص 5.

12. لمزيد من التفصيل حول موقف البنك الدولي من الفساد أنظر:

Sam vaknin, **Crime and corruption**, united press international, Skopje, Macedonia , 2003 , p 18

13. رحيم حسن العكيلي، **الفساد تعريفه وأسبابه وأثاره ووسائل مكافحته**، تاريخ الاطلاع: 2016.02.27، على الموقع الالكتروني:

http://www.nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=481

14. سعيدعبد المؤمن أنعم، **الفساد المالي والإداري: الحالة اليمنية نموذجا**، ندوات ومؤتمرات انعقدت في اليمن، العدد 15، اليمن، 2004، ص ص 285-286.

15. حاحة عبد العالي، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص ص 45-46.

16. عمر شريقي، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**، بحث ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21أكتوبر2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص ص 09-10.

17. عمر شريقي، نفسالمرجع السابق، ص10.

18. الزهرة فلفلي، **حوكمة البنوك ودورها في إدارة وتخفيض المخاطر المصرفية محاولة إسقاط على البنوك الجزائرية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010، ص220.

19. الآلية الإفريقية للتقييم منقبل النظراء: **عرض موجز لتقرير الجزائر حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني الخاص بالحكامة الجزائر 1999-2008**، نوفمبر 2008، ص 10.

20. عمرشريقي، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

21. صبرينة بوهراوة: **إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات**، العدد 16، نشرة دورية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوكمة الشركات قضايا واتجاهات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2009، ص01.

22. عبد القادر بريش، **قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، العدد 1، مجلة الاصلاحات الإقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006.

23. أُنظر: الجريدة الرسمية، الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003.

24. عبدالمجيد زعلاني، **الاتجاهات الجديدة لتشريع جرائم الصرف**، المجلة القضائية، رقم 01 لسنة 1996.

25. أُنظر المواد (59-61-17) من القانون 06-01.

26. أُنظر المواد من 42-54 من القانون 90-10.

27. أُنظر القانون 90-32.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الرابع / ديسمبر 2016

Mila Univ center. Publish. Co..

أنماط الشخصية وعلاقتها بأنواع القيادة لدى مدراء المستشفيات
(دراسة ميدانية في كل من ولاية أم البواقي، وقسنطينة)

personal styles and their Relationship with types of leadership for hospital, directors
(field study in Oum El Bouaghi and Constantine city)

د. سامية ابريعم **أ. جهاد قارة**
جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي- الجزائر

تاريخ الاستلام: 26/ 2016/07 تاريخ قبول النشر: 12/ 2016/12

الملخص :
يسعى مدراء المستشفيات للضبط والتحكم في الأفراد وتشكيل فرق عمل متجانسة لتجسيد الخطط وتحقيق الأهداف، لذا لتطوير وازدهار المنظمة لابد من تسليمها لمدير ذو نمط شخصية يستطيع تسير المنظمة إلى الأحسن ويستخدم أسلوب قيادي يساعد العاملين فيها على تقديم الأفضل، لذلك هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن أبرز أنماط الشخصية وأبرز أنواع القيادة وإيجاد العلاقة الارتباطية بينهما لدى مدراء المستشفيات، وتكونت عينة الدراسة من (30) مدير من ولاية أم البواقي وقسنطينة، وقد تم استخدام مقياسين هما: مقياس أنماط الشخصية، ومقياس أنواع القيادة. وكشفت الدراسة عن النتائج التالية: – أبرز أنماط الشخصية هي نمط "ج" ، ثم النمط "ب"، ثم النمط "أ".
– أبرز أنواع القيادة هي النوع الأتوقراطي، ثم النوع الديمقراطي، ثم النوع الحر.
– وجود علاقة ارتباطية بين أنماط الشخصية وأنواع القيادة لدى مدراء المستشفيات .
الكلمات المفتاحية: أنماط الشخصية، أنواع القيادة، المدراء، المستشفيات .

Abstract:

The director of the hospital as a link between its members and plans and objectives, so for the development prosperity of the organization to be director of a personality pattern can repeat the conduct of the organization for the better and uses a style of leadership helps employees to provide the best .Stan designed to detect the most prominent patterns and types of personal leadership and find a correlation between them.

We used the descriptive approach correlative on a sample (30)director of the state Oum El Bouaghi and constantine , we used two measures .

We concluded that most prominent personal styles are style" C", then style "B" ,then style" A" ,and the most prominent types of leadership are type autocratic, Type democratic, types free, and find a correlation between personal leadership styles and types of the hospital directors.

Key words**: personal styles, types of leadership, hospital, directors**.

1- مقدمة:

في ظل التزايد السكاني السريع، كثر الضغط على المستشفيات في ما تُقدم من خدمات صحية ودورها في سد متطلبات المجتمع، فلا بد من نظام يسيرها ومدير ذو خبرة ومستوى علمي وكفاءة، وكذا شخصية مميزة، تنطوي تحتها الكثير من السمات والصفات التي تجعل منه قائد فعال له مكانة بين الموظفين، قادر على التنسيق والتنظيم وإدارة واتخاذ القرارات المدروسة لصالح المستشفى والعمال والمجتمع.

فدور المدير تسيير المستشفى وتحقيق أهدافه، لذا فهو يُسير ويُنظم في إطار أسلوب تعامل خاص به، يظهر في طريقة اتخاذ القرارات وطريقة تطبيق الأنظمة واللوائح، وإعطاء تعليماته وربما له علاقة بالشخصية التي هي" وحدة تكاملية وبنية مستقرة ومستقلة، ومع الثبات فهي تبقى دينامية، ووظائفها الإحساس والتصرف والتفكير ولها جوانب عدة بيولوجية واجتماعية و ثقافية "[1].

فالمدير أثناء قيادته يقوم بمجموعة من سلوكيات التي هي نتاج عمليات عقلية لسير عملية قيادة التي هي عبارة نشاط رسمي يقوم به الشخص الذي تتوفر فيه شروط معينة قادر على الإشراف على مجموعة العاملين لتحقيق أهداف مرسومة بوسيلة التأثير والاستمالة أو استخدام السلطة بالقرار المناسب عند الضرورة .

فمستقبل أي مجتمع مرهون بأفراده و جماعاته، وأي جماعة لابد لها من قائد يوجهها، لذا فالمؤسسات أو المنظمات، يتوقف نموها وتطورها على القرارات والمعاملات والإنتاج الذي تحققه، خاصة المستشفى كمنظمة حساسة وفعالة، لا يمكن لأي مجتمع الاستغناء

عن خدماتها وإنتاجها مُرتبط بالمدير الذي يقودها، وطريقة تعامله مع الموظفين، التي تنعكس في طريقة أداءهم الوظيفي، ورضاهم وتقديم الخدمات المتميزة. إذن للشخصية أنماط عدة تختلف من فرد إلى آخر، فلكل مدير شخصية وكذلك أسلوب في القيادة، ونتاج المنظمات مرهون بنوع قيادة المدراء.

لذلك كانت هذه الدراسة مدخلا للبحث عن طبيعة العلاقة بين أنماط الشخصية وأنواع القيادة لدى مدراء المستشفيات.

2- الإشكالية:

تتعرض المنظمات في العصر الحالي إلى الكثير من الضغوط الخارجية والداخلية وهي في طريقها لتحقق أهدافها، ولا تخلو من المشاكل والخلافات بين العاملين والقادة، وقد يعود ذلك لسوء التسيير من طرف المدير، كعضو فعال له مكانة خاصة في المؤسسة، خاصة المستشفيات التي تعرف بكونها "مؤسسة تحتوي على جهاز طبي منظم، يتمتع بتسهيلات طبية دائمة تشمل أسرة للمرضى الداخليين، وخدمات طبية تشمل خدمات الأطباء والتمريض، وذلك من اجل إعطاء المرضى التشخيص والعلاج اللازمين "[2].

فالمدير يلعب دور المنسق والمنظم، وله شخصية مميزة، فالشخصية هي" التنظيم الكامل للإنسان، وهي مجموعة الخصائص النفسية والعقلية والجسمية، التي تكون الفرد خاصة كما يراه الآخرين"[3].

ونجد من أنواع الشخصيات، الشخصية القيادية، وتبعا لنظام الشخصية يتخذ المدير مجموعة من أساليب، تعود لما يحمله من أفكار ومعتقدات تظهر في معاملته لمن حوله فقيادة المؤسسة هي " عبارة عن عملية يقوم بها شخص يتمتع بصفات خاصة، تحول إليه القيادة من أجل تحريك العاملين نحو هدف محدد مسبقا "[4].

حيث أن قيادة المدير لمستشفى كمنظمة لها مكانة خدماتية في المجتمع وهي نظام يتعامل الإنسان من كل الطبقات هذا الأخير خاضع للقائد أو المدير، يعتبر كالذي يقود، لأن أداء الموظفين والعاملين مرهون بطرق تعامل المدير معهم، مما ينعكس سلبا أو إيجابا على جودة الخدمات الصحية المقدمة للموظفين .

ومنه تطرح التساؤلات التالية:

- ما هي أبرز أنماط الشخصية لدى مدراء المستشفيات؟
- ما هي أبرز أنواع القيادة لدى مدراء المستشفيات؟

– ما هي طبيعة العلاقة بين أنماط الشخصية وأنواع القيادة لدى مدراء المستشفيات ؟

3– فرضيات الدراسة:

– أبرز أنماط الشخصية لدى مدراء المستشفيات هي الشخصية من النمط "أ" ثم الشخصية "ب" ثم الشخصية "ج".

– أبرز أنواع القيادة لدى مدراء المستشفيات هي القيادة "الديمقراطية " ثم "القيادة الأتوقراطية" ثم " القيادة الحرة ".

– توجد علاقة ارتباطية بين أنماط الشخصية وأنواع القيادة لدى مدراء المستشفيات .

4– أهداف الدراسة:

– الكشف عن أبرز أنماط الشخصية لدى مدراء المستشفيات.

– الكشف عن أبرز أنواع القيادة لدى مدراء المستشفيات.

– تحديد طبيعة العلاقة بين أنماط الشخصية و أنواع القيادة لدى مدراء المستشفيات.

5– أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة التالية من حيث:

– تناولها متغيرات كانت موضوع الكثير من الدراسات والبحوث، إلا أنها لا تزال غامضة فيما يخص العلاقة بينهما.

– لفت نظر الباحثين إلى أهمية دراسة أنماط الشخصية، خاصة في المنظمات المهمة في المجتمع كالمستشفى و كذلك دراسة نوع القيادة وأثرها على أفراد المنظمة.

– قلة الدراسات عن المستشفيات وخاصة المدير كقائد لها.

– تكييف مقياس أنواع القيادة في بيئة جزائرية.

6– حدود الدراسة :

6–1– الحدود الزمانية:

تم تطبيق هذه الدراسة في الفترة الزمانية الممتدة من شهر ديسمبر 2015 إلى شهر ماي 2016، كالتالي:

– بالنسبة للدراسة الاستطلاعية تم إجراؤها أولا للتعرف على مجتمع الدراسة الأصلي لعينة المدراء خلال شهر ديسمبر(2015) إلى غاية شهر جانفي (2016)، والتأكد من الخصائص السيكومترية لاستبيان أنواع القيادة في نفس المدة الزمنية.

– بالنسبة للدراسة الأساسية تم إجراؤها خلال الفترة الممتدة من شهر فيفري(2016) إلى غاية شهر ماي (2016).

6-2- الحدود المكانية:

شملت الدراسة كل مدراء المستشفيات المتواجدة بكل من ولاية قسنطينة أم البواقي بالجزائر. حيث تم إجراء الدراسة الحالية في:

– ولاية أم البواقي: مستشفى محمد بوضياف، ومستشفى ابن سينا في مدينة أم البواقي، مستشفى عين مليلة، مستشفى مسكيانة، مستشفى عين البيضاء، مستشفى عمر حمودة عي فكرون.

– قسنطينة: مستشفى بلعمري محمود سيدي مبروك، مستشفى محمد بوضياف، مستشفى الأطفال الجامعي بالمنصورة، عيادة المهدي، المؤسسة الاستشفائية بوصوف.

– الحدود البشرية:

تم تطبيق الدراسة على عينة من مدراء المستشفيات بأم البواقي، و قسنطينة.

7- تحديد مفاهيم الدراسة إجرائيا:

– تعريف نوع القيادة:

" هي الوظيفة التي يستخدم فيها الشخص ما يملكه من سمات و خصائص للتأثير على الآخرين[5].

ويعرف نوع القيادة إجرائيا بأنه عملية تأثير من القائد أي المدير على الموظفين بأسلوب مكرر بالمستشفى لتحقيق أهداف مسطرة، كما أنها تفاعل اجتماعي فيه نشاط موجه ومؤثر وقد يكون هذا النوع إما نوع أوتوقراطي أو ديمقراطي أو حر و يتم التعرف عليه في الدراسة الحالية، من خلال النتائج المُتحصل عليها بتطبيق مقياس أنواع القيادة من إعداد الباحث" حسن محمود حسن (2010) "

– تعريف نمط الشخصية:

" الشخصية هي تنظيم دينامي داخل الفرد، و هي عبارة عن أجهزة نفسية جسدية تحدد تكيفه مع البيئة الخارجية "[6].

ويعرف نمط الشخصية إجرائيا بأنه نظام متكامل من الصفات والسمات الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية السوية أو غير السوية التي يحملها الفرد، وتعطيه طبع و كاريزما مختلفة عن الآخرين، والذي يقاس في هذه الدراسة من خلال الدرجة الكلية التي

يحصل عليها أفراد العينة على مقياس نمط الشخصية إما نمط "أ" أو نمط "ب" أو النمط "ج" من إعداد الباحثة " بن زروال فتيحة (2008)".

8_ الدراسات السابقة :

تعتبر الدراسات السابقة ذات أهمية بالنسبة لكل بحث، وفيما يلي سوف نستعرض لأهم الدراسات التي تناولت مُتغير أنماط الشخصية ومتغير أنواع القيادة لدى المدراء لتعذر الحصول على دراسات تناولت المُتغيرين في علاقتهما مع بعض:

أولا- دراسات تناولت أنماط الشخصية:

1- دراسة (شحادة أبو السل، 2004):

عنوان الدراسة:" أنماط الشخصية لدى طلبة جامعة دمشق " أجريت الدراسة بـ :سوريا.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أنماط الشخصية لدى طلبة جامعة دمشق من خلال تطبيق مقياس رسيو _هيدسن (riso-hudson) على عينة تكونت من (400) طالب وطالبة ،باستخدام المنهج الوصفي توصلت نتائج الدراسة إلى سيادة نمط الشخصية المنجز لدى طلبة كليتي العلوم والتربية ثم يليه نمط الشخصية المخلص لدى باقي الطلبة كأكبر النسب[7].

2 - دراسة (محمد الزناتي،2003):

عنوان الدراسة" أنماط الشخصية الصبورة وعلاقتها بالضغوط النفسية لدى طالبات الجامعات الإسلامية".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين الشخصية الصبورة و مستوى الضغوط النفسية، وكذلك معرفة الفرق في مستوى الضغوط النفسية بين الطالبات.

قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبناء استبيان لأنماط الشخصية الصبورة واستبيان للضغوط النفسية وتطبيقه على عينة شملت 513 طالبة، وتوصلت النتائج الى وجود فروق دالة إحصائيا في مستوى الضغوط النفسية بين الطالبات ذوات نمط الشخصية الصبورة والطالبات ذوات نمط الشخصية الجزوعة(لصالح الطالبات ذوات نمط الشخصية الجزوعة) ولا يعود الفرق إلى مستوى التعليمي أو التخصص بل إلى نمط الشخصية [8].

3- دراسة (فتيحة بن زروال،2008):

عنوان الدراسة: "أنماط الشخصية وعلاقتها بالإجهاد من حيث (المستوى، الأعراض، المصادر واستراتيجيات المواجهة)".

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين أنماط الشخصية (أ، ب،ج) بكل أبعادها و الإجهاد من حيث مستواه ،أعراضه ،مصادره المهنية واستراتيجيات مواجهته، قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي الارتباطي وعينة مكونة من (395) فردا من وحدات التدخل للحماية المدنية

و مصالح الاستعجالات والتوليد بالمستشفيات، ومراكز البريد، أدوات البحث شملت مقياس نمط الشخصية، مقياس الإجهاد: مستواه وأعراضه، مقياس مصادر الإجهاد المهني و مقياس الاستراتيجيات المواجهة، وتمت معالجة البيانات المستقاة ببرنامج التحليل الإحصائيspss وجاءت النتائج لتدل على وجود علاقة موجبة بين نمط الشخصية "أ" ومصادر الإجهاد التالية: العلاقة بالرؤساء، عبء العمل، الحوافز، النمو المهني، طبيعة العمل، العلاقة بالناس ووسائل العمل، ظروفه الفيزيقية والعلاقة بالزملاء، بالإضافة الى وجود علاقة سالبة دالة بين نمط الشخصية "ب" ومصادر الإجهاد مثل العلاقة بالزملاء، العلاقة بالناس، عبء العمل، الحوافز النمو المهني، طبيعة العمل، وسائل العمل وظروفه الفيزيقية .

مع ميل ذوي نمط الشخصية "أ" لاستخدام استراتيجيات المواجهة المركزة على المشكلة أكثر، وميل ذوي نمط الشخصية "ب"،"ج" لاستخدام المواجهة المركزة على الانفعال أكثر[9].

ثانيا- دراسات تناولت أنواع القيادة:

1 - دراسة (ناصر محمد إبراهيم مجممي،2000):

عنوان الدراسة: "أنماط القيادة في بعض المؤسسات الصناعية الخاصة، وعلاقتها بالنمو المهني لدى العاملين "

هدفت الدراسة إلى فهم الدور الذي يلعبه اختلاف أنماط القيادة في المؤسسات الصناعية وعلاقتها بالنمو المهني لدى العاملين فيها، و الكشف عن جوانب النمو المهني لدى عمال المؤسسات الصناعية، والعوامل التي تزيد من كفاية المهارات المهنية لديهم.

استعمل الباحث المنهج الوصفي الارتباطي ،على عينة قدرها(1203) عاملا، وتمثلت أدوات البحث في مقياس النمو المهني ومقياس النمو القيادي، وخلصت النتائج إلى أنه توجد جميع أنماط القيادة الثلاثة (الديمقراطي، الأوتوقراطي، الحر) [10].

3- – دراسة (سعيد بن عبد الله الغامدي،2006):

عنوان الدراسة:" أساليب القيادة الإدارية لدى ضباط الكليات العسكرية وفق نموذج الشبكة الإدارية من وجهة نظر الطلاب "

هدفت الدراسة إلى مساعدة ضباط الكليات العسكرية على فهم واقعهم وأسلوبهم القيادي من وجهة نظر طلابهم، والتعرف على الأسلوب القيادي الأكثر شيوعا لدى ضباط الكليات، أيضا معرفة مدى رضا طلاب كلية الملك عبد العزيز عن أساليب القيادة الممارسة والعلاقة بين الأساليب القيادية السائدة، ورضا الطلاب عنها. استخدم الباحث المنهج الوصفي مع الاستعانة باستبانة تم بناؤها لقياس أساليب القيادة من وجهة نظر الطلاب وتم معالجة البيانات ببرنامج spss والتوصل إلى نتائج مفادها أن النمط القيادي المختلط هو أكثر الأنماط شيوعا ثم النمط القيادي الأبوي، يليه النمط القيادي الاجتماعي والأوتوقراطي، ثم المتأرجحة، ثم السلبية

واتضح أن الطلاب راضين إلى حد ما عن أسلوب القيادة .[11]

4- دراسة (حيدر علي حيدر،2010):

عنوان الدراسة: "الأنماط القيادية السائدة لدى مديري المدارس المتوسطة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية".

هدفت الدراسة إلى معرفة النمط القيادي السائد لدى مديري المدارس المتوسطة، وهل يختلف باختلاف الجنس. طبق الباحث المنهج الوصفي على عينة المدارس المتوسطة قدرها (339) مدرسة باستعمال مقياس من بناء الباحث لقياس الأنماط القيادية من وجهة نظر المدرسيين الذين هم تحت قيادة المدراء، كما عالج البيانات بمعامل ارتباط بيرسون واختبار (t.test) لإيجاد دلالة الفروق، وبينت النتائج أن النمط الاتوقراطي هو السائد في المدارس، و فيما يخص عامل الجنس فإن الدراسة أظهرت أن النساء يتمتعن بسعة الصدر والتفاعل ،مما يجعلهن يُقدمن على عملهن بهمة ونشاط أكثر من الرجال مما يؤكد أن النمط القيادي يتأثر بمتغير الجنس [12].

تعقيب عام على الدراسات السابقة:

- **من حيث الهدف:** هدفت جل الدراسات الخاصة بالشخصية إلى الكشف عن أنماط الشخصية كل حسب المقياس المستخدم فدراسة (شحادة أبو السل،2004) قسم أنماط الشخصية حسب مقياس رسيو _هيدسن (riso-hudson) و(دراسة محمد الزناتي،2003)

تخصصت في البحث عن أنماط الشخصية الصبورة أما دراسة(فتيحة بن زروال،2008) فقد أعدت مقياس يضم أنماط الشخصية الثلاث أ، ب،ج، ودراستنا هذه تتفق معها لأننا قمنا باستخدام نفس المقياس.

أما بالنسبة إلى الدراسات التي تخص القيادة، فدراستنا تتفق مع الدراسات السابقة في الكشف عن أنواع القيادة الثلاثة (الديمقراطي،الاتوقراطي،الحر) كدراسة (ناصر محمد إبراهيم مجممي،2000)، دراسة (حيدر علي حيدر،2010)، (سعيد بن عبد الله الغامدي،2006).

من حيث العينات: اختيار العينة اختلف باختلاف متغيرات البحث بينما اقتصرت دراستنا على مدراء المستشفيات .

من حيث أدوات الدراسة: فقد تنوعت بحسب الغرض المراد الوصول إليه، أما بخصوص الدراسة الحالية تم استخدم نفس أدوات دراسة (فتيحة زروال،2008).

من حيث الأساليب الإحصائية: فهي تنوعت حسب الأهداف وطبيعة العينة.

و تختلف دراستنا عن باقي الدراسات كونها تجمع المتغيرين معا و تبحث في إيجاد العلاقة الارتباطية بينهما وكذلك في تناولها عينة مختلفة .

9_إجراءات الدراسة الميدانية:

9-1- منهج الدراسة:

للتحقق من فرضيات الدراسة، قمنا باستخدام المنهج الوصفي الارتباطي لمعرفة طبيعة العلاقة بين أنماط الشخصية وأنواع القيادة.

9-2- مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مدراء المستشفيات في كل من ولاية أم البواقي، وقسنطينة موزعين على المستشفيات التالية:

ولاية أم البواقي: مستشفى محمد بوضياف، ومستشفى ابن سينا في مدينة أم البواقي، مستشفى عين مليلة، مستشفى مسكيانة، مستشفى عين البيضاء، مستشفى عمر حمودة عي فكرون.

- قسنطينة: مستشفى بلعمري محمود سيدي مبروك، مستشفى محمد بوضياف، مستشفى الأطفال الجامعي بالمنصورة، عيادة المهدي، المؤسسة الإستشفائية بوصوف.

9-3- عينة الدراسة:

تم تطبيق الدراسة على (30) مدير مستشفى، تم اختيارهم بطريقة العينة القصدية (العمدية)، التي تناسب هذا النوع من الدراسات، خاصة وأن أفراد مجتمع البحث عددهم كبير وغير معروفين لدى الباحثتين .

9-4- أدوات الدراسة:

1 - استبيان أنماط الشخصية:

أعدت هذا الاستبيان (**بن زروال فتيحة، 2008**) التي طبقته في دراسة بعنوان "أنماط الشخصية وعلاقتها بالإجهاد"، و قد شمل (53) بند تعكس سمات أنماط الشخصية الثلاثة من نمط "أ"، نمط "ب"، نمط "ج"، وشمل (05) أبعاد كالآتي: الاستعجال، الاندماج المهني، السعي نحو الانجاز، العدائية، التعبير الخارجي عن الانفعالات، وتم تطبيق الاستبيان في بيئة جزائرية وتم التحقق من صدقه بطريقة التحليل العاملي، الصدق التقاربي والثبات بمعادلة سبيرمان – بروان، وألفا كرونباخ [13]. وهذا ما جعل الباحثتان تستغنيان عن إعادة حساب صدق وثبات هذا المقياس.

2 - استبيان أنواع القيادة:

أعد هذا الاستبيان (**حسن محمود حسن**،2010) الذي قام بتطبيقه في دراسته "الأنماط القيادية وعلاقتها بالأداء الوظيفي في المنظمات الأهلية الفلسطينية من وجهة نظر العاملين" يتكون الاستبيان من(45) بند مقسمة إلى ثلاثة محاور: محور النوع القيادي الديمقراطي (1-15) ومحور النوع القيادي الاتوقراطي(16-30) ومحور النوع القيادي الحر(31-45)، واستخدم الباحث طريقة الاتساق الداخلي والصدق البنائي وتبين أنه صادق، بالنسبة للثبات اعتمد طريقة ألفا كرونباخ وطريقة التجزئة النصفية[14].

أما في الدراسة الحالية للتأكد من مدى ملائمة المقياس للبيئة المحلية، قمنا بتطبيقه على العينة الاستطلاعية والتي تكونت من (30) مدير مستشفى بولاية أم البواقي.

وقد تم حساب صدق وثبات المقياس في الدراسة الحالية كالتالي:

أ – صدق المقياس:

تم حساب صدق المقياس عن طريق حساب الصدق التمييزي (المقارنة الطرفية)، حيث قامت الباحثتان بأخذ (27%) من أعلى درجات المقياس و(27%) من أدنى درجات المقياس للعينة التي تتكون من(30) فردا، وهذا بعد ترتيب هذه الدرجات تصاعديا فتصبح مجموعتان تتكون كل منها من(08) أفراد، لأن (0.27x30 = 08)، ومنه نأخذ (08)

أفراد من المجموعة العليا(08) أفراد من المجموعة الدنيا، ثم نستعمل أسلوبا إحصائيا ملائما وهو اختبار "ت" لدلالة الفرق بينهما وهذا باستخدام نظام (Spss,20)، وجاءت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (1): يبين قيمة "ت" لدلالة الفرق بين المجموعة الدنيا والمجموعة العليا في المقياس

مقياس	المجموعات	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	" ت "	مستوى الدلالة
أنواع القيادة	المجموعة الدنيا	8	35.96	4.29	8.29	0.01 دال
	المجموعة العليا	8	52.98	5.97		

يتضح من الجدول رقم (1) أن قيمة "ت" دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01) مما يعني أن المقياس يتوفر على القدرة التمييزية بين المجموعتين الدنيا والعليا ومنه فالمقياس يعتبر صادقا فيما يقيسه.

ب – ثبات المقياس:

لمعرفة ذلك قامت الباحثتان بحساب ثبات المقياس باستخدام معامل ثبات ألفا لكرونباخ، و باستخدام نظام (Spss,20.0)، وتم التوصل إلى معامل ثبات قدره (0.771) وهذا المعامل دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يشير إلى أن الاستبيان يتمتع بقدر عال من الثبات.

9-5-الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- اختبار "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية، لحساب الصدق التمييزي .
- معامل الثبات ألفا كرونباخ لحساب ثبات المقياس.
- معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة للإجابة على كل سؤال
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.
- معامل ارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة الارتباطية بين أنماط الشخصية وأنواع القيادة .

10- عرض النتائج و مناقشتها:

عرض النتائج:

عرض النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

نص الفرضية: " أبرز أنماط الشخصية لدى مدراء المستشفيات هي الشخصية من النمط "أ" ثم الشخصية "ب "ثم الشخصية "ج " .

قصد إثبات صحة الفرضية، قامت الباحثتان بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل نمط من أنماط الشخصية لدى مدراء المستشفيات، وتحصلتا على النتائج الموضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (2): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأنماط الشخصية لدى مدراء المستشفيات .

أنماط الشخصية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
النمط "أ"	2.41	0.45	**3**
النمط "ب"	3.01	0.52	**2**
النمط "ج"	3.21	0.61	**1**
الدرجة الكلية	3.98	1.11	/

نلاحظ من خلال النتائج أعلاه أن النمط "ج" هو الأعلى درجة وهي (3.21) بالنسبة للمتوسط الحسابي و الانحراف المعياري بـ (0.61).

ثانيا النمط "ب" بمتوسط حسابي(3.01) و انحراف معياري (0.52) ثم يليه النمط "أ" و متوسطه الحسابي(2.41) و انحرافه المعياري(0.45) .

عرض النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

نص الفرضية: " أبرز أنواع القيادة لدى مدراء المستشفيات هي القيادة الديمقراطية ثم القيادة الاتوقراطية ثم القيادة الحرة ".

لغرض التحقق من صحة الفرض قمنا بحساب المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لكل نمط لنجد أي الأنواع القيادية سائدة لدى مدراء المستشفيات وتحصلنا على النتائج التالية :

جدول رقم (3) :يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأنواع القيادة لدى مدراء المستشفيات .

أنواع القيادة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب

النوع الديمقراطي	2.78	0.63	**2**
النوع الاتوقراطي	3.05	0.81	**1**
النوع الحر	2.36	0.27	**3**
الدرجة الكلية	3.26	1.02	/

من خلال الجدول أعلاه نجد أن النوع الأوتوقراطي حصل على أعلى درجة حيث بلغ المتوسط الحسابي(3.05) والانحراف المعياري(0.81)، ثم يليه النوع الديمقراطي والذي بلغ المتوسط الحسابي(2.78) والانحراف المعياري(0.63)، وآخر نوع هو النوع الحر إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي(2.36) والانحراف المعياري(0.27) .

عرض النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

نص الفرضية: " توجد علاقة ارتباطية بين أنماط الشخصية و أنواع القيادة لدى مدراء المستشفيات".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، تم استخدام معامل الارتباط "بيرسون" بين الدرجات التي تحصل عليها أفراد عينة الدراسة على مقياس أنماط الشخصية وبين الدرجات التي تحصلوا عليها على مقياس أنواع القيادة ،وبعد المعالجة بنظام (Spss.20)، تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4): يوضح معامل الارتباط بين أنماط الشخصية وأنواع القيادة لدى مدراء المستشفيات.

المتغيرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
أنماط الشخصية – أنواع القيادة	1.223	دال عند 0.01

يتبين من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط والذي بلغ القيمة (1.223) دال عند مستوى الدلالة(0.01)، مما يدل أن العلاقة بين أنماط الشخصية وأنواع القيادة لدى مدراء المستشفيات علاقة ارتباطية.

11- مناقشة النتائج:

- مناقشة نتائج الفرضية الأولى:

إن أبرز أنماط الشخصية هو النمط "ج" لدى مدراء المستشفيات يتميز "هذا النمط بالخضوع للسلطة والمعايير وتجاهل المشاعر ،وإحساس كبير بالمسؤولية وعدم القدرة على التعبير عن الانفعالات والغضب ،وتقدير ذات سلبي وشعور بالدونية والذنب بلا سبب" .

وهذا ما يفسر سيادة النمط الاتوقراطي ،فالمدير الناشئ في أسرة تعامله بالرفض والسخرية والقسوة ينشئ تقديره لذاته منخفض، وتّتكر أيضا مشاعره السلبية وانفعالاته وتجعله يخضع للسلطة الوالدية فتتكون لديه شخصية من نمط "ج" تعاني من اضطراب علائقي خاصة مع الموظفين .

فقيادتهم للمنظمة قيادة اوتوقراطية نتيجة عمل آليات الدفاع من كبت و إسقاط لرغباتهم غير المرغوبة، وكذلك إحساسهم بالمسؤولية يدفعهم إلى الاهتمام بالقيام بالمهمات الموكلة لهم وتقديم الخدمات كما يجب دون مراعاة مشاعر أو قدرات الآخرين.

– يليه النمط " ب " بدرجة قريبة من النمط "ج" وظهور هذا النمط يفسر غياب النمط "أ"، فالمدراء أصحاب الشخصية من هذا النمط "ب" "يميزهم أنهم اقل تنافسا وأكثر صبرا وهدوء لديهم الاعتدال في العمل ويعطون أهمية للمشاعر والعلاقات أكثر من العمل المنجز، ولا يعانون من ضغط الوقت" .

فقيادة هذا النمط تكون ديمقراطية، أين نجد سلوكيات تدل عن التوافق النفسي الاجتماعي وعلاقة المدير جيدة بالموظفين، حيث يولي أهمية لمشاعرهم ويتفهم وضعهم ويثق في قدراتهم وأساليب أداءهم الوظيفي.

– أما النمط "أ" فهو أقل درجة، فسمات هذا النمط عكس سمات النمط "ب" ، فالشخصية من هذا النمط تتميز بأنها سريعة الغضب، وتقدير ذاتها منخفض، إحساس بضغط الوقت، عدم الأمان الداخلي، ومحاولات تعويضية لاستبدال غياب العاطفة والإعجاب الوالدي والخوف المستمر من حدوث الكوارث. فظهور درجة مرتفعة من نمط "ب" تدل على غياب النمط " أ ".

مناقشة نتائج الفرضية الثانية:

أبرز أنواع القيادة لدى مدراء المستشفيات هو النوع الاتوقراطي الذي يظهر في تقيد المدير بحرفية الأنظمة والتعليمات، وعدم مشاركة العاملين في عملية اتخاذ واعتماد أسلوب الأمر والنهي، ومحاولة تحمل المسؤولية لوحده،وعدم الاهتمام بالعلاقات بين العاملين وعلاقته معهم.

وهناك عوامل تعود إلى الموظفين والعاملين "كالمستوى التعليمي المتوسط و حسب ما ذكرت الباحثة أنه يعود استعمال هذا النمط إلى نوعية الموظفين الذين يخشون السلطة، لأن ثقتهم بأنفسهم منخفضة ولديهم ميول عدوانية، وهذا النمط يوفر سرعة العمل ووضوح

الاتجاه" [15]. فمدير المستشفى يعطي تعليمات صارمة بخصوص العمل للموظفين والعمال لتسييره وفق اللوائح والقوانين، وكذلك هناك رقابة ممارسة عليه.

كما نجد بروز النمط الديمقراطي حيث يراعي المدير قدرات العاملين و الموظفين ويشجعهم على الإبداع والمناقشات الجماعية، ومشاركتهم في المناسبات الاجتماعية و يشبع حاجاتهم من خلال عبارات المدح والتقدير لجهودهم وترقيتهم وتحفيزهم و تلبية رغباتهم وهذا المناخ المتفهم والعلاقة الايجابية تزيد من الإنتاج .

يليه النمط الحر بدرجة منخفضة، فالقائد الذي يقود المنظمة بشكل متسيب يفوض صلاحيته لنوابه ويتساهل مع المقصرين في الأداء الوظيفي، ولا يهتم بسير العمل نحو أهداف المنظمة ولا يقوم بالتوجيه والتنظيم والتنسيق، نجد هذا النمط بدرجة منخفضة لأن المستشفى لها وضع خاص فأي تساهل أو تقصير قد يودي إلى نتائج وخيمة وسخط المواطنين .

تتفق نتائج دراستنا مع نتائج دراسة "حيدر علي حيدر،(2010)" في سيادة النوع الاتوقراطي من القيادة و كذلك في وجود الأنماط الثلاثة (الاتوقراطي، الديمقراطي، الحر) .

مناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

بعد عرض النتائج التي تم التوصل إليها، تبين أن نوع القيادة يعود إلى نمط الشخصية، فالقيادة هي عملية تسيير الموارد البشرية والمالية وغيرها، هذه العملية تخضع لمجموعة من الأنشطة أو العمليات العقلية المعرفية وغير المعرفية كالتفكير والإحساس والتذكر، الانتباه والإدراك فالتفكير هو نتاج خبرات وتنشئة اجتماعية وموروث ثقافي، ومعلومات علمية وعملية اكتسبها الفرد خلال مراحل الحياة المختلفة، ومن خلال علاقته بالآخرين من تفاعل وتبادل للمشاعر إحساسه الداخلي والخارجي نحو نفسه أو نحو الآخرين ، لتعطي الآخرين جملة من السلوكات السوية واللاسوية تكرارها يعطي الفرد طابع ونمط من شخصية خاصة به وتختلف من مدير إلى آخر من هذه السلوكات السلوك القيادي للمدير اتجاه الموظفين والعاملين بالمستشفى.

فالقيادة عملية يومية تخضع لشخصية مدير المستشفى وفقا لمعتقداته وقيمه وثقافته وأسلوب تعامله واتجاهه نحو نفسه والآخرين، فهو يُسير ويوجه المنظمة نحو أهدافها، فطبيعة العلاقة ارتباطية كلما اختلفت الشخصية اختلف نوع القيادة.

التوصيات والإقتراحات:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج، فإنه يمكن صياغة بعض التوصيات والاقتراحات الآتية:

1 – قبل تعيين شخص في منصب مدير مستشفى لابد من إخضاعه إلى اختبارات نفسية تكشف عن نمط شخصيته وسماتها قصد تحقيق النوع القيادي القادر على لتسيير المنظمة.

2– على المدراء ممارسة القيادة الرسمية وغير الرسمية وفقا للمواقف التي يواجهونها فإشباع الحاجات النفسية للعاملين، ومراعاة الفروق الفردية والقدرات الشخصية والفكرية أمر لا بد منه.

3 – لا بد للمدير من الإلمام الكامل بالعلاقات الإنسانية، وعلاقات العمل ومحاولة السيطرة على مشكلات العمل دون اللجوء إلى العقاب والتجريح.

4 – إشراك العاملين في اتخاذ القرارات المتعلقة بهم، وإعطاءهم حرية اختيار أسلوب العمل لمساعدتهم على تفجير طاقاتهم الإبداعية.

5 – تنمية قدراتهم وتدريبهم وتكوينهم وفق البرامج الجديدة الخاصة بتنمية القدرات القيادية لمواكبة التطور.

– الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة، تبين انه لتطبيق نمط قيادي معين يحقق أهداف المنظمة ويهتم بالعلاقات الإنسانية، لا بد من اختيار قائد لديه سمات شخصية تتفق مع هذا الأسلوب، يمارس مهامه وفقا لمنهج التنظيم، ويُطبق اللوائح والقوانين من طرف الجهات الرسمية والتي تنظم سير مركزه الوظيفي، دون أن ينسى إنسانيته وعلاقته بالعاملين والموظفين، ويكون ملجأ كل من يقع في مشكل.

فالنمط الاتوقراطي يُسرع من العمل ويعطي نتائج ،غير أن من نتائجه مشكلات كثيرة وعلاقات مضطربة، كما أن صاحب الشخصية من نمط "ج" تؤدي به إلى الكثير من الأمراض، والنمط الديمقراطي يحتاج إلى شخصية من نمط "ب" تتسم بالتوافق النفسي والهدوء مما يجعلها قادرة على تفهم الآخرين، وإشباع حاجاتهم النفسية و تحفيز دافعيتهم للإنجاز .

المراجع والإحالات:

1 – theirry Bougerol :développement psychologique :personnalité , université Joseph fourier de gernoble، ,(2011),p6.

2- الحاج عرابة: ازدواجية السلطة في المستشفيات، مجلة الباحث، العدد(7)، جامعة ورقلة، الجزائر، (2010)، ص 234.

3- صالح مأمون: الشخصية (بناؤها، أنماطها، اضطراباتها)، دار أسامة، الأردن، (2007)، ص8.

4- نورالدين بوراس: دور القيادة الإدارية في تنمية الثقافة التنظيمية لدى العاملين، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، (2014)، ص17.

5- يحي بن موسى: الأنماط القيادية وعلاقتها بإدارة الصراع التنظيمي بالمنظمات الخاصة، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية، بريطانيا،(2011)، ص 16.

6 – G.saucier , L-R.gldberg : personnalité caractère et tempérament, psychologie française ,ELSEVIER,(2006),p266.

7- شحادة أبو السل: أنماط الشخصية لدى طلبة جامعة دمشق، جامعة دمشق، سوريا، (2004)، ص621.

8- محمد زناتي: أنماط الشخصية الصبورة وعلاقتها بالضغوط النفسية لدى الطالبات، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،(2003)، ص ص196-199.

9- فتيحة بن زروال: أنماط الشخصية وعلاقتها بالإجهاد، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة الجزائر،(2008)، ص.02

10 – ناصر محمد ابرهيم المجممي: أنماط القيادة في بعض المؤسسات الصناعية الخاصة وعلاقاتها بالنمو المهني لدى العاملين، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، (2004)، نقلا عن الموقع الالكتروني:
libback.uqu.edu.sa/hipres/ABS/ind4779.pdf تاريخ الإطلاع 2016/03/15.

11- سعيد بن عبد الله الغامدي: أساليب القيادة الإدارية لدى ضباط الكليات العسكرية وفق نموذج الشبكة الإدارية من وجهة نظر الطلاب، رسالة ماجستير، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية،(2006)، نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/52700... تاريخ الإطلاع 2016/03/22.

12- حيدر علي حيدر: الأنماط القيادية السائدة لدى مديري المدارس المتوسطة من وجهة نظر هيئة التدريس، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد(26-27)،العراق،(2010)،ص ص42-67.

13- فتيحة بن زروال،المرجع السابق، ص256.

14 – حسن محمود حسن: الأنماط القيادية وعلاقتها بالأداء الوظيفي في المنظمات الأهلية الفلسطينية من وجهة نظر العاملين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،(2010)، ص112.

16– العدواني مشعل سليمان: نظريات القيادة وأنماطها، (2013)،ص22. نقلا عن الموقع الالكتروني مدونة الدكتور العدواني http://dr-meshaal.com/leadership/?p=909 تاريخ الإطلاع 2016/04/22.

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الرابع / ديسمبر 2016

Mila Univ center. Publish. Co..

الاختصاص النوعي في منازعات المرافق العمومية على ضوء القوانين والاجتهاد القضائي

Specific jurisdiction in disputes of public utilities in the light of laws and jurisprudence

أ. كيلالي زهرة

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد - الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2015/06/24 تاريخ قبول النشر: 25/ 2016/01

الملخص :

بالرغم من الايجابيات التي تسجل على قانون الإجراءات المدنية والإدارية –لاسيما إفراد جزء متخصص منه للمنازعات الإدارية والإجراءات المتبعة أمام جهاتها– ، إلا انه لم يخل من العديد من الثغرات التي كشفتها تطبيقاته فيما بعد.

ويعد موضوع توزيع الاختصاص بين القضاءين العادي والإداري أهم هذه الثغرات وأكثرها تعقيدا، فهذا التوزيع وإن وضع فيصلا بين الاختصاصين، إلا أنه لم يشكل من الدقة والوضوح ما يقضي على احتدام التنازع بين القضاءين، ووجود قضاء للتنازع هو الدليل على ذلك.

نحاول من خلال هذه الدراسة القاء الضوء على أحد موضوعات المنازعات الإدارية، التي أثارت جدلا كبيرا في ساحة القضاء، ألا وهو موضوع منازعات المرافق العمومية، من خلال البحث في أهم المعايير التي اعتمدها المشرع الجزائري لتحديد الاختصاص القضائي النوعي في هذه المنازعات، خاصة وأنه لم يجعل انفراد اختصاص القضاء الإداري بها مطلقا، بل جعله من اختصاص القضاء العادي أيضا، مستندين في دراستنا على القوانين والاجتهادات القضائية.

الكلمات المفتاحية: المرافق العامة، الاختصاص النوعي، الاجتهاد القضائي، تنازع الاختصاص، منازعات.

Abstract:

This Although the pros that register on the Civil Procedure Code and administrative –principally singled specialized part of administrative disputes and procedures before the judiciary-, but he did not devoid of many of the gaps exposed by the applications later.

And is the subject of the distribution of jurisdiction between the ordinary administrative and judicial authorities most important of these gaps and the most complex, distribution, although it put arbiter between specialists, but did not constitute a precision and clarity are spent on the intensification of conflicts between the judicial authorities, and to eliminate the presence of conflict is proof of this.

In this presentation we refer to one administrative disputes that provoked considerable controversy in the courtyard of the judiciary topics, the subject of disputes, public facilities, by searching in the most important criteria adopted by the Algerian legislature to determine the jurisdiction of the qualitative in these disputes, especially as he did not make individually jurisdiction of the administrative by the judiciary never make it, but also of the jurisdiction of the ordinary courts in our study, relying on laws and jurisprudence.

Key words: *Public facilities, specific jurisdiction, discretion of the court-conflict of jurisdiction , civil litigation, Disputes.*

المقدمة :

يقوم النشاط الإداري على صورتين إحداها سلبية و الأخرى ايجابية، فالسلبي يتمثل في تقييد الحريات العامة الذي يجسده الضبط الإداري العام ، أما الايجابي فيهدف الى تحقيق المصلحة العامة وذلك لتوفير حياة الرفاهية للفرد و تتجلى في نظرية المرفق العام.

وتعد نظرية المرفق العام أحد أهم الأسس والموضوعات التي بنيت عليها أحكام القانون العام النظري، نظرا لارتباطها بفكرة الدولة، بل أن الفقه اعتبر هذه الأخيرة مجموعة من أجهزة المرافق العامة، بينما نظر إليها رواد المعيار الموضوعي من زاوية النشاط، وأسسوا فكرتهم على أنها مجموعة الأنشطة التي تقوم بها أجهزة الدولة لتحقيق الصالح العام.

والمتتبع للتطور الوظيفي الدولة وتواتر ورها من دولة حارسة الى متدخلة خاصة في الفلك الاقتصادي –عن طريق تحديد الأسعار ومنع المنافسات غير المشروعة– سيدرك أن نظرية المرفق العام قد تأثرت هي الأخرى بتطور هذه الوظيفة وذلك بظهور أنواع حديثة لهذه المرافق، الأمر الذي أفرز تنوعا في الأنظمة القانونية التي تحكم هذه المرافق، والذي بدوره سوف يؤثر على الاختصاص القضائي في المنازعات التي تثيرها هذه الأخيرة، وهو

ما سماه الفقه في بداية القرن 20 ميلادي بأزمة المرفق العام، مع أن هذه المشكلة لا تطرح إلا في الدول التي تعرف أنظمتها القضائية ازدواجية قانونية وهيكلية، على غرار فرنسا ومصر والجزائر، لأن الدول الأحادية الأنظمة القضائية أو صاحبة النظام الأنجلوسكسوني لا تعرف هذا التنازع في الاختصاص.

وسوف نسلط في هذا المنبر الضوء على الاختصاص القضائي النوعي للمنازعات التي تثيرها المرافق العامة، على ضوء قانون الإجراءات المدنية والإدارية والقوانين الخاصة، معتمدين في دراستنا على أهم القرارات والأحكام القضائية الصادرة في هذا الشأن، وذلك لمعرفة ما هو المعيار القانوني المعتمد في توزيع قواعد الاختصاص النوعي في منازعات المرفق العام بين القضائين الإداري والعادي في التشريع الجزائري؟ وكيف تعامل قضاءه معها؟

المبحث الأول: الاختصاص الأصيل للقاضي الإداري في منازعات المرافق العامة

يتفق القضاء والفقه الإداريين على أن المنازعة الإدارية هي من اختصاص القاضي الإداري وحده كقاعدة عامة، وفقا لمعايير أقامها الاجتهاد القضائي الاداري الفرنسي، وما تدخل القضاء العادي إلا على سبيل الاستثناء، وفق نص قانوني خاص[1]، فهل تصدق هذه القاعدة على مجال المنازعة الإدارية في التشريع الجزائري بصفة عامة ومنازعات المرافق العامة بصفة خاصة؟

نجيب عن هذه الأسئلة من خلال توضيح المعيار المعتمد من طرف المشرع الجزائري في تحديد المنازعات التي تثيرها المرافق العامة (المطلب الأول)، وموقف القضاء الاداري من هذا المعيار في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المعيار العضوي كأساس قانوني عام في منازعات المرافق العامة

استند المشرع الجزائري في تحديد المنازعات الادارية على المعيار العضوي، ثم أورد عليه بعض الاستثناءات .

أولا: مضمون المعيار العضوي:

ما يسجل لصالح قانون الإجراءات المدنية والإدارية 08-09[2]، باعتباره يعد الشريعة العامة بالنسبة لجميع المنازعات لاسيما المدنية والإدارية، أنه وضّح نهائيا موقف المشرع الجزائري من المعايير القضائية المحتدمة في تحديد مجال اختصاص كل من القضائين

الإداري والعادي – تماشيا مع المادة 07 من قانون الإجراءات المدنية الملغى– لكنه لم يحسم الأمر بصفة نهائية وهو ما سنوضحه في هذه الفقرات.

بداية من المادة 800 منه، والتي تنص على أن "المحاكم الإدارية هي جهات الولاية العامة في المنازعات الإدارية.

تختص بالفصل في أول درجة بحكم قابل للاستئناف في جميع القضايا، التي تكون الدولة أو الولاية أو البلدية أو إحدى المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية طرفا فيها."

يتضح أن المشرع الجزائري قد تبنى المعيار العضوي كقاعدة عامة في تحديد المنازعة الإدارية، عوضا عن المعيار المادي المعتمد أثناء الفترة الاستعمارية والى فترة قليلة بعد الاستقلال [3]، وقد أحسن اختياره لوضوحه و سهولته، إذا ما قورن مع غيره من المعايير التي وضعها القضاء و الفقه الإداريين الفرنسي في تحديد المنازعة الإدارية.

وبالاستناد إلى هذا المعيار يعتبر كل تصرف أو عمل صادر من الإدارة العامة، نشاطا إداريا يحكمه وينظمه القانون الإداري، ويخضع في منازعاته لاختصاص القضاء الإداري إلا في الحالات الاستثنائية[4] التي سيتم التطرق لها لاحقا في هذه الدراسة.

لكن نلاحظ على هذا النص مجموعة من الملاحظات:

1– باعتباره قد وضع معيارا عاما يطبق على جميع المنازعات الإدارية، وهو المعنى الحرفي للفقرة الأولى من نص المادة 800 السالفة الذكر التي صاغت نفس أحكام المادة الأولى من القانون العضوي رقم 98–02[5] من قبلها، على أنه "تنشأ محاكم إدارية كجهات قضائية للقانون العام في المادة الإدارية"، وعلى غرار الصياغة الحرفية لنص المادة 32 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية التي تنص على أن "المحكمة هي الجهة القضائية ذات الاختصاص العام ...".

يتضح أن المشرع الجزائري قد وضع قاعدة عامة مفادها أن كل المنازعات الإدارية مهما كان موضوعها من اختصاص المحاكم الإدارية، وهو معنى عبارة (الولاية العامة)، إلا أن هناك من المنازعات ما لا تنظر فيها هذه الأخيرة، و يتعلق الأمر بالمنازعات التي يختص بالفصل فيها مجلس الدولة كأول درجة انطلاقا من أحكام المادة 901 من نفس القانون التي تنص "يختص مجلس الدولة كدرجة أولى وأخيرة ، بالفصل في دعاوي الإلغاء والتفسير وتقدير المشروعية في القرارات الإدارية الصادرة عن السلطات الإدارية المركزية.

كما يختص بالفصل في القضايا المخولة له بموجب نصوص خاصة". واختصاص هذا الأخير هو اختصاص مانع، وهنا يظهر التضارب في المفاهيم بين الولاية العامة للمحاكم الإدارية والاختصاص المانع لمجلس الدولة بمنازعات السلطات المركزية.

2-الفقرة الثانية من نفس المادة، أورد فيها المشرع حصرا للأشخاص المعنوية العامة التي تكون منازعاتها إدارية من اختصاص المحاكم الإدارية، التي تضم الدولة والولاية والبلدية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وهي المرافق العامة التقليدية، الأمر الذي يطرح التساؤل حول الاختصاص القضائي في باقي المرافق العمومية، الاجتماعية والاقتصادية والمرافق العامة المهنية، فهل يفسر هذا السكوت التشريعي أنها تخضع لنفس المعيار أو أن النصوص الخاصة ستستدرك هذا النقص؟

حتى وان أجابنا البعض بالقول ما هو مفهوم المادة 801 من نفس القانون ما دام الأمر كذلك؟

سنجيب أن هذه المادة لم تضف أي نوع من المرافق العامة، وإنما تحدثت عن المرافق التي لها علاقة بالمرافق العامة التقليدية، التي ذكرتها المادة 800 فقط ، و كأنها جاءت لتفصيلها.

3-أنه قد حصر بالذكر المنازعة الإدارية في المرافق العامة التقليدية المتمثلة في الدولة والولاية والبلدية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري دون غيرها، بمفهوم المخالفة أن المعيار العضوي ينطبق على هذه الأشخاص المعنوية العامة دون غيرها، وما لا يندرج ضمنها يعد من اختصاص القاضي العادي فهل هذا القول صحيح؟

يمكن القول أن الحصر الوارد في هذا النص، ما هو إلا ترسيخ قانوني للمعيار العضوي في تحديد مجال المنازعة الإدارية، أي أن هذا المعيار هو المعتمد في جميع المنازعات التي تكون هذه الأشخاص -المذكورة في المادة 800- طرفا فيها، مهما كان موضوع النزاع، وأيضا من اختصاص القضاء الإداري، اختصاصا مانعا.

إذن ما هو مصير باقي المرافق العامة الأخرى؟ فهل تنطبق عليها قاعدة المعيار العضوي أو أن هذا الحصر هو إخراج لباقي المرافق من هذه القاعدة؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لا تبدو واضحة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية ،لذلك وجب البحث عن مدى تطابق و انسجام هذا المعيار على المرافق العامة الاقتصادية و الاجتماعية والمهنية[7] في القوانين الخاصة، حتى ندرك مدى إعمال هذا المبدأ عليها، أو

خضوعها لأحكام خاصة ، انطلاقا من الإحالة الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة 801 من نفس القانون بقولها"...3-القضايا المخولة لها بموجب نصوص خاصة ".

سنتناول المرافق الاقتصادية فيما بعد احتراما لمنهجية الدراسة في هذه المداخلة ونتطرق للمرافق العامة الاجتماعية والمرافق المهنية في الفقرات الموالية.

1-المرافق العامة الاجتماعية

تعرف على أنها المرافق التي تستهدف تحقيق خدمات اجتماعية للجمهور، مثل: المرافق المخصصة لتقديم إعانات للجمهور ومراكز الضمان الاجتماعي والتقاعد ومراكز الراحة[8].

وتخضع هذه المرافق إلى مزيج من أحكام القانون العام و القانون الخاص، الأمر الذي افرز سيفرز حتما نوعا من الازدواجية في الاختصاص القضائي، إلا أن القضاء الفرنسي أخضع منازعاتها إلى القضاء الإداري دون غيره، لكنه تراجع عن هذه الفكرة نتيجة لتطور النظام القانوني لمرافق الضمان الاجتماعي وظهور فكرة الأقساط [9].

أما في التشريع الجزائري، فبالرجوع إلى القانون رقم 08-08 المؤرخ في 23 فبراير2008 والمتعلق بمنازعات الضمان الاجتماعي[10] في مادته 15 منه، التي تحيل إلى قانون الإجراءات المدنية. وبالأخص المادة 500 منه التي تنص على أنه "يختص القسم الاجتماعي اختصاصا مانعا في المواد الآتية:..

6- منازعات الضمان الاجتماعي والتقاعد..."، نجد أن منازعات الضمان الاجتماعي والتقاعد تكون من اختصاص القاضي العادي .

بينما أورت المادة 16من القانون 08-08 السالف الذكر استثناء على هذه القاعدة، وأحالت الى اختصاص الجهات القضائية الادارية في البت في الخلافات التي تنشأ بين المؤسسات والإدارات العمومية بصفتها هيئات مستخدمة وبين هيئات الضمان الاجتماعي.

ما يثير نوعا من الغموض والتضارب بين النصين، حيث منح الولاية العامة لاختصاص القضاء العادي -القسم الاجتماعي-بمنازعات الضمان الاجتماعي، انطلاقا من الصياغة العامة للمادة 500 السالفة الذكر بالرغم من أنها شخص من أشخاص القانون العام، وقصر اختصاص القاضي الإداري على المنازعات التي تكون المؤسسات والإدارات العمومية طرفا فيها ولم يوضح ما هي هذه المنازعات، كما لم يوضح مصير القرارات التي تصدرها الوزارة الوصية المكلفة بالضمان الاجتماعي، لكن الفقه رجح الاختصاص فيها للقضاء الإداري[11].

2- المرافق العامة المهنية:

هي الأشخاص المرفقية التي يكون موضوعها رقابة وتوجيه نشاط مهني ما، مع منحها قانونا بعض الحقوق وامتيازات السلطة العامة، بهدف تنظيم المهنة ورعاية مصالح أعضائها ، فتميز مصالح مجموعة من الأفراد عن المصلحة العامة هو سبب ظهور هذا النوع من المؤسسات العامة[12].

والأصل أن تنظيم المهن هو من مهام السلطة الإدارية إلا أن غالبية الدول تترك هذه المهمة لأبناء المهنة [13]، وهو ما سار عليه التشريع الجزائري في تنظيم المنظمات المهنية، مثل: منظمة المحامين ونقابة الأطباء والمهندسين، والمحضرين القضائيين والمحاسبين...الخ .

أما منازعات هذه الفئة من المؤسسات، فقد أدرجها ضمن اختصاص القاضي الإداري[14] كقاعدة عامة، وهو ما أشارت إليه المادة 9 من القانون العضوي رقم 98-01 المؤرخ في 30 ماي 1998 المتضمن اختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله[15] بقولها" يفصل مجلس الدولة ابتدائيا و نهائيا في :

1- الطعون بالإلغاء المرفوعة ضد القرارات التنظيمية أو الفردية الصادرة عن السلطات الادارية المركزية و الهيئات العمومية الوطنية و المنظمات المهنية الوطنية...". مما يستفاد منه أن منازعات المنظمات المهنية على اختلاف نشاطها تخضع لاختصاص القضاء الإداري إعمالا للمعيار العضوي.

كما أحالت بعض النصوص الخاصة إلى الاختصاص الأصيل للقضاء الإداري بمنازعات هذه المؤسسات، نذكر ذلك نص المادة 63 من القانون رقم 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي[16] بقولها "... يجوز الطعن في قرارات اللجنة الوطنية للطعن أمام مجلس الدولة وفقا للتشريع المعمول به".

و ما نصت عليه أيضا، المادة 20 من القانون المنظم لمهنة المحاماة 91-04 المؤرخ في 28جانفي 1991 [17] الملغى باختصاص القضاء الإداري بمنازعات التسجيل أو أي منازعة أخرى.

إلا أن المشرع أهمل هذه الإحالة في قانون المحاماة الجديد رقم 13-07 المؤرخ 29أكتوبر 2013[18]، واكتفى بذكر عبارة" الجهات القضائية المختصة " في العديد من المواد منه (المادة 4/41، المادة 42، 49) فمن هي الجهات القضائية التي يقصدها المشرع؟

باستقراء المادة 132 من نفس القانون التي خولت صلاحية الطعن في قرارات اللجنة الوطنية للطعن لكل من وزير العدل حافظ الأختام و المحامي المعني بالتأديب أمام مجلس الدولة في أجل شهرين، يتضح أن الجهات القضائية المختصة التي تعبر عنها هذه المواد هي المحاكم الإدارية .

ثانيا: الاستثناءات الواردة على المعيار العضوي:

توصلنا مما سبق، إلى أن المشرع الجزائري قد اعتمد وبصفة نهائية على المعيار العضوي لتحديد مجال المنازعة الإدارية، واعتبره قاعدة عامة لولاية القضاء الإداري، إلا أنه لم يتخل في نفس الوقت عن المعيار المادي أو الموضوعي، الذي ينظر إلى موضوع التصرف و ليس لصفة القائم به[19] في بعض الحالات الاستثنائية .

وهو ما يتضح من قراءة المادة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 13-03 المؤرخ في 13 جانفي 2013 الذي يعدل المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 7اكتوبر 2010 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية[20]، التي اعتبرت العمليات التي تقوم بها المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، الممولة من الدولة بصفة كلية أو جزئية سواء أن كانت المساهمة مؤقتة أو نهائية، صفقات عمومية خاضعة لأحكام هذا المرسوم، وبالتالي يكون النزاع حولها من اختصاص القاضي الإداري.

وهو ما أكدته المادة 3/803 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية التي حددت الاختصاص الإقليمي للمحاكم الإدارية في موضوع العقود الإدارية بمكان إبرام العقد أو تنفيذه .

وقد أكدت المحكمة العليا هذا المسار، في قرار صادر عنها في قضية ديوان الترقية و التسيير العقاري ضد مقاولة أشغال البناء ،وذلك بإعلانها اختصاص القضاء الإداري بمنازعات الصفقات التي تبرمها هذه المؤسسة متى كانت مكلفة بمشاريع استثمارية بمشاركة كلية من ميزانية الدولة[21].

المطلب الثاني: موقف القضاء من هذا المعيار القانوني

بالرغم من وضوح و سهولة المعيار المعتمد[22] في تحديد مجال المنازعات الإدارية على مر تقلبات قانون الإجراءات المدنية، إلا أن موضوع قواعد الاختصاص النوعي بين القضاء المدني والإداري لم تحسم باعتماده، وهي المشكلة التي تواجهها غالبية الدول التي تعرف ازدواجية في نظامها القضائي، بل أن وجود قضاء للتنازع هو قرينة صريحة على

ذلك، فما يعتبره قاضي عادي من اختصاص القضاء الإداري لا ينظر إليه قاض آخر بنفس النظرة بالرغم من تشابه النزاع ،و تباين الأحكام والقرارات القضائية هو الدليل على ذلك.

فمن جهة، قضى مجلس الدولة الجزائري، في قضية رفعها رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية سيدي معروف ضد (غ خ) [23]، أمام الغرفة الإدارية بمجلس قضاء جيجل، طالبا فيها إبطال عقد الشهرة وعقد البيع المؤرخين في 1-08-1992، 28-03-1995 بعدم الاختصاص النوعي بحجة أن الوثيقتين عقد ليستا من الوثائق التي تصدرها هذه السلطة الإدارية، وهو ما يتنافى مع الصياغة العامة للمادة 2 من القانون العضوي98-02 المتعلق بالمحاكم الإدارية ، التي خولت الاختصاص العام والواسع للمحاكم الإدارية في المواد الإدارية متى توفر المعيار العضوي المكرس في المادة 7 من قانون الإجراءات المدنية.

حيث ركز قضاءه في هذه القضية، على موضوع النزاع الذي يتعلق بعقود مدنية (تخضع لأحكام القانون المدني)، واعتبرها من اختصاص القضاء العادي، دون أن يولي أي أهمية للبلدية التي هي شخص من الأشخاص التي يحكمها القانون العام و تندرج في مضمون المعيار العضوي.

ومن جهة ثانية، رفضت المحكمة العليا اختصاص القضاء العادي في نفس موضوع النزاع (إبطال عقد شهرة)، في قضية رئيس المجلس الشعبي البلدي ضد السيد (ل م)، مؤسسة قرارها على أن البلدية يحكمها القانون العام وبحكم المعيار العضوي فإن كل نزاع يكون أحد أطرافه شخص يحكمه القانون العام هو من اختصاص القضاء الإداري، طبقا لمقتضيات المادة 7 ،التي تكرس مبدأ عاما متعلقا بالقضاء الإداري ، أما المعيار المادي فيرد في الاستثناءات الواردة في المادة 7 مكرر من نفس القانون، وموضوع دعوى الحال لا يدخل ضمن هذه الاستثناءات ،وعليه فإن الجهات القضائية التابعة للقضاء العادي غير مختصة بذلك [24].

وهنا نلاحظ التضارب في منطوق الأحكام بين جهتين قضائيتين مختلفتين، في نفس موضوع النزاع -إبطال عقد شهرة-، مما يؤكد نظرتنا في عدم وضوح المعيار العضوي وسهولته كما بدى للبعض.

ويؤكد هذا الحكم، تمسك المحكمة العليا الدائم بموقفها اتجاه مسائل العقود، والتطبيق الصارم للمعيار العضوي القانوني في تحديد مجال النزاع الإداري، حيث كانت قد أحالت إلى القضاء الإداري إعمالا لهذا المعيار في قضية اخرى، ترمي إلى إبطال عقد التنازل عن أملاك الدولة المبرم في إطار القانون 81-01 المؤرخ في 07-02-1981 باعتباره عقدا يكتسي الطابع الإداري وحكمت بعدم اختصاصها[25].

وأيضا في قرار صادر عنها، في قضية وزير المالية ضد ورثة (ج م) بحضور (ش ع) (ل م)، حيث قضت بإبطال القرار الصادر عن مجلس قضاء الجزائر القاض برفض عريضة اعتراض الغير خارج عن الخصومة، على أساس أن قضاة الموضوع قد خالفوا الأحكام التشريعية الواردة في المادة 800 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية التي تنص على أن الدعاوي التي تكون فيها الدولة والولاية و البلدية أو إحدى المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من اختصاص القضاء الإداري، وكان عليهم الحكم بعدم الاختصاص النوعي [26].

انطلاقا من هذه الأحكام يتضح أن القضاء العادي هو الأكثر تمسكا وحرصا اعمال على المعيار العضوي، المكرس قانونا في تحديد مجال المنازعة الإدارية، متوقفا عند المعنى الحرفي للنص دون البحث في موضوع النزاع إذا كان يتعلق بمسائل مدنية أو إدارية بحتة، على عكس القضاء الإداري الذي ينظر لموضوع النزاع أكثر من حضور المعيار العضوي في المنازعة.

أما عن المنازعات التي قد تثيرها المرافق المهنية، فيبدو أن الإحالات من النصوص الخاصة المنظمة لها كانت كافية، لتضع الفيصل في الاختصاص بين قضاء مجلس الدولة و قضاء المحكمة العليا.

فقد تمسك قضاء مجلس الدولة باختصاصه النوعي في منازعات المؤسسات المهنية وذلك في الكثير من القرارات الصادرة عنه، ومثالها: القرار رقم 004827 الصادر بتاريخ 24-06-2001 في قضية السيد وزير العدل حافظ الأختام ضد قرار الغرفة الوطنية للمحضرين القضائيين[27]، وقراره رقم 27279 الصادر بتاريخ 07-01-2003 في قضية السيد (ر ل) بصفته رئيس للمجلس الوطني للخبراء المحاسبين ضد (ب ع) ومن معه بصفتهم أعضاء في الجمعية العامة[28].

هذا عن الاختصاص النوعي للقضاء الإداري، بقي لنا الإجابة عن سؤال يستنتج مما سبق مفاده هل أن الولاية العامة للقضاء الإداري بمنازعات المرافق العامة قد حسمت بصفة نهائية كل المسائل لصالحه، أم أن القضاء العادي مازال يحتفظ لنفسه بالاختصاص التقليدي ببعض المنازعات، بالرغم من وجود أشخاص عامة طرفا فيها؟

وهو ما نجيب عنه في الفقرة الموالية.

المبحث الثاني: الاختصاص الاستثنائي للقاضي العادي

اعتماد المشرع الجزائري المعيار العضوي في تحديد المنازعات الإدارية، لم يغل يد القاضي العادي نهائيا عن النظر في بعض المنازعات الإدارية بالرغم توفر هذا المعيار.

فزيادة على الاستثناءات الواردة في المادة 802 والمتعلقة باختصاص القضاء العادي في مخالفات الطرق، والمنازعات المتعلقة بدعاوي المسؤولية، والرامية إلى طلب التعويضات عن الأضرار التي تتسبب فيها عربات تابعة للدولة أو الولايات أو البلديات أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري[29]، تندرج أيضا منازعات المؤسسات العمومية الاقتصادية ضمن اختصاصه، نظرا لطبيعتها القانونية (المطلب الأول)، كما يرتب مجموعة من الآثار نعالجها في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: منازعات المؤسسات العمومية الاقتصادية

عرف نظام المؤسسة العامة الاقتصادية على المستوى العالمي في بداية القرن العشرين، باعتبارها الذات العمومية الوحيدة التي لا تعتمد أساسا ترابيا أو جغرافيا [30] .

و يعرّف الفقه هذه المرافق بقوله: على أنها المؤسسات التي تقوم بإدارة مرفق اقتصادي، وتخضع هذه المؤسسة من ناحية تكوينها لأحكام القانون العام بينما يحكم القانون الخاص نشاطها[31].

والمتتبع للمراحل التي مر بها النظام القانوني للمؤسسة العامة الاقتصادية في الجزائر بداية من سنة 1962 وصولا لصدور الأمر 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها[32]، سيدرك أنها لم تكن وليدة الصدفة، بل كانت نتيجة تقلبات قانونية عديدة أفرزها تباين الأنظمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، باعتبارها التجسيد القانوني لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا أننا نركز في هذه الدراسة على الوجه الأخير الذي عرفته هذه المؤسسات ومدى تأثيره على الاختصاص القضائي في منازعاتها.

وقد عرفتها المادة 02 من الأمر 01-04 السالف الذكر، بأنها شركات تجارية تحوز فيها الدولة أو أي شخص معنوي آخر خاضع للقانون العام أغلبية رأس المال الاجتماعي مباشرة، أو غير مباشرة وهي تخضع للقانون العام.

وعليه، فهي بهذا المفهوم تخضع في جوانبها للقانون التجاري والقانون العام معا، فهل أثرت الازدواجية القانونية على الاختصاص القضائي لمنازعاتها؟، خاصة و أنها تجمع بين صفتين متناقضتين هما العمومية والمتاجرة ؟

على مر التعديلات التي عرفها قانون الإجراءات المدنية، فقد ظل المعيار العضوي المعتمد يقصي هذه الفئة من اختصاص القضاء الإداري نظرا لطبيعتها القانونية، وصولا إلى الأمر 01-04 الأخير الذي اعتبرها اعتبرتها شركات تجارية، تأخذ صورة شركات رؤوس الأموال المنصوص عليها في القانون التجاري(33)، والسبب في ذلك هو تمكين هذه المؤسسات للقانون التجاري من التصدي والصمود أمام المنافسة الشديدة للمشروعات، التي يديرها الخواص والتي تؤدي نفس النوع من النشاط، نظرا للمرونة التي يوفرها هذا القانون، والتخلص من القيود الصارمة والبطيئة التي تتميز بها أحكام القانون العام، على الأقل من الناحية المالية و الإدارية.

وقد كان القانون التوجيهي رقم 88-04 المؤرخ في 12جانفي 1988 الملغى بموجب الأمر 01-04، قد أحال سابقا إلى اختصاص القضاء الإداري، بالنسبة لمنازعات المؤسسات الاقتصادية، عندما تكون مؤهلة لتسيير مباني عامة أو جزء من الأملاك الاصطناعية، وعندما تمارس سلطاتها العامة وتسلم باسم الدولة ولحسابها تراخيص وإجازات وعقود إدارية .

وأمام إقصاء المادة 800 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية لهذه الفئة من المؤسسات، وإلغاء القانون التوجيهي88-04، فإن القضاء العادي (القسم التجاري) هو صاحب الولاية العامة في المنازعات التي تثيرها هذه المؤسسات العمومية.

وحتى المرسوم الرئاسي رقم 13-03 السالف الذكر المتعلق بالصفقات العمومية في مادته الثانية، قد أستثنى المؤسسات العمومية الاقتصادية من الخضوع لأحكام هذا المرسوم، حيث كانت تنص قبل تعديلها بموجب هذا المرسوم على أنه "لا تطبق أحكام هذا المرسوم إلا على الصفقات محل نفقات:...-...المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي

والتجاري والمؤسسات العمومية الاقتصادية، عندما تكلف بإنجاز عملية ممولة كليا أو جزئيا بمساهمة مؤقتة أنهائية من الدولة..."،.

وهو ما انتهجه القضاء أيضا، حيث قضت المحكمة العليا في نزاع بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومؤسسة أشغال البناء، بعدم اختصاص القضاء الإداري، و الإحالة الى القضاء العادي، إعمالا للطبيعة التجارية للصندوق- بالرغم من أن هذا الأخير أبرم صفقة عمومية مع هذه المؤسسة[34]-، على أساس أنه يخضع للقانون التجاري في علاقاته مع الغير.

أيضا، ما قضى به مجلس الدولة في نفس الشأن في قراره رقم 3889 الصادر بتاريخ 5 نوفمبر2002،في قضية (ز ش) ضد المدير العام لمؤسسة التسيير السياحي بعدم اختصاصه النوعي بهذه المنازعة، انطلاقا من أن هذه الأخيرة مؤسسة عمومية اقتصادية خاضعة لأحكام القانون الخاص.

وقد على اضفاء الطابع التجاري على هذه المؤسسات وإخضاعها لاختصاص القضاء العادي مجموعة من الآثار نوردها فيما يأتي .

المطلب الثاني: آثار اختصاص القاضي العادي بمنازعات المؤسسات العامة الاقتصادية

بناء على ما سبق توصلنا إلى اتجاه المشرع الجزائري إلى إحالة منازعات المرافق العامة الاقتصادية الصناعية والتجارية إلى اختصاص القضاء العادي، وهو ما يتماشى مع طبيعتها التجارية، وفقا لما نصت عليه المادتين 2 و 5 من الأمر 01-04 السالف الذكر، والطبيعة التجارية والاختصاص القضائي يترتب عنه بعض النتائج نوردها فيما يلي:

1- الاستفادة من الوسائل القانونية البديلة لحل المنازعات

حصرت المادتين 970 و 975[35] من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الطرق البديلة لحل المنازعات الإدارية في وسيلتي الصلح والتحكيم، واستبعدت الوساطة، التي تبقى وسيلة تخص المنازعات المدنية لا غير، لكن هذه الوسائل لم تشمل جميع المنازعات الإدارية، فقد وردت عليها عدة قيود.

حيث أبقت المادة 974[36] من نفس القانون، جوازية لجوء الجهات القضائية الإدارية إلى إجراء الصلح في نزاعات القضاء الكامل والمنازعات التي تدخل ضمن اختصاصها.

أما التحكيم فكان لجوء الأشخاص الواردة في المادة 800 إليه مقيدا بالحالات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي تصادق عليها الجزائر و منازعات الصفقات العمومية طبقا لأحكام المادة 975 من نفس القانون.

وأمام هذا التقييد القانوني لبدائل العدالة فيما يخص المنازعات الإدارية، فإن خضوع المؤسسات العمومية الاقتصادية ذات الطبيعة التجارية لنفس الوسائل المطبقة على المواد التجارية، في حالة نشوب أي نزاع بينها و بين المتعاملين معها، لاشك أنه سيوفر عليها إجراءات القضاء الطويلة، زيادة إلى استفادتها من كل الوسائل الأخرى المطبقة على المنازعات التجارية –زيادة على الصلح و التحكيم– الوساطة انطلاقا من الطرق البديلة لحل النزاعات الواردة في الكتاب الخامس من نفس القانون .

2– – **الاستفادة من حرية الإثبات:** أولى ايجابيات إضفاء الصفة التجارية على هذا النوع من المؤسسات وإخضاعها لنظام الشركات التجارية، هو استفادتها من المرونة التي يتميز بها عالم التجارة، والامتيازات التي يوفرها هذا العالم، لاسيما حرية الإثبات.

فغياب قانون للإثبات في المواد الإدارية وخضوعها لاجتهاد قضاءه فقط، شكّل عدة عوائق وصعوبات في الإثبات أمام الفرد المتعامل مع الإدارة، الذي غالبا ما يكون مدعى في منازعته معها والإدارة هي المدعى عليه، وما يوفره هذا المركز (مدعى عليه) من امتيازات، حيث يعتبر أسهل المراكز في الدعوى طبقا للقوانين الإجرائية[37]، كل هذا من شأنه أن يصعب من مهمة الفرد، الذي غالبا ما يكون خاليا من أي امتيازات أو أدلة، وبهذا يختل التوازن بين أطراف الدعوى. لكن الأمر سوف يكون أبسط، إذا ما كان هذا الفرد يتعامل مع شركة تجارية خاضعة للقانون الخاص، وينازعها أمام القضاء التجاري، مما سيختفي معه عدم التوازن بين أطراف الدعوى، هذا بالنسبة لطرفي الدعوى.

أما بالنسبة للقاضي، فقد عرف بدوره السلبي في المنازعات المدنية، على عكس القاضي الإداري الذي يقع عليه عبئ الوصول إلى الحقيقة، أمام ضعف سلطة الفرد وقوة سلطة الإدارة، وتداعيات المصلحة العامة.

خاتمة

إن نظام الازدواجية القضائية هو نظام بررته الأصوات المتعالية، الهاتفة بالحقوق والحريات الفردية، ومسؤولية الإدارة عن أعمالها في حالة المساس بهذه الحريات، وإبراز دور القضاء الإداري كحام لهذه الحقوق، والحريات إلى جانب عمل القاضي الدستوري.

لكن التطبيق العملي لهذه الازدواجية قد أثار الكثير من الصعوبات على رجل الإدارة و رجل القضاء وحتى الفرد الذي يوجد بينهما كطرف ضعيف، أمام عدم وضع ضوابط ثابتة لعملية توزيع قواعد الاختصاص القضائي النوعي بين القضائين العادي والإداري وذلك من حيث:

– صعوبة تحديد طبيعة المنازعة أمام غسوف المعايير القانونية المعتمدة، يؤثر على الحق في التقاضي المكرس دستوريا، والحق موضوع النزاع ،فتداول القضايا بين القضاء المدني والقضاء الإداري سوف يطيل من عمر المنازعة، مما يجعل الفرد يمل ويعزف عن المطالبة بحقه، حتى وإن رفعها ،فزيادة الى إجراءات التقاضي الطويلة ، وتداول القضايا بين الهيكلين العادي والاداري سوف يصطدم المتقاضي بالتكاليف والمصاريف القضائية التي ترهق كاهله، خاصة أن مسألة تمثيله بمحامي أمام القضاء الإداري وجوبية فيضطر في الأخير إلى ترك الخصومة وهكذا تهدر الحقوق .

لذلك وجب على المشرع العادي، المعبر عن الإرادة العامة للأفراد، تنفيذا لالتزامه بالتشريع أن يراعي في العملية التشريعية مجموعة من الضوابط:

– أول مسألة، تتعلق بالصياغة الفنية للنصوص القانونية، يجب أن تكون هذه النصوص مصاغة بطريقة دقيقة وواضحة ويهتم بمضمون النص أكثر من تزويقه، بشكل يفعل النص ويحقق النتيجة المرجوة منه، وذلك بإعادة صياغة المادة 800 بشكل من الوضوح، وإدراك النقائص والعيوب التي تشوبها بسرد الأشخاص المعنوية العامة، التي تدخل ضمن اختصاص المحاكم الإدارية، وعدم قصرها على الأشخاص المعنوية ذات الطبيعة الإدارية، وذلك تماشيا مع مضمون المعيار العضوي.

– دمج المادتين 800 و801 في نص واحد والابتعاد عن الصياغة المنفردة لكل مادة لأنها تتناول نفس المضمون و هذه الفصل بينهما لا فائدة منه.

– تحديد دقيق لمنازعات المؤسسات العمومية الاقتصادية بما يتناسب مع طبيعتها التجارية التي تنص عليها النصوص المنظمة لها، والاهتمام أكثر بهذه الفقه لأنها تتعلق بميزانية الدولة.

كل هذا دون أن نهمل دور القضاء الإداري باعتباره قضاء إنشائيا الذي يتميز به عن غيره. فقد أثبتت التجربة التاريخية مساهمته الكبيرة في إنماء قواعد الاختصاص القضائي حتى قبل إنشاء محكمة التنازع، بل في بلورة قواعد القانون الإداري ككل، بسبب عدم

تقنينها، خاصة وأنه تقع على عاتقه مهمة توحيد الاجتهاد القضائي بناء على نص المادة 152 من الدستور.

ونحن لا نساند نظرة الفقه الحديثة التي تتجه إلى القول بفقدانه هذه الخاصية، بحجة اتجاه غالبية التشريعات إلى تقنين قواعد القانون الإداري ، وبذلك أصبحت غالبية مواضيعه محكمة بموجب نصوص قانونية بغض النظر عن واضعها، فهذا لم يقض على الخاصية الإنشائية للقانون التي ينفرد بها القاضي الإداري عن غيره ، فقد اثبت الواقع العملي وجود العديد من النقائص التشريعية التي أوجبت عليه التدخل للاجتهاد و إيجاد حكم فاصل في الدعوى وإلا كان مرتكبا لجريمة إنكار العدالة .

الاحالات والمراجع:

1- مسعود شيهوب، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية، طبعة خامسة منقحة وفقا للتعديلات المستحدثة بقانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد والنصوص الخاصة الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، ص .131

2- القانون 08-09 المؤرخ 25 فبراير 2008 يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية ،ج ر ع 21.

3- بشير محمد، الطعن بالاستئناف ضد الأحكام الإدارية في الجزائر، الطبعة الأولى، 1991، ص49.

4- وجادي عمر، اختصاص القضاء الإداري في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة تيزي وزو، 2011، ص14.

5- القانون العضوي رقم 98-02 المؤرخ في 30 ماي 1998 يتعلق بالمحاكم الإدارية ،ج ع 37.

6- ظهور هذا النوع من المرافق -إضافة إلى المرافق العامة الإدارية التقليدية- كان نتيجة لتطور وظيفة الدولة وتدخلها في العديد من النشاطات وانتقالها من وصف الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، حيث اقتحمت النشاط الاقتصادي الذي كان متروكا للمبادرات الفردية ثم المجال الاجتماعي والثقافي وحتى المهني، الأمر الذي أفرز بروز مرافق عامة حديثة تعكس هذا التطور وما نتج عنه من آثار لاسيما على مجال اختصاص القاضي الإداري و مدى إمكانية خضوع هذه الأخيرة لقواعد القانون العام وهو ما أطلق عليه فقه القانون الإداري الفرنسي بأزمة المرفق العام.

7- راجع في هذا الشأن عمار بوضياف، النشاط الإداري، محاضرات ألقيت في قسم القانون العام، الاكاديمية العربية المفتوحة بالدانمارك، ص14 وما بعدها، -*www.ao-academy.org/docs/alosis_al3amat_liltandhee*.

8- نفس المرجع، ص 28.

9- أنظر مسعود شيهوب، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية ، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، ص308،

10-ج ر ع 11 الصادرة بتاريخ 2مارس 2008.

11- بن صاري ياسين ،منازعات الضمان الاجتماعي، دار هومة، 2004، ص 38.

12-للاستزادة حول الموضوع أنظر بغداد كمال، النظام القانوني للمؤسسة العامة المهنية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2011-2012، ص24.

13-سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري، نظرية العمل الإداري، شركة مطابع الطويجي التجارية، القاهرة، 1993، ص195.

14-عمار بوضياف، المرجع السابق ،ص27.

15-ج ر ع 37.

16- ج ر ع 14 الصادرة 8 مارس 2006.

17- ج ر ع 02 لسنة 1991.

18-ج ر ع 55 الصادرة في 30 أكتوبر 2013

19- مراد بلكعيبات، مداخلة بعنوان: مجال تطبيق قانون الصفقات العمومية في التشريع الجزائري، www.univ-medea.dz، ص8.

20-ج ر ع 02 لسنة 2013

21- قرار المحكمة العليا رقم 468744 الغرفة التجارية و البحرية بتاريخ 04-06-2008

22 - اعتماد المشرع الجزائري المعيار العضوي في تحديد الاختصاص القضائي النوعي للقاضي الإداري بالدرجة الاولى لم يكن سوى صياغة صريحة لما توصل له الاجتهاد القضائي لمجلس الدولة الفرنسي منذ القرن 19 ميلادي، فالمعيار العضوي هو قضائي النشأة قبل أن يكون معيارا قانونيا.

23- قرار مجلس الدولة رقم 1597/19 الصادر بتاريخ11-02-2002.

24-قرار المحكمة العليا رقم 453370 الغرفة المدنية بتاريخ 18-02-2003

25- قرار رقم 109743 الصادر بتاريخ 27-09-1993 أشار إليه نبيل صقر، الوسيط في شرح قانون الإجراءات المدنية و الإدارية ، دار الهدى ، الجزائر ،2008،ص59.

26- قرار المحكمة العليا رقم 7499672 الغرفة العقارية بتاريخ 14-07-2011.

27-مجلة مجلس الدولة ع 02 لسنة 2002.

28-مجلة مجلس الدولة ع 4 لسنة 2003.

29-مما يطرح مجال الاختصاص القضائي بالنسبة للحوادث التي تتسبب فيها المركبات التابعة للمرافق العامة التي ليس لها صبغة إدارية؟ نعتقد أن هذا المجال يكون من اختصاص القضاء العادي انطلاقا من القاعدة السابقة الواردة في المادة المذكورة.

30-أنظر بهلول سمية، النظام القانوني للمؤسسات العمومية الاقتصادية في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة،2012-2013،ص8.

31-عتيقة بلجيل ،النظام القانوني للمرافق العامة، دراسة مقارنة، مجلة المنتدى القانوني، العدد 6 أفريل 2009، جامعة بسكرة، ص259.

32- ج ر ع 47، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.

33- المادة 5 من الآمر 01-04"يخضع إنشاء المؤسسات الاقتصادية العمومية وتنظيمها وسيرها للأشكال التي تخضع لها شركات رؤوس الأموال المنصوص عليها في القانون التجاري"

34-أنظر قرار المحكمة العليا رقم414667 الغرفة التجارية و البحرية بتاريخ 6 فيفري 2008 .

35- ص المادة 970:"يجوز للجهات القضائية الإدارية إجراء الصلح في مادة القضاء الكامل."

المادة 975:" لا يجوز للأشخاص المذكورة في المادة 800 أعلاه، أن تجري تحكيما إلا في الحالات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر و في مادة الصفقات العمومية"

36- المادة 974:" لا يجوز للجهة القضائية الإدارية أن تباشر الصلح إلا في النزاعات التي تدخل اختصاصها"

37- عائدة عبد الفتاح الشامي، خصوصية الإثبات في الخصومة الإدارية، ماجستير، جامعة عدن ، اليمن 2007،http://www.yemen-nic.info

REFERENCES BIBLIOGRAPHIQUES

1. Boyer, E. (2002). « Analyser la stratégie de l'entreprise pour mieux l'auditer. Combiner les approches classiques du risque et l'analyse stratégique pour mieux répondre aux attentes des utilisateurs de l'information financière » – Mémoire Session de mai 2002.
2. Données publiques disponibles via le "Enron Email Dataset", et étude "Exploration of Communication Networks from the Enron Email Corpus" de Diesner & Carley, 2005.
3. Hakam, Y. (2006), Réflexion sur la stratégie d'audit financier à la lumière des nouvelles méthodologies, Mémoire d'expertise comptable 2006, [En ligne] http://www.abhatoo.net.ma.
4. Healy, P M. et Palepu K G. (2003). "The Fall of Enron", *The Journal of Economic Perspectives*Vol. 17, No. 2 (Spring, 2003), American Economic AssociationStable URL: http://www.jstor.org/stable/3216854.
5. Herrbach, O. (2000). « Le comportement au travail des collaborateurs des cabinets d'audit financier : une approche par le contrat psychologique » thèse de doctorat en sciences de gestion de décembre 2000.
6. *http :* www.morningstar.fr/fr/news/.../les-enseignements-de-laffaire-**enron**.aspx
7. *http :* www.captaineconomics.fr/-scandale-enron-nul-anomalies-theories-reseaux
8. Knechel, R. (2004). « Business Risk Audit: Origins, Challenges and the Role of Research » Mémoire février 2004.
9. Otely,D et Pierce,B . (1996). The operation of control systems in large audit firms. Auditing: A journal of practice and theory. 15, 65-83.
10. Magnan, J. (2002). « Analyses de données informatisées : quel intérêt pour le commissaire aux comptes et comment les mettre en œuvre ? » – Mémoire Session de mai 2002.

CONCLUSION

Le début du 21éme siècle a été marqué par de nombreux scandales financiers qui ont secoué le monde des affaires, spécialement aux Etats Unis. On peut considérer l'affaire Enron comme la goute qui a débordé le vase sur plusieurs plans, et qui a suscité la redéfinition de ; la responsabilité de l'auditeur, les droits des parties prenantes, le genre de risque à détecter, et enfin la stratégie à adopter pour faire face aux multiples exigences de l'entreprise et son environnement afin de détecter précocement les risques qui peuvent condamner la vie de l'entreprise.

On ne peut pas affirmer que la stratégie classique d'audit est le premier responsable des scandales financiers au début de ce siècle, par contre on peut considérer que l'instabilité des marchés, la concurrence au sein de secteur d'activité, la pression et les exigences des parties prenantes influent considérablement sur la qualité de l'information financière, spécialement si la stratégie d'audit ne prend pas ces variables en considération ; en d'autre terme la gestion des risques des affaires qui est appelé couramment « le risque business ».

La réaction du monde des affaires post Enron ne sera pas la même qu'avant ce scandale du siècle. Les cabinets d'audits ont développé des nouvelles stratégies pour détecter les risques, les faibles signaux et les anomalies afin de porter leurs expériences pour y remédier et faire face. Les scandales du début de ce siècle ont redéfinie le rôle et la responsabilité de l'auditeur, d'un rôle passif qui focalise sur la qualité de l'information financière (audit comptable et financier), vers un rôle plus actif qui oblige l'auditeur à apporter toute son expérience, par le biais d'une approche consultative, afin de détecter les anomalies précocement, au cours de l'exercice, en essayant de trouver les solutions adéquat (l'audit des affaires/ business audit).

Tableau n°3 : Matrice SWOT détaillée de l'approche risque business

<table>
<tr><td colspan="5">Prise de connaissance générale</td></tr>
<tr><td colspan="2">Information générales</td><td>Revue analytique</td><td colspan="2">Seuil de signification</td></tr>
<tr><td colspan="5">Comptes significatifs</td></tr>
<tr><td colspan="5">Evaluation des risques inhérents</td></tr>
<tr><td colspan="3">Analyse stratégique</td><td>Force de marché
Facteurs d'environnement</td><td>Influence des parties prenantes</td></tr>
<tr><td>Stratégie</td><td>FCS</td><td>Business process</td><td rowspan="2">Matrice P.E.S.T</td><td rowspan="2">Matrice des parties prenantes</td></tr>
<tr><td colspan="3">Comptes significatifs influencés</td></tr>
<tr><td colspan="5">S W O T</td></tr>
<tr><td colspan="5">Evaluation du risque de contrôle</td></tr>
<tr><td>Evaluation du contrôle interne et du risque de fraude</td><td colspan="2">Processus de matrice des risques</td><td>Contrôle des business process critiques</td><td>Processus de clôture des comptes</td></tr>
<tr><td colspan="5">Evaluation du risque combiné</td></tr>
<tr><td colspan="5">Plan d'approche</td></tr>
</table>

Source : [Hakam, 2006, 83]

A travers cette matrice, on peut dire que la stratégie d'audit consiste à déterminer et à comprendre les risques business et les risques sur les états de synthèse, à comprendre les business process, les cycles comptables et les contrôles établis par la direction pour mesurer, suivre et contrôler ces risques. Une évaluation combinée du risque portant sur le risque inhérent et le risque de contrôle est alors réalisée à l'égard des comptes jugés significatifs lors de la phase de prise de connaissance générale. La nature et l'étendue des travaux sont alors déterminées pour chaque compte significatif. Lors de la phase de prise de connaissance générale, les comptes ou groupes de comptes importants sont identifiés sur la base des informations générales, de la revue analytique et du seuil de signification.

Figure n°3: La nouvelle approche de la stratégie de l'audit « le risque business »

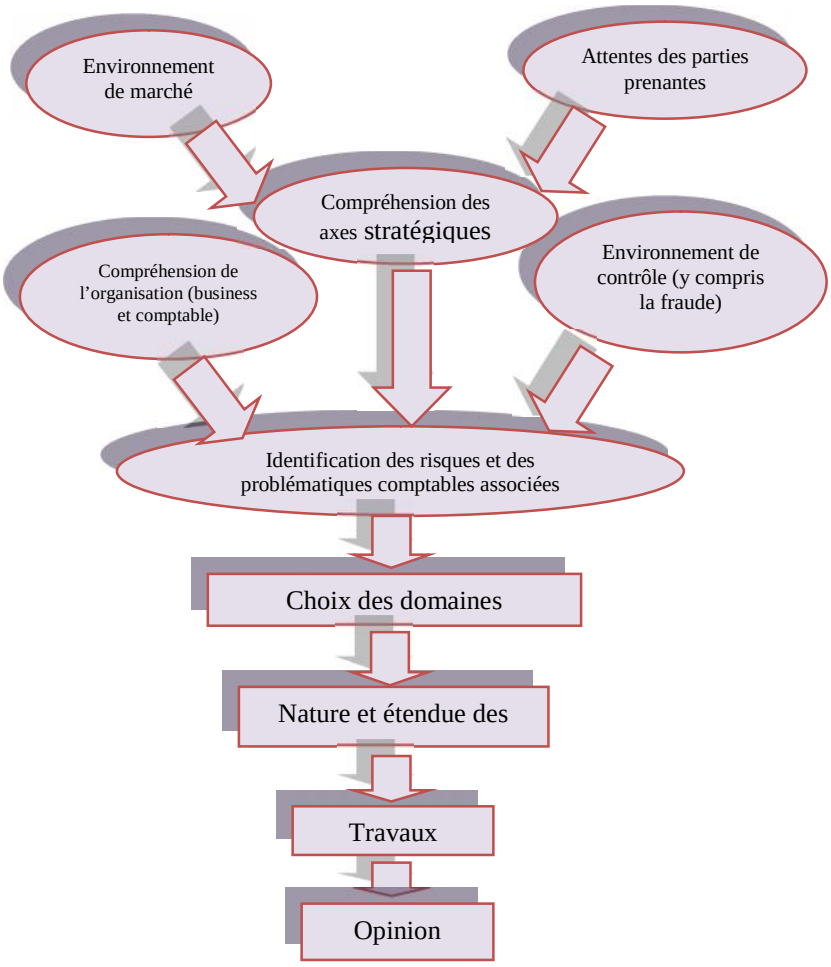

Source : [Hakam, 2006, 82]

La synthèse des risques inhérents à partir de la réflexion menée jusqu'à présent, notamment la stratégie de l'entreprise et ses ***FCS***, les business process critiques identifiés et les domaines significatifs associés, la matrice ***PEST*** et celle des parties prenantes, l'auditeur synthétise tous les risques inhérents dans une matrice ***SWOT***.

3-2 Schématisation synthétique des nouvelles stratégies d'audit :

La matrice suivante donne une vision plus détaillée de la démarche proposée par les nouvelles stratégies d'audit, qui intègre également les éléments de l'approche classique.

- la position du client sur son marché ou avec les attentes des parties prenantes ;
- la réalité de l'entreprise, ses ressources et son organisation.

L'approche «risques business» est bâtie autour de ces deux sources de risques business. Les préceptes de cette approche sont relativement simples, bien qu'ils nécessitent la maîtrise de nouveaux outils d'analyse. La figure suivante illustre sommairement les sources de risques business et l'approche adoptée pour les identifier (*c.f* figure n°3).

L'évaluation du risque inhérent peut être opérationnel en se focalisant sur : [Magnan , 2002]

- **L'analyse stratégique** : En comprenant les objectifs et stratégies de l'entreprise ainsi que l'organisation en place pour les atteindre, l'auditeur comprend mieux ses risques business. Il peut ainsi conduire son audit de façon à identifier de manière plus complète les implications de ces risques sur les états de synthèse. En particulier, l'identification ***des facteurs clés de succès (FCS***) lui permet de sélectionner les business process critiques.
- **L'analyse des forces du marché et des facteurs d'environnement** : Le marché et l'environnement économique dans lequel évolue l'entreprise peuvent être la cause de différents risques business et de risques sur les états de synthèse, susceptibles d'affecter l'évaluation du risque combiné. En analysant la manière avec laquelle l'entreprise opère dans son marché, l'auditeur peut être en mesure de s'assurer que ces risques sont bien identifiés.
- **Etude de l'influence des parties prenantes :** Les attentes des parties prenantes peuvent être à l'origine de risques business.

Tableau n°2 : Les risques business induits par les facteurs de changement et de complexité

Facteurs de changement et de complexité	**Risque business potentiel**
Lancement de nouveaux produits	Echec commercial
Nouveautés dans les pratiques techniques ou commerciales du secteur d'activité	Incapacité de l'entreprise à faire face aux changements qui s'opèrent dans le secteur pour des raisons liées au personnel ou à l'outil de production
Expansion de l'entreprise	Manque de précision dans l'estimation de la demande
Nouvelles règle comptables	Application incomplète ou inadéquate, ou augmentation des coûts
Besoins actuels et futures en matière de financement	Manque de financement en raison d'une incapacité de l'entité à répondre à ses obligations
Utilisation des technologies de l'information	Incompatibilité des systèmes et des processus
Mise en œuvre d'une nouvelle stratégie	Conséquences d'une mise en œuvre incomplète ou inadéquate

Source : [Hakam, 2006, 60]

3-1-3 Les nouveautés dans l'évaluation des risques d'audit :

Le risque business peut provenir d'une incohérence de la stratégie avec : [Herrbach, 2000]

mettre à exécution ses stratégies. Les risques business peuvent aussi provenir de l'établissement d'objectifs et de stratégies inappropriés. Si l'environnement externe évolue, l'exercice des activités de l'entreprise est aussi un processus dynamique, et les stratégies et objectifs fixés au départ sont amenés à changer avec le temps. [Hakam, 2006, 58-59]

Le risque business ne fait pas l'objet d'une définition commune reconnue. Nous pouvons le définir comme la probabilité que des événements, des actions ou des inactions se traduisent par l'impossibilité d'atteindre les objectifs essentiels permettant de satisfaire les attentes des parties prenantes et toute autre exigence importante de l'environnement.

3-1-2 Justification de la prise en compte du risque business :

Sur la base de sa définition, on comprend que le risque business est plus large que le risque d'anomalies sur les états de synthèse. Par conséquent, l'analyse du risque business englobe celle du risque sur les états de synthèse. En effet, l'appréhension du risque business nécessite une vue d'ensemble des différents types de risques. Cette approche est utile pour l'auditeur, dans la mesure où une plus large considération des risques permet l'identification des problèmes qui peuvent être à l'origine d'anomalies significatives.

Un risque business peut avoir des conséquences immédiates sur le risque d'anomalies pour des catégories d'opérations, ou au niveau des états de synthèse pris dans leur ensemble. Par exemple, le risque business lié à une diminution de la clientèle peut accroître le risque d'anomalies en ce qui concerne l'évaluation des créances. Cependant, le même risque peut avoir des conséquences à plus long terme, particulièrement lorsqu'il se conjugue avec une économie en récession, et le vérificateur en tient compte lorsqu'il juge du bien-fondé de l'hypothèse de continuité d'exploitations.

l'émission de recommandations destinées à signaler les points faibles. Mais la forte augmentation du niveau de contrôle interne dans les entreprises limite la valeur ajoutée que peut apporter l'auditeur à ce niveau.

B- Les pistes de développement de la valeur ajoutée de l'audit :

Le contrôleur n'est pas une entité désintéressée mais un acteur économique à part entière avec ses finalités et ses intérêts propres. En l'occurrence, l'audit est aujourd'hui le plus souvent réalisé par des cabinets affiliés à des réseaux internationaux, employant plusieurs dizaines de milliers de collaborateurs. Ces cabinets ont un poids économique non négligeable et constituent à ce titre un pôle d'influence dont les intérêts propres ne peuvent être négligés. Ces derniers ont pris conscience du problème de réduction des honoraires. Ils ont cherché à accroître le service qu'ils peuvent apporter à leurs clients afin de justifier les honoraires importants auxquels la simple certification ne leur permettait plus d'aspirer.

3- LA GOUVERNANCE D'ENTREPRISE A TRAVERS LA NOUVELLE PHILOSOPHIE DU « *RISQUE BUSINESS* »

On peut considérer qu'une bonne partie du problème est peut être causée par le fait que les auditeurs ont tendance à se concentrer sur les tests de détails, tels que la vérification de la réalité et l'authenticité des documents. En revanche, ils ne se concentrent pas généralement sur les niveaux de contrôles des dirigeants, qui peuvent avoir un impact direct sur les jugements et les estimations compris dans les états de synthèse.

3-1 La nouvelle approche de l'audit « le risque business » :

3-1-1 Définition du risque business :

L'entreprise exerce ses activités dans un contexte caractérisé par des facteurs sectoriels et réglementaires et par d'autres facteurs internes et externes. En réponse à ces facteurs, les dirigeants définissent des objectifs, et mettent en place des stratégies pour atteindre ces objectifs. Les risques business découlent de conditions, de circonstances, ou d'événements qui pourraient avoir une incidence négative sur la capacité de l'entreprise à atteindre ses objectifs et de

Nous allons illustrer les origines de l'expectation gap comme suit :

- Actuellement, le cercle des utilisateurs de la comptabilité s'élargit progressivement du fait : du développement de l'actionnariat public ;
- de la multiplication des opérations de fusions acquisitions, dans lesquelles l'auditeur joue un rôle important ;
- de la nécessité croissante de faire appel à des fonds extérieurs.

L'information financière s'adresse désormais à l'ensemble du marché: actionnaires, investisseurs, épargnants, analystes financiers mais aussi salariés, pouvoirs publics et grand public.

Une fois identifiées les causes de la multiplication des utilisateurs des états de synthèse, on constate que, sous le vocable d'utilisateurs, on regroupe des personnes très différentes par :

- les compétences dont elles disposent pour lire ces états ;
- leur degré d'influence sur la gestion de l'entité ;
- l'objectif général qu'elles poursuivent en s'intéressant aux états de synthèse ;
- les «messages» qu'elles souhaitent voir apparaître dans les informations chiffrées.

2-2-2 Les motivations liées à la survie commerciale des cabinets d'audit :

A- Le problème de la valeur ajoutée de l'audit :

Une autre zone sensible se rapporte à l'appréciation de la valeur apportée par le cabinet d'audit, au-delà de la simple certification. Le caractère légal du CAC et le fait que son activité soit basée sur l'analyse du passé, amène souvent les dirigeants d'entreprise à subir leur intervention comme un mal nécessaire, alors que l'évolution des mentalités et de l'environnement économique met en avant la notion de création de valeur.

Certes, la mission traditionnelle d'audit comprend une phase d'évaluation du contrôle interne de l'entreprise qui s'accompagne généralement par

place pour l'appréciation ou le jugement. Or le jugement est la résultante de :

- La situation de l'entreprise dans un contexte donné ;
- Son positionnement dans son environnement, de la vision sur l'avenir de l'entreprise, de ses objectifs stratégiques, et de sa capacité à les réaliser.

Ainsi, la véritable mission de l'auditeur n'est-elle pas de s'assurer que les dirigeants ont bien traduit dans les comptes toutes les conséquences de leur gestion? D'où une nouvelle définition du risque d'audit, plus globale: le risque d'audit est le risque que les états de synthèse ne reflètent pas totalement les conséquences des décisions des dirigeants.

2-2 Les facteurs externes en faveur de la remise en cause de la stratégie d'audit :

Nous allons exposer ces facteurs externes en deux grands groupes ; l'un concerne les obligations, et l'autre concerne les droits financiers des cabinets d'audit.

2-2-1 Un écart par rapport aux attentes des utilisateurs de l'information financière : *l'expectation gap*

Le développement des mises en cause d'auditeurs lors de difficultés d'entreprises n'est cependant qu'un des signes du changement d'exigences de l'environnement économique vis-à vis des professionnels de la certification. Plus généralement, il apparaît ce que l'on appelle l'expectation gap. C'est la différence entre ce que les auditeurs pensent être en mesure de fournir dans le cadre de leur mission de certification et les attentes des entreprises contrôlées ainsi que des utilisateurs de l'information financière. Il est important de signaler que la notion d'expectation gap concerne la mission d'audit dans sa globalité, toutefois, la réduction de cette différence de perception passe nécessairement par une remise en cause de la stratégie d'audit, permettant ainsi d'intégrer dans la démarche d'audit des éléments jusqu'ici ignorés. [Boyer, 2002, 42]

à un niveau de rentabilité maximum correspond un niveau de risque maximum, et inversement. Or la stratégie a souvent pour but ultime la recherche d'une rentabilité accrue. Cette recherche génère donc des risques pour l'entreprise, dont certains peuvent avoir des impacts sur les états de synthèse. Même quand la stratégie n'a pas pour objectif la maximisation de la rentabilité, le fait de faire des choix génère des impacts sur les états de synthèse.[1]

2-1-2 l'influence des parties prenantes sur les estimations comptables :

L'approche d'audit considère que les états de synthèse sont impactés par trois types de données : [Hakam, 2006, 38]

- **Les données répétitives** : issues en général du système d'information de l'entreprise, et gérées au niveau des différents cycles comptables ;
- **Les données non répétitives** : qui sont des traitements, utilisés dans le cadre de la préparation des états de synthèse tels que : l'inventaire physique des stocks, le calcul des amortissements, des provisions pour congés payés, des charges à payer, de l'impôt sur les sociétés ;
- **Les estimations de la part de la direction** : qui sont des traitements reflétant de nombreux jugements, des décisions et des choix faits lors de la préparation des états de synthèse. Typiquement, il s'agit des provisions pour risques et charges ainsi que des provisions pour dépréciation.

L'approche classique, basée essentiellement sur les flux d'information, s'adapte bien aux données répétitives, qui représentent les volumes d'informations les plus importants. Toutefois, ces données sont les moins risquées, surtout si les systèmes sont correctement testés lors de la phase de contrôle interne. A contrario, les estimations, qui sont les données qui présentent le plus de risques et qui sont les plus difficiles à anticiper, sont souvent tributaires de l'aspect que souhaitent donner les dirigeants aux états de synthèse.

Ainsi, si la comptabilité était une science exacte, les chiffres du passé seraient suffisants pour prendre des décisions, et ne laisseraient pas de

Les raisons de la remise en cause liées à l'approche d'audit Sur la base de l'analyse du risque d'audit selon l'approche classique, il apparaît que celle-ci se caractérise par les trois aspects suivants : [Hakam, 2006, 35-36]

- C'est une approche dont ***le point de départ est situé à l'aval*** : l'approche se base sur les états de synthèse, elle consiste davantage à confirmer les informations issues de la comptabilité qu'à se doter de tous les moyens nécessaires pour s'assurer de leur exhaustivité ;
- C'est une approche qui considère que le niveau de contrôle des flux d informations relatifs aux ***données répétitives constitue la principale source de risques*** sur les états de synthèse ;
- C'est une approche qui ***dépend dans une large mesure de la compétence des auditeurs***, et leur accorde une grande autonomie dans la détection des risques d'audit, et le choix des procédures à mettre en œuvre.

2-1-1 La prise de conscience de la véritable origine des risques d'audit :

L'impact de la stratégie de l'entreprise sur les états de synthèse, cette approche repose sur une vision systémique de l'entreprise. Ses systèmes peuvent être abordés à trois niveaux : [Hakam, 2006, 36]

- Le système ***concret*** des opérations physiques de l'entreprise ;
- Le système ***d'information***, qui reflète ces flux d'opérations physiques ;
- le système de ***décision***, que l'auditeur ignore, en raison de la règle de non immixtion dans la gestion.

Ces niveaux de systèmes sont en relation constante les uns avec les autres, et sont tous à l'origine de risques d'audit potentiels.

Ignorer la dimension décisionnelle, construite essentiellement autour de la stratégie de l'entreprise, constitue sans doute une limitation à l'identification des risques. Par ailleurs, la gestion du couple risque-rentabilité constitue la principale préoccupation des dirigeants. Ainsi,

- la sous-évaluation des provisions pour dépréciation d'actifs et pour risques,;
- le non-amortissement des survaleurs d'acquisition;
- la présentation systématique de comptes pro-forma hors résultats exceptionnels.

2- LES PRINCIPALES MOTIVATIONS DE LA TRANSITION VERS UNE NOUVELLE APPROCHENT DE L'AUDIT « *LE RISQUE BUSINESS* »

Les nouvelles tendances en matière de stratégie d'audit ne vont pas sans interpeller les CAC sur un certain nombre de points, dont notamment: Les raisons qui ont poussé certains cabinets à remettre en cause la capacité de l'approche classique d'audit à détecter tous les risques sur les états de synthèse; Les motivations des cabinets d'audit à l'origine du changement de stratégie d'audit ; Les apports de ces nouvelles stratégies ; Les conclusions à tirer par la profession d' Expert Comptable compte tenu des conséquences de l' application des nouvelles stratégies d'audit. On peut exposer les principaux raisons de cette transition par la figure suivante.

Figure n°2 : les raisons de la transition vers la nouvelle approche de la stratégie d'audit

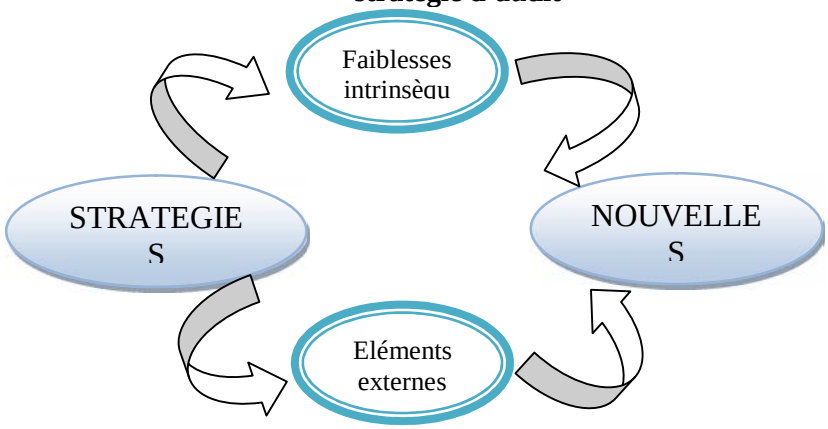

Source : [Otley & Pierce, 1996, 50]

2-1 les raisons méthodologiques et organisationnelles liées à l'approche d'audit:

Figure n°1 : la cotation de l'action Enron dans la période 1996-2002

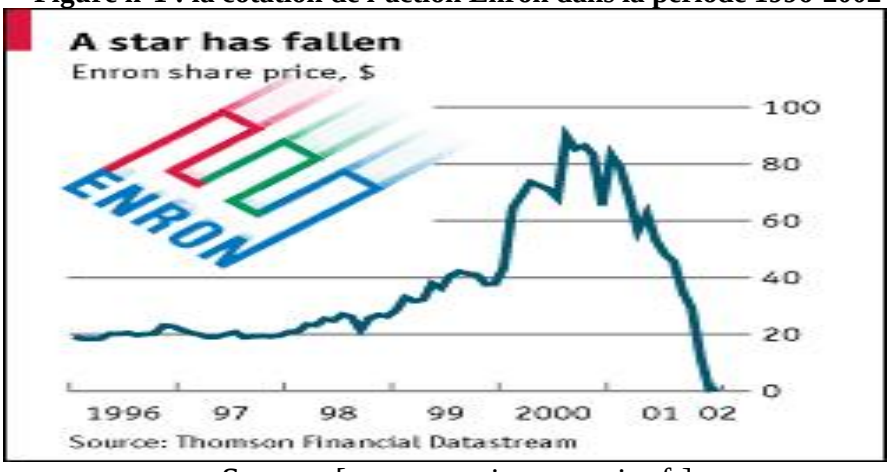

Source : [www.captaineconomics.fr]

1-3-1 la complicité du cabinet d'audit *Andersen* :

La faillite d'Enron a entraîné avec elle le démantèlement d'Andersen, un des 5 plus gros cabinets d'audit à l'époque, accusé (entre autre) d'avoir détruit des documents avant une enquête de la Security Exchange Commission.

1-3-2 Un PDG trop optimiste :

Le PDG d'Enron entre 1985 et 2002 était un certain Kenneth Lay, docteur en économie et PDG américain le mieux payé en 1999, ayant revendu pour 300 millions de dollars de stock options Enron entre 1998 et 2001, en encourageant dans le même temps ses employés à acheter des actions de l'entreprise. [www.captaineconomics.fr]

1-3-3 Filiales et comptables surdoués implanté dans des paradis fiscaux :

En ce qui concerne les techniques comptables et les entités dans les paradis fiscaux, Enron s'est appuyé sur toutes les petites failles de la régulation, en débordant souvent pas mal sur la légalité, afin de "cuisiner ses comptes" pour sortir du bilan pas mal de choses afin d'améliorer ses résultats financiers et ses ratios.

1-4 les enseignements du scandale Enron :

Plusieurs pratiques courantes ont permis aux dirigeants d'Enron d'améliorer la présentation de leurs comptes sociaux : [www.captaineconomics.fr]

- la comptabilisation des « ventes » au lieu des« commissions

Tableau n°1 : les résultats d'Enron et la valeur de ses actions durant la période 1993-2000

Millions $	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
Efforts dans l'industrie pétrolière interne								
Revenues	1.466	976	831	806	1.416	1.849	2.032	2.955
Résultats	382	403	359	570	580	637	685	732
Efforts dans la Bource et autres activités interne								
Revenues	**6.624**	**6.977**	**7.269**	**10.858**	**16.659**	**23.668**	**28.684**	**77.031**
Résultats	**316**	**359**	**344**	**332**	**766**	**403**	**592**	**1.014**
Efforts à l'internation-al								
Revenues	**914**	**1.380**	**1.334**	**2.027**	**2.945**	**6.013**	**9.936**	**22.898**
Résultats	**134**	**189**	**196**	**300**	**-36**	**574**	**722**	**351**
Les fluctuations de l'action								
Enron	**25**B	**5**B	**25**B	**13**B	**-4**B	**37**B	**56**B	**87**B
S&P 500	**7**B	**-2**B	**34**B	**20**B	**31**B	**27**B	**20**B	**-10**B

Source: [Healy & Palepu, 2003]

L'activité initiale d'Enron n'avait rien d'illégale, et pouvait même être utile à l'économie en offrant une couverture contre le risque aux acheteurs et vendeurs de gaz (ce qui est l'objectif sur le papier d'un marché de produits dérivés) tout en fluidifiant / apportant de la liquidité au marché. Mais le problème est qu'Enron a suivi dans la seconde moitié des années 1990 une stratégie de diversification (entrée en tant que courtier/spéculateur dans le secteur de l'eau, de l'électricité, du papier, de la bande passante...) et de développement à l'international qui s'est révélée être un échec... ce qu'Enron a caché via des techniques comptables frauduleuses durant plusieurs années.

1-3 Les causes de l'effondrement :

Nous allons citer quatre principales causes qui ont suscité la faillite du groupe Enron à partir de l'année 2001 (*cf*, figure n°2)

Process». Des nouvelles questions importantes sont posées par les auditeurs, notamment : Peut-on obtenir une plus grande assurance sur les comptes, en allant au-delà de l'approche classique, sans porter atteinte à l'indépendance? A travers cette question, il apparaît que la confusion s'installe entre le fait d'enrichir le processus d'audit de manière à augmenter sa valeur ajoutée, et le fait de modifier le processus d'audit pour détecter des besoins nouveaux auprès des clients et réaliser des missions de conseil en marge de l'audit.

1- CAUSES ET ENSEIGNEMENTS DU SCANDALE *ENRON*

1-2 L'histoire de l'entreprise Enron :

Fondé en 1985 via la fusion entre Houston Natural Gas et Internoth, Enron était au départ une entreprise classique de production, transport et vente de gaz naturel. Mais à partir de la fin des années 1980 et avec la dérégulation du marché de l'énergie, Enron s'est transformé en une sorte "Banque de l'Energie", en étant un intermédiaire entre acheteurs et vendeurs, mais aussi en spéculant sur le marché de l'énergie. [Diesner & Carley, 2005]

Le graphique ci-dessous montre l'évolution du business d'Enron entre 1993 et 2000, et comment le business de "pipelines" s'est transformé en un business de "trading". Entre 1999 et 2000, avec la création de la plateforme de trading Enron-Online, le chiffre d'affaires issu de l'activité de trading est passé de 28 à 77 milliards de $, et le rendement de l'action Enron a explosé (+87% en 2000 alors que l'indice S&P perdait dans le même temps. [Healy & Palepu, 2003]

الملخّص:

هدفت نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إبراز استراتيجية التدقيق كوسيلة لا غنى عنها لتحقيق حوكمة شركات مستدامة، لاسيما بعد الفضائح التي تسببت فيها شركات مثل (Enron, Worldcom, Parmalat ...) بداية من القرن 21، و التي أثرت بشكل كبير على عنصر الثقة في عالم الأعمال.

طورت استراتيجية مستحدثة للتدقيق سميت "خطر الأعمال" من طرف مكاتب تدقيق أمريكية في بداية القرن الحالي، بغرض الحد من الفضائح المالية المتكررة. تكمن ميزة هذه المقاربة الجديدة للتدقيق في أنها لا تتوقف عند حد تقييم مصداقية القوائم المالية النهائية، بل تمكن المؤسسة من مسايرة المستجدات في ميدان تسيير المؤسسات، تأخذ بعين الاعتبار خصوصية نشاط المؤسسة و محيط نشاطها الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى المضي بالموازاة مع تطور حقوق و واجبات مكاتب التدقيق...

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، استراتيجية التدقيق، المقاربة الحديثة للتدقيق، خطر الأعمال.

INTRODUCTION

Au début des années 1990, et contre toutes les forces qui tourbillonnent autour de la profession d'audit, beaucoup de professionnels d'audit commencent à se rendre compte qu'une nouvelle conception de l'audit externe est devenue indispensable, compte tenu d'une partie du travail d'audit perçue comme inutile et redondante. Une étude réalisée par un cabinet d'audit international conclut qu'une grande partie du travail d'audit, n'était pas gage d'augmentation ni du niveau d'assurance ni de la valeur pour le client. Par conséquent, une initiative sérieuse et mûrement réfléchie a été entreprise pour repenser la nature du processus d'audit.

Entre 1995 et 2002, certains cabinets d'audit internationaux commencent à mettre en place de nouvelles méthodologies d'audit. «Le cabinet Arthur Andersen commence par le développement du Business Audit, Ernst & Young entreprend son projet d'Audit Innovation, et KPMG met en place le Business Measurement

Gouvernance d'entreprise dans la tourmente : Quelle stratégie pour y faire face ?

حوكمة الشركات في خضم العاصفة:

أي استراتيجية لمواجهة ذلك؟

Dr/ Nasreddine AISSAOUI ***Lamia HAMAIZIA***

Université L'Arbi Ben MHIDI ,Oum El Bouaghi/ Algérie.

Received date: 01/12/2016 *Accepted paper: 07/06/2016*

Résumé :

Notre objectif à travers ce papier est de mettre en valeur la stratégie d'audit comme un outil primordiale, afin de parvenir à une gouvernance d'entreprise pérenne, surtout après les scandales (Enron, Worldcom, Parmalat…) qui ont secoué le monde des affaires au début du 21^{éme} siècle.

Une nouvelle stratégie d'audit appelé « le risque business » a été développé par des cabinets d'audits américains, au début de ce siècle pour essayer de contrecarrer les scandales financiers. La spécificité de cette nouvelle approche d'audit ne se limite pas à l'évaluation de la sincérité des états de synthèse, elle permet à l'entreprise d'être à jours en matière d' avancements enregistrer dans le domaine de gestion d'entreprise, les caractéristiques de l'entreprise et son environnement interne et externe, ainsi que le développement quasi-permanent des obligations et des droits des cabinets d'audit, etc.

Mots clés : *gouvernance d'entreprise, stratégie d'audit, nouvelle approche d'audit, risque business.*

شروط وقواعد النشر في المجلة

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات هي مجلة علمية محكّمة نصف سنوية، تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، تصدر عن مديرية النشر بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة - الجزائر.

البحوث المقبولة للنشر يجب أن تتقيد بالشروط الآتية:

- ✓ يتقدم الباحث بطلب تحريري معنون إلى السيد رئيس هيئة التحرير لغرض نشر بحثه أو دراسته في المجلة. وإذا كان البحث مشتركا تقدم الطلبات كل على انفراد مع الإشارة إلى أسماء الباحثين المشاركين فيه.
- ✓ يجب ألا يزيد عدد صفحات المقال عن 20 صفحة بما فيها الإحالات، كما يجب أن يضم المقال ملخصا من 150 حتى 300 كلمة بلغتين إحداها اللغة العربية، فضلا على كلمات مفتاحية لا تقل عن أربع تغطي الموضوع المتناول، وتقديم عنوان المقال باللغة الانجليزية.
- ✓ يكون المقال مضبوطا على قياس 23.5X16 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر، أما هوامش الصفحة فتكون كما يلي: من اليمين 2 سم ومن اليسار 1.5 سم، من الأعلى 1.5 سم من الأسفل 1.5 سم، و أن يكون الخط المستخدم من نوع (Simplified Arabic) قياس (12) باللغة العربية و(Times New Roman) قياس (12) باللغتين الانجليزية أو الفرنسية، باستخدام برنامج (Microsoft Word).
- ✓ يرقم التهميش والإحالات بطريقة آلية (Note de Fin) على أن تعرض في نهاية المقال بالترتيب التالي: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة.
- ✓ يرفق بالبحث إقرار وتعهد بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر أو المشاركة في المؤتمرات بتاريخ سابق لطلب نشره في المجلة. كما يجب إرفاق المقال باستمارة تحوي البيانات و المعلومات الأساسية عن صاحب المقال.
- ✓ يبلغ صاحب المقال باستلام مقاله، وكلّ مقال لا يوافق شروط النشر فإن هيئة التحرير ليست مسؤولة عن ابلاغ صاحبه.
- ✓ تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة فيها، والمادة المنشورة لا تعبّر إلاّ عن آراء أصحابها.

ترسل المقالات المقترحة على العنوان التالي: رئيس تحرير مجلة ميلاف للبحوث والدراسات

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ص.ب رقم: RP 26 ميلة 43000 الجزائر.

أو البريد الإلكتروني: **mrsjournalmilev43@yahoo.fr**

جميع الحقوق محفوظة لمجلة ميلاف للبحوث و الدراسات JMRS© 2016

(www.centre-univ-mila.dz)

Journal Of MILEV Research and Studies

An International bi-annual refereed journal

Issued by the University Center of Abdelhafid Boussouf –

MILA- ALGERIA

ISSN : 2392 - 5361